

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

UNIVERSITÉ BADJI MOKHTAR - ANNABA
BADJI MOKHTAR - ANNABA UNIVERSITY



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا
تخصص المدينة والتهيئة الاجتماعية لل عمران

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

الموضوع:

الفقر الحضري وعلاقته بالجريمة الأخلاقية
المجال الحضري لولاية عنابة نموذجاً

إعداد: مريم نزار

جامعة باجي مختار عنابة

أستاذ التعليم العالي

إشراف: فريجة محمد كريم

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة باجي مختار عنابة	أستاذ التعليم العالي	أ.د شوية سيف الإسلام
مقررا	جامعة باجي مختار عنابة	أستاذ التعليم العالي	أ.د فريجة محمد كريم
عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت سكيكدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د حميتشة نبيل
عضوا مناقشا	جامعة شريف مساعدي سوق أهراس	أستاذ محاضراً	د. طرابلسي عبد الحق
ممتحنان/ عضواً مدعوا	جامعة شريف مساعدي سوق أهراس	أستاذ محاضراً	د. بن دريدي منير

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

UNIVERSITÉ BADJI MOKHTAR - ANNABA
BADJI MOKHTAR - ANNABA UNIVERSITY



جامعة باجي مختار – عنابة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا
تخصص المدينة والتهيئة الاجتماعية لل عمران

أطروحة
مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

الفقر الحضري وعلاقته بالجريمة الأخلاقية
المجال الحضري لولاية عنابة نموذجا

إعداد: مريم نزار

جامعة باجي مختار عنابة

أستاذ التعليم العالي

إشراف: فريحة محمد كريم

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة باجي مختار عنابة	أستاذ التعليم العالي	أ.د شوية سيف الإسلام
مقررا	جامعة باجي مختار عنابة	أستاذ التعليم العالي	أ.د فريحة محمد كريم
عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت سكيكدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د حميتشة نبيل
عضوا مناقشا	جامعة شريف مساعدية سوق أهراس	أستاذ محاضراً	د. طرابلسي عبد الحق
ممتحنان/ عضو مدعوا	جامعة شريف مساعدية سوق أهراس	أستاذ محاضراً	د. بن دريدي منير

السنة الجامعية: 2023/2022

كلمة شكر وعرفان

الحمد والشكر لله أولاً و آخراً الذي أعانني ووفقتي لإنجاز هذا العمل ليضاف إلى
ميدان البحث العلمي، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل **فريحة محمد كريم** على
كل ما بذله من جهد طيلة فترة إشرافه على هذه الرسالة، وعلى دعمه وإرشاده اللذين دفعا
بها إلى النور.

كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان للجنة المناقشة الأفاضل الذين
شرفوني بقبول مناقشة الأطروحة.

وإلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذه العمل.

والله من وراء القصد

ملخص

ملخص

يعتبر الفقر الوجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعي و اللامساواة و انعدام العدالة التي تهدد الحضارات الإنسانية، وهذه الظاهرة ليست أبدية متأصلة فيها، أي ظهورها مرتبط بعوامل بيولوجية متوارثة وإنما هي نتاج لأنماط تاريخية محددة على العلاقات التي تربط بين البشر، كما أن لهذه الظاهرة حدود جغرافية معينة، فهي تنتشر سواء في الاقتصاديات النامية أو الأقل نمواً، وأن مظاهرها أشد حدة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وتتباين أهميتها النسبية داخل هذه الاقتصاديات وفي ما بينها.

وفي عهد قريب كانت المناطق الريفية هي بؤر للفقر والمعاناة البشرية حسب مقاييس الفقر جميعها سواء ما استندت إلى معيار الدخل أو الاستهلاك أو الإنفاق، غير أن التقارير الحديثة والشواهد والامبريقية تؤكد أوجه انعدام مساواة غائرة وتموه تركيزات الفقر القاسي العشوائيات، البطالة، الأمية داخل المناطق الحضرية.

ورغم مظاهر الرفاهية التي تعم الكثير من سكان المدن الجزائرية إلا أن الفئات الفقيرة القاطنة بها مازالت تعاني ظروف المعيشة القاسية كالسكن في العشوائيات الحضرية، تدهور ظروف الصحة، ارتفاع تكاليف المعيشة والتغذية، ناهيك عن انتشار مظاهر البؤس والحرمان الاجتماعي والاقتصادي لسكانها وانتشار الإجرام وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي أصبحت مظهراً من مظاهرها الحياة الحضرية وجزءاً لا يتجزأ من هذا الواقع، وعليه جاءت هذه الدراسة كمحاولة للبحث والتقصي عن احتمالية وجود علاقة ترابطية بين ظاهرتي الفقر الحضري والجرائم الأخلاقية متخذين من ولاية عنابة كمجال للدراسة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع هاتين الظاهرتين والتعرف على حجمهما، وأهم مظاهريهما وتركيزاهما المكانية والبحث عن إمكانية وجود علاقة ترابطية بينهما. كما تهدف هذه الدراسة أيضاً للتعرف على أهم الجرائم الأخلاقية المنتشرة بالمجال الحضري لولاية عنابة، بالإضافة للتعرف إلى حجم جريمة الدعارة على وجه الخصوص باعتبارها من القضايا المسكوت عنها رسمياً وإعلامياً وأكاديمياً

بالإضافة إلى التعرف عن الخلفية السوسيو - ايكولوجية والاقتصادية لممتهني الدعارة سواء الرسمية منا أو السرية والبحث عن مدى وجود علاقة بين هاتين الظاهرتين.

وتتبع أهمية بالغة لهذه الدراسة كونها تتناول أحد المواضيع الحيوية، والتي تعد من الطابوهات والتي تمس شريحة كبيرة من المجتمع، و تساهم هذه الدراسة في بناء قاعدة معلومات عن ظاهرتي الفقر الحضري في ولاية عنابة وحجم الجرائم الأخلاقية بها وخصوصا الدعارة .

كما يرتبط موضوع دراستنا أيضا بتحسين صحة البيئة الحضرية، وقد تفيد في وضع البرامج والسياسات لتفادي المزيد من الآثار السلبية لهاتين الظاهرتين وقد تساعد الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة وتحقيق الأمن والاستقرار.

ولبحث العلاقة الترابطية بين متغيرات الدراسة تم توشي المقاربة المنهجية الوصفية حيث تم استخدام منها المنهج الوصفي الاثنوغرافي، والمنهج الوصفي الإحصائي في شكله البسيط كالتكرارات قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لجميع ابعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بعد.

ومن أجل مقارنة الظاهرة على أرض الواقع ومحاولة التحكم في متغيراتها اعتمدنا على مجموعة من الأدوات الإجرائية للمعالجة الميدانية وهي المدونة، الملاحظة، الوثائق الرسمية، الاستمارة والمقابلة.

ولقد حاولنا من خلال البناء المنهجي ترتيب فصول الدراسة ومعالجة المتغيرات الأساسية للموضوع، حيث قسم البحث إلى ستة فصول متسلسلة فيما بينها وظيفيا والتي لخصت في الإشكالية الجهاز المفهومي والمقاربة المنهجية، المحددات النظرية للدراسة، قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي، نظرة عامة لظاهرة الجرائم الأخلاقية في المجتمع، الإشكالية المجالية لظاهرتي الفقر والجريمة بعنابة وعلاقتها - دراسة تطبيقية للمجال الحضري لولاية عنابة، وأخير تحليل البيانات وتفسيرها حيث تم قياس الثبات لاداة الدراسة، تحليل خصائص مجتمع الدراسة في ضوء

المتغيرات الديمغرافية، وتحليل محاور الدراسة واختبار الفرضيات، خلاصة، بالاضافة الى نتائج الدراسة وخاتمة عامة.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة ارتباطية بين الفقر الحضري والجرائم الأخلاقية.

الكلمات المفتاحية: الفقر الحضري، الجرائم الأخلاقية، الدعارة.

الفهرس

أولاً - فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
01	مقدمة
06	الفصل الأول - الإشكالية، الجهاز المفهومي والمقاربة المنهجية
08	توطئة
09	أولاً - الإشكالية
14	ثانياً - الجهاز المفهومي
40	أ - المفاهيم الأساسية
48	ب - المفاهيم المساعدة
48	ثالثاً: المقاربة المنهجية للدراسة
50	أ - المنهج
55	ب - مصادر وأدوات جمع البيانات
64	ج - مجالات الدراسة
65	خلاصة
67	الفصل الثاني - المحددات النظرية للدراسة
68	توطئة
68	أولاً - محددات الفقر الحضري
75	أ - المقاربة الكلاسيكية
78	ب - المقاربة الراديكالية
79	ج - المقاربة الانثروبولوجية
82	د - المقاربة المعاصرة
82	ثانياً - محددات الجرائم الأخلاقية
86	أ - المقاربة البيولوجية
90	ب - المقاربة السيكولوجية
123	ج - المقاربة السوسيولوجية
124	خلاصة
126	الفصل الثالث - قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي
126	توطئة
127	أولاً - خارطة الفقر في العالم بين التقدم المتفاوت والحرمان المنتشر

135	ثانيا- أبعاد ظاهرة الفقر
137	ثالثا- الأداء الإقتصادي للفقر في الدول العربية
137	أ- الفقر متعدد الأبعاد: المؤشرات والدلالات
137	ب- تطور مؤشرات توزيع الدخل
139	ج- التطورات الاجتماعية
154	رابعا- إشكالية الفقر في الجزائر بين الثنائية ريف- حضر
160	خلاصة
161	الفصل الرابع- نظرة عامة لظاهرة الجرائم الأخلاقية في المجتمع الجزائري
163	توطئة
164	أولا- معالم تاريخية لظاهرة البغاء في العالم
167	ثانيا- أشكال البغاء
168	ثالثا- الوظيفة الاجتماعية للبغاء
169	رابعا- البغاء بين التنظيم والإلغاء
171	خامسا- الجرائم الأخلاقية في المجتمع الجزائري
171	أ- التأسيس القانوني لجرائم الأخلاق
178	ب- الدعارة في الجزائر إرساء تاريخي أم ظاهرة مستوردة
182	ج- تشخيص واقع الدعارة في الجزائر
185	خلاصة
186	الفصل الخامس- الإشكالية المجالية لظاهرتي الفقر والجريمة بعنابة وعلاقتها دراسة تطبيقية المجال الحضري لولاية عنابة نموذجا
188	توطئة
189	أولا- التوزيعات المكانية للفقر بولاية عنابة وتمظهراته
203	ثانيا- الملامح الديمغرافية لمرتكبي الجرائم بولاية عنابة
204	ثالثا- أنماط الجرائم الأكثر انتشارا بولاية عنابة
212	رابعا- جغرافيا الجريمة بولاية عنابة
219	خامسا- تطور الجرائم الأخلاقية بعنابة وأنماطها
225	سادسا- الدعارة بعنابة بين الرسمي وغير الرسمي

227	أ- دور الدعارة الرسمية- طبيعة العقارات وحدودها
231	ب-الخلفية الايكولوجية للمومسات
235	خلاصة
236	الفصل السادس- تحليل و تفسير البيانات
238	توطئة
239	أولا- قياس الثبات وخصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية
239	أ- ثبات أداة الدراسة
240	ب- تحليل خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية
251	ثانيا - تحليل محاور الدراسة واختبار الفروض
251	أ- تحليل محاور الدراسة
271	ب- إختبار الفرضيات
279	خلاصة
280	نتائج الدراسة
282	اولا- النتائج المتعلقة بالتوزيعات المجالية لظاهرتي الفقر والجريمة بولاية عنابة
283	ثانيا- النتائج المتعلقة بالفقر الحضري وعلاقته بالجريمة الاخلاقية
283	أ- نتائج خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية
283	ب- نتائج الحرمان الاقتصادي وعلاقته بالجريمة الاخلاقية
285	ب- نتائج الحرمان الاقتصادي وعلاقته بالجريمة الاخلاقية
287	ج- نتائج الحرمان المعرفي وعلاقته بالجريمة الأخلاقية
289	د- نتائج الاستبعاد الاجتماعي والجرائم الأخلاقية
291	هـ- النتائج المتعلقة بالفقر الحضري وعلاقته بالجريمة
294	خاتمة عامة

299	المصادر والمراجع
351	الملاحق

ثانيا - فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	فقر الدخل والفقر متعدد الأبعاد حسب المناطق	128
02	خارطة التشغيل غير المستقر	130
03	معدل التوزيع المئوي للأوراق العلمية التي نشرت في العالم	144
04	ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة بين سنتي 2000 و 2012	146
05	خطوط الفقر الوطنية والدولية في بعض دول الوطن العربي ريف- حضر	155
06	عدد المسجلين من البغايا وعرقهم في الجزائر (1838-1851)	181
07	توزيع عدد العائلات المعوزة (وفق مؤشر الدخل) عبر بلديات ولاية عنابة	190
08	توزيع العشوائيات عبر بلديات ولاية عنابة 2006	194
09	توزيع عدد البطالين بولاية عنابة (2007-2011)	196
10	توزيع عدد المحرومين غير المؤمنين اجتماعيا بولاية عنابة (2007-2011)	199
11	توزيع متوسط عدد الأميين حسب الجنس والمناطق عبر بلديات ولاية عنابة	200
12	توزيع مرتكبي الجرائم بولاية عنابة حسب الجنس لسنوات (2012-2013-2014)	203
13	أنماط الجرائم الأكثر انتشارا بولاية عنابة	206
14	التوزيع الجغرافي للجريمة بولاية عنابة لسنوات (2012-2013-2014)	213
15	تطور الجريمة الأخلاقية بعنابة وأنماطها	220
16	بيانات حول إجمالي المومسات بولاية عنابة	230
17	نوع المنطقة التي تتحدر منها المومسات بعنابة	232
18	ثبات أداة الدراسة	239
19	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	240
20	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	242
21	توزيع العينة حسب متغير الحالة العائلية وعدد الابناء	245
22	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	247

23	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى المعيشي الدراسة حسب متغير النشاط المهني القار.	249
24	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى المعيشي	250
25	الأوساط الحسابية ومعاملات الإختلاف النسبي للحرمان الاقتصادي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية	251
26	الأوساط الحسابية ومعاملات الإختلاف النسبي للحرمان المعرفي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية	261
27	الأوساط الحسابية ومعاملات الإختلاف النسبي لمحور الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية	265
28	معامل الارتباط بيرسون للفقر الحضري وعلاقته بالجريمة الحضرية	271
29	إختبار T لعينة واحدة للفرضية الرئيسية	272
30	إختبار T لعينة واحدة للفرضية الفرعية الأولى	273
31	إختبار T لعينة واحدة للفرضية الفرعية الثانية	274
32	إختبار T لعينة واحدة للفرضية الفرعية الثالثة	275

ثالثا - فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	فقر الدخل والفقير متعدد الأبعاد في العالم	125
02	ظروف العمل القاسية والاستغلال ينهك التنمية البشرية	131
03	أبعاد الفقر من منظور التنمية البشرية	136
04	نسبة فقر الدخل وفق خط الفقر الوطني في الدول العربية	138
05	نسب البطالة في الوطن العربي لسنة 2018	149
06	نموذج العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية	152
07	توزيع عدد العائلات المعوزة لولاية عنابة	190
08	توزيع البطالين على مستوى ولاية عنابة	197
09	عدد المحرومين غير المؤمنين اجتماعيا لولاية عنابة	200
10	توزيع متوسط عدد الأميين حسب الجنس والمناطق عبر بلديات ولاية عنابة	201
11	توزيع المومسات حسب مكان الميلاد - الانحدار	231
12	التمثيل البياني لمتغير الجنس	241
13	التمثيل البياني لمتغير السن	244
14	التمثيل البياني لمتغير الحالة العائلية	246
15	التمثيل البياني للمستوى التعليمي	248
16	التمثيل البياني للمستوى المعيشي	250

رابعاً - فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إيكولوجيا الفقر متعدد البعاد لولاية عنابة	202
02	جغرافيا الجريمة لولاية عنابة لسنة 2014	214
03	دور الدعارة الرسمية عبر الوطن	234

مقدمة

مقدمة

رغم التقدم الذي أحرز في الآونة الأخيرة في الحد من الفقر، حيث انخفض عدد الذين يعيشون في ظروف تنمية بشرية المنخفضة من ثلاث مليارات سنة 1990 إلى حوالي مليار نسمة عام 2014 فالיום بدأ الإنسان يعيش حياة أطول والأطفال يلتحقون بالمدارس بأعداد هائلة، وأصبح بالإمكان الحصول على مياه شرب محسنة وخدمات الصرف الصحي كما رافق هذا التقدم ارتفاع في الدخل حيث شهدت البشرية أعلى مستويات المعيشة في التاريخ إذ تراجع فقر الدخل في البلدان النامية بين سنوات 1999 و2015 بأكثر من الثلثين.

كما انخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع من 1.9 مليار إلى نحو 836 مليون شخص وانخفض معدل وفيات الأطفال أكثر من النصف، وعد وفيات دون سن الخامسة من ما يقدر 12.7 مليون إلى 06 مليون طفل.

واليوم أصبح بإمكان 2.6 مليار شخص الحصول على مياه شرب من مصادر محسنة و2.1 مليار شخص الوصول إلى مرافق الصرف الصحي حتى مع ارتفاع عد سكان العالم من 5.3 مليار إلى 7.3 مليار نسمة يبقى التقدم متفاوتا والحرمان منتشر، ففي سنة 2014 بلغت قيمة دليل التنمية البشرية في منطقة أمريكا اللاتينية و بحر الكاريبي 0.748 مقابل 0.686 في الدول العربية.

ولم تتجاوز نسبة وفيات الأمهات 21 وفاة لكل 100.000 ولادة حية في بلدان منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين بلغت 183 وفاة جنوب آسيا، فعلى المستوى العالمي تتقاضى المرأة 24% أقل أجر الرجل، كما أنها لا تشغل سوى 25% من المناصب الإدارية والقيادية في عالم الأعمال. ولا تشغل أي منصب في الإدارة العليا في كل من 32% من الشركات، كما لا تزال حصتها ضعيفة في المجالس النيابية في المجالس الوطنية والتي تناهز 22%.

ففي ظل التفاوت في الانجازات في التنمية يبقى الحرمان منتشرا، حيث يعاني 795 مليون شخص من الجوع المزمن، ويموت 11 طفل دون سن الخامسة كل دقيقة و 33 أما كل ساعة. ويهلك 37 مليون شخص من داء السل (الأمم المتحدة: 2015، <http://www.arabstates.undp.org> 2-1).

ويعيش حوالي 12 مليار من السكان على أقل من 2.50 دولار باليوم ويعيش 1.5 مليار شخص حالة فقر متعدد الأبعاد و 0.8 مليار شخص على شفير الفقر و قرابة 1.2 مليار شخص على أقل من دولار في اليوم و 1.5 مليار في الفقر متعدد الأبعاد (الأمم المتحدة: 2014، <http://www.arabstates.undp.org> .70).

ويعاني 2.2 مليار شخص من وجهين أو ثلاثة أوجه الحرمان، وإذا كانت هذه الأرقام في تراجع فالكثير يعيشون فوق عتبة الفقر بقليل، وأي صدمة محدودة النطاق تعيدهم إلى الفقر سواء كان فقر أو فقر متعدد الأبعاد، وفي عهد قريب كانت المناطق الريفية هي بؤر للفقر والمعاناة البشرية حسب مقاييس الفقر جميعها سواء ما استندت إلى معيار الدخل أو الاستهلاك أو الإنفاق، غير أن التقارير الحديثة تشير إلى تركيز أعداد هائلة من الفقراء في المدن حيث يعتبر تجسيد للأزمة الحضرية المتفاقمة بكل صورها والدالة مؤشراتنا الراهنة في العالم النامي على تفاقمها المستمر مما يشكل تحديا مستمرا للتنمية في هذه البلدان

وقد ارتبطت الأزمة الحضرية بتزايد الفجوة بين احتياجات المدن وبين مواردها وإمكاناتها مع استمرار تدفق تيارات الهجرة نحو المدن الكبرى، حيث خلق التضخم الحضري ضغوطا اقتصادية واجتماعية وسياسية تجاوز حدود إمكانات معظم دول العالم النامي، لذا فإن ظروف المعاناة التي تعيشها قطاعات عدة منها السكن العشوائي أو ما يطلق عليه جيوب الفقر، البطالة طويلة الأمد، التمييز الجنساني التسول، أمراض الفقر، الإجرام وغيرها تجسيدا للأزمة الحضرية.

وعلى غرار البلدان النامية تعرف الجزائر استثناء أزمة الفقر الحضري وخصوصا عند مرحلة التحول، فعلى الرغم من تحسن الوضعية المالية للدولة الجزائرية نتيجة الارتفاعات المتواترة في أسعار

البترو، غير أنه لم تلمس فئات عديدة من المجتمع الجزائري هذا التحسن الأمر الذي عمق من حدة الفوارق الاجتماعية وبقيت الزيادات الطفيفة في سلم الأجور بعيدة عن الاستجابة لمتطلبات المواطن البسيط الذي يستيقظ يوميا على واقع الزيادات الكبيرة في أسعار المواد واسعة الاستهلاك ما زاد من تدهور الحياة اليومية لفقراء والمزيد من مظاهر البؤس والإجرام، الأمر الذي فرض نفسه كمشكلات وجب دراستها والبحث في تداعياتها كونهما يعيقان التنمية المستدامة ويكلفان ثمنا باهظا لما يتسببان فيه من تدمير لحياة البشر ككل.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتناول موضوعا يطرح مشكلة حساسة تعاني منها معظم المدن الجزائرية بصمت و تعرف تعتيا إعلاميا ورسميا وأكاديميا باعتبارها معوقا للتنمية الحضرية ومصدرا للعديد من المشكلات الاجتماعية، ومن تم تتطلب الدراسة والنقضي.

وتحتوي هذه الدراسة على ستة فصول متسلسلة فيما بينها وظيفيا جاءت على النحو الآتي:

الفصل الأول: ويتضمن إشكالية الدراسة ومؤشراتها، المفاهيم الأساسية والمكملة للدراسة بالإضافة

إلى المقاربة المنهجية، وأدواتها الإجرائية وتحديد مجالات الدراسة.

أما الفصل الثاني: فتطرق بالدراسة والتحليل للحدود النظرية للدراسة والذي اشتمل على المقاربات المعرفية لظاهرة الفقر الحضري من جهة وأبرزها المقاربة الراديكالية المقاربة الانثروبولوجية المقاربة المعاصرة، ومن جهة أخرى المقاربات المتعلقة بالجريمة أبرزها المقاربة البيولوجية، المقاربة السيكولوجية، المقاربات السوسيولوجية منها (المقاربة الاقتصادية، اللامعيارية وفقدان التكامل الاجتماعي، مقاربات الرشد، مقاربات النوع).

وتطرقنا خلال **الفصل الثالث:** بالتوضيح لخارطة الفقر في العالم أبعاده، بالإضافة إلى الأداء

الاقتصادي والفقر في الدول العربية من خلال مؤشرات ودلالات الفقر متعدد الأبعاد وتطور مؤشرات توزيع الدخل، التطورات الاجتماعية وأخيرا تم طرح إشكالية الفقر في الجزائر بين الثنائية ريف -

حضر.

وتضمن **الفصل الرابع** المعالم التاريخية لظاهرة البغاء في العالم من حيث أشكاله، وظيفته الاجتماعية وكذا البغاء بين التنظيم والإلغاء، كما تطرقنا إلى الجرائم الأخلاقية في المجتمع الجزائري.

أما **الفصل الخامس**: تناول بالدراسة والتحليل الإشكالية المجالية لظاهرتي الفقر والجريمة بولاية عنابة والعلاقة الترابطية بينهما على المستوى الماكرو وذلك من خلال دراسة التوزيعات المكانية للفقر بولاية عنابة وتمظهراته بالولاية، الملامح الديمغرافية لمرتكبي الجرائم، وأنماط الجرائم الأكثر انتشارا بها دون إغفال تطور الجرائم الأخلاقية بعنابة وأنماطها، وواقعها بين المرخصة وغير المرخصة.

وفي **الفصل السادس**: تم تحليل طبيعة العلاقة وتفسيرها بين الظاهرتين موضوع الدراسة على مستوى الميكرو، وقد تعرفنا من خلال هذا الفصل على ثبات أداة الدراسة واختبار الفرضيات تحليل خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية، تحليل محاور الدراسة و اختبار الفرضيات النتائج العامة، وخاتمة عامة.

الفصل الأول-

الإشكالية، الجهاز المفهومي والمقاربة المنهجية

الإشكالية، الجهاز المفهومي والمقاربة المنهجية

توطئة

أولاً: الإشكالية

ثانياً: الجهاز المفهومي

ثالثاً: المقاربة المنهجية للدراسة

أ- المنهج

ب- مصادر وأدوات جمع البيانات

ج- مجالات الدراسة

خلاصة

توطئة

من المتعارف عليه في البحوث الاجتماعية قيام الباحث بتحديد إشكالية الدراسة و تعريف مفاهيمها الأساسية المحتواة فيها تعريفا إجرائيا لكي تساعد في إدراك المقصود بها عند استعمالها ذلك كون المفهوم يساهم في تحديد طبيعة الوقائع وخصائصها إذ يمكن دراستها في سياق معين.

وعليه، سنقف في هذا الفصل عند أهم التعريفات الأساسية والمكاملة المحتواة في هذه الدراسة لرفع اللبس عنها وتقاديا لأي خلط، ومنه وضع إشكالية البحث والتي تضمنت البحث عن العلاقة بين الفقر الحضري و الجريمة الأخلاقية، معتمدين على مجموعة من الأدوات الإجرائية للمعالجة الميدانية نحاول عرض تفاصيلها من خلال هذا الفصل.

أولا- الإشكالية

لقد تتأثر الاقتصاد العربي خلال السنوات الأخيرة بعدد من العوامل في العديد من الدول العربية منها تباطؤ النمو الاقتصادي واستمرار الاتجاه الهبوطي لسعر النفط في الأسواق الدولية وانخفاض التحويلات العاملين في الدول العربية المصدرة للنفط.

وما زاد من تأزم الوضع تدهور الظروف الداخلية أو ما يعرف بثورات الخبز أو ثورات الجياح ومخلفاتها التي شهدتها معظم هذه الدول نتيجة لظروف الفقر والفساد واللذان أضعفا من فرص نموها وأدت إلى نزوح السكان من بعض الدول العربية مثل سوريا العراق وليبيا واليمن إلى دول عربية أخرى، ففي هذا الصدد يقدر عدد الذين أرغموا على الهجرة من أماكن إقامتهم الأصلية بحوالي 6.6 مليون في سورية، و 3.2 مليون في العراق و 2.5 مليون باليمن و 0.4 مليون في ليبيا.

ووفق خطوط الفقر الوطنية سجل أكثر من 40 % في كل من جيبوتي والسودان والصومال وإلى أقل من 10 % في الجزائر والمغرب ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. و تشير آخر بيانات متاحة استنادا لدليل الفقر متعدد الأبعاد (الذي يقيس درجة الحرمان الفردي من النفاذ للخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة) وفق البيانات المتوفرة في تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 فإن الصومال (0.500) كأفقر دولة عربية متبوعة بكل من موريتانيا(0.291) و السودان (0.290) واليمن(0.200)، بينما سجلت كل من الأردن (0.04) ، ليبيا (0.005)، تونس (0.006) من أقل الدول العربية فقرا نظرا لجودة التعليم والصحة بهذه الدول مقارنة مع الدول الأخرى من حيث متوسط دخل الفرد (ص.ن العربي: 2016، 49-50).

أما في الجزائر وبحسب تقرير صادر عن البنك العالمي لسنة 2018 يؤكد أنه وبالرغم من التحسن الكبير في جميع مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية، حيث تحتل المرتبة الثالثة والثمانون (83) من بين مائة وثمانية وثمانون (188) بلدا، إذ ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة والمقدر بنحو 16.6 سنة

وارتفع متوسط سنوات الدراسة 5.8 سنة بالإضافة إلى تعميم التعليم الابتدائي الذي بلغ 97% عام 2015 يبقى الحرمان منتشر فقد زادت معدلات البطالة وخصوصا بين أوساط الشباب المتعلم بنحو 1.5 نقطة مئوية والتي بلغت معدل 11.7% في سبتمبر 2017 مقابل 10.5 % في الشهر نفسه من سنة 2016. ويقوض ارتفاع البطالة ما تحقق من خفض في مستويات الفقر حيث يعيش 10% من السكان على حافة السقوط في براثن الفقر، فالجزائريين ينفقون أزيد من 1875 مليار دينار أي أكثر من ثلث أموالهم في الغذاء حيث تخصص العائلات الجزائرية نحو 44% من ميزانيتها السنوية للحاجيات الغذائية، يليها قطاع السكن بنحو 20 %، فيما ارتفع عدد الفقراء في الجزائر إلى 9 ملايين شخص 20% أي الربع منهم ينفق أقل من 4 دولارات فقط يوميا، مما يؤكد أن نسبة الفقر قد ازدادت بشكل ملحوظ في الجزائر، بالرغم من أنها سادس مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثاني منتج للنفط بإفريقيا بعد نيجيريا، مؤكدا أن سنة 2015 سجلت 1932000 أسرة فقيرة مع زيادة بنحو 304 آلاف أسرة فقيرة مقارنة بسنة 2014 التي كانت 1.628.000 أسرة فقيرة (البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria> تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/06/2018).

وبالرجوع إلى الإحصاءات المحلية المنجزة لهذا الغرض من طرف مديرية النشاط الاجتماعي لولاية عنابة قدر مجموع العائلات المعوزة عبر تراب الولاية بنحو 30870 أسرة مسجلة، بالإضافة إلى 42850 بطالا سنة 2011، و 21347 مسكن عشوائي غير صحي و لا يكفل أي نوع من شروط الحياة الكريمة (بلدية عنابة: 2011).

وإذا كان الفقر مصدرا للإفلات الأمني والانحلال الاجتماعي، فحالات الجهل والعنف والتطرف تجد من البيئات الفقيرة البيئة الملائمة للنمو والتوسع، خاصة بضواحي المدن الصناعية الكبرى حيث ترتفع معدلات الجريمة والعنف وتنتشر المخدرات ومختلف الجرائم الأخلاقية وخصوصا الدعارة، هذه الأخيرة ورغم المواقف المستتكرة لها عالميا كونها توصم من ممارستها من الإناث فان الواقع يثبت انتشارها

في جميع المجتمعات سواء متقدمة أو متخلفة سرا أو علانية مرخصة أو بدون ترخيص، وإن وجودها وانتشارها يدل على الطلب المتزايد عليها في كثير من المناطق وما نستدل به كثرة الرجال الذين ينفقون في سبيل ذلك أموالا كثيرة بشكل يجعل سوق الدعارة رائجة دائما ومغرية للكسب السريع دون بذل مشقة كبرى فاستنادا إلى التقديرات فإن 21 مليون شخص في العالم يتعرضون للعمل بالإكراه والاتجار بهدف الاستغلال في العمل و في الجنس ويعيشون ظروف الاسترقاق إذ يتعرض 4.5 مليون شخص للاستغلال الجنسي أغلبهم من الفتيات والنساء فبين عام 2007 و 2010 وقع ضحيته أشخاص من 136 جنسية و 118 بلدا وما بين 55-60% نساء (الامم المتحدة: 2015، 1-2 <http://www.arabstates.undp.org> أطلع عليه 2018/10/20).

وإن كانت هذه الظاهرة بمجتمعنا الجزائري أقل حدة من باقي المجتمعات الغربية و العربية نتيجة التحصين الديني والعادات والتقاليد المنتشرة بين أغلب أوساط المجتمع، إلا أنها مؤخرا عرفت انتشارا واسع وخصوصا بالمدن، حيث أكدت مصادر غير رسمية وجود ما يزيد عن 800 بيت دعارة غير مرخصة والعديد من البيوت المرخصة التي لم يتم تحديدها، كما كشفت نفس المصادر عن وجود 13 ألف شبكة دعارة عبر الوطن، سواء كانت دعارة رسمية تحاول السلطات معالجتها بتخصيص مراكز خاصة لممارستها بغرض حصرها جغرافيا و مراقبتها صحيا و دعارة خفية تمارس سرا بالفنادق والملاهي الليلية والبيوت.

إضافة إلى هذه الوضعية وجود عدد كبير من الأمهات العازبات، فبحسب تقرير صادر عن الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان أنه مطلع عام 2017 بلغ حدود عشرة آلاف أم عازبة، علما أنه يتم تسجيل أكثر من 1000 أم عازبة في كل سنة.

وحسب نفس التقرير فإن العديد من الأمهات العازبات يلجأن إلى عمليات إجهاض تكون فاشلة في غالب الأحيان، ويتم تسجيل أزيد من 300 عملية إجهاض سنويا خارج المؤسسات العمومية الإستشفائية و أن

"عدد الأطفال مجهولي النسب في الجزائر يصل إلى 3 آلاف طفل (جزائرس) - www.djazairess.com :
أطلع عليه 2018/01/24).

وعلى المستوى المحلي وحسب الشواهد الامبريقية تؤكد ارتفاع الجرائم الماسة بالأخلاق خصوصا بالمدينة، فبالاستناد إلى إحصاءات مجلس قضاء عناية نلاحظ تزايدها بشكل مستمر ابتداء من سنة 2007 والتي قدرت بنحو (189) جريمة لترتفع سنة 2010 بنحو (540) جريمة منها (492) خاصة بالفعل المخل بالحياء العام، و (13) جريمة تحريض القصر على الفسق والدعارة. و(21) جريمة إنشاء محل لممارسة الدعارة.

أن هذه الأرقام تعبر عن جزء فقط من الحقيقة (القضايا التي بلغت إلى السلطة وتم الفصل فيها نهائيا) فهناك دائما الرقم الأسود غير المبلغ عنه، فبتجولك ببعض مناطق المدينة سرعان ما تلاحظ انتشار هذه الظاهرة في العديد من الأماكن العمومية، ناهيك عن الطوابير من مستهلكي الجنس بالأماكن المرخصة قانونا أو ما يطلق عليه قانونيا بدور المحسنات والتي تنتشر غالبا بالأحياء الشعبية الفقيرة والتي تعرف تدني فيزيقي وقيمي، الأمر الذي أدى إلى موجة من الاحتجاجات بين ساكنيها من شرفاء المدينة (ملحق 03). ناهيك عن العديد من القضايا المتعلقة بالأخلاق وأهمها قضية "باروش" التي هزت الرأي العام العنابي (ملحق 01 ، 02).

وتكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج إحدى الظواهر الحساسة والتي يعاني منها المجتمع الجزائري ومغيبية أكاديميا، ولما كانت جرائم الأخلاق وخصوصا الدعارة خطرا على المجتمع الصحة والأخلاق، ومفسدة للنظام العام فإنه استوجب البحث والنقضي عن أسباب انتشارها في مجتمعنا المسلم والمحافظ متخذين من مدينة عنابة كنموذج عن الظاهرة بالجزائر، مع التأكيد أن هناك عوامل عديدة يكن استحضارها لتفسير هذه الظاهرة، لكن في هذه الدراسة سوف نركز بصورة مباشرة على الفقر الحضري

بأشكاله وارتباطه بالجرائم الأخلاقية وخصوصا الدعارة باعتبارها تشمل أنواع متعددة من جرائم الأخلاق وهذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

*هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر الحضري والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية $(\alpha > 0.05)$ ؟

وتتبقى عنه التساؤلات الفرعية التالية:

➤ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان الاقتصادي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية $(\alpha > 0.05)$ ؟

➤ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان الاقتصادي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية $(\alpha > 0.05)$ ؟

➤ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان المعرفي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية $(\alpha > 0.05)$ ؟

➤ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستبعاد الاجتماعي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية $(\alpha > 0.05)$ ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات أصغنا الفرضية الرئيسية التالية:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر الحضري والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ ".

وتتبقى عنها ثلاث فرضيات فرعية نصها كالتالي:

❖ الفرضية الفرعية الأولى على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان الاقتصادي

والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ ".

❖ أما الفرضية الجزئية الثانية مفادها كالتالي: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان المعرفي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

❖ وتنص الفرضية الجزئية الثالثة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستبعاد الاجتماعي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

ثانيا - الجهاز المفهومي

أ- المفاهيم الأساسية

1- الفقر الحضري

يعتبر تعريف وقياس الفقر الحضري من القضايا المثيرة للجدل في الدراسات الحضرية نظرا لنسبتيه من جهة وتعدد أبعاده وغموضها من جهة أخرى حيث يخضع إلى جملة من المتغيرات أهمها البيئة التي أنتج فيها هذا المفهوم، طبيعة الاقتصاد وطبيعة النمط الحياتي الأمر الذي أدى إلى تباين وجهات النظر التي تتفاوت بين الاقتصاديين وعلماء النفس والاجتماع... وعليه سيتم اختيار بعض التعريفات التي تعتبر شاملة نوعا ما وتغطي هذا الموضوع من جميع النواحي.

✓ الدلالة اللغوية

إن الفقر في اللغة العربية يعنى به الحفر، فيقال فقر الرجل بفقر فقر يعني حفرا. والخرز ثقبه للنظم، وأن البعير خزره بحديدة حتى يخلص إلى العظم ثم جعل موضع الخرز وثرا فلوى عليه جبرا لتذليله وترويضه.

ويقال أيضا الداهية الرجل كسرت فقار ظهره، وفقر الرجل يفقر فقرا أي اشتكى فقاره من كسر ومرض فهو مريض. وفقر الرجل بفقر فقاره ضد استغنى أي ذهب ماله.

ويقال أيضا الفقر فلانا بمعنى قلل حركته، والله تعالى فلانا جعله فقيرا، أي مسكينا. وسكن الرجل صار مسكينا، وقالوا أيضا تمسكن وهو مفعلة السكون، واستكان استكانة أي خضع وذل افتعل السكون (م.ب. البستاني: 266، 1995).

والفقر هو حالة من العوز والحاجة، أما الجمع فقراء وهم الذين يحتاجون إلى ضروريات الحياة أو لا يملكون إلا أقل القوت، من ليس لديهم مالا أو موارد للقيام بمعاشه صار فقيرا من يعيش على الإحسان والفقير قليل الخصب والموارد، أو هو عدم القدرة والكفاءة في المجال الفكري (إ. أنيس وآخرون: 1960، 296).

والفقر في القرآن الكريم يعنى به الحاجة لقوله تعالى " يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد" (قرآن كريم: فاطر، 15)، أي المحتاجون إلى الله. والفقير صفة لواحد من الناس يستحق الزكام وتجوز عليه الصدقة لاختلال أحواله المعيشية ولعدم كفاية مؤنثه في أن تسد حاجة يومه أو حاجة عياله لقوله تعالى " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها..." (قرآن كريم: التوبة، 60). إذ جاء في تفسير " ابن كثير" لهذه الآية بتقديمه للفقراء على البقية لأنهم الأحوج من غيرهم على المشهور ولشدة فقرهم وحاجتهم.

وقد اختلف الفقهاء في تحديد حدته فقالوا أن الفقراء هم الذين لا شيء لهم أصلا، أما المساكين هم أشد حالا من الفقير حيث الأول لا يملك قوت عامه، والثاني الذي لا يملك شيئا. ومنه فالفقراء هم أهل الحاجة الذين لا يملكون مالا ولا كسبا حلالا و لا يجدون ما يكفي لسد حاجتهم الأساسية التي تقتضيها العادة والعرف، ويعطون من الزكاة ما يسد حاجتهم الأساسية كالطعام واللباس والمسكن (ج.ع. الناصر: 2006 ، 26).

✓ الدلالة الاصطلاحية

والفقر اصطلاحيا يشير إلى مستوى معيشي منخفض لا يفي للاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد، ويعتبر هذا المفهوم نسبي نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع، وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة، والتوقعات الاجتماعية (م.ع. غيث: 2006، 314).

والفقر بالمعنى الاقتصادي يشير إلى عدم اكتفاء الإنسان ماديا حيث يوصف بأنه حالة من الحرمان من المزايا والركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وتشمل الأصول الاقتصادية والمادية، (الأرض و*الماشية والسكن والمهارات والصحة الجيدة والعمل وغيرها) التي توفر قاعدة لتوليد الدخل والإنتاج سواء في الحاضر أو المستقبل (ز.أبو الفحم: 2009، 22).

و يعرف في الفكر السوسيوي- اقتصادي الحديث أنه إحباط وضيقي للبناء الاجتماعي أو ظاهرة معتلة ترتبط غالبا بالأحياء المتخلفة بالمدينة، "فعبد الباسط عبد المعطي " عرفه على أنه حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعه وجود تمايزات تتبع من الملكية الخاصة والتميز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي وتحديد الأمور بناء على ذلك، ويفسر الفقر بما يلي ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات الأخرى والتي تجبر على بيع عملها الذي تتحكم فيه الطبقات التي تحوز على وسائل الإنتاج في المجتمع.

وفي إطار المناهج الحديثة لتحديث مفهوم الفقر قام البنك الدولي سنة 1998 بدراسة مسحية أجريت على 43 دولة كان من بينها 28 دولة أفريقية، 06 بأمريكا اللاتينية و 05 بأوروبا الشرقية، 04 بقارة آسيا وقد خلصت الدراسة إلى تحيين مفهومين أساسيان للفقر:

الأول: يعبر عنه بشعور الضعف وسهولة التأثر، حيث يفسر هذا الموقف كيفية تأثر الفقراء بحالات المواسم والأزمات وكيف يمكن أن تؤثر في رفايتهم، و عليه يظهر أن الفقر ليس مجرد حالة فقط بل هو مرتبط بشعور إنساني يتمثل بالضعف.

الثاني: يظهر من خلال تفاعل الفقراء مع الحكومة وباقي المؤسسات المتعلقة بها، حيث خلصوا أن الفقر هو نقص المشاركة في اتحاد القرار سواء كان في إلقاء الأصوات أم في الحقوق السياسية والذي يوصف عادة بالشعور بالضعف ووصف البعض بأنه الميزة الجوهرية في الفقر.

إن هذا الشعور بالضعف أو سهولة التأثير له جانبين خارجي وداخلي ويتمثل الأول في التعرض للصدمات والضغط والمخاطر، أما الآخر فيتمثل في ضعف الحماية أي نقص وسائل التغلب على المشاكل دون خسائر (س.ت. النجفي، ا.ف. عبد المجيد: 2008. 45).

أما المصادر الخارجية للمخاطر الهيكلية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 هي تلك المخاطر التي تدوم وتتفاقم عبر الوقت، نتيجة للتمييز أو القصور في المؤسسات لتلحق أضرارا ببعض المجموعات، كالفقراء والنساء والمهاجرين وذوي الإعاقة والسكان الأصليين الذين يشكلون 5% من مجموع سكان العالم وتتمثل في الأزمات المالية، انعدام الأمن الغذائي انعدام الأمن الجسدي عدم المساواة، الكوارث الطبيعية، النزاعات المسلحة (ص. العرب: 2014، العدد 9712).

وفي سنة 1978 قدم "روبرت مكنمار" رئيس البنك الولي آنذاك وصفا نموذجيا للفقر بأنه: "تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والفقر وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي مما يجعل أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة"

فرغم قياس الفقر تقليديا بمعيار الدخل إلا أن الأحوال الحقيقية للفقر وذلك من خلال كفاح الفقراء بمثابة للهروب منه إلى كافة مظاهر الحياة مثل القابلية للمرض، تعذر الحصول على غالبية الخدمات والمعلومات، فقدان السيطرة على الموارد، التبعية إلى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الأعلى، الوهن الشديد أمام المحن، انعدام الأمان في مجابهة الظروف المتغيرة.

إن هذه الأبعاد تبين الأعباء النفسية للفقر لها نفس الدرجة من الحدة -تحطيم كرامة الإنسان واحترامه بذاته (آلن .ب.د.رتبج- ترجمة محمد صالح: 1991، 10).

أما الوجه الآخر للفقر، فقد تمثل في إطار الاستبعاد الاجتماعي، الإتكالية والعزلة من خلال فتور الروابط الاجتماعية للعائلة والمجتمع ولاسيما ذلك الذي ينتمي إليه الفرد وينبثق من هذا المفهوم أبعاد اقتصادية واجتماعية وذلك بالإضافة إلى غياب فرص المشاركة في توليد الدخل أو المشاركة في سوق العمل والخدمات العامة ليمتد إلى تحديد شكل القرارات التي من شأنها التأثير على الحياة الخاصة ليتجاوز الاستبعاد في الجانب الاجتماعي والاقتصادي بعض الحقوق الرئيسية للمواطنة (المخاطر: صحيفة العرب الالكترونية: 2014، العدد 9712).

✓ الدلالة النظرية

لقد تباين الفكر السوسيولوجي في تحديد مفهوم الفقر، فمنهم من يرى أنه العجز عن إشباع الحاجات الأساسية، ومنهم من يرى أنه عدم امتلاك أي شيء فهو مرتبط بالملكية باعتبارها المصدر الوحيد للدخل، فمن لا يمتلك شيئاً لا يتوفر له دخل يعيش به. وهناك رأي ثالث يستند إلى معيار الدخل - الذي إذا انخفض إلى مستوى معين في السنة يعني وجود فقر. وهناك رأي آخر رابع يرفض الآراء السابقة ويؤكد أن الفقر مسألة نسبية فهو إحساس الفرد بأنه يعيش عند مستوى يقل عما يعيش عنده أفراد آخرون. فنجد " جورج زيمل" عرف الفقر بأنه تحديد الناس مستوى معين يعدون فيه ظروفهم الحياتية بمثابة حالة من الفقر (ع.ع. الله النعيم: 2009، 87).

والفقر في الأدبيات الفرنسية ارتبط خلال السبعينيات بالحرمان الاجتماعي الذي اقتصر آنذاك على التقليل التدريجي من تناقضات النظام لإعادة التوزيع بغرض تحقيق المساواة. ويشير هذا المفهوم عموماً إلى الحاجة غير المشبعة أو إنكار الحقوق الأساسية إلى جانب اقتصره أحياناً على الفئات القابعة في قاع السلم الاجتماعي.

وقد عرف الفكر الأوروبي السياسي والاجتماعي تحولا أدى إلى إنتاج مفاهيم جديدة فنجد مجلس وزراء المجموعة الأوروبية سنة 1975 اقر ما يلي: "يوصف بالفقر الأفراد أو الأسر ذات الموارد التي تقل إلى درجة تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة للدول الأعضاء التي يعيشون فيها".

أما سنة 1994 حدد المجلس الأوروبي المحرومين "أنهم فئة من البشر تخرج عن مجال التمتع بحقوق الإنسان جزئيا أو كليا"، أما هيئة مراقبة السياسات الوطنية تنوه "أنه بالإمكان تحليل الحرمان الاجتماعي بمفهوم إنكار أو عدم توفير الحقوق الاجتماعية أو حق كل مواطن في مستوى أساسي للمعيشة والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية والمهنية الكبرى في المجتمع".

ومن الواضح أن هذه التصورات تكشف عن تغير المفاهيم المستخدمة وتغيير مضامينها (عدم التركيز على الجانب الاقتصادي).

كما يرى "سرويل" أن هذا التغير ليس مجرد مواكبة للظروف الاجتماعية الاقتصادية، بل ترتب عن التغير العميق بالأفكار المتعلقة بالتكامل الاجتماعي وبتدخل الحكومة لتحقيق التضامن الاجتماعي.

أما منظري الاتجاه **التعديدي الوظيفي** نجد **بريليس Prilis** "و" **أفرارد Euvrard** " يعرفان الفقر والحرمان بأنه "إخفاق واحد أو أكثر من أنساق الانتماء الذي يعد أساسيا في أداء المجتمع لوظيفته" مثل نظم الحماية الاجتماعية.

أما **"تاوسند TOWNSEND"** فيعرف المحرومين نسبيا في ضوء عدم استطاعتهم الحصول على ضروريات الحياة (الغذاء، الخدمات....). أما إذا كانوا يفتقرون إلى الموارد أو يحرمون من الحصول على مستلزمات الحياة الضرورية التي توفر لهم حق عضوية المجتمع ففي هذه الحالة يقال أنهم في حالة فقر، ولم يتوقف **"تاوسند"** عند هذا الحد بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما **"ربط الحرمان بمستوى معيشة أدنى من المستوى المتاح لأغلبية أبناء الوطن أو المقبولة اجتماعيا أو الذي يقرره الدستور"**

ومن الدراسات الحيوية حول الفقر الحضري نجد المنظرين الراديكاليين والماركسيين الجدد والتي تتمحور أغلبها حول إشكالية التناقض - الظلم - اللامساواة معتبرين أن الفقر ما هو إلا محصلة لتراكمات كمية من الاستغلال الذي يؤدي بالعديد من الجماعات إلى حالة من الفقر ومن أبرزهم " لاندأ LANDA " تطرق إلى مسألة الحدود والتداخل بين هذه الفئات حيث يرى " أن المحرومين يشغلون مكانة تكاد تكون وسط بين العناصر الرثة (المنسلخين نهائيا) والفقراء العاديين الذين يشغلون حيزهم المتواضع في الطبقات الدنيا من الهرم الاجتماعي أما المعدومين (العاطلين وأشباه العاطلين والعاملين في البيوت) من الفقراء فيمتازون بأنهم يعيشون دون خط الفقر، ويقترّبون بمستوى دخلهم ونمط حياتهم من العناصر الرثة الذين لا يفصلهم عنهم إلا احتفاظهم بالقدرة على العمل والأمل بالخروج من قاع المدينة.

ويضيف "لاندأ" بأن هذه الحدود الاجتماعية بين العناصر الرثة والمعدمين والفقراء العاديين هي حدود قابلة بدرجة سهلة للانزياح والزوال الأمر الذي قاده إلى تصنيفهم تحت غطاء واحد وهو "الفئات المدنية الدنيا".

وفي هذا الصدد يكشف تحليل "ماكولوف MACLOUF " لظاهرة الحرمان المتنامية في المجتمعات الأوروبية أن عدم المساواة في تقسيم العائدات تؤدي بآليتها المتجددة إلى توليد تمايزات وانحرافات جديدة (ا.التوهامي وآخرون: 2004 ، 83-93).

أما في الفكر الأنجلو-أمريكي تراوحت دراسة الفقر بين أربعة تصورات فالاتجاه البيروقراطي ركز على متغير الدخل، أما الاتجاه الأكاديمي ركز على العزل والإبعاد التهميش الفقر الهيكلي والاستغلال، في حين ركز الاتجاه الأخلاقي على أهمية البر والإحسان بينما يربط الاتجاه الاستراتيجي أو القوة بين الفقر والتجريد من القوة ويتجلى في ثلاث أبعاد:

➤ البعد الاجتماعي: ويركز على النقص النسبي المتاح للفقراء من الموارد اللازمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة.

➤ **البعد السياسي:** عدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع للفقراء.

➤ **البعد النفسي:** ويركز على الشعور الداخلي بانعدام الأهمية والخضوع السلبي للسلطة (أ.قيرة:م.س، 42-43).

ويعرف **الفقر الحضري من المنظور الأنثربولوجي** استنادا إلى الباحث "أوسكارلويس Lewis" أنه وصف المجتمع لحياة جماعة معينة على أنها تعيش ضمن دائرة الفقر (ع.ع.الله النعيم: 2009، 87). وقد حدد هذا الأخير في دراساته الأنثربولوجية للفقر في مدن الأكواخ في "بورتوريكو" و"مكسيكو" وخلص إلى مجموعة من الخصائص الشائعة في هذه الأحياء وهي:

➤ **نقص المشاركة الفعالة وصعوبة الاندماج في المجتمع**

- عدم المساهمة في النظام الاقتصادي الأوسع
- العزوف عن المشاركة في المنظمات كالنقابات أو الأحزاب السياسية أو برامج الخدمات الاجتماعية
- ضالة الانتقال بالتسهيلات التي تقدمها المدينة.
- انخفاض مستوى المهارة والتعليم
- عدم توفر مخزون منزلي من المواد الغذائية وكثرة الاقتراض

➤ **وجود حد أدنى من التنظيم خارج نطاق العائلة النووية أو الممتدة، ما يضيف على ثقافة الفقر**

طابع الهامشية

- قلة الجمعيات الطوعية التي تقام في هذه الأحياء
- عدم تنظيم العائلة من حيث:
- انعدام الخصوصية
- يغلب طابع العنف على أسلوب التنشئة الاجتماعية

• شيوع الزواج بالرضا دون تدوين مدني

• كثرة حالات هجرة الزوج لأسرته

• تمركز الأسرة حول الأم

• شيوع التسلطية داخل الأسرة

➤ الشعور بالهامشية، البؤس، الدونية، حيث:

• معدلات الوفاة مرتفعة نسبيا

• انخفاض متوسط الأعمار

• الشعور بالاستسلام والقدرية

• عقدة الاعتزاز المفرط بالذكورة عند الرجال وعقدة التضحية والاستشهاد عند النساء.

• عدم تأجيل الفقراء إشباعهم

• تحمل الأمراض النفسية

• معرفة ضئيلة بالأماكن والتنويعات التاريخية

• عدم النظر إلى المشاكل الفردية على أنها جزء من القضايا المجتمعية العامة

➤ غياب الوعي الطبقي وارتفاع درجة الحساسية نحو تمايز المراكز.

➤ عند إدراك الفقراء لأوضاعهم الاجتماعية وأكثر اندماج في الحركات السياسية المجتمعية فإنهم يكفون

عن إظهار ثقافة الفقر (إ. قيرة، ع. ح دليمي، س. بومدين: م س، 197-199).

يعرف الفقر الحضري حسب التصور السوسيو-اقتصادي التقليدي والذي من أعلامه " بروملي

Bromly" و "جاري Gerry " اللذان يؤكدان على نسبية الفقر والذي يعبر عن التفاوت الاجتماعي

والاقتصادي البارز، في حين يرجح "وايد wade" هذه الحالة إلى عملية تفكير راهنة و/أو ماضية

يتم بموجبها نقل الموارد، الفرص، وفائض القيمة من الأفراد الذين هم فقراء حاليا و/أو من أسلافهم.

وحسب « ورسلي Worsly » حدد أشكاله المتعددة في الأصناف المهنية التالية:

➤ الفقراء الحضريون الذين يعملون في صناعة السلع

➤ عمال الورشات التي لا تستطيع المنافسة

➤ بيع الإنتاج المنزلي

➤ الحرفيون المستخدمون ذاتيا

➤ المشاريع المنزلية التي تستخدم عمل العائلة

➤ الباعة الجائلون

➤ الخدمات الشخصية (الخدمات، البوابون...)

➤ عمال الأجر العرضيون (الحمالون، غاسلوا السيارات..)

➤ المجرمون وأصحاب المهن المنحرفة الأخرى

➤ الشحاذون والعاطلون عن العمل وجامعوا القاذورات

كما حددت بعض المحكات التي استخدمها بعض الباحثون لتحديد مفهوم الفقر الحضري ونطاقه

على النحو التالي:

➤ المحكات المالية

➤ الحرمان

➤ نقص وعدم الاندماج في البناء السوسيو - اقتصادي الحضري

➤ ضعف وقلة المساومة وتعدد أنماط الاستغلال

➤ الخصائص النموذجية لثقافة الفقر

➤ الظروف غير الملائمة

➤ الأحياء المتخلفة

وهناك من عرفه أنه إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي أو ظاهرة معتلة ترتبط غالبا بالمناطق المتخلفة بالمدينة، ففي العديد من التحليلات السوسيولوجية نجدها تستند على بعض المؤشرات الكمية أو الكيفية حيث نجد هناك من عرفه في ضوء عيش الكفاف (الدخل الحاجات المطلوبة اجتماعيا...)، أو الحرمان النسبي (النقص في بعض موارد العيش مثل الغذاء، ظروف المعيشة، أسباب الراحة المتعارف عليها...) .

وهناك من عرفه أنه إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي أو ظاهرة معتلة مرتبطة غالبا بالمناطق المتخلفة بالمدينة، إضافة إلى بعض التحليلات السوسيولوجية الأخرى تعرف الفقر في أسوأ حالاته أنه حالة من الحرمان المطلق **Deprivation** الذي يتجلى، في نقص أو سوء في التغذية، والفرد الذي يعاني منهما عادة ما يستهلك مأكولات ملوثة ويعاني من أمراض وطفيليات يصعب علاجها، وغالبا لا يستطيع توفير المال اللازم لذلك، كما أنه يعيش ظروفًا فيزيقية صعبة تؤثر على صحته وأمنه وطاقته، وهذا حسب ما تؤكد أغلب التعريفات التقليدية للحاجات الأساسية والمستوى الأدنى الضروري (م.أ.ض) (E.M.S) ما يعني أن الأفراد الأكثر فقرا هم الذين يعيشون ظروفًا سكنية متردية ويعانون من سوء الأحوال الصحية والمعيشية. .الخ

وفي المقابل يؤكد بعض الباحثين أن الفقر ليس حالة مادية فقط وإنما هي "مركب من المواقف التبعية ونقص الاعتماد على النفس وحتى فقدان الاحترام الذاتي"، وفي هذا الصدد يرجع "لومنيتز **lomnitz**" الفقر إلى الوضعية المتردية للفقراء على مستوى سوق العمل سواء من حيث حرمانهم من فرص التعليم والتدريب المهني، أو الوضع الاجتماعي المتردي التي لا تتيح لهم فرصة الحصول على دخل ثابت ومريح.

وهناك بعض الباحثين حللوا ظاهرة الفقر في ضوء ضعف مساومة الفقير، وتعدد أنماط الاستغلال التي يتعرض لها، تبعيته للمستخدمين، المزودين، المستلمين المتعاقدين، المقرضين والرسميين، واندماجه في النظام السوسيو- اقتصادي.

في ضوء الاعتبارات والقضايا النظرية والامبريقية يمكننا رصد أربعة اتجاهات أساسية تحاول تحديد مدلولات الفقر وفق مؤشرات معينة:

الاتجاه الأول: يركز هذا الاتجاه في تحديده للفقر مؤشرات أهمها الدخل المنخفض، عدد السرعات الحرارية المستهلكة، اختبار خط الفقر، وعلية يقودهم هذا التصور إلى تعريف الفقراء أنهم فئات اجتماعية ذات دخول منخفضة حيث أن أهم خاصية تميز هذا الاتجاه هو الفقر المطلق (المعتمد) والفقر النسبي (الحرمان).

الاتجاه الثاني: يعتمد رواد هذا الاتجاه على أربع مؤشرات أساسية وهي:

➤ **الفقر الهيكلي:** وينتج عن الأوضاع الهيكلية في النظام السوسي-اقتصادي

➤ **العزل والحرمان:** عدم الاستفادة من النمو الاقتصادي والتراكمات الرأسمالية

➤ **الاغتراب والتهميش الاجتماعي والتفكك الداخلي**

➤ **الاستغلال وعدم التكافؤ الاجتماعي:** ما يجعلهم غير قادرين على المنافسة الأمر الذي يترتب عليه الخضوع و الإذعان لما يملأ عليهم.

الاتجاه الثالث: يميل بعض الاستراتيجيين وصناع القرار إلى ربط الفقر بالتجريد من حيث الحرمان النسبي من موارد الرزق أو نفقات المعيشة اللازمة، عدم وجود صوت مسموع أو صوت سياسي، بالإضافة إلى شعورهم الداخلي بعدم أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة.

الاتجاه الرابع: يعتبر علماء الأخلاق أهم ممثلي هذا الاتجاه مقربين أن الفقراء هم المسئولين عن فقرهم بسبب ميلهم للحياة السهلة على العمل الجاد وعدم تخطيطهم لمواجهة مصاعب الحياة، وفي هذا

الصدد يركز "جون فريدمان JOHN FRIDDMAN" في تحليله الاتجاه على: المتوكل بالله، المعدم المحروم، الكادح الفقير باختباره، الفئات الشريرة الفئات الشعبية... الخ، كما يتحدد: " أن فقراء الحضر هم جماعة اجتماعية تحتل الفئات الدنيا في النظام الاجتماعي للمدينة، وتعمل على هوامش الاقتصاد الحضري وتتعرض لشتى أنواع المحاضرة والتهميش، ويرتبط بهذا الوضع المتدني عدد من المؤشرات كانهخفاض مستوى المعيشة، انتشار الأمية، كثرة النسل، القدرية والاستسلام... الخ (إ. قيرة، ع.ح دليمي، س.بومدين:م س، 192-195).

ويعرف الفقر الحضري أيضا "أنه حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء، كما و نوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع الضرورية والخلفيات المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات" (ع. عبد الله النعيم، 2009، 21 - 22).

✓ الدلالة الإجرائية

الفقر حالة من الحرمان الاقتصادي- المعرفي بالإضافة إلى حالة من الاستبعاد الاجتماعي وتتجلى

أهم مؤشرات في:

• الحرمان الاقتصادي:

➤ عدم وجود دخل نهائي للآسر أوعدم انتظامه

➤ محدودة مصادر الدخل وعدم تعددها

➤ المهن الهامشية

➤ السكن في بيئة متدنية (عشوائية ، قديمة)

➤ الاكتظاظ داخل المسكن

➤ السكن المشترك مع الغير

- عم وجود ماوى نهائيا
- الحرمان المعرفي:
- المستوى التعليمي المنخفض
- المستوى التعليمي المنخفض للوالدين
- عدم امتلاك المؤهلات الحرفية أو المهنية
- غياب الثقافة أو المعرفة الدينية والصحية والقانونية ومخلفاتها
- الوعي بالحرمان
- الاستبعاد الاجتماعي
- تفكك الروبط العائلية والاسرية
- تلاشي روابط الجيرة وسيطرة العلاقات السطحية
- العزل الاجغرافي والاجتماعي
- البطالة طويلة المدى
- استبعاد المرأة من صنع القرارات(المشاركة في لجان الاحياء، المجالس المنتخبة.....)
- استبعاد المرأة من ممارسة حقها في الاختيارات الشخصية او الاسرية (المشاركة او عدمها)
- الوصم
- الاسر التي تترأسها امرأة
- شيوع التسلطية الذكورية داخل الاسرة
- التوقعات الاجتماعية والثقافية المسبقة للمرأة (التعفف، الادوار...).

2- الجريمة الأخلاقية

✓ الدلالة اللغوية

الجريمة لغة تعني القطع فيقال جرم، يجرمه بمعنى قطعه، و جرم النحل أي صرمه. و جرم لأهله بمعنى كسب، و عليهم و إليهم جريمة، بمعنى جنو- جناية وإجرام الرجل أي أذنب و عظم جرمه (م. ب. البستاني: 1995، 75).

و يقال جرم ، جرما بمعنى نزع العظم جرد من العظم "جرم لحما"، ويقال جرم بمعنى "أذنب" من يجرم يعاقب" جرم على نفسه جنى جناية بمعنى جرم وأساء وانزل ضررا". وجرم جمع إجرام وجروم بمعنى ذنب، أي ارتكب ذنبا والجريمة كل مخالفة يعاقب عليها القانون سواء جنحة كانت أو جناية (أ. أنيس وآخرون: 195، 1960).

✓ الدلالة الاصطلاحية

لقد وردت الجريمة و مشتقاتها في القرآن الكريم في ست و ستون موضعا بعدة معاني و لكن كلمة المجرم أفرادا و جمعا وردت بست صيغ و كلها تتضمن أن أصحابها ارتكبوا أعظم الذنوب ولذلك استحقوا العذاب العظيم فوردت في سورة المعارج ﴿المجرم لو يفتدى من عذاب يومئذ ببنيه﴾ وفي سورة طه ﴿إنه، من آيات ربه، مجرما فإن له، جهنم لا يموت فيها و لا يحيى﴾ . و في سورة السجدة ﴿ولو ترى إن المجرمون فاكسوا رؤوسهم عند ربهم﴾، و في سورة الرحمن ﴿يعرف المجرمون بسيمهم فيؤخذ بالنواصي﴾ . و في سورة الأنعام ﴿و كذلك جعلنا كل قرية أكبر مجرميها ليمكروا فيها﴾ و في سورة إبراهيم و ﴿ترى المجرمين مقرنين في الأصفاد﴾. صدق الله العظيم.

إن الملاحظ لهذا الوصف يرى أنه لم ينطبق على جميع المخالفين الذين ارتكبوا المعاصي الصغيرة. و إنما ينطبق فقط على المخالفين الذين ارتكبوا معاصي و أفعالا توصف بالكبيرة ومن نفس المعنى جاء اسم الأجرام السماوية فهي كلها تشترك في الكبر و العظمة (م. رحمانى: 2006، 10).

و ولقد لعب الفقهاء المسلمين دورا بارز في مختلف البحوث المتعلقة بالجريمة، حيث نجدهم سبقوا الثورات الإصلاحية عند الغرب في هذا الميدان في عدة شؤون، و أشهر تعريف للجريمة عند العلماء المسلمين ما ذكره الإمام "المارودي" في السياسة الشرعية" بأنها محظورات شرعية جزر الله عنها بجد أو تعزير" و يفهم من هذا التعريف ما يلي:

➤ أن الفعل "الجرم" شرعا لا يصدق إلا على الأفعال المباحة بالنص أو بالأصل.

➤ أن هذه الأفعال المحظورة وضعت لها عقوبة منصوص عليها إما بالحد بأن تكون العقوبة مقدرة ومحددة شكلا و معنى، أو بالتعزير أي بأن تترك للعالم أو القاضي يوقعها بشروط و ضوابط، و يتحصل من ذلك أن المحظورات غير المنصوص على عقابها لا تعد جرائم و إن كانت حراما كالغيبية و النميمة وأكل الربا (م.رحماني: 2006، 11).

✓ الدلالة النظرية

هناك اختلاف بين الباحثين والمختصين على تحديد تعريف موحد للجريمة من الناحية القانونية غير أن المفهوم القانوني للجريمة ينطلق من أن الفعل الإجرامي هو "فعلا إراديا يخالف به مرتكبه القانون المفروض إتباعه"

والفعل الإجرامي قانونيا " هو الفعل الذي يقرر المجتمع أو أحد أجزائه أنه سيكون أفضل حالا بدونه، وبالتالي يجرم هذا الفعل ويعتبر ويجعله غير شرعي من خلال القوانين والتشريعات وغير ذلك من القوانين العرفية ولكنه قد يكون أخلاقي أو غير أخلاقي"

والجريمة أيضا هي كل مخالفة للقواعد القانونية سواء مصدرها التشريعات السماوية الدين أو مصدرها القانون الوضعي أو كان مصدرها العرف- العادات والتقاليد (إبراهيم طلعت: م س.159).

والجريمة في القانون الفرنسي تعرف بأنها " ذلك السلوك الذي يحرمه القانون بفعل أو الامتناع عن الفعل، ويسند إلى شخص معيب ويعاقب عليه بعقوبة أو جزاء".

أما في القانون الفرنسي القديم الصادر في "بريمر" يرى أن " الجريمة هي عمل ما تنتهي عنه أو الامتناع عن ما تأمر به القوانين التي ترمي إلى المحافظة على النظام الاجتماعي والأمن العام".

ونص القانون الاسباني الذي صدر بتاريخ 08 سبتمبر عام 1928 المادة 26 منه أن الجريمة هي الفعل أو الترك العمدى الذي يعاقب عليه القانون.

وفي قانون "نيوشاتل" بسويسرا الصادر سنة 1891 المادة الأولى " أن الجريمة هي الإخلال بالواجبات التي يفرضها القانون في سبيل النظام الاجتماعي " (ج.عبد المالك:1936،.03).

والجريمة في القانون الإيطالي التقليدي تعرف أنها " خرق لقانون من قوانين الدولة بفعل خارجي محسوس صادر عن شخص لا يبرره قيام بواجب أو ممارسة لحق متى تناول القانون هذا الفعل بالعقاب"(إ.قارم: 1998، 88).

أما في التشريع الجزائري تعرف أنها كل فعل يأتيه الإنسان في حياته اليومية أو الامتناع عن فعل ما يقرر لهما القانون جزاء وعقوبة، حيث بالرجوع إلى قانون العقوبات نجد في مادته الأولى " لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير أمن بغير قانون".

ومنه تنطبق القاعدة الشرعية المطبقة في جميع تشريعات العالم "لا جريمة إلا بقانون" وعليه يستنتج من ذلك انه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني لذا يستوجب تعريف الجريمة بمفهومها القانوني حيث هي كل فعل يصدر عن الإنسان يقابله نص قانوني يعاقب على هذا الفعل بنص صريح من قانون العقوبات. وهذا الفعل إما يكون ايجابيا أو سلبيا، فالتصرف الإرادي من شخص ما يخرج عن نطاق الأفعال المباحة يعتبر تصرفا إجراميا إذا صدر من إنسان عاقل غير مجنون. فالإنسان الذي تبث انه

إنسان مختل عقليا أثناء ارتكابه للوقائع المتابع بها يعتبر غير مسؤول جنائيا لا يلحق ضرر بالغير لان الأصل في كل فعل الإرادة (بلعليات ابراهيم: 2007، 07).

ويعرفها الباحث الكندي "جون هاغان JOHN HAGAN" بأنها "فعل إرادي لاخترق القانون الجزائي بدون مبرر أو عذر، تعاقب عليه (على الفعل أو الامتناع عن الفعل) الدولة" (أحسن طالب: 2002 ، 24 - 26). بالنظر إلى المفاهيم السابقة يتبين:

➤ أن الجريمة ظاهرة قانونية بحثه، تنشأ بالقانون وتزول بزواله أيضا.

➤ أن المشرع القانوني هو المحدد الأساسي للسلوك السوي والسلوك الجنائي وذلك حسب القانون أو النصوص التشريعية وليس بالرجوع إلى الضمير الجمعي أو حسب القيم الأخلاقية والاجتماعية والسياسية المتفق عليها في ذلك المجتمع.

➤ أنه لا توجد جريمة عندما يكون الجاني غير ذي أهلية أو بلا كفاءة.

➤ أنه لا توجد جريمة بلا عمد أو قصد (سامية محمد جابر: 1999، 07).

و ينطلق المفهوم السيكلوجي للجريمة من فكرة أن "كل فعل إجرامي يعبر عن صراعات نفسية داخل الفرد قد تدفعه للجريمة". وهناك من يعتبر أن " الفعل الإجرامي من مظاهر اللاشعور أي سيطرة العقل الباطن على السلوك ، أو مظهرها من مظاهر الفطرية الغريزية " .

وحسب " فرويد" فإن السلوك الإجرامي هو "انعكاس لما تحتويه شخصية الفرد من مرض نفسي الذي هو عبارة عن اضطرابات وظيفية في شخصية الفرد المريض، وهو تعبير عن صراعات انفعالية لا شعورية ولا يعرف المرء صلتها بالأعراض التي يعاني منها" (أحسن طالب: 2002 ، 31-32).

ويضيف "رسميس بنهام R.BENHAM" سنة 1986 أن الجريمة "إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا ينتهجه الرجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها. و ذلك الخلل كمي أو شذوذ كيمي في هذه الغريزة

مصحوبا بعلّة أو أكثر في الصحة النفسية و صادفت وقت ارتكاب الجريمة انهيارا في الغرائز السامية وعدم الخشية من العقاب" (ج.الين. ع. الخالق، سيد. رمضان: 2001، 181- 182).

و تكاد تتفق الدراسات السوسيولوجية أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تخضع في شكلها وأبعادها لقوانين حركة المجتمع. و هي سلوك إنساني يحدث في المجتمع اضطرابا، و هي فعل أو امتناع يخالف قواعد الضبط الاجتماعي، فالجريمة سلوك مخالف لما ترتضيه الجماعة فهي كل فعل ضار بالمصالح الاجتماعية وفيه انتهاك لحرمة التقاليد و الأعراف و العادات و يقتضي الحساب و المساءلة لمرتكبه (ب. ن. المهيرات: 2001، 36).

والجريمة كل فعل أو امتناع عن فعل يترتب عنه انتهاك لمعتقدات المجتمع و أعرافه، عاداته تقاليده، قوانينه ويضر بأفراده و يؤثر سلبا عليهم ويعاقب المجتمع مرتكبيه من خلال القوانين التي سنّها لحمايته وحماية أفراده (م. رحمان: 2006، 10-11).

ويعرفها المفكر الفرنسي "جون جاك روسو j.j.Rousseau" أنها "كل فعل يؤدي إلى ضرر بالعقد الاجتماعي". أما الفيلسوف الألماني "عمانويل كانط E.KANT" فيرى أن الجريمة "كل فعل يتنافى مع الأخلاق والعدالة".

ويضيف الكندي "دنيس زابو DENIS SZABO" أن الجريمة هي "استجابة من طرف بعض الأفراد لبعض الحوافز STIMULUS التي يفرزها التنظيم الاجتماعي سواء كان ذلك على شكل ما تفرزه العائلة ذاتها، أو المحيط والنسيج العمراني الحضري أو الريفي، أو على شكل المثل والأخلاق التي يفرزها المجتمع" (أحسن طالب: 2002، 26-27).

أما "وليام بونجر" يعرفها " أنها فعل يقترب داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية ويضر بمصلحة الجميع، أو بمصلحة الفئة الحاكمة، ويعاقب عليه من قبل هذه الجماعة (أو من قبل جزء

منها) أو ببساطة أجهزة تعين لهذا الغرض بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها الأخلاق" (نبيل عبد الهادي: 2009 ، 213).

وبناء على ما سبق، فانه لا يمكن أن تكون هناك جريمة إلا إذا تضمنت عناصر وأركان ثلاثة هي:

- قيمة ن قدرها وتحترمها الجماعة ككل، أو تقدرها فئة من تلك الجماعة فقط ذات أهمية أساسية.
- انعزال أو صراع ثقافي يوجد في فئة أخرى من تلك الجماعة، لدرجة أن أفرادها لا يقدرّون هذه القيمة ولا يحترمونها، و أن تقديرها يكون أقل أهمية وبالتالي فإنهم يصبحون مصدر خطر على تلك الجماعة.
- موقف عدواني نحو الضبط مطبقا من جانب هؤلاء الذين يقدرّون تلك القيمة ويحترمونها تجاه هؤلاء الذين يتغاضون عنها ولا يقدرّونها.

وعليه، فانه حينما ترتكب الجريمة فلا بد أن تتضمنها هذه الشبكة من العلاقات المتداخلة بين تلك العناصر الثلاث، وبذلك حينما ننظر إليها من وجهة نظر الجماعة بدلا من وجهة نظر الفرد (ج. ا. ع. الخالق، س. رمضان: 183، 2001 - 184)، حيث أنه أي مجتمع هناك سلوكات تعتبر غير أخلاقية عموما كالقتل ومعظم أنواع السرقة ولكن توجد سلوكات أخرى لا يمكن تصنيفها إلى أخلاقية وغير أخلاقية بسهولة، حيث أن أخلاقية العديد من السلوكات تعتمد غالبا على من يقوم بتقييمها. وذلك مثل تدخين البانجو تناول المشروبات الكحولية، القمار، أنشطة الجنس المثلى والدعارة، حيث يتضح من خلال هذه الأمثلة أن تقسيم الأخلاقي وغير الأخلاقي لا يساعد كثيرا في تحديد ما إذا كانت أفعال معينة تعتبر إجرامية.

وفي نفس الوقت فهذه الأفعال قد تكون أفعالا غير أخلاقية ولكنها قد تكون غير مجرمة قانونا فهناك أماكن كثيرة مثلا وخاصة في الدول الإسلامية تعتبر بعضها غير شرعية ولكن غير مجرمة.

وأخيرا هناك بعض الأفعال قد لا تحمل أي معنى أخلاقي ولكن يعاقب عليها القانون لأنها ضد الرفاهية العامة للمجتمع مثل أفعال التلوث، حرق المخلفات داخل حدود المدينة، إلقاء المخلفات السائلة في المجاري المائية أو التربة دون معالجة (إبراهيم طلعت: م.س، 159-158).

وعليه فالفكرة التي تشير إلى أن بعض السلوكيات تعتبر أخلاقية أو غير أخلاقية أي جرائم ماسة بالأخلاق توجه الانتباه إلى طبيعة العلاقة القائمة بين القانون والأخلاق، أو بين ما هو ما هو محرم أو ممنوع رسمي وما هو محل إدانة عامة، فالقانون الجنائي يتطور بتطور الأخلاق معبرا عن مجموعة معتقدات أخلاقية ويقوم بتقنينها ويحاول أن يفرضها، حيث يعتبر القانون فعالا إذا ما استمد أو دعم بواسطة الأخلاق، ويصبح أقل فعالية أي مجرد تعبير رمزي وأسلوب للدفاع الاجتماعي عندما تسقط عنه دعائمه الأخلاقية (سامية محمد جابر: 1999، 14).

كما تشير إلى أن الأخلاق نسبية من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى وحتى في داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى ومن ثقافة فرعية إلى أخرى فإننا ننتهي كذلك إلى أن القانون نسبي كذلك فهو يطبق على كل من ينتسب إلى المجتمع الذي وضع هذا القانون من أجله ولذلك فإنه لا عذر بجهالة نص قانوني (س.ح.الساعاتي: م س، 20).

والجريمة الأخلاقية هي كل فعل يسيء إلى الآداب العامة ويمس العرض والشرف (أ. نعمة وآخرون: 2001، 419). وتسمى أيضا الجرائم بدون ضحايا، لأن الضحية قد يكون نفسه المجرم إذا تتوافر عناصر الرغبة والمشاركة من قبل الجميع وهذه الجرائم اقرب ما تكون إلى الفواحش والسلوكات المنحرفة أخلاقيا وماليا ونذكر منها تعاطي المخدرات والمسكرات البغاء، الرذيلة والفواحش (أحمد العموشي، حمود العليمات: 2009، 268-269).

✓ الدلالة الإجرائية

إن الجريمة الأخلاقية توجد بمخالفة القيم الأخلاقية التي تنظم الحياة الجنسية والتي استقرت في وجدان الجماعة، فكل سلوك خالف هذه القيم عد جريمة أخلاقية، و بالتالي يكون مناط تكييف الفعل بأنه جريمة أخلاقية من عدمه ليس لكونه منصوصا عليه نص قانوني فقط و إنما بمبادئ الأخلاق و القيم الاجتماعية التي تسود الجماعة من أبرز مؤشرات:

- ممارسة مختلف الانشطة الجنسية أو مقدماتها خارج الاطار المشروع.
- احترام الجنس (ممارسة نشاط جنسي بمقابل، كانتاج مواد تتعلق بالجنس او الترويج لها...).

- قبول المساعدات ممن يحترف الدعارة او محصلاتها
- مختلف اعمال القوادة (استغلال، تحويل، مساعدة...)
- الاعتداءات الجنسية على القصر او تحويهم للممارسة الدعارة
- المضاجعة، الزنا
- فتح اماكن لممارسة الدعارة وتسهيلها.

ثالثا - البغاء (الدعارة)

رغم تعدد المفاهيم التي تطرقت إلى موضوع البغاء يبقى هذا المفهوم غامضا وغير محدد ويعتريه أوجه القصور نظرا لتنوع أسس التشريعات والقوانين التي تناولت هذه الظاهرة من جهة وقرب وتلاقي بعض الأفعال الجنسية غير المشروعة لهذا المفهوم. وعليه سنحاول إزالة اللبس عن هذا المصطلح.

✓ الدلالة اللغوية

البغاء لغويا يعني اتصالا جنسيا غير مشروع، فيقال بغت المرأة تبغي فهي بغيا، بغت الأمة أي زنت وباعت الأمة مباغة وبغاء مثل بغت، والبغي الأمة أو الحرة الفاجرة جمعها بغايا.

والدعارة بفتح الدال وكسرهما وكذلك الدعر هو الفساد أو الفسق، أو الخبث أو الشر.

وأومست المرأة إيماسا فهي مومس أي فاجرة تجارة الفجور أي أنبعث في المعاصي وزنى وفسق.

و العهارة تعني الفسق والفجور فالمرأة عاهر أو عاهرة والرجل الذي يفسق بها عاهر كذلك والفجر والفجور هو الفسق والفسوق، فيقال فسق الرجل أي ترك أمر ربه وفسق تعني عصي وجار عن قصد السبيل، وللتوفيق بين المفهوم اللغوي وبين ما وضعته مختلف القوانين الوضعية من مسميات وجب اختيار الاصطلاحات التالية ليبدل كل منها على معنى يتميز به عن غيره:

البغاء: يتضمن بغاء الذكور و الإناث

الدعارة: أي بغاء الإناث

الفسق: أي مجرد ما يرتكب من قبل الذكر أو الأنثى من أفعال جنسية غير مشروعة

البغي أو العاهرة أي الأنثى التي تمارس الدعارة

الفاجر: أي الذكر الذي يمارس الفجور

المومس: أي البغي المرخص لها بالدعارة (م.ر.متولي: 1989، ط3، 195-196).

والبغاء لدى الإغريق يطلق عليه مصطلح PROSTASAL بمعنى الوقوف علانية أمام المنزل

للاتجار بالجسد، ومنه اشتقت الكلمة اللاتينية PROSTARE لتؤدي المعنى ذاته، ولذلك أطلق على البغي P ROSTIBULUM ثم PROSTITUO وأصبح اللفظ فيما بعد prostitute بالانجليزية

ثم PROSTITUEE بالفرنسية أي البغي، وكان أهم عنصر للبغاء هو اقتصار الاتجار بالجسد على عملاء معينين.

أما لدى الرومان يعني عرفه "أولبيان ULPIEN" وهو مستشار الإمبراطور الروماني اسكندر سيفر في العصر الروماني أوائل القرن الثالث بعد الميلاد أن البغاء بقوله " لا تمارس المرأة حرفة الدعارة العمومية في منزل الدعارة فقط ، ولكن في أي مكان آخر لا تصون فيه طهارتها"

والمقصود بالحرفة العمومية هو حرفة النساء اللاتي يهبن أنفسهن لكل طالب دون اختيار أو انتقاء ولا تعتبر المرأة التي تهب نفسها مقابل أجر لشخص أو شخصين أنها عاهرة (م.ر.متولي:1989، 195-196).

والدعارة في اللغة "التايلاندية" نجدها لا تملك مرادفا حقيقيا لكلمة مومس، فالتعبير القديم للإشارة إلى المومسات هو " YING" امرأة nakhan sopheni وهو لا يعتبر تعبير قبيحا لأن nakhan يعني مدينة و sopheni كلمة سنسكريتية مكونة من sophe تعني فتاة جميلة، فالبعض يفضل التركيبية "فتاة المدينة الجميلة"، والبعض الآخر يعبر عنها بـ " امرأة ying nakhan khsoo " فتيات "المصاييح الخضراء" في إشارة إلى أصحاب بيوت الدعارة الذين يشعلون مصاييح خضراء أمام بيوتهم.

وبالمثل تعبير "khanikha" كلمة سانسكرنيتية التي كانت تعني فيما مضى "فتاة الفيل"، أما اليوم فالعبارة الأكثر تداولاً هي " phuyingha kin" وترجمتها الحرفية " المرأة الباحثة عن الأكل" والذي يبدو مرادفا للعبارة الانجليزية **wirking girt** أو "الفتاة العاملة"(JEAN BAFFIE : 613).

✓ الدلالة الاصطلاحية

هو اتصال جنسي يتم أساسا على المقابل الذي يؤديه العميل، ويكون مصاحبا للامبالاة العاطفية أو التمييز بين الرجال، وقد تكون محترفة لهذه المهنة وليس لها أي عمل. والعاهرة العرضية هي التي تعطي جسدها لرجل معين لفترة زمنية وذلك بمقابل مادي (أ. ز. بدوي:1993، 334).

✓ الدلالة النظرية

أما الدعارة - البغاء - في التشريعات الحديثة نجده يرتكز على عدة عناصر إما مجتمعة معا أو منفردة، حيث يوجد من القوانين من يشترط شرط الأجر لتعريف منها قانون أستراليا والذي يعرفه "هو العمل أو التجارة التي تتخذها المرأة في تسخير نفسها للرجال بقصد الكسب".

وفي القانون اللبناني يعرف "مهنة المرأة التي يشتهر عنها تقديم جسدها لقاء المال سواء أكان هذا سرا أكان ذلك أم علنا". أما في القانون العراقي يعرف "أنه ارتكاب الزنا - أي مجرد المواقعة - أو اللواط لقاء أجر".

ومن القوانين التي تستلزم عنصر العمومية أي عدم التمييز في تعريفها للبغاء أي تقديم الشخص لنفسه لإرضاء عموم الناس دون الاقتصار على أشخاص معينين منها القانون الاندونيسي والذي يعرفه أنه " كل شخص ذكر كان أم أنثى باشر الزنا أو الأفعال الفاضحة مع عموم الناس " كما نجد هذا العنصر أيضا وارد في القوانين الأمريكية التي تستلزم عنصر التمييز دون أن تشترط عنصر الأجر.

وهناك من تجمع بين شرطي الأجر وعد التمييز لتعريف البغاء منها القانون الانجليزي الذي يرى أن "المرأة التي تعرض نفسها لعموم الناس ابتغاء الفسق نظير أجر" والفرنسي " كل امرأة تقبل عادة ارتكاب الفاحشة مع عدد غير معين من الناس لقاء أجر".

ومن القوانين التي تعرف البغاء دون اشتراط عنصري الأجر أو العمومية نجدها في كل من دومنيكا باعتباره "فعل المرأة التي تتخذ نفسها بطريقة ظاهرة لمباشرة الفحشاء بدافع المصلحة أو بدافع فساد الأخلاق" (م.ر.متولي:1989، 197-199).

أما في القانون الفرنسي الصادر في 24 افريل سنة 1936 والذي عرف البغي بأنها "أية امرأة تقبل وبصورة اعتيادية أن يكون لها علاقات جنسية مع عدد غير محدود من الرجال لقاء أجر".

وطبقا للقانون العام في الولايات المتحدة الأمريكية يعرف البغاء على أنه " إتيان المرأة الفحشاء بدون تمييز لقاء أجر".

وحسب المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات الايطالي "أن البغاء هو الاعتياد على تقديم الجسد لعدد غير معين من الناس نظير أجر أو كسب"، أما القانون الانجليزي فلا يشترط في تعريفه للبغاء الاتصال الجنسي بذاته، بل يكفي بالنص على ارتكاب المرأة أي نوع من أنواع الفسق أو الفجور حتى ولو لم يصل إلى المواقعة الجنسية ذاتها. (س. ح الساعاتي:م.س،180).

والبغاء في الفكر السوسيولوجي يعرف حسب " أبراهام فلكسر ABRAHAM FLEXNER " هو "اتصال جنسي مرتبط بمقايضة وعدم تمييز وعدم تجاوب انفعالي".

أما الإنسان حسبه الذي يكون بغيا "إذا كان له وبصفة اعتيادية أو متقطعة علاقات جنسية لا تخصيص فيها، يتلقى مقابلها نقود أو أية أسباب ارتزاقية أخرى".

وتتفق "جلادس ميري هول Gladys Mary Hall" إلى حد كبير مع "هافلوك إلس HAVELOCK ELLIS" في تعريف البغي، حيث يرى أن " أي شخص يجعل مهنة له إشباع شهوة أشخاص مختلفين من الجنس الآخر أو من الجنس نفسه".

أما "جلادس ميري هول" فتؤكد أنه "علاقات جنسية مختلطة مأجورة أو غير مأجورة"(س. ح الساعاتي: م.س، 167-168).

ويرى " أوكتافينوس " أن المرأة التي تهب نفسها لعموم الناس ولم تتقاضى أجر تعتبر أيضا في مصاف البغايا (م.ر.متولي:1989، 195 -196). ويضيف "ازيك وارنولد H.EYSENK ,W

"ARNOKED" هو "عدم التمييز النسبي في منح الخدمات الجنسية مقابل دفع أجر أو مكافأة مادية".

والبغاء عند "هنريكس HENRLIOUES" هو "ذلك الفعل الذي يشمل على كل ألوان النشاط الجنسي المشتري بالمال"، أما "جيروم" فيعرفه أنه " تنازل المرأة عن نفسها لعدد من الرجال ". أما "تيازي

حتاته" تعرفه بأنه " استخدام الجسم إرضاء لشهوات الغير مباشرة نظير أجر وبغير تمييز" (س. ح. الساعاتي: م س ،167).

ب- المفاهيم المساعدة

1- المجال الحضري

وهو نمط مثالي طوره "روبرت ردفيلد" كجزء من تصنيفه المجتمعي - حضري وشعبي ويتميز المجتمع الحضري بعدد من المميزات منها العدد الكبير للسكان، اللاتجانس الاتصال الوثيق بالمجمعات الأخرى من خلال التجارة وعملية الاتصال...ويسوده التقسيم المعقد للعمل، بالإضافة إلى ذلك فهو يتميز برغبة أعضائه في تنظيم السلوك على نحو عقلائي موجه إلى أهداف محددة وذلك في مقابل الانقياد وراء مستويات السلوك ومعاييره التقليدية دون جدل، ومن أبرز خصائص هذا المجتمع أن العلاقات الاجتماعية فيه غير شخصية وتعاقدية وأن ضوابطه الاجتماعية من النوع الرسمي.

ويعرف أيضا أن المجتمع الحضري على أنه المدينة عند علماء الاجتماع الحضري ويتميز هذا المجتمع بعدة سمات منها التعقد والتباين، وتقسيم العمل وارتفاع مستوى التكنولوجيا وتباين السلوك والعلمانية و تقدم التنظيم الاجتماعي واللاتجانس، وشدة الحراك الاجتماعي وكثافة السكان وكبر الحجم (م.ع. غيث: 460، 2006).

والمدينة هي عبارة عن تجمع سكاني و عمراني دائم كبير، يمتاز بالأسلوب الحضري للحياة ويرى Sarokin سيروكين " أن هناك أسسا عديدة تميز المدينة و هي الحرفة، البيئة الحجم الكثافة التباين أو تنافر السكان، و الطبقة الاجتماعية والحركة الاجتماعية ونظام التفاعل (أ. ز. بدوي: 1993، 60).

فنجذ "ورث Wirth" عرف المدينة بأنها تجمعات سكانية كبيرة و غير متجانسة تعيش على قطعة أرض محددة نسبيا و تنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية المادية، يعمل أهلها في الصناعة

والتجارة أو كليهما معا، و تمتاز بالتخصص و تعدد الوظائف السياسية والاجتماعية (ع. ا. رشوان: 57، 1998-58).

ويقول "روبرت بارك" في تعريفه للمدينة أنها ليست مجرد تجمعات من الناس ما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكننا مثل الشوارع، المباني، الكهرباء و وسائل المواصلات. كما أنها ليست مجرد مجموعة من النظم و الإدارات مثل المحاكم، المستشفيات، المدارس و الشرطة و الخدمات المدنية من أي نوع إن المدينة فوق هذا كله، اتجاه عقلي، مجموعة من العادات و التقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد.

إن المدينة بمعنى آخر ليست مجرد ميكانيزم فيزيائي أو بناء صنعه الإنسان ذلك لأنها متضمنة في العمليات الحيوية إلى تنظم الناس الذين يكونوها، إنها نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص (م. ع. غيث: م. س، 129).

المدينة هي عبارة عن تجمع سكاني و عمراني دائم كبير، يمتاز بالأسلوب الحضري للحياة. ويرى "Sarokin سيروكين" أن هناك أسسا عديدة تميز المدينة و هي الحرفة البيئية، الحجم الكثافة التباين أو تنافر السكان، و الطبقة الاجتماعية والحركة الاجتماعية و نظام التفاعل (أ. ز. بدوي: 60، 1993).

فنجند "ورث Wirth" عرف المدينة بأنها تجمعات سكانية كبيرة و غير متجانسة تعيش على قطعة أرض محددة نسبيا و تنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية المادية، يعمل أهلها في الصناعة و التجارة أو كليهما معا، و تمتاز بالتخصص و تعدد الوظائف السياسية والاجتماعية (ع. ا. رشوان: 57، 1998-58).

ويقول "روبرت بارك" في تعريفه للمدينة أنها ليست مجرد تجمعات من الناس ما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكننا مثل الشوارع، المباني، الكهرباء و وسائل المواصلات. كما أنها ليست مجرد مجموعة من

النظم و الإدارات مثل المحاكم، المستشفيات، المدارس و الشرطة و الخدمات المدنية من أي نوع، إن المدينة فوق هذا كله، اتجاه عقلي، مجموعة من العادات و التقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد.

إن المدينة بمعنى آخر ليست مجرد ميكانيزم فيزيائي أو بناء صنعه الإنسان ذلك لأنها متضمنة في العمليات الحيوية إلي تنظم الناس الذين يكونوها، إنها نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص (م. ع. غيث: م. س، 129).

✓ المدينة كمجال ايكولوجي

وينظر "بارك" إلى تقسيمات المجال الحضري على أساس التوزيع السكاني و تنوع المناطق حسب التخصص الاقتصادي و التنوع الثقافي. و في هذه التقسيمات يشكل المجال الحضري كخاصة ايكولوجية، فالمناطق الايكولوجية هي من تختار و تنتخب فئات مختلفة من السكان والأنشطة. ويذهب إلى القول أن لكل مدينة كبيرة لها مركزها التجاري الخاص بها فهو النواة الرئيسة لكل النسق الحضري، و كل مدينة لها صناعته الثقيلة و الخفيفة و لكل مدينة لها الثانوية التابعة لها ولكل مدينة أحيائها السكنية المختلفة و مراكز خاصة بالمهاجرين (R.JOHNE : 1974, 168).

كما يرى أن المواقع السكنية بأنماطها المختلفة، كانت أكثر تأثيرا بالعمليات الكلية للمنافسة على المكان الحضري الأكثر امتيازاً، حيث لوحظ أن اختيار المناطق الممتازة يتم دائما من جانب الجماعات والأنشطة التي تستطيع مواجهة ارتفاع قيمة الأرض أو القيمة الايجارية لمساكنها، حيث تطور منطقة الأعمال المركزية في أكثر المناطق جاذبية للمشروعات المختلفة كمحلات التجارية و مؤسسات الأعمال. و يمكن تفسير ميل هذه النشاطات التي تتركز في هذه المنطقة في أنها وحدها التي تستطيع تحقيق أقصى فائدة ممكنة. وتليها منطقة الأعمال التي توطن فيها الصناعات التحويلية الخفيفة والمخازن و المستودعات، حيث تستفيد من الموقع المركزي و التي تحقق أكثر فائدة أكبر من مراكز النقل

و المواصلات، و تتطلب بدورها مساحات أكثر اتساعا من الأرض، إلى جانب ذلك الأغراض السكنية لاستخدام الأرض تعجز عن منافسة الأغراض الأخرى، لما تقدمه من تكاليف باهظة لقيمة الأرض أو للقيمة الإيجارية للمباني، و من ثمّ نجدها تشغل المناطق التي لا يكون عليها إقبال شديد من جانب الأنشطة التجارية أو الصناعية لاستخدام الأرض (أ.ع.أ . السيد: 1999، 175-280).

بالإضافة إلى أن التقسيم الإيكولوجي من خلال المكان يقابله تقسيما آخر و هو التقسيم الاجتماعي، الذي يخضع لهذا الأخير و قوانينه الخاصة الطبقية، حيث يرى أن هذا التقسيم على أساس التمييز لا يشكل ظاهرة ستاتكية إذا ما حاولنا تفسير ظاهرة الحراك الاجتماعي الأفقي و الراسي، حيث ثبت أن الأفراد ينتقلون من منطقة سكنية إلى منطقة أخرى كلما طرأ تغير ملحوظ على المكانة الاجتماعية المرتبطة بنوع العمل مستوى الدخل... و لهذا السبب توجد مناطق سكنية انتقالية في المدينة يسكنها في معظم الأحيان المهاجرين الجدد للاستقرار كمرحلة أولى ثم الانتقال إلى مناطق أخرى كلما طرأ تغير على مستوى الحراك الاجتماعي الراسي والأفقي الذي يخضعون له (R.JONE:1977, 168).

✓ المدينة كنظام طبيعي

أن منطلق الفضاءات الطبيعية التي ترتكز عليها تفسيرات مدرسة "شيكاغو" ترجع لتقسيمات المدينة كنسق إيكولوجي في شكل مناطق ينظر إليها على أنها ضعيفة لأنها لا تخضع للتخطيط و بالتالي فهي تلقائية و ليست نتاجا لمشروع لها أبعاد إستراتيجية من طرف أفراد فاعلين. و لهذا ميزها عن باقي الاتجاهات التي تنظر إلى دراسة المدنية بناءات على إستراتيجية الفاعلين الداخليين في صراع من أجل الحصول على السلطة. وهذا ما يعبر عنه بعض التيارات الفكرية التي تعتبر المشاكل الحضرية قبل كل شيء هي نتاج سياسي، بمعنى أنها مرتبطة بعمليات التسيير و الإخضاع و القوة بالنسبة للمجموع الاجتماعي وهذا ما لا يعتقد به أنصار مدرسة "شيكاغو" التي تفسر ظواهر التمييز الاجتماعي، التنوع الثقافي واللامساواة الاجتماعية و الصراعات الاجتماعية على

أساس الانتخاب الطبيعي الذي يخضع لمنطق ليبرالي يعزز مبدأ التنافس و الصراع كأساس للعيش والحياة (. R.JONES: 1974, 174-171).

✓ المدينة كنظام أخلاقي

يفترض "بارك" أن الظروف النفسية و الأخلاقية في المدينة سوف تعكس نفسها بصورة طبيعية في كيفية استغلال المكان و في أنماط الحركة الإنسانية و الأفعال و افترض أن الثقافة تتجلى في الأشياء المصنوعة و أن المدينة لها طابعها العفوي (م.ع. غيث: 1993، 38).

و يرى أنه مع ظهور المجتمع الحضري غابت الأشكال التقليدية للحياة، ما أدى به إلى تفسير مشكلة الصراع الثقافي الذي يعاني منه المهاجرين إلى المدن و خاصة من الجيل الثاني الذين يخضعون للنظام الأخلاقي الجديد لتحقيق التكيف النفسي و الاجتماعي، و عليه يرى أن الأشكال الجديدة للتنظيم الاجتماعي في المدينة أحدثت تحولا على مستوى التنظيم الاجتماعي كالأسرة النظام التربوي، النظام الاقتصادي، و أشكال ممارسة القوة تدخل كلها في النسق الثقافي الجديد.

و حسب "بارك" المدينة لا تصدم النظام الأخلاقي التقليدي الذي ترجع أصوله إلى حياة الريف البسيطة، بل إن المدينة تطور و تحدث تغيرات جديدة أصلية في النظام الأخلاقي المعنوي العقلي الذي يبنى على أساس الحرية، حيث ينظر إليها كميزة خاصة بالمدينة، مؤكدا أن المدينة كحيز طبيعي بالمقابل وسط يمارس فيه الأفراد حرياتهم، لكن سرعان ما تفرز هذه الحرية بعض المشاكل الاجتماعية التي يستوجبها النظام العام ما ينتج عنه أشكالا عديدة من حالات التهميش و الإقصاء الاجتماعي تحدد بواقع اجتماعي في المدينة.

2-التحضر

جاء في معجم علم الاجتماع أن التحضر عملية الانتقال من الحياة الريفية للعيش في المدن هذا الانتقال بسبب الهجرة حيث ينبغي على الشخص أو الجماعة التكيف مع النظم و القيم السائدة في

المدينة وقد يترتب على حالة انعدام هذا التكيف تدهور الحالة المادية و المعنوية أو الانحراف أو الارتداد إلى القرية. وقد يكون التحضر سبب اتساع نطاق المدن و وصول أساليب الحياة الحضرية إلى بعض المناطق الريفية. و في هذه الحالة يكون الانتقال عادة تدريجيا من حياة الريف إلى حياة الحضر و لكن هذا لا ينبغي وجود صراع يستمر مدة من الزمن بين القيم الريفية و القيم الحضرية فيظل التمسك ببعض العادات والتقاليد الموروثة قائما عند بعض الأسر العريقة أو المحافظة بالرغم من تدفق أساليب الحياة المادية والاجتماعية الحديثة. ويبدوا الصراع واضحا في عملية التحضر من جيل الشباب إلى جيل الشيوخ، وتترتب عن عملية التحضر كثيرا من المشكلات النفسية والاجتماعية وتؤدي أحيانا إلى تفكك القيم الريفية (إ. مذكور : 1975، 123).

3 - الأحياء العشوائية والمتخلفة

إن مصطلح **Bidon ville** مختلف من طرف العالم "إ. لا كوست Y.Lacoste " ليشير به إلى المخابئ الوخيمة أين يعيش السكان البؤساء والمعدومين ومرادفها "الفافلا fevella" في البرازيل (A.Silem, J.M Ablertime :1999 ,134).

و مصطلح "مدينة الأكواخ" مكونة من قسمين "BIDON دلو" و "VILLE مدينة"، فالأول يعني الوعاء الحديدي مبدئيا لاحتواء مواد سائلة مثل الزيت والإصباغ البنزين...أو لاحتواء الماء من أجل الحاجيات المنزلية، أو من أجل تقطيعه بالطول وتسطيحه من أجل عمل مطيلة (صفيحة فولاذ أو حديد) أو مطيلات يمكن استخدامها لتغطية أسقف البيوت لإكمال إطارات الأسوار المحيطة، انه مظهر "دلو الحديد" هذا المتصدىء الذي كان يستخدم في سنة 1950 لبناء السكنات المرتجلة (المؤقتة) بالضواحي الحضرية مثل ضاحية "t DENIS'S"، بباريس، أو "الحراش"، أو "بوحمرة"، حيث تسكن فئات اجتماعية محرومة (N . KOUADRIA:2007 ,205).

وهو أيضا شكل من أشكال الاحتلال والتعدي على الأماكن التي تحيط بالمناطق الحضرية هذه الأماكن تركت شاغرة من طرف ملاكها أو الدولة، وقد تم التعدي عليها من طرف مجموعة من السكان المهمشين يعيشون في ظروف صحية هشة و بيوت وخيمة .

و الوخامة محتواها يتطور وفقا لمتطلبات المجتمع من مواد البناء، الصحة ،أمن البنايات من جهة وبتنوع بدلالة أسباب الوخامة نفسها من جهة أخرى (Ph.Ch.Reynand:2003, 118,426).

أما مصطلح الحي المتخلف يقصد به الحي المتأخر من حيث العمران، والذي يتميز بفوضى الممرات وضيق الطرقات وتكاثر النفايات في كل مكان وغياب شبكة المجاري (ف. معتوق:1998، 301).

أما من الناحية الاجتماعية فيتميز بكثافة السكان والفقر الشديد وسوء الحالة الصحية والتعليمية وارتفاع نسبة تشرد الأحداث و الإجرام (ا.زكي بدوي:1993 ، 379). وحسب "فورمان Forman" أنها عبارة عن جزء من أجزاء المدينة المزدهم بالسكان الفقراء،حيث ينخفض بها مستوى النمط العمراني و نوعية المساكن، و تسودها ثقافة فرعية ذات معايير أخلاقية و قيم نابعة من وضعها الاجتماعي، الاقتصادي، الصحي والتعليمي المنخفض العادات، التقاليد السيئة و السلوك المنحرف و أن سكانها يتسمون بظاهرة اللامبالاة، ويضيف "جيس" بأنها منطقة سكنية فقيرة و سكانها فقراء، و هي منطقة انتقالية مفككة اجتماعيا، و أيضا مأوى للمجرمين الهاربين من القانون و الخارجين عن المجتمع.

ويرى "هنتر Henther" يصفها بأنها مناطق ذات طابع انعزالي و انفصالي عن القيم والمعايير السائدة في المجتمع الحضري، وبذلك فهي مناطق تسودها ظاهرة التفكك الاجتماعي هذا بالإضافة إلى مساكنها المتدهورة و الآيلة للسقوط و شوارعها الضيقة و أن سكانها من الفقراء و المعدومين، علاوة أن ظروفها الاقتصادية رديئة و بذلك فإنها ظاهرة اجتماعية تجمع بين الظاهرة المادية و الاجتماعية.

أما "برجل Bergel" بأنها أماكن تتميز بمساكن منخفضة المستوى بالنسبة للأسس والمعايير الإسكانية السائدة في المجتمع الحضري، والأحياء المتخلفة حسب "كلينارد Clinard" يرى أنها أسلوب حياة و ثقافة فرعية ذات قيمة و معايير اجتماعية معينة، و أن سكانها قد انعزلوا وتوقعوا في مناطق بعيدة عن مناطق القوة التي تنتظر إليهم على أنهم دون مستوى غيرهم من سكان المدينة.

أما " ميلترز و وايتلي" فقد جمع العديد من العناصر التي تضمنتها المفاهيم السابقة الذكر، إذ يرى أنها مناطق توصف مساكنها بأنها ذات طابع عمراني قديم و متدهور، و أنها تعاني من شدة الازدحام و أن سكانها من ذوي الدخل المحدود و لا يشاركون في دفع الضرائب إلا القليل منهم لأنهم فقراء تنتشر بينهم ظاهرة البطالة بنسب مرتفعة جدا و تنفشي الأمية بين أوساطهم لانخفاض مستوى التعليم وكذلك الأمراض و الوفيات كمؤشر على تدهور الأحوال الصحية و المعيشية. و أن مشاركتهم المنظمة في الحياة الاجتماعية الحضرية ضعيفة كدلالة على السلبية الهامشية و العزلة (أ.بوزراع: 1997، 13-17) .

بالإضافة إلى تعريف "ريتشارد استيفن Richard steeven" الذي يرى أن هذه الأحياء غير القانونية هي مناطق ينجز فيها السكان بناياتهم الذاتية دون الاعتماد على مخطط أو الأخذ بعناصر تنظيم الحي الحضري، و الالتزام بقياسات و مواصفات المخطط و الاعتراف بالمفاهيم الخاصة بالحدود؛ حدود تتعلق بالطرق و المدارس، بنظام تصريف المياه. و إذا وجدت هذه الخدمات فإنها قليلة في هذا النوع من الأحياء.

و تعرف الجمعية الاجتماعية لمدينة "ريودي جانيرو Rio dejanero" الفافلا Favelas بأنها مجموعة من السكنات المبنية ذاتيا ذات كثافة سكانية مرتفعة، بنيت بطريقة فوضوية و بمواد غير

مناسبة، وبدون تدخل المصالح العامة، أو بنيت فوق أراضي الخواص بغير موافقة أصحابها (ع. ح. دليمي: 2007، 143-159).

أما " محمد الجوهري" فيعرفها بأنها عبارة عن مناطق سكن عشوائية سريعة النمو ذات كثافة سكانية مرتفعة، تقع عادة إما داخل المدينة و إما بالقرب منها أو على هامش المنطقة الحضرية (م. الجوهري: 1972، 222).

و يضيف "السيد الحسيني" إلى أن هذه المناطق بالإضافة لافتقارها للتخطيط العمراني و مقومات المدينة، فهي تتميز بمجموعة من العناصر الاجتماعية و الثقافية كالارتفاع في معدل الزيادة السكنية و انخفاض في الدخل، الشعور بالاستسلام و القدرية و عدم الاطمئنان للمستحدثات (أ. الحسيني: 1981: 183).

ويرى "السيد حنفي عوض" بأن هذه الإحياء العشوائية هي أماكن الإقامة من المدينة التي تعبر عن واقع اجتماعي، اقتصادي و فيزيقي متردي بالنسبة للبناء الاجتماعي للمدينة يقيم فيها مجموعة من الناس على مساحة أو أرضية غالبا ما تكون بوضع اليد غير ملائمة للسكن الإنساني، وترمز هذه المناطق عادة إلى غياب العدل الاجتماعي و عدم المساواة و عدم المسؤولية الجماعية، كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي للمواطنين (أ. ح. عوض: 197، 1999).

ثالثا - المقاربة المنهجية للدراسة

أ- المنهج

إن جدوى البحث السوسيولوجي لا تظهر إلا إذا عرف الباحث كيفية استخدام وحسن اختيار المنهج المستخدم أو عدة مناهج، وبناء على طبيعة موضوع الدراسة قادنا الاعتماد على عدة مناهج وذلك كما يلي:

1- المنهج الوصفي الاثنووغرافي

انطلاقاً من الأهداف المسطرة للدراسة والمتمثلة في البحث عن مدى وجود علاقة بين الفقر الحضري والجرائم الأخلاقية بالمجال الحضري لولاية عنابة، وتبيان طبيعتها وخصوصاً جريمة الدعارة قادننا إلى الاعتماد على المنهج الوصفي الاثنووغرافي والذي عرفه الباحث "مارشال موس" "إن الطريقة الاثنووغرافية الوصفية يجب أن تكون ميثاقية (من الميثاق) و تاريخية و إحصائية و روائية و من هنا لا يمكن للحدس و لا للنظرية أن تؤثرنا" (بولخضراتي كلثومة: 2012 <http://journals.openedition.org/insaniyat/3259>، تم الاطلاع عليه يوم 2018/01/24).

وقد مكننا هذا المنهج من التعرف وبدقة على أفراد العينة عن قرب وعن خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وسلوكياتهم اليومية وذلك من خلال أدوات الاستمارة، المقابلة والملاحظة ومنه التعرف على ملابسات العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليلها وتقكيها على ضوء الطرح النظري، سعياً منا للكشف عن العلاقة الخفية بين متغيرات الدراسة واختبار صحة الفروض النظرية. بالإضافة إلى تمكيننا تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة الفقر الحضري بإبعاده المختلفة والمعرفة الدقيقة والعميقة لواقع الحياة اليومية للمؤسسات بعنابة.

2- المنهج الوصفي الإحصائي

لقد استخدمنا عدة طرق إحصائية (الإحصاء الوصفي) في هذه الدراسة وذلك من أجل تحليل العلاقات بين متغيراتها مراعيين بذلك ملائمة هذا المنهج لطبيعة الظاهرة وأهداف البحث للحصول على أفضل النتائج المعلنة كقياس التكرارات بالنسب المئوية والجداول المتقاطعة، بالإضافة إلى بعض الإحصاءات، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار كاي مربع لملائمة لهذه الدراسة من حيث مستوى الدلالة على العلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة.

ب- مصادر وأدوات جمع البيانات

نظرا لخصوصية موضوع دراستنا والذي يعتبر من المشاكل الاجتماعية الخفية والتي غالبا ما يتم التعتيم عليها إعلامي من جهة، ناهيك عن بيروقراطية الإدارة الجزائرية التي لا تبدي اهتماما بالبحث العلمي، بالإضافة إلى نكران أو تملص العديد من الجهات الرسمية حول وجود دعارة رسمية الأمر الذي تطلب منا استعمال وسائط ووسائل خاصة للإطلاع على العديد من الوثائق السرية و المتمثلة خصوصا في:

1- المدونة

- تم الاعتماد على مسح شامل للملفات الإدارية الخاصة بالمومسات بدور الدعارة الرسمية (المنظمة) المتواجدة عبر إقليم الولاية - دار المحسنات (شمس، شلابي و 08 قرطاج) وذلك لخمس السنوات الماضية (2007، 2008، 2009، 2010، 2011) والتي قدرت بـ 120 ملف.
- سجلات تدوين القرارات المتعلقة بالوقاية الاجتماعية والتي تم من خلالها التعرف على نشاطات المومسات عبر إقليم ولاية عنابة (عدد المسجلات، عدد المشطبات، المحولات المشطبات...)، بالإضافة إلى معرفة طرق وشروط التسجيل والشطب وذلك لسنوات 2007 إلى غاية 2013.
- وثائق سرية خاصة بحركة وتنقل المومسات عبر التراب الوطن، قرارات منح تراخيص المؤهلة لفتح هذا النشاط تخص المديرية العامة للحريات الشؤون القانونية .
- تحقيقات أمنية سرية حول هوية المومسات (السيرة الذاتية، السوابق العدلية، الوضعية الاقتصادية، الوضعية الصحية، الملفات الإدارية منها شهادات الميلاد، شهادات الإقامة، طلبات الالتحاق بدور المحسنات ، صور فوتوغرافية لهن...
- وثائق تخص مالكي دور المحسنات وملفاتهم الإدارية (عقود ملكية العقارات المعدة للدعارة شهادات توثيقية، وثائق تبين المواصفات التقنية..

➤ مراسلا خاصة ما بين الولايات تخص التسجيل أو الشطب من السجل الوطني للمومسات وإلغاء

تراخيص الاستغلال (المرفق رقم 01).

2- تقارير محلية، وطنية و دولية

➤ تقارير خاصة بمحكمة عنابة تمكنا من خلالها التعرف على أرقام وإحصاءات خاصة بالقضايا

المفصول فيها من طرف مجلس قضاء عنابة، حيث تمكنا من خلالها التعرف على ملامح مرتكبي الجرائم (السن، الجنس، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، العنوان الشخصي، نوع الجريمة المرتكبة وتوزيعا).

➤ وثائق إحصائية خاصة بمديرية النشاط الاجتماعي لولاية عنابة تخص الخريطة الجغرافية للفقر

بالولاية والتي تمكنا من خلالها بالتعرف على عدد المعوزين بالولاية، عدد المطلقات الأرامل غير المؤمنين المتسربين مدرسيا.

➤ تقرير خاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان حول حالة سكان العالم 2016 والذي تمكنا من

خلاله التعرف على زواج وعمالة الأطفال، التحصيل العلمي والمخاطر الصحية لأطفال، أرقام وإحصاءات حول الفقر في العالم.

➤ تقارير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 والتي تم من خلاله التعرف على واقع الشباب والتنمية

في البلدان العربية والتحديات في مرحلة التحول، بالإضافة إلى مؤشرات وأرقام عن البطالة في الوطن العربي، وضعية التعليم، الصحة، أثار النزاع المسلح..الخ.

➤ تقارير التنمية البشرية لسنوات 2003، 2006، 2014، 2015، 2016 والمتضمنة أرقام وإحصاءات

حول مؤشرات الفقر (الدخل، التعليم، معدلات الحياة في العالم) والبطالة في العالم والوطن العربي خصوصا العالم العربي خصوصا.

➤ التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 2015، 2017 والذي تمكننا من خلاله معرفة تعداد الفقراء والبطالين، نسب التضخم وأثرها على المستوى الوطني.

➤ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017 والذي تمكننا من خلاله التعرف على التطورات الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي.

➤ تقرير حول الحالة الصحية في العالم والتي من خلالها تم التعرف على نسبة التحضر في الدول النامية والعربية وانعكاساته خصوصا على الفقر ووفيات الأطفال أمراض الفقر والانحراف الاجتماعي.

3- الملاحظة المباشرة

إيماننا منا بعدم كفاية الوثائق الرسمية للكشف عن النسق الخفي للظاهرتين محل الدراسة، تم الاعتماد على أداة الملاحظة حيث مكنتنا هذه الأخيرة من التعرف عن قرب إلى المومسات ورصد تحركاتهم وأماكن تجمعاتهم وسلوكاتهم اليومية، طريقة كلامهم الحالة الصحية والنفسية لهم ومظهرهم العام.

4- الاستمارة

نظرا لمحدودية الدراسات الجزائرية السابقة المشابهة لموضوع دراستنا، وسعيا إلى مزيد من الفهم حول إشكالية الدراسة، تم تصميم استمارة تتلاءم مع أهداف الدراسة، مستمدة من الواقع وذلك بعد العديد من المقابلات الحرة مع المبحوثين، وتتكون هذه الأخيرة من أربعة محاور يتناول البيانات الشخصية للعينة، تنفرع إلى العديد من الأسئلة (50 سؤالا)، وقد مر تصميم الاستمارة عبر مراحل:

✓ المرحلة الأولى

كانت هذه مع بداية العمل الميداني والمتعلقة بكيفية الحصول علة عينة الدراسة، حيث كانت عبر مرحلتين، حيث عمدنا إلى الذهاب أسبوعيا إلى إحدى قاعات الحلاقة المترامية على أطراف المدينة القديمة لعنابة وأقدمنا علاقة ودية مع مسيرها والعاملات بها ومع مرور فترة زمنية معتبرة وبعد كسب نوع من الصداقة معهن أعلمناهم أننا بصدد إجراء دراسة علمية تتعلق بالفقر الحضري والجرائم الأخلاقية

بالولاية وأقنعناهم بضرورة مساعدتنا للحصول على عينة الدراسة والمتمثلة في تعريفنا إلى بعض الزبونات اللواتي يترددن على المحل ممن يمتهن الدعارة وبعد الموافقة المبدئية لمد يد المساعدة حيث بدأنا برصد تحركاته وطريقة كلامهم ولباسهم المتميز ومن ثم أجرينا عدة مقابلات حرة معهم واللاتي بدورهن أرشدونا إلى باقي أفراد العينة.

ومن خلال هذه المرحلة تمطينا من تكوين رصيد معرفي حول الظاهرة و أسبابها ومنه تم تصميم استمارة المقابلة الأولية التي كانت تتكون من أربعة وأربعون سؤالاً تتراوح بين أهم مغلق ومفتوح.

✓ المرحلة الثانية

تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة تجريبية تم فيها اختبار الاستمارات المنجزة والمقدرة تسعة وأربعون استمارة منها ما هو عن طريق المقابلة ومنها عن طريق المبحوثين المقربين، غير أنه بالرغم من حصرنا الشديد في ظل مرة وتأكيدنا علة سري المعلومات التي تدلين بها، إلا أنه يتبين في كل مرة عدم الاستجابة لبعض الأسئلة من جهة خصوصاً تلك المتعلقة بوضعية عائلتهن المادية قبل ممارسة هذه المهنة سنهن الحقيقي، الأسباب الحقيقية التي دفعتهن لممارسة هذه المهنة هذا من جهة، أو عدم استرداد الاستثمارات أصلاً بسبب تغييرهن أرقام هواتفهن أو تنقلهن الدائم من مكان لآخر، الأمر الذي جعلنا نجري عدة تغييرات على الأسئلة المطروحة وتعديل ألفاظها وتبسيطها والحد من عدد الأسئلة وترك الأساسية منها بما يتناسب ومستويات عينة الدراسة وتمكين جميع فئاتها من الإجابة عليه. كما تحولنا إلى طريقة الإجابة على استمارات المقابلة وجها لوجه لتفادي ضياعها.

✓ المرحلة الثالثة

تتمثل هذه المرحلة في مرحلة التصميم النهائي لاستمارة المقابلة حيث صممت بعبارات متوازنة فيبما بينها تتشكل من أربعة محاور فبالإضافة إلى المحور الأول والمتضمن الخصائص الديمغرافية للعينة ويحتوي على سبعة 07 أسئلة ، بالإضافة إلى ثلاث محاور أساسية يحتوي كل محور على 15 عبارة.

وقد أخضعت هذه الاستمارة إلى تعديلات عديدة تحت إشراف الأستاذ المشرف بالإضافة إلى إخضاعها عدة مرات للاختبار الميداني لتستقر بشكلها النهائي المرفق والمعدل لتلائم أهداف الدراسة.
(المرفق رقم 02).

5- المقابلة

لعبت هذه الأخيرة دورا هاما في هذه الدراسة كمصدر بيانات تفصيلية عن معظم الحالات وكانت تتراوح بين المقابلات الحرة مع المومسات والتي بلغ عددها (19) ونصف موجه مع البغايا وبلغ (32) عددها ذلك بهدف فهم النسق الخفي من خلال إجابات المبحوثين كذلك تم اجراء العديد من المقابلات مع مسؤولين باعتبارهم مراقبين اجتماعيين لهذه الظاهرة ولأفرادها والمكلفين بمعالجة تداعياتها عن قرب حيث أجريت مقابلات حرة و معمقة مع كل:

➤ الأمين العام السابق لولاية عنابة

➤ مدير التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة

➤ رئيس بلدية عنابة

➤ رئيس مصلحة التنظيم والشؤون العامة المهن المصنفة

➤ عقيد سرية الدرك الوطني بعنابة (السابق)

✓ مدير النشاط الاجتماعي للولاية

➤ عينة الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع دراستنا والذي يعد من الطبوهات قادنا إلى الاعتماد على عينة كرة الثلج المتزايدة، وذلك لأسباب عدة نظرا لصعوبة الاتصال المباشر بالمبحوثات نظرا لزئبقية العينة منها التنقل والحركة الدائمين، نوم معظمهم طول النهار اشتراط لقائهم بأماكن مرفوضة اجتماعيا (محلات لبيع

الخمور، فنادق سياحية...). وبلغت عينة في مجملها 115 مفردة، موزعة 49 باستعمال الاستمارة، 51 مقابلة موجهة، 15 تجريبية استنتجت من الدراسة.

ج- مجالات الدراسة

لقد أجرت الدراسة الراهنة " بولاية عنابة"، هذه الأخيرة تقع شمال شرق الجزائر، على بعد 600 كلم من الجزائر العاصمة، غرب خليج المرجان المعروف أكثر باسم "خليج بونة" يجتاحها من جهتها الشرقية وادان " واد سيبوس" الذي مصبه على بعد 3 كلم، و واد "بجيمة" الذي كان موجودا في فترة متأخرة في قلب المدينة "هيون". يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الجنوب ولاية قالمة، من الشرق ولاية الطارف ومن الغرب ولاية سكيكدة (H'S.Derdour : 1983 ,7).

وقد عرفت "ولاية عنابة" عبر التاريخ أسماء عديدة، فقد كانت تسمى "هيون" في العصور القديمة والواقعة بين نهري "بوجمعة" (بجيمة) و"السيبوس" حاليا وكأنها بين زاوية منفرجة رأسها نحو الشرق وقاعدتها نحو الغرب .

واختلف المؤرخون في مصدر هذا اللفظ، فبعضهم يرى أنه فنيقي الأصل، مشتق من كلمة " UOBON " والتي تعني خليج أو ملجأ أو المكان الخفي أو المخبأ، أو بمعنى آخر هو المرعى الخصب.

ويرى آخرون أن "أوبون" الفينيقية ترجمها اليونان "أكرا" أي الرأس "هيون أكر" وتعني عنابة قريبة من الرأس " غارد" أي الرأس المندفع في البحر، و يجمع العديد من المؤرخين بأن التسمية فينيقية في الأصل، و أن عناصر وفدت إليها من الخارج ومن بلاد الشام بالضبط في أقصى شرق البحر الأبيض المتوسط، فحملت هذا الاسم للمدينة و هذا ما يوضح صلات "هيون" مع الخارج نظرا لأهمية موقعها، وهناك من نسبها للقرطاجيين نتيجة للزعامة القرطاجية للسواحل المغربية.

أما الاسم "بونة" فكان من قبل العرب المسلمين الذين فتحوها على يد " حسان بن النعمان" سنة 78 هـ - 697 م، وفي عهد الخليفة الأموي " عبد المالك بن مروان" 65-86 هـ أو 705 م. اعتبرت المدينة "بونة" عمدة المدن القديمة على البحر الأبيض المتوسط، كما أطلق عليها العرب أيضا اسم مدينة " السيبوس" نسبة لاسم قائد غرق في نهر السيبوس ، ثم سميت مدينة "الزاوي" نسبة " زاوي بن زيري بن مناد الصنهاجي " مؤسس الدولة الزيرية الصنهاجية التي خلفت الدولة الفاطمية.

أما تسمية "عناية" فلم ترد لا في معاجم اللغة العربية أوفي كتب الجغرافيين أو التاريخيين والرحالة فيما قبل القرن 9 هـ و الرابع عشر ميلادي، ويكون العرب قد أطلقوا هذا الاسم على المنطقة التي عمرها المسلمون قرب "هيون" القديمة بعد فتحها على بعد اثنان أو ثلاث كلم، وقد تكون هذه التسمية الجديدة "عناية" لكثرة ما رأوها من شجيرات العناب في إقليمها، ثم لم تلبث أن تثبت بالمدينة التي كانت لها تجارة واسعة لهذه المادة وهكذا لم ينته القرن 15 م حتى اكتسبت المدينة تسميتها الحالية عناية (م. ب.أ. جندلي: 2007، 67 - 75).

تتربع الولاية على مساحة قدرها 139320 كلم² (D.P.A.T :2008) ، و تضم 609.499 نسمة سنة 2012 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 2012، العدد 51)و تنقسم الولاية إداريا إلى 12 بلدية .

وقد تم اختيار الولاية كمجال للدراسة نظرا لأهميتها الجغرافية، التاريخية وخصوصا الاقتصادية وذلك كما يلي:

➤ كونها الولاية الرابعة حسب الترتيب الوطني من حيث الحجم بعد الجزائر العاصمة وهران و قسنطينة، والثالثة من حيث الأهمية الإستراتيجية نظرا لموقعها الفعّال كقطب يتسع لجميع البرامج و المخططات المستقبلية للتنمية سواء كانت صناعية، فلاحية أو سياحية.

➤ كونها الولاية الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية كونها تمثل جزءا هاما من إستراتيجية التنمية المحلية، نظرا لمخزونها الاقتصادي المدعوم الذي جعل منها قطبا للتنمية كونها قطاعا عموميا أخذ على عاتقه خلق الآلاف من المهن خصوصا الصناعية منها.

➤ ومدينة "عنابة" تعتبر بوابة شرقية بفضل مينائها التجاري و مطارها الدولي، وهي تتواجد على بعد 100 كلم من الحدود التونسية و 308 كلم من تونس العاصمة، فمينائها الذي يكاد يكون في قلب المدينة 36° 54' 11" شمالا، و 5° و 26° 30' طول شرق موقعه المتواجد على مخرج سهلها الواسع (130كلم -140 كلم) عرضا وعلى (80 كلم -100 كلم) طولا.

وفعلا، فبفضل تسهيلات المواصلات مع الداخل يعطينا واد سيبوس مرفأ تجاريا من أهم المرافئ في الجزائر، كما يربطها بكل من " الجزائر العاصمة" و " تونس العاصمة " و بالجنوب أيضا، إضافة إلى النشاط الجوي اليومي باتجاه العاصمتين و أوروبا، و السكك الحديدية التي إحدهما مؤدية إلى " الونزة" و " جبل العنق"، ناهيك عن العديد من الطرق و طريق سريع ينتشر حول المدينة، فالأربع طرق الرئيسة تؤدي إلى العاصمة، تونس العاصمة، سوق أهراس و قالمة و اثنتان ثانويتان عين بربر من خلال سرايدي و إلى شطايب (12, 1983 :H'S.Derdour).

➤ إن الموقع الجغرافي لمدينة "عنابة" مكنها من التكيف مع مختلف الوظائف التي كانت تؤديها المدينة منذ قيامها كمدينة عسكرية دفاعية، ومن ثم أصبحت اليوم تقوم بدور اقتصادي هام ذلك " لأن المدينة تقوم في أماكن معينة لتؤدي خدمات ضرورية للمجتمع يتغير نوعها بمرور الزمن، ولكن الذي يحدد نوع الوظيفة التي قامت من أجلها المدينة هو طبيعة المكان الذي تقوم عليه، أما العامل الذي يتحكم إلى حد كبير في نموها و يساعد في تغيير وظائفها فيما بعد هو الموقع " (أ. مزهود: 1995 ، 14.)، حيث و تظهر الأهمية الجغرافية لولاية عنابة كالاتي:

- مجموعة أو سلسلة جبلية: تغطي قرابة 52% من المساحة الإجمالية للولاية تتمثل خصوصا في كتلة " الإيدوغ" الذي يقدر علوها ب 1100 م يمتد برأسه على سطح البحر من ساحل البحر الأبيض المتوسط شرقا على مسافة 60 كلم نحو الغرب، حيث ينتهي عند رأس الحديد بقرية شطايب ليصل فيما بعد بجبال " فلفة بسكيكة" و " نوميديا بولاية " قسنطينة"(D.P.A.T :2008).
- و يلعب هذا الجبل أهمية بالغة خاصة الدفاعية، فهو كان معتقلا للثورة المسلحة أثناء الاستعمار كما كان جدار للأعاصير و الأمواج الكاسرة، إضافة إلى مكان يحتفي خلفه الميناء عن الأنظار من الغارات الجوية وقت الحروب، ومنطلقا للسفن الحربية حيث استخدم لغزو إيطاليا سنة 1942 م ، كما استخدم في العهد الأغليبي و الفاطمي لانطلاق السفن نحو مالطا وإيطاليا و كورسيكا و جزرها.
- كما أن له أهمية اقتصادية خاصة المعادن الموجودة بعين بربر كالححاس، الرصاص إضافة إلى المقالع الحجرية والكمية الهائلة من الثروة الغابية المستعملة كالخشب و الفلين وأشجار الفواكه والغابات ناهيك عن المنابع المائية التي تفوق العشرات، وزيادة لذلك الأهمية السياحية و الطبيّة.
- السهل:** سهل عنابة يعتبر من أهم السهول الساحلية في الجزائر ، يمتد طولا على مسافة 120 كلم وعرضا على مسافة 20 كلم . يحده من الشمال الإيدوغ و شرقا الكتبان الرملية الممتدة على الساحل التي تفصله عن البحر، كما أنه ينحدر متجها نحو البحر و جنوبا ينتهي عند حدود جبال الطارف (م. ب.أ. جندلي : 2007، 37-39) ، وجنوبا أودية وادين كبيرين من الجنوب إلى الشمال واد "سيبوس" وواد "بوناموس"، وهذا السهل بنته رواسي الأنهار الموجودة جنوب و شرق المدينة .
- ويلعب السهل أهمية اقتصادية بالغة، حيث تزرع به العديد من المزروعات التجارية كالحوامض التبع، القطن، الطماطم، و دوار الشمس و السورغو و الكاكاو ، إضافة إلى الفواكه و الخضار...

إضافة إلى ذلك تتوفر بعنابة واجهة بحرية تحتوي على شواطئ صغيرة و جميلة مطوقة بمنحني صخري متعاش و منسجم مع فضاء غابي وهو فضاء سيدي عكاشة بشطايب، قمة المراقبة بعنابة والشاطئ الكبير جنان الباي سرايدي، أما الخلجان تكون في الجوف القاري الممتد على 23.5 كلم عند مصب المفرق و تهيأ صخرته قاعدة متينة أين تستقر ديدان المرجان، وهذه المنطقة غنية بالقمبري الذي استمر به الخليج (س. دحماني : 2007 ، 13-15) .

المياه و مصادرها : تتوفر عنابة على ثروة مائية هامة و تتمثل في : مياه البحيرات أو المستنقعات وإن كانت تستفيد عنابة من مياه قرعة " فزارة" لكنها جفت، بالإضافة إلى المياه الجوفية حيث لها رصيدها هام من هذه المياه الموجودة بين الشقوق و المسافات البينية بين جزيئات الصخر و التربة و توجد في جبل الإيدوغ الكثير من الينابيع، وهي الينابيع الفلكلورية العذبة أو على الشواطئ الساحلية مثل ما هو موجود برأس الحمراء والقطارة، و يوجد في بعض الضواحي ينابيع تجري بالماء الصالح للشرب تجده طافيا على الرمل (م .ب. أ. جندلي : 2007 ، 46)، كذلك نجد مصدر الأمطار، حيث تنزل عموما من شهر أكتوبر إلى شهر ماي ، بكمية تقدر ما بين 800 و 1200 مم في السنة (D.P.A.T:2008).

• على غرار المدن الساحلية، تقع عنابة في المناطق المعتدلة الدافئة بين مدار السرطان والقطب الشمالي، و هذه المنطقة تتبع نظام الفصول الأربعة و لها اختلاف الحرارة شتاء و صيفا مع اختلاف طول الليل و النهار أو الليل، وهذا الاختلاف تبعه اختلاف في المناخ و النبات و التربة والمياه والأمطار (م.ب. أ. جندلي: 2007، 44-45).

أما الأهمية التاريخية " لعنابة" فتظهر من خلال نشأتها و التي تضرب في جذور التاريخ العميقة جدا، حيث أنها:

➤ قبل كل شيء مرسى ألفي و خليج يعود إلى ما قبل التاريخ " خليج هيبون " الذي هو نتاج لهبوط الكتلة الكريستالية لجبل الإيدوغ، يعود تاريخه إلى ما قبل " الحقبة الرابعة للكائن الثالث " و " الحقبة الأخيرة للكائن الثالث"، هناك مع انسحاب البحر يظهر الوجود البشري منذ ما قبل التاريخ البعيد جدا.

➤ إن جملة مرتفعات " الإيدوغ "، " قرياز"، "بحيرة فزارة"، و " رأس الحمراء " قدّموا مواد يعود تاريخها إلى مرحلة العصر الرابع ، وهناك بقايا و أطلال أخرى تؤرخ إلى العصر الحجري الحديث حيث اكتشفت على تلال " بوحمرة " و سفح جبل "الإيدوغ".

غير أنه ما بين الألفية الثالثة و الأولى قبل الميلاد تنظم الوجود البشري إلى " حضارة" و يؤشر على الأقل في سلم البحر الأبيض المتوسط أنها الحضارة "النوميدية" "هيبون" تعتبر جزءا من تراثها الشرقي شعبوها ذوات الميول الزراعية و تربية المواشي، تتميز بمعالما القبلية متسلسلة تصاعديا تحت رعاية ملك موحد يدعى "أقليد" و تعيش نسبيا على تقاليدهم و طقوسهم خاصة "الجنازية"، يعلمنا قوم " الدولمان " "بوادي زياد" الأقل عدد و شهرة من أولئك "بالركنية- قالمة" نعترف لهم بالفن الطبخ والمعمار و العمران حيث تشهد أطلالهم عن روعة كبيرة .

➤ أن تصميم المدينة الأولى "هيبون" لا يعود أولئك "النومديين" حيث حضارتهم على صلة بالصفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط و لكن أيضا مع حضارات مشرقية أخرى "كالفينيقيين " مرساها و غناها الفلاحي و نموها التجاري جعلت منها بسرعة منطقة مغرية جدا.

➤ إن الحضور "الفينيقي" على هذه الأرض مع نهاية الألفية الثانية قبل الميلاد محتشما وهادئا قبل أن يترك المكان إلى سيطرة أو هيمنة مقنعة، وابتداء من القرن السادس قبل الميلاد مانحا " هيبون" نظاما مميزا في القرن الثالث قبل الميلاد.

وفي نفس القرن عاشت نوميديا و خاصة "هيبون" تحت و طأة عواصف الحروب الأولى "الامبريالية"، الحروب القرطاجية الدامية إلى توطيد هيمنة " روما" أو قرطاجة على منطقة البحر الأبيض المتوسط ، كانت " هيبون" إذا جزءا مكملًا للمملكة الماسيلية "شمال قسنطينة"، حيث ملوك " أقليد" الأكثر شهرة لم يكن سوى "ماسينيسا" و "ميسبسا" و "يوغرتة"، و "يوبو الأول".

➤ أنه تحت حكم "ماسينيسا" بن "غويا" حليف روما ضد قرطاجة ، أين بلغت " هيبون" مصاف "المدينة- الملكية " هيبو - ريجوس" في 2002 ق.م، لكن في هذه الحقبة كانت "هيبون" حتى في بناء قرطاجة بنفسها مع الخلفاء " ماسينيسا" عرفت المدينة تطورا هشا بسبب الرجوع إلى تحالفات " قرطاجة " و " روما" ، قبل أن يتم إلحاقها نهائيا بهذه الأخيرة سنة 46 ق.م ، بعد هزيمة " بومبي" على يد " قيصر " و انتحار "يوبو الأول" مفترقا استراتيجيا يوصل بين المدن الأخرى القديمة مثل " روسيكادا " سكيكدة و " تونيزا" القالة، " تاغاست "سوق أهراس"، " كالاما " قالمة " كلها بالإقلاع الفينيقية ، إذ عرفت "هيبون" مرحلة مزدهرة في تاريخها، بزراعتها في عز نموها خاصة القمح و الشعير مع نشاط استخراجي ديناميكي و صناعة يدوية جد رفيع، ورصيد بحري وفير جدا. و بإدارة حسب المخطط الروماني مع قانون رفيع، أ صبحت " هيبون" مركزا ثقافيا مشيعا و عاصمة التوحيد المسيحي مع مجيء القديس " أوغستين" الشهير.

رغم تدميرها جزئيا عام 431م من طرف الغازي الونداي " جنسريك" حافظت على نظامها كعاصمة، أين وقعت هدنة مع روما وواصلت تطورها المختلط إلى غاية القرن السابع من حقبتنا متميزة باحتلال البزنطي الكارثي لأكثر من قرن (بداية من 533 م).

➤ بعد مدة طويلة من الركود مستها " الفتوحات الإسلامية " وقد حررت بالكامل من كل سيطرة بيزنطية سنة 705م و رمت تدريجيا، عرفت حينئذ تعاقب العصور الإسلامية مثل "الأغلبين (769-909) م الذين أعطوها تسمية "بونة"، ثم لفاطميين (910-973) ميلادي الذين أسسوا أسطولا

ضخما من أجل خدمة الفتوحات الإسلامية، ثم " الزريين" الذين أسسوا المدينة الجديدة " بونة المدينة" و المسماة أيضا " مدينة الزاوي" على اسم حاكم تلك الفترة " زاوي بن زيري"، ثم جاء " الحماديون " الذين مددوا نطاق حكمهم الزمني من (1015 إلى 1152)م التي تميزت جملة بفرار " بني هلال " الذي كلفها مجزرة و خرابا قبل السيطرة من طرف " روجر II " الصقلي، الذي أخضعها للنصب و الاستبعاد عام 1153م، وبعدها جاء " الموحدون" ليعززوا دفاعات " بونة" جاعلين من ميناءها مرسى لأقوى الأساطيل المغربية ومع خلفائهم " الحفصيين" أصبحت " مركزية حاكمية" و تسببت في مجيء لجنة " أندلية" قبل أن يتم إضعافها بسبب النزعات المناهضة لحكم " المرينيين" تاركين الفرصة للاسباني " شال لحنث" ليجتثها عام (1533 - 1540) م.

ثم " خير الدين بربروس" " مؤسس دولة الجزائر " الذي حررها و أدمجها في نظام " البايك " الشرق عام 1557م، منذ ذلك الحين أصبحت المدينة التي تسمى " عناية" أو بلاد "العناب" تعمل على حسب المخطط العثماني و سكانها الريفيون بنسبة 90%.

➤ حافظت على نسبة من حكمها الذاتي، ومع هذا فإن النمو التجاري " لبونة" لم يكن يخلو من بعض الجوانب التي تظهر أكثر فأكثر الثروات الطبيعية غير المستعملة في الطريق إلى ساحل المرجان بما أن المرجان مصدر لا ينضب المداخل تنفصل " وكالة إفريقيا " التي تعتبر مؤسسة بكل معنى الكلمة في فرنسا، حيث أقامت مقرا لها " بالباستيون الفرنسية" القالة حاليا ، منطقة هي سبب الثورات بين " داي الجزائر " و " فرنسا" و التي انتهت باحتلال الجزائر عام 1830.

➤ احتلت " بونة" عام 1832 من طرف جيوش " دار مندي" لكنها واصلت المقاومة عن طريق الانتفاضات القبلية " لبني صالح"، " خرازة"، "أولاد عطية"، و ثورات أخرى للشيخ "زغدود " و"الحسناوي"، لكن هذا لم يمنع من وضع اليد الاستعماري على ثروات المنطقة الفلاحية و الباطنية. في حين كانت البنى التحتية توجه كلها إلى تصدير هذه الثروات إلى الدولة الأم ووقعت أجمل أراضي " بونة" التي

أصبحت " بون" بين يدي أقطاب الصناعة مثل " دوزرفيل " الحجارأو "بارطانيا" (D.P.A.T : 2006).
(1-2),

3- المجال الزمني للدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة وما يعتريه من صعوبات سواء في الحصول على المصادر والمراجع الشحيحة جدا في هذا الموضوع، أو المعطيات الميدانية والحصول على عينة الدراسة والتميز بالحراك الجغرافي السريع والواسع مما تطلب صبرا ووقتا، حيث استغرقت هذه الدراسة ستة سنوات ونصف كاملة تتوزع كالتالي:

- مابين سنوات (2011-2013): تم خلال هذه السنوات إجراء قراءات عامة حول موضوع الدراسة، حيث حاولنا تكوين قاعدة معطيات شاملة حول موضوعنا ومن تم بناء الجانب النظري للدراسة وتحديد المصادر والمراجع التي سيعتمد عليها لاحقا.

- مابين سنوات (2014-2015): تم إجراء الجزء الأول من الدراسة الميدانية ويتمثل في إجراء مقابلات مع المسؤولين للحصول على الأرقام والإحصاءات الميدانية، بالإضافة إلى التراخيص الاطلاع وفرز وتصنيف وتحليل الملفات والوثائق الرسمية .

- مابين سنوات (2016-2019): تم خلالها استكمال دراسة وتحليل الوثائق الرسمية واستخلاص نتائجها ومن تم إجراء المقابلات مع افراد العينة وكان ذلك على فترات متقطعة نظرا للحركة الدائمة لهذه الأخيرة، بالإضافة إلى استخلاص نتائجها والتحرير النهائي للأطروحة.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل كمدخل للدراسة الإشكالية و تساؤلاتها، و التي تتمحور حول علاقة الفقر الحضري بالجرائم الأخلاقية بالمجال الحضري لولاية عنابة، كما تطرقنا إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة و المتمثلة في الفقر الحضري، الجرائم الأخلاقية، البغاء بالإضافة إلى معالجة بعض المفاهيم المساعدة منها المجال الحضري، التحضر، الأحياء العشوائية والمتخلفة.

و لتحقيق مزيدا من الفهم تم توكي تشكيلة من المناهج المنهجية (الوصفي الاثنوغرافي، التاريخي الإحصائي، تحليل المضمون) حيث تمكنا من خلالهم من التعبير عن الظاهرة تعبيراً كمياً وكيفياً. و من أجل مقارنة الظاهرة على أرض الواقع ومحاولة التحكم في متغيراتها تم الاستعانة بأدوات الملاحظة، المقابلة، الاستمارة، المدونة (الوثائق و السجلات الرسمية)، عينة الدراسة وخصائصها والمجال الزماني والمكاني التي أجريت فيه الدراسة.

و بعد التعرف على إشكالية الدراسة وفرضياتها، الجهاز المفهومي و المقاربات المنهجية سنتناول في الفصل الموالي تحليل الأدبيات و المقاربات النظرية التي تستند إليها دراستنا من أجل الوصول إلى تصور معرفي شامل.

الفصل الثاني-

المحددات النظرية للدراسة

المحددات النظرية للدراسة

توطئة

أولاً- محددات الفقر الحضري

- أ- المقاربة الكلاسيكية
- أ- المقاربة الراديكالية
- ج- المقاربة الانثربولوجية
- د- المقاربة المعاصرة

ثانياً- محددات الجرائم الأخلاقية

- أ- المقاربة البيولوجية
- ب- المقاربة السيكلوجية
- ج- المقاربات السوسيولوجية
- 1- المقاربة الاقتصادية
- 2- اللامعيارية وفقدان التكامل الاجتماعي
- 3- مقاربات الرشد
- 4- مقاربات النوع

خلاصة

توطئة

يعد كل من الفقر والجريمة من أهم المواضيع الاجتماعية والسياسية التي هي محل نقاش لأكثر من قرن من الزمن، حيث سلط الضوء على أهم الأسباب والنتائج والحلول الممكنة للتوصل إليها للتغلب على هاتين الظاهرتين.

وبالرجوع إلى الدراسات الحضرية المبكرة نجدها في مجملها أجمعت على محدودية وضيق نطاق الدراسات الحضرية التي تناولت ظاهرة الفقر الحضري رغم شغل الفقراء حيزا واسعا ضمن الخريطة الطبقيّة لمدن البلدان النامية، حيث يخضعون لعلاقة السيطرة والتبعية غير المتكافئة وتعرضهم لشتى أنواع صور التهميش والمحاصرة.

وفي ظل تنامي الظاهرتين ظهرت العديد من المقاربات لتسلط الضوء على عدة جوانب كون الفقر إما سببا مباشرا لتأثيرات سلبية في المدن كالانحراف، الإجرام والتشرد، أو متغيرا تابعا لظواهر أخرى كالهجرات، البطالة، الحروب والاضطهاد (ع.عبد النعيم: 2009، 85). وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض المقاربات التي تناولت بالدراسة والتحليل هاتين الظاهرتين من خلال عنصرين أساسيين هما محدّدات الفقر الحضري، ومحدّدات الجرائم الأخلاقية.

أولاً- محددات الفقر الحضري

أ- المقاربات الكلاسيكية

1- ثقافة الفقر

يدل مفهوم "ثقافة الفقر" على طريقة الحياة التي يتوارثها كل جيل من جيل أعلى جيل سابق عن طريق أساليب التنشئة الاجتماعية، ويشترك الفقراء في أنماط من القيم والمعتقدات، وتتميز طريقة حياتهم عن الثقافة الكلية التي تسود المجتمع الأكبر (محمد حسن غامري: 1980، 83).

وتتنصوي صياغة " أوسكار لويس" للثقافة الفرعية للفقر في إطار العلاقة القائمة بين الفقر والبناء الاجتماعي، وقد أثار هذا الأخير مجموعة من القضايا الحديثة مثل الثنائية " رسمي - غير رسمي" الخصوصية الحضرية، حيث أقام تصوره على أساس دراسات إمبريقية للعديد من مدن الأكوخ SARTY TAWN في "بورتوريكو PUERTO RICO" و " ميكسيكو MIXICO" وتعتبر كتاباته " الحياة في قرية مكسيكية لخمس عائلات" - دراسة حالة من ثقافة الفقر بالمكسيك "لافيدا"، " أطفال سانخير"، "دراسات لثقافات الأكوخ" من أهم أعماله التي نشرت فيها نتائج دراساته الميدانية أو عرض فيها تصوره الذي حدد فكرة ثقافة الفقر التي انتشرت على نطاق واسع.

وترتكز هذه المقاربة على فكرة مفادها أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، وبين سمات هذه الثقافة أنها تخلق نفسها بنفسها أي أن خصائصها تنتقل من جيل إلى الجيل الثاني، وهي تمثل أسلوبا مستقلا في الحياة ذو خصائص مشتركة تصادفها في أي مكان، ولكنها تمثل في نفس الوقت ثقافة فرعية داخل النسق الثقافي الكبير الذي توجد فيه أينما كانت.

ويؤكد ذلك بقوله "إن ثقافة الفقر ليست مجرد تكيف لمجموعة من الظروف الموضوعية للمجتمع الأوسع، فما إن تظهر إلى الوجود حتى تميل إلى إدامة نفسها والانتقال من جيل إلى جيل بسبب تأثيرها على الأطفال، ومع مرور الوقت يصبح أطفال الأكوخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة

مستوعبين للقيم والمواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير معدين نفسياً للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم".

وقد وضع " أسكار لويس " جملة من التوقعات على النحو التالي:

✓ يرتبط الانتشار الواسع لثقافة الفقر بالانتقال من نظام إلى آخر كالتحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي.

✓ الفقر نتاج يلزم الأنماط الإنتاجية التي تسودها علاقات إنتاجية قوامها الملكية الخاصة.

✓ يحطم النظام الكولونيالي الأنظمة المرحلية.

✓ يفتت الوحدة القبلية.

✓ أن أغلب الأحياء المتخلفة في البلدان النامية هي نتيجة للعمليات المشار إليها أعلاه (1،2،3).

✓ استمرار فعالية الجماعات القرابية في المجتمع الحضري (إسماعيل قيرة وآخرون: م س،

197-199)، وتتألف هذه الثقافة من مجموعة من الخصائص المنتشرة في الأحياء المتخلفة والتي

حددها "اوسكار لويس" سبعون سمة لما يسميه بثقافة الفقر، ووضعها في أربع مجموعات رئيسية:

- المجموعة الأولى: تصف العلاقة بين الثقافة الفرعية والمجتمع العام، على أساس فقدان

المشاركة الفعلية والتكامل للفقير في المؤسسات الرئيسية للمجتمع الكبير تعد من الخصائص الهامة والحاسمة لثقافة الفقر.

- المجموعة الثانية: تصف طبيعة الأحياء المحلية الخربة، ننظر إلى ثقافة الفقر على مستوى

المجتمع المحلي، يتبين أنه رغم تدني مستوى التنظيم إلا أنه يفوق نطاق الأسرة النووية والممتدة.

- المجموعة الثالثة: تصف طبيعة الأسرة، فمن أهم سماتها تجاهل أهمية الطفولة كمرحلة حرجة

في دورة الحياة، وارتفاع مدى تجاهل الزوجة، والاتجاه نحو اعتماد الأسرة على المرأة وانعدام الخصوصية والمنافسة على موارد محدودة والتعلق بالأم.

- **المجموعة الرابعة:** تصف الاتجاهات والقيم وشخصية الأفراد ويعتبر الشعور بالهامشية والعجز و الإتكالية والإحساس بالدونية والاستسلام، بالإضافة إلى ارتفاع مدى تكون الأنا الضعيفة وانعدام ضبط النفس والقدرة الضئيلة على تنويع مصادر الإشباع والتخطيط للمستقبل.

وقد تعرضت أفكار " أسكار لويس " بشأن ثقافة الفقر إلى جملة من الانتقادات أهمها تأكيده للسمات السلبية و إهماله الايجابية منها، وعلى حد تعبير " هيربرت غانر H. GANGS " تساءل حول المنهج المستخدم وكيفية اختراعه لثقافة الفقر دون تطبيقها تجريبيا.

وقد تأثر العديد من الباحثين بمفهوم ثقافة الفقر وتطويرها أمثال " ميشيل هارنغتون " HARRINGTON الذي استخدم المفهوم في كتابه " الأمريكي الآخر " الحائز على أفضل كتاب لعام 1962 والذي يعتبره " غانر " قد ساعد على بدء الحرب على الفقر، ويذكر " ميشيل هارنغتون " أنه استخدم مفهوم ثقافة الفقر بمصطلحات اقتصادية، ولم يتوسع في الجانب الثقافي، ولا في انتقالها من جيل إلى جيل، وإنما أكد باستمرار كيف أن الاقتصاد والبناء الاجتماعي يحد من فرص الفقراء وينتج ثقافة فقر لم يختارونها ولم يريدونها، ورغم أن " هارنغتون " أرى الجانب الشيوعي في "لويس" إلا أنه أغضبه في استعارته وسوء تفسيره لثقافة الفقر (عزيزة عبد الله النعيم: 2009 ، 90-91).

ورغم أهمية مفهوم " ثقافة الفقر " من خلال أطروحة "أسكار لويس" إلا أن المفهوم يتطلب وعيا بمسألة النسبية الثقافية حتى على مستوى ثقافة فرعية "ثقافة الفقر"، من جهة وعد إبرازه انتشار هذه الخصائص ومن تم فإنه يضع الفقراء في موقف سلبي إزاء الظروف المحيطة بهم، وقد يتحول إلى الخصائص الاجتماعية البنائية في المجتمع والمسؤولة عن الفقر.

و عليه، يمكن القول أن الطبقة الفقيرة تتصرف كنحو معين بسبب حرمانها الاجتماعي و الاقتصادي غير أن ثقافة الفقر ساعد على فهم الكثير من الظواهر الحضرية في مدن العالم النامي.

وبما أن "أسكار لويس" يرى أن ثقافة الفقر تعمل على تخليد نفسها بنفسها، فهل معنى ذلك أن مسؤولية انتشار هذه الثقافة يقع على عاتق الأفراد أنفسهم؟ أم أن هناك مسؤولية ملقاة على عاتق الدولة، وعليه تعتبر الظروف المحيطة بهم تساعد على تغيير أوضاع الفقر وما يربط به من خصائص؟ ، وما هي احتمالات نجاح التنظيمات التطوعية والتربوية والثقافية في تغيير أنماط الحياة غير المرغوب فيها. إن فقراء الحضر يمكنهم المشاركة بكفاءة وفعالية في المشروعات المحلية ولذلك فإن وصف فقراء الحضر في إطار "ثقافة الفقر" يتجاهل روح النشاط والفاعلية والقدرة على الإبداع التي يمكن أن تتكشف لدى الفقراء في ظل ظروف أوضاع متغيرة ترتبط بتحسين مستويات المعيشة.

وحسب آراء "ترانر TURNER" الناقد لثقافة الفقر " على أهمية مشاركة سكان المناطق العشوائية في مواجهة مشاكلهم خاصة في إطار سعيهم المستمر لإجراء تحسينات وتعديلات على مساكنهم مما يعبر عن اتجاهات عقلانية لديهم تمكنهم من المشاركة. ومن ثم تصبح المشاركة المحلية على مستوى التخطيط والتنفيذ مطلباً أساسياً لتنمية هذه المناطق.

كما أشار "كليارد" من خلال خبرته في الهند أن تحريك المجتمع المحلي بإمكاناته استيعاب كافة طاقاته من خلال مناهج وأساليب التنمية المحلية إنما يساهم في مواجهة مشاكل المناطق المتخلفة والعشوائية في مدن العالم (م. أ. مصطفى، ع. الله م. ع. الرحمان: 2001، 310-312).

ونجد "واكسمان C. WAXIMAN " في كتابه "وصمة الفقر" قدم تحليلاً اجتماعياً للفقر من خلال مفهومين، الأول من منظور ثقافي والآخر من منظور موقفي ليصل في النهاية إلى منظور آخر وهو منظور العلاقة، بالإضافة إلى أعمال " هيريت غانر " حيث قدم العديد من المقالات جمعها في كتابه " القرويين في المدن " ، "الحرب على الفقراء" حيث هاجم الفقراء وحملهم مسؤولية فقرهم ويرى أنه توجد خطورة وأثر لوم الفقراء عن فقرهم واثراً تلقيهم بصفات تجرحهم وتثير تساؤلات عن قيمهم وأخلاقهم.

أما " تشالز موراي CHALS MYRRAY " الذي يرى أن الأفراد مسؤولين اقتصاديا وأخلاقيا عن تصرفاتهم، وأن مسؤولي الضمان الاجتماعي يجب أن يفرقوا بين الفقير المحترم والفقير الذي يزيد من أعباء الضمان الاجتماعي كالمنحرفات أخلاقيا اللاتي يلدن أطفالا من دون زواج حيث يعتبرهن غير مستحقات للضمان الاجتماعي.

وقد استعرض "غانر" مختلف التطورات التي أطلقت على الفقراء منط الفقير غير المؤهل" إلى المعالون، والمشردون، والطبقة الخطرة التي ظهرت في إنجلترا في الثلاثينات من القرن التاسع عشر الميلادي، إلى مصطلح ما دون الطبقة التي ظهرت في الستينات من القرن العشرين الميلادي، كما استعرض كيفية ظهور المصطلح والتغيرات التي طرأت على استخداماته .

وقد استعار بعض المصطلحات الاقتصادية للاقتصادي "غونال ميردال GUNNER MYRDAR " الذي كان الهدف منه طرح المصطلحات الاقتصادية إلى حل مشكلات المجتمع الأمريكي والتي أرجعها إلى النظام المدني وظهور " الغيتو" في المدن وتطور نظام الضمان الاجتماعي، كما وصف العمال الذين استغنى عنهم الاقتصادي الحديث وأصبحوا ضحايا ما بعد الصناعة يعيشون على هامش المجتمع، فلا يشاركون في حياته ولا طموحاته ولا انتصاراته.

ويرى "غانر" أن انتشار مصطلح ما دون الطبقة باعتباره مفهوم اقتصادي واجتماعي ساعد على تنشيط البحوث ضد الفقر في الثمانينات، إلا أنه يحذر من استخدامه كمصطلح سلوكي ن حيث بدأ باستخدامه الأكاديميون من علماء الاجتماع و متخذو القرارات والإعلاميون ليصفوا الناس الفقراء المتهمين بعدم القدرة على الانخراط في طرق حياة الطبقة الوسطى المسيطرة.

وهذا التعريف السلوكي يلقب به الأشخاص الفقراء الذين يخرجون من التعليم ، أو لا يعملون أو ينحرفون ويعتمدون على الضمان الاجتماعي. ويتضمن المصطلح المتشردين والمدمنين على الخمر أو المخدرات ومجرمي الشوارع.

ونظرا لمرونة المصطلح فإنه يضم الفقراء الذين يعيشون مجتمعات في الأحياء نفسها مثل المهاجرين غير الشرعيين والعصابات بغض النظر عن سلوكهم الحقيقي لاعتقادهم أن لديهم قصورا في الأخلاق وقيما سيئة.

إلا أن "غانر" يرى أن الفقر هو المسؤول عن انحرافات الفقراء، حيث تدفع الحاجة إلى الخروج عن قيمهم لأنهم يفتقدون المورد المادي والأمن الاقتصادي، وأحيانا الدعم الاجتماعي والقوة العاطفية، ويرى أن المنحرفون موجودون في مختلف الشرائح الاجتماعية وان فساد أحدهم لا يعني فساد الكل، كم يفترض أنه كلما ارتفع الشخص في السلوك الاجتماعي يصبح السلوك الاجتماعي غير مرئي. كما شبه "غانر" الفقر بالمعركة العسكرية التي لا يمكن للكثيرين أن ينجوا من آثارها بالنسبة تعتمد الآثار على طبيعة الفقر (المعركة) والقوة العاطفية ما يجعل الناس يخرجون من التجربة بدرجات مختلفة.

وكما في المعركة، فإن معظم الفقراء يقاسون فقرا مدقعا مع ذكريان مريرة أو ببراعة خاصة والبعض يخرج منها بتجارب اليأس والغضب والاكتئاب التي تنتج سلوكيات واضحة أمام العامة بحيث يدينهم الذين لم يقاسوا الفقر، ولا يقصد "غانر" تبرير جرائم الشوارع، كما أنه يقر أن هناك سلوكيات لا أخلاقية لكن محاولة حلها بالإدانة غير مجدية وغير مفيدة (ع. النعيم: 2009، 90-95).

2- الهامشية

لقد حظيت الهامشية باهتمام الباحثين في الدراسات الحضرية كواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي وتاريخي، حيث يعكس هذا الاهتمام الجهود المبذولة لفهم عمليات التنمية غير المتكافئة والتبعية، فقد طورت مفهوم الهامشية الذي يتمحور حول تقديم أجوبة لمجموعة من الأسئلة التي جاءت كرد فعل للانتشار الواسع لصياغة لويس لمفهوم الثقافة الفرعية للفقر من ناحية وكتعبير ملطف لظاهرة الفقر والفقراء من ناحية أخرى وهذه الأسئلة هي:

- هل ترتبط الهامشية بفقراء أكواخ المدن؟
- هل يعكسون في تصرفاتهم خصائص الثقافة الفرعية؟
- هل يشكلون طبقة اجتماعية؟
- هل مع مرور الوقت يصبح فقراء المدن مندمجون في البناء السوسيو-اقتصادي الحضري أم يستمرون على هامشه؟

- هل سيطورون مجتمعا فرعيا خاصا بهم كاستجابة المجتمع المهمش للجماعة المهيمنة؟

وبحسب "كردوفا CADOVA" ينظر إلى الهامشيين، " على أنهم أولئك الأفراد غير القادرين على التمتع بفرص وإمكانات التحقيق الذاتي والمشاركة في تنظيم أمور المجتمع، فالهامشية هي حالة من الإقصاء والإبعاد، بمعنى أن جماهير السكان في البلدان المتخلفة تصبح تدريجيا مبعدة عن فرص تحقيق دخل ملائم وسكن مناسب، حيث أن الهامشية تشير إلى السكان الذين يعيشون على هامش الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية ولا يستفيدون من التنمية المادية أو المعنوية (إ. قيرة وآخرون :م س، 205-206).

والواقع أن الاتجاه الكلاسيكي يعاني من جوانب قصور ويبدو ذلك جليا في افتقاده للنظرة البنائية التاريخية وعجزه في تقديم تحليل طبقي مناسب للمجتمع الرأسمالي المتخلف كما أنه لا يقدم أدوات تحليلية كافية سواء لفهم عملية التمايز وسط الطبقات المتبلورة والمحددة بوضوح أو تناول هذه العملية الآخذة في التجسد في نطاق وبين الأقسام الرئيسية للطبقات التي هي في طور التشكل.

أما الاتجاه الثاني فيقف على النقيض لهذا الطرح، ويؤكد علاقات التبعية لمعالجة الوضع الراهن لفقراء المدن وصغار المنجيين ليس في ضوء الهامشية نفسها وحدث الحرمان أو الإقصاء الفردي أو الجماعي، ولكن في ضوء تحليل الارتباطات الحاسمة بين الظروف المعيشية لهذه الفئات الاجتماعية والميكانيزمات التي من خلالها يتم استغلالهم وتفقيرهم جزئيا وتهميشهم.

ب - المقاربة الراديكالية

تزعمها كل من "ماهيو MAYOU"، "كارل ماركس MARX"، "ابوت BOTH"، ولاندا LANDA، غاري GERRY، غرين GREEN، بروملي BROMLY، بينفيلد BINEFIELD، بورتس PORTTES، وموزر MOSER

ولقد حللوا ظاهرة الفقر في نطاق البوريتاريا الأوروبية التي كانت في طور التشكل خلال القرن التاسع عشر، حيث وصفوا مقولات الصراع، القوة، التغير في تناولهم للفقر الذي يعد من الواقع تعبيرا عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجت ظروف تاريخية ومعاصرة أتاحت لجماعات أن تستغل جماعات أخرى، وان تستأثر أكثر من غيرها بخيرات الإنتاج وفوائده.

هذا يعني أن الفقر هو نتاج لعلاقات إنتاجية وتوزيعية بين جماعات من الناس، أن فهمه يتطلب حسب "عبد الباسط عبد المعطي" فهما بنائيا يوضح العلاقات والمواضيع الأساسية المشاركة في البناء الاجتماعي وفهما ديناميكيا سهم في فهم ديناميكية العلاقات بين الأغنياء والفقراء ويكشف صور الصراع ووجهتها، وفي صالح من تحسم ، وفهما تاريخيا على اعتبار أن الفقر محصلة لتراكمات كمية من الاستغلال والاستنزاف الذي يصل ببعض الجماعات إلى حالة فقر.

إن هذا الأمر دفع بكثير من المهتمين إلى تناول الفئات الفقيرة والهامشية وعلاقة هذه الفئات بالطبقات الاجتماعية وخصوصا المسيطرة منها ووظائف الصراع الاجتماعي، وهنا يجري التركيز على تناقض المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي، الأوضاع الهيكلية في النظام الاقتصادي والاجتماعي المنتجة لفقر والتعاسة، والتي تؤصل عدم المساواة في الهيكل الأساسي للنظام الرأسمالي (إسماعيل قيرة: م س، 40-41).

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الفقر ما هو إلا محصلة الصراع الطبقي بين الطبقات الفقيرة والطبقات الثرية، وتسخيرها لخدماتها وهذا الصراع الطبقي مرده عدم تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي

توليد قيما اجتماعية مختلفة عن قيم المجتمع ككل، فتكون هناك طبقتان متناحرتان قيميا ومتربطتان اقتصاديا غير متكيفتين الواحدة مع الأخرى، بل متصارعتين من أجل خدمة مصالحهما المتضاربتين، فيبحث الفقراء عن مسلك للهروب من فقرهم بواسطة عدم تكيفهم لوضعهم الاقتصادي والاجتماعي المزري والتسلح بالوعي السياسي من أجل مناهضة الاستغلال البشري والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية (علي قوادرية وآخرون: 2010 ، 259).

فالفقر هو خلل في التوازن ناتج عن عدم أداء النظام الاقتصادي لوظيفته بطريقة سوية حيث أفرز النظام الرأسمالي الصناعي إمكانية الاستغناء عن العمال، حيث حول النظام التقني العمال غير المهرة إلى مستخدمين لا يحصلون على أجر كافي ، فينحدر مستوى معيشتهم .

كذلك يتم الاستغناء عن عمال الأدوات الأولية بسبب التقدم التقني، ويبدو عجز النظام الاقتصادي أيضا من الإجراءات الروتينية للبيروقراطية وعدم كفاية الأموال لخدمات الإنعاش الاجتماعي للعمال وعدم التكامل بين متطلبات السوق ونظام التدريب المهني والتعليم.

وأن أفضل السبل في التعامل مع مشكلة الفقر هي تدريب الفقراء وتأهيلهم ليتبلور لديهم شعور ذاتي يربطهم مرتبطين بالمجتمع ككل، وهذا سوف يؤدي إلى استقرار النظام وهو يعكس رأي علماء الاجتماع الوظيفيون الذين يرجعون الفقر الى انعدام العدالة الاجتماعية.

ببينما نجد "كنغسلي ديفيس K. DAVIS " و" ووليرت مور W. MORE " يفسران وظيفة انعدام العدالة الاجتماعية بأنها تصنع المنافسة وتحفز الكثير من الناس لكي يعملوا بجد ومثابرة من أجل تحسين أوضاعهم (ع .ع. الله النعيم: 2009 ، 88).

أما المنظرين الراديكاليين والماركسيين الجدد كانت تحليلاتهم تتمحور أغلبها حول إشكالية التناقض - الظلم - واللامساواة معتبرين أن الفقر ما هو إلا محصلة لتراكمات كمية من الاستغلال الذي يؤدي بالعديد من الجماعات إلى حالة من الفقر ومن أبرزهم " لاندو LANDA " تطرق إلى مسألة الحدود

والتداخل بين هذه الفئات حيث يرى " أن المحرومين يشغلون مكانة تكاد تكون وسط بين العناصر الرثة (المنسلخين نهائيا) والفقراء العاديين الذين يشغلون حيزهم المتواضع في الطبقات الدنيا من الهرم الاجتماعي أما المعدومين (العاطلين وأشباه العاطلين والعاملين في البيوت) من الفقراء فيمتازون بأنهم يعيشون دون خط الفقر، ويقترّبون بمستوى دخلهم ونمط حياتهم من العناصر الرثة الذين لا يفصلهم عنهم إلا احتفاظهم بالقدرة على العمل والأمل بالخروج من قاع المدينة.

ويضيف "لاندأ" بأن هذه الحدود الاجتماعية بين العناصر الرثة والمعدمين والفقراء العاديين هي حدود قابلة بدرجة سهلة للانزياح والزوال الأمر الذي قاده إلى تصنيفهم تحت غطاء واحد وهو "الفئات المدنية الدنيا"(أ.التوهامي وآخرون: 2004 ، 90).

وفي هذا الصدد يكشف تحليل "ماكلف MACLOUF " لظاهرة الحرمان المتنامية في المجتمعات الأوروبية أن عدم المساواة في تقسيم العائدات تؤدي باليتها المتجددة إلى توليد تمايزات وانحرافات جديدة (أ.التوهامي وآخرون: 2004 ، 83 - 93).

وبحسب "بارسونز Parsonse " فيركز على التوازن والتناغم والتكامل الاجتماعيين حيث ينظر على أنها انحرافات عن الأطر والمعايير القائمة، ومن ثم يجب يواجهها النسق بعمليات ضابطة تعيد إليه التوازن، حيث إن الكتابات العديدة ي بعض البلدان الأوروبية عن الحرمان، الفقر وانهايار الروابط الاجتماعية، مظلة الحماية الاجتماعية، دولة التوازن العام دولة العمل الاجتماعي، ظروف عدم المساواة يعتبرها تجسيدا نظريا وإمبريقيا للمدخل البنائي الوظيفي.

وبتفحص الدراسات الأكاديمية والسياسية في فرنسا خلال الستينات من القرن العشرين نجدها تركز على مسألة عدم المساواة في ظروف المعيشة، ليحول الجدل حول المسائل المتعلقة بالعدالة والمساواة في الفرص المتاحة، ليستقر في السنوات الأخيرة على مشكلة الحرمان وكيفية مكافحته.

ولقد جسد هذا التحول نماذج مجتمعية متأثرة بالفكر **الدوركايمي** المتعلقة بالترابط والتكامل المجتمعي، انقطاع الصلة بين الفرد والمجتمع، إلى جانب أطروحة "مارشال MARCHELL" عن المواطنة والطبقة الاجتماعية، الإجماع والوعي الجمعي، تعزيز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية قبول الثقافة السائدة، توجيه السلطة واحتكار الموارد الجماعات والنظم والكيانات المغلفة.. الخ (إسماعيل قيرة: 2006، 41 - 42).

ج- المقاربة الانثروبولوجية

تعد الأنثروبولوجيا الاجتماعية السبابة إلى تشخيص واقع الفقراء في البلدان النامية وخصوصا فقراء الحضر ، وقد كانت البدايات الأولى بدراسة المجتمعات الفلاحية لتتطور إلى دراسة تركيز جديد على العلاقات الاجتماعية في المجاورات الحضرية المنخفضة الدخل.

وفي هذا الإطار تبرز كتابات " هالمان HALLMAN "، " لويس LOUIS مانجيز MANGIN " " تارنر TURER "، " و"ماينر MAYNER "، حيث يتمحور محتوى هذه الدراسات عموما حول شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط فقراء الحضر واستيعاب المهاجرين الريفيين في البيئة الحضرية والاعتماد على النفس في توفير الإسكان غير المخطط.

فحسب " جاري Gerry" يشير انحياز الأنثروبوجيا نحو دراسة " الثقافات غير الغربية" و" القيم التقليدية" وتركيزها على علاقات الجماعات الصغيرة والعناصر والمكونات المحلية، ولقد أوضح بعد ذلك فشل هذه الدراسات في ربط مشاكل الفقر المحدودة (انحلال بناء الأسرة، القيم الأخلاقية البطالة المرض، الاقتراض...) بالظواهر الكلية الواسعة الانتشار، ولاسيما تلك المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية للعمالة، ومن ثم يبدو واضحا العلاقة الواقعية لمظاهر الفقر الناجمة عن مشاكل العمالة ومظاهرها المرتبطة بمشاكل الفقر حيث تم من خلال الانتقال التدريجي من مستوى الدراسات الميكروسكوبية لأكواخ مدن أمريكا اللاتينية إلى مستوى التحليلات الماكروسكوبية للهامشية (1. قيرة و آخرون: 2005، 187-196).

إن التركيز على النظام الكلي أصبح تقليدا شائعا في الدراسات الحضرية، حيث أصبح تناول المناطق الحضرية يتم في سياق العلاقات مع المناطق الريفية والأنظمة الاقتصادية والوطنية والدولية رغم أن لمدن البلدان النامية خصوصيات مميزة تستدعي اهتماما خاصا غير أن هذه المدن لا توجد بمعزل عن بقية النظام بل ترتبط به في علاقات غير متكافئة.

والملاحظ أن العديد من الدراسات عالجت موضوع الفقر على المستوى الفردي (كيف يتصرف الفقراء ليستمروا على قيد الحياة) لم تهمل هي الأخرى دور العمليات التي تحدث على المستوى الوطني أو العالمي باعتبار أن هذه العمليات تشكل المحددات الأساسية للفقر في البلدان النامية التي طبقت بمجملها سياسات تنمية تركز على مسألة التحول نحو تقليد المستهلك في مجتمع الوفرة في البلدان المتطورة، والنتيجة مواجهة العديد من المشكلات المرتبطة بالبطالة، العمالة الناقصة، والفقر كما تغيرت النماذج النظرية التي حاولي تفسير هذه العمليات ونتائجها بالنسبة لتحضر بلدان العالم الثالث تغيرا كبيرا خلال العشرينتين الماضيتين (١. قيرة و آخرون: م س ، ١٩٦٠).

د- المقاربة المعاصرة

ترجع إلى كتابات " غولدسميث (GOLDSMITH) و بليكلي (BLAKELY) " حيث حصر نظريات الفقر و تفسيراته في ثلاث فئات، و هي : الفقر كمرض و الفقر كحدث والفقر كبناء وهذه التفسيرات تصور حدث الفقر على أنه حالة طبيعية للخلل الشخصي في الطموح أو القدرة وهي متأثرة بأفكار الماضي، حيث يلام الفقراء على فقرهم.

و يرى "جيمس جننغر " أنه يمكن اختصار الفئات الثلاثة إلى فئتين : الأولى محدودية الفرص كما طرحها " شيلر"، و يقصد بها أن الفقراء يعتبرون فقراء لاتهم لا يمتلكون وسائل الحصول على تعليم و دخل جيد و يعاملون بتحيز بسبب اللون و النوع والدخل أو الطبقة، و لأنهم غير محميين بغطاء عادل من الحماية و المعونات و الخدمات الحكومية .

أما الفئة الثانية فهي الشخصية المتصدعة، ويرى "جننغر" أن كثيرا من التفسيرات تلوم محدودية الفرص في إحداث الفقر أكثر من وضع اللوم على الشخصية المتصدعة و استشهد علماء التاريخ الأمريكي بعدم حصول الأمريكيين الملونين على منح أراض كغيرهم من البيض، و التي كانت تحدد الوضع الاجتماعي و السياسي، ومن ثم الفكري والأخلاقي للناس .

و تستخدم إحدى المدارس الفكرية " مفهوم رأس المال البشري" و بناء على هذا التفسير فإن الناس فقراء أساسا لافتقارهم إلى التعليم و التدريب و اللغة، وهذه بدورها تعيق الحراك الاقتصادي و يختلف هذا التفسير عن تفسير "محدودية الفرص" فإنه يركز على ضعف الفرد، فهو يفترض أن النظام الاقتصادي فعال لأي شخص متدرب ومتعلم، لذا فيمكن تقليص الفقر بوضوح إذا استطاعت الجماعات المحرومة اكتساب المهارات اللازمة للمهن المعروضة .

و يعد "وليام جوليوس ويلسون W. WILSON" من الرواد الذين تناولوا مشكلة فقراء الأمريكيين من الأصل الأفريقي ، فقد حل نمو فئة "ما دون الطبقة الحضرية " في مؤلفه "غير المستفيدين الحقيقيين" و والذي طرح العلاقة بين ظاهرة الفقر والطبقة الدنيا في المدن يجب أن تطرح من خلال التركيز على ثلاث ظواهر للحياة الحالية، و قد اعتبرها ويلسون حرجة.

وهذه الظواهر هي: زيادة حجم الأسر التي تتألف من امرأة، و انخفاض الدخل و قوة العمل للشباب من الأقليات، و تحول الفقر من الأرياف إلى داخل المدن.

و يرى بول بيترسون (P.PETERSON) أن تلك العلاقة التي أكدها ويلسون يجب أن تطرح بشكل أوسع، ليس فقط على الأماكن التي يتركز فيها الفقر بشدة، فإنه يرى أن الظواهر الثلاث التي أشار إليها "ويلسون" في نظريته ليست مترابطة تماما، فمصادر التغير في الفرص الاقتصادية للشباب الرجال لا يظهر فقط في انخفاض حجم الأعمال داخل القطاع الإنتاجي ، كما أن ارتفاع نسبة الأسر التي تعيلها امرأة لا يعزى فقط إلى تغيرات حدثت في فرص التوظيف للشباب الرجال، و أن تحول الفقر من الريف

إلى الحضر ليس فقط نتيجة تركيز الصناعة و التجارة، فالمشكلة أكثر تعقيدا و أكثر صعوبة لتفكيكها وأقل قابلية لأي حل واحد.

كما يحذر من مقارنة الأحياء الفقيرة مع فترات سابقة، ويرى أن المقارنة يجب أن تكون بين الأحياء في المدينة نفسها و للفترة نفسها، لان التوقعات الاجتماعية للناس دائما في ارتفاع، فهذه التوقعات هي التي أدت إلى الدعوى بأن الوضع يتردى على الرغم من الانخفاض في معدلات مؤشرات الفقر.

وقد أعاد ويلسون في مؤلفه الآخر "عندما يختفي العمل" استخدام مفهومي السلالة والمكان لأبحاث الفقر، و أكد أن الأوضاع الاقتصادية منذ السبعينات من القرن العشرين الميلادي قد أضرت بالأمريكيين من الأصل الأفريقي أكثر من الأمريكيين البيض، فاستمرار العزل المكاني ساعد على تركيز الأقليات داخل المدينة.

و في الوقت نفسه فإن حركة الحقوق المدنية سهلت على الأقليات من الطبقة الوسطى الخروج من تلك الأحياء، مما نتج منه زيادة في تركيز الفقر في أحياء سكانها معزولين اجتماعيا عن الاتجاه الاقتصادي السائد، و عن جماعة رفاق الطبقة الوسطى ويطرح أسباب هذا الانعزال منه انخفاض العمال غير المهرة واختفاء فرص العمل في الأحياء الفقيرة ذات السلالات المعزولة مكانيا فالتغيرات البنائية في سوق العمل والعمال مثل وجود المنافسة العالمية. زيادة الآليات وغيرها من الاختراعات التكنولوجية التي تتطلب عمالا مهرة أدت إلى استبدال العمال المحليين الأقل مهرة بالآلات وبالعمال الأجانب، مما أدى إلى الاستغناء عن أكثر العمال.

كما جرى التحول أيضا من القطاع الإنتاجي إلى قطاع الخدمات وزيادة بلورة سوق العمل إلى قطاعات منها قليلة الأجر وأخرى عالية الأجر، وقد ساهمت جميعها في تقليل فرص العمل لدى الأقليات الحضرية. ويضيف "ويلسون" إلى جانب هذه الأسباب الاقتصادية أن الأمريكيين من الأصل الإفريقي ما

زالوا يعانون من العنصرية فمثلا الفرص الوظيفية لا تنتشر في الجرائد العامة، وإنما تنتشر في جرائد محلية خاصة بالبيض (عزيزة عبد الله النعيم: 2009، 95-98).

ثانيا- محددات الجرائم الأخلاقية

أ- المقاربة البيولوجية

لهذه المقاربة البيولوجية تاريخ طويل إذ ترجع جذورها الأولى إلى أبو قراط، سقراط أفلاطون وأرسطو، حيث عزا هؤلاء الجريمة على "نفس فاسدة" يرجع أساسها إلى عيوب خلقية بالجسم (ع.ر. عيسوي: م س، 35).

وحاول قدماء مصر كذلك ربط موضوع السمات الجسمية بطباع النفس الفاسدة وأخلاق الإنسان وطابعه. أما العرب فبحثوا أيضا في علم الفراسة وذلك بتعرضهم لمواضيع القيافة أي الفراسة أو معرفة أوجه التشابه بين الولد وأقاربه وتحولت إلى التنبؤ بسلوك الفرد وطباعه عن طريق دراسة سماته الجسمية أما العيافة فتعني فن معرفة الأشخاص والحيوانات عن طريق دراسة آثار أقدامهم بينما تعني الكهانة محاولة الادعاء بمعرفة المستقبل .

أما المدرسة البيولوجية الأوروبية في بداياتها كانت أيضا تركز على السمات الجسمية للفرد المجرم بحيث ذهبت هذه المدرسة إلى التأكيد على الجريمة والنقائص والعيوب العضوية الجسدية أو العقلية أو نفيسة داخلية الجسمية عند الفرد. تؤدي إلى تكوين علاقة بين الطباع والإحساسات الفردية الناتجة عن ضعف خلقي أو نتيجة للإحساس بالنقائص الجسمية من جهة، وظهور النوازع الإجرامية منه جهة أخرى.

ويذهب " جان دلا بورتا jean della porta " (1535-1615) في كتابه الشهير

fisiognomica أي السمات الخارجية للفرد والمعروفة حاليا باسم physionomie ومعناها حسب

"غارلاند" التركيز على الشكل وتضاريس الجمجمة البشرية كمؤشرات خارجية للطباع البشرية".

ويمكن الإشارة أيضا إلى الباحث الفرنسي "فرانتز جوزيف غال Frantz Josef Gall" (1758-1828) فركز على دراسة الجمجمة والدماغ وتضاريس المخ وعلاقتها الاحتمالية بالإجرام. ثم جاءت بعد ذلك أفكار الباحث البريطاني "تشارلز داروين CHALS DARWIN" (1882-1889) و المتمحورة حول "تنازع البقاء وبقاء الأصلح" ومفادها أن الكائنات الحية تولد باستعدادات معينة وأنها معرضة في حياتها للمنافسة والصراع و الأقوى فقط هو من يستطيع الاستمرار والبقاء.

لقد بلورت هذه الأفكار مجتمعة، بالإضافة إلى أبحاث " سيزاري لومبروزو" إلى تكوين المدرسة البيولوجية العلمية في تفسير الجريمة والسلوك الإجرامي باعتباره المجدد لهذه المدرسة وقد ذهب إلى أن الخصائص الجسمية مثل النقائص والتشوهات و الأمراض النفسية مثل الصرع تحدد الفرد المستعد طبيعيا لأن يصبح أو من المحتمل أن يصبح مجرما، هذه الصفات على شكل استعدادات تشير إلى انحطاط بيولوجي (انتكاسة بيولوجية) لديه تحول دون انصياعه للضوابط والقوانين والأعراف ودون تمسكه بالسلوك السوي (أ. طالب: 2002، 48-62).

وفي دراسة له عن الأنثى المجرمة سنة 1903 وصف المرأة أنها تدخل ضمن المخلوقات الباردة الأخلاقية، ويرى أن المرأة تملك قدرات عقلية محدودة في حين تنتمي النساء الطبيعيات إلى عالم الإناث بينما المرأة المجرمة تنتمي إلى عالم الذكور، فنجد المرأة العاهرة والتي تعتبر من أخط النساء المجرمات قدرا تتسم بأكبر قدر من الوصمات الفيزيائية المتدنية وذلك عن طريقين أولاهما ارتكاب النساء الجريمة نتيجة لشهوتهم الجنسية، وثانيهما لأنهن يشبهن الرجال وبالتالي أقرب إلى الذكورة منهن إلى الأنثى (عدي محمد السمرى: 2009، 358-357).

و يؤكد أن البغي تحمل تكوين بيولوجي خاص أهلها مسبقا لهذا المستقبل الانحرافي وأن الظروف الاقتصادية والثقافية ما هي إلا مجرد مثيرات لهذا الاستعداد التكويني الكامن ويرى أن البغي تتصف عضويا ونفسيا بما يلي:

- ✓ نقص في نمو الجسم وعدم تكامله العضوي.
- ✓ قصور في وظائف الأعضاء وفي كفايتها الفسيولوجية وبخاصة نقص الذكاء.
- ✓ نقص في التقدير الخلقى.
- ✓ اضطراب وعدم اتزان عصبي، عاطفيا وفكريا.
- ✓ ضعف الإحساس بالحياة وعدم مبالاة بالرأي الجمعي مع ميل مبكر نحو الشر والردائل.
- ✓ ميل نحو المسرات الرخيصة والسكر والعريضة، والميل نحو الغرور والاعتداد الشديد بالنفس.
- ✓ استخفاف واستمراء الكسل.
- ✓ شره جنسي غير محدود، قد يتخذ صور مخلة بالحياة للعبير عنه أو صور انقلابية كالجنسية المثلية (س.ح الساعاتي: م س، 194).

وقد لاحظ "لومبروزو" تأخر ظهور الطمث لدى مرتكبات جرائم السرقة والبلوغ المبكر لدى العاهرات، كما لاحظ أن النشاط الإجرامي لدى الإناث يحدث بصفة عامة في فترة الطمث، وذلك نظرا لاصطحاب الدورة الشهرية عند المرأة بتغييرات خارجية تشمل تقريبا معظم النساء حيث تتأثر قدراتها على التنفس ويقل نشاطها العضلي، كما تتأثر بدرجة حرارة جسمها ويضطرب جهازها الهضمي وتتأثر قدرتها على الإحساس والتفكير (مجد الهاشمي: 54، 2005).

رغم تأثر العديد من الباحثين والعلماء بأفكار "لومبروزو" والتي لازالت قائمة إلى يومنا هذا، إلا أنه طالته العديد من الانتقادات أبرزها:

- أن أفكار هذا الأخير غير مسندة علميا حسب "سذرلاند" رغم محاولته للتخلص من الدراسات التخمينية - الغيبية البعيدة عن المنهج العلمي الميداني وخاصة في الجانب المتعلق "بالارتداد الوراثي".
- أنه لم يقدم ميكانيزمات آليات أو الكيفية التي يتم بها هذا الارتداد الوراثي أو النكسة الوراثية حسب المدرسة الاجتماعية.

● إهماله لدور المجتمع في الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية موجودة في المجتمع ومرتبطة بالتفاعل والضبط الاجتماعيين، وكلاهما من المفاهيم الاجتماعية إذ أنه نقل الاهتمام من الجريمة كمفهوم اجتماعي إلى الجريمة كمكون طبيعي، واهتم بعلاقتها بالفرد بيولوجيا وفيزيولوجيا.

● أن الدراسات العلمية الحديثة التي أجريت بعد "لومبروزو" على تأثير السمات والصفات الشخصية في الفعل أو السلوك الإجرامي لم تؤيد طرحه مؤكدة أن تأثير العوامل البيولوجية (الوراثية) في السلوك الإنساني عموما والسلوك الإجرامي على وجه الخصوص ليست بالقدر الحدي الذي ذهب إليه هذا الأخير.

● إن الحتمية البيولوجية- الوراثة للجريمة والتي تؤكد أن الأفراد المجرمين ليس لديهم إدراك تام بطبيعة أفعالهم وهو ما يشير إلى أنهم ليس لديهم دور في السلوك الإجرامي على اعتبار ذلك "إرادة بيولوجية" وهذا مغالط للواقع تماما الأمر الذي من شأنه عدم تفعيل وتغيب دور التربية والتنشئة الاجتماعية والإصلاح والتقويم (أ. طالب: 2002. 75- 79).

وترى الباحثة "دوري كلين KLEIN" أن نتائج أعمال "سيزار لومبروزو" كانت الخطوة الأولى نحو صياغة نظرية حول المرأة والجريمة، وتذكر إن شذوذ حجم الجمجمة وملامح الوجه والقدرة العقلية للأنثى المجرمات انطلاقا من مقولة هذا الأخير تعد الأكثر قربا من ملامح الرجال الأسوياء أو المجرمين. معتبرا إن المرأة المجرمة غالبا ما تتميز بجمجمة ذكورية وجسد مغطى بالشعر بصورة ملحوظة.

إلا أن الاعتماد على الاديولوجيات البيولوجية التي تقوم على مسلمات ضمنية بشأن المرأة الفسيولوجية و النفسية واهية حسب الباحثة "كلين Klein" وذلك بعد عملية تحليل واسعة للعديد من الدراسات في هذا الصدد مثل دراسة "وليام توماس"، "كنجزي ديفيز" "أوتو بلاك"، حيث أفادت أنها

تساعد فقط على تحقيق فهم أفضل للخرافات التي نشأت حول المرأة بصفة عامة، وجرائم المرأة بصفة خاصة (ع. م. السمرى: 357، 2009-358).

وهناك من فسر الجريمة على أساس البناء الغددي، حيث أكد بعض العلماء وجود شذوذ في الغدة الدرقية عند القلة. كما قسمت بعض طوائف المجرمين وفقا لاضطرابات غددية خاصة. و من ذلك اللصوص و الكذابين يغلب عليهم نشاط الغدة النخامية و المنحرفين جنسيا و أصحاب نزعة التعري يغلب عليهم إفراز الغدة الأندريالية .

وفي حالة زيادة إفرازات الغدة الدرقية يزداد التوتر النفسي والقلق والاندفاع، والذي قد ينتج عنه ارتكاب بعض الأعمال الإجرامية، وقد يرتبط اضطراب النصف الأعلى للغدة النخامية بالسقوط والدعارة عند الإناث.

إن التصنيف على أساس نشاط الغدد الصماء لا يقوم على أساس وجود أدلة كافية وتحتاج هذه الأفكار إلى بحوث عديدة لإثبات صحتها (ع. أ. م. العيسوي: 1997، 26-50).

ب- المقاربة السيكلوجية

تهتم هذه المقاربة أساسا بتفسير السلوك الإجرامي انطلاق من شخصية الفرد وتحديد من حيث التكوين النفسي لتلك الشخصية، وترى أن السلوك الإجرامي ما هو إلا تعبير عن اختلال في الشخصية، أو "ضرب من ضروب سوء التوافق النفسي بين الفرد والمجتمع إذ أنه لا يستطيع العيش بصورة مرضية في المحيط الاجتماعي الذي يتواجد فيه في حدود قدراته واستعداداته".

وعليه فالمجرم شخصية مصابة بالعتة الخلقي أو الجنون المرضي بصفة مزمنة بسبب مرض أو ضعف ما أو بسبب تلف في المخ أو نتيجة لتغيرات فيزيولوجية كيميائية معينة وهو ما يسمى "بالعجز البنائي".

ومنهم من يرى في السلوك الإجرامي نتيجة للدوافع اللاشعورية (خبرات قبلية مخزنة في اللاشعور) وخصوصا لدى مدرسة التحليل النفسي الفرويدية.

وترجع البدايات العلمية الأولى لهذه المقاربة النفسية إلى أعمال الطبيب النفساني الفرنسي "كابانيس" CABANIS الذي اعتبر المجرم مجرد مريض تتبغى معالجته بدلا من معاقبته، وبعده الباحث "بريشار" PRICHAR والذي استعمل مصطلح "العتة الخلقي" وكان ذلك سنة 1828.

هذا بالإضافة إلى أعمال العديد من الباحثين أمثال "إسكيرول" ESQUIROL الذين تأثروا بأفكار "كابانيس" حيث أقر أن المجرم مريض عقليا مثلما يمكن للفرد العادي أن يكون مريضا فيزيقيا وعليه يجب معالجته طبيا ونفسيا.

أما المدرسة النفسية الحديثة (السلوكية-المعرفية) تفسر السلوك الإجرامي وكذلك السلوك السوي انطلاقا من السلوك الإجرامي الظاهر للأفراد وليس من منطلق السلوك الداخلي الخفي (اللاشعور) كما تؤكد مقارنة التحليل النفسي الفرويدية، حيث تأخذ بعين الاعتبار مبدأ التفاعل مع المثيرات (التأثير والتأثر) الداخلية والخارجية والتي من خلالها يتكون السلوك الإنساني في شكله النهائي، أو يعكس في النهاية طبيعة الحياة النفسية لمختلف الأفراد.

وقد عرفت هذه المقاربة تطورا ملحوظا بفعل الدراسات المكثفة لكل من "جان بيناتيل" J . PINATEL وزميله "بيار بوزا" PIERRE BOUZAT وهذا ما سميته "النواة المركزية للشخصية الإجرامية" و المتمثلة في النقاط التالية:

- الانحصر في الذات: حيث أن الشخص يعتبر نفسه "مركز العالم"
- الانسياق
- العدوانية
- عدم الاكتراث: ضعف غريزة المشاركة الوجدانية وضعف التعاطف مع الآخرين.

وتشكل العناصر السابقة الذكر عوامل دفع الجريمة أو ما يسميه " **النضج الإجرامي** "، ومقابل ذلك هناك عوامل ردع الجريمة ومصدرها أصلا المجتمع والذي حددها في النقاط التالية:

• **العار الاجتماعي للمجرم:** الاحتقار الاجتماعي المترتب على عدم احترام حقوق الآخرين.

• **القانون والعقاب:** التهديد والعقاب.

• **صعوبة تنفيذ الفعل الإجرامي:** بفعل العوائق المادية التي يضعها المجتمع.

• **بشاعة الصور الاجتماعية للعمل الإجرامي:** بفعل الروابط العاطفية والأخلاقية التي تجمع أفراد

المجتمع.

والفعل الإجرامي يرتكب عندما تغطي العناصر الأساسية المركزية للشخصية الإجرامية على العوامل الرادعة التي وضعها المجتمع، ومن هنا يقوم المجرم بسلوك تعويضي لهذه العوائق أو بتخطيها وعدم الاكتراث بها، حيث ينغلق على نفسه وينحصر في الذات كتعويض لعائق العار الاجتماعي، والانسحاق وراء الشهوات والجماعات الإجرامية ما يجعله لا يكثرث بالعقاب والقانون.

أما عن صعوبة التنفيذ فيعوضها بالعدوانية وحب المخاطرة. وعن بشاعة الفعل الإجرامي يعوضه بعدم الاكتراث الوجداني، وعليه فقد تصبح محصلة التعويض والتخطي في مجملها عوامل دفع الجريمة بحيث تفوق عوامل الردع (أ. طالب: 2002. 80-88).

وبالمقابل نجد مقاربة التحليل السيكلوجي النفسي للباحث "فرويد" الذي قسم الكيان النفسي للإنسان إلى ثلاث أقسام هي **الذات الدنيا، الذات، و الذات العلي**، فالذات الدنيا تتمثل في الجانب الشهواني من النفس الذي يضم الغرائز والنزعات الفطرية الموروثة من الإنسان البدائي، وهذه الذات لها سمتها من ميول ورغبات كالرغبة في الانتقام وتعذيب الخصوم والأفعال الجنسية المحرمة التي لا تتوافق مع النظام الاجتماعي المتطور وقيمه في الحياة المدنية المعاصرة، لذلك يبقيا الإنسان مكبوتة في أعماق نفسه بحكم عوامل التربية الأخلاقية التي تتطلب منه الخضوع لقيم ومعايير المجتمع، غير أن هذه الغرائز

المكبوتة تظهر للسطح حالما تهيأت لها ظروف وأحوال ملائمة، أو ظهور مقنع بحثا عن فرصة ذاتية للإشباع.

أما الذات "النفس" تجسد الجانب الواعي الذي ينسجم مع الواقع والعقل. و تتصل بالجانب الاجتماعي، فتكون وظيفتها القيام بدور الوسيط مهمته تحقيق التكيف أو التوافق بين الميول والنزعات الغريزية وخصوصا الجنسية من جهة، وبين القيم الاجتماعية من جهة أخرى.

وأن فشل الذات في وظيفتها هذه قد يؤدي إلى انفلات الشهوات النفسية البدائية من مكانها لما يتعارض تماما مع تلك القيم أو يؤدي إلى التسامي بالنشاط الغريزي عن طريق الإبقاء عليه مكبوتا فيما وراء الشعور.

أما الذات العليا فتمثل ضمير الإنسان والجانب المثالي من الحياة النفسية، فهي تكمن في المبادئ العليا والقيم السامية التي اكتسبها الإنسان أثناء طفولته. معتبرة الضمير مصدر هي مراقبة العقل و محاسبته، أي توجيهه نحو إشباع النزعات بطريقة متزنة تتفق مع القيم السائدة.

وعليه فإن تآلف وتفاعل الذات الدنيا والذات العليا يحقق الاتزان الداخلي الذي يكون من سمات الشخص الاعتيادي، إلا أن هذا التفاعل لا يتحقق بسهولة، فقد ينجم عن عدم تفاعلها حالة من الصراع وعدم الانسجام الذي يؤدي بالفرد إلى ارتكاب سلوك مضاد للمجتمع وقيمه السائدة.

وعليه فإن السلوك الإجرامي هو نتيجة عجز الجانب العقلاني "الذات" عن أداء وظيفته و إما نتيجة انعدام الجانب المثالي. ومن ثم تقع الجرائم إما عن طريق انفلات الغرائز والميول الشهوانية، وإما عن طريق العقد النفسية التي تكبت في الجانب الشعوري من العقل وتقوم بتوجيه سلوك الإنسان إلى وجهة إجرامية دون وعي وإدراك منه.

ويعطي "فرويد" أمثلة عن الخلل والاضطراب الذي يصيب الكيان النفسي نتيجة عجز الضمير والعقل عن أداء وظائفهما ومن الأمثلة عقدة "أوديب" أو "عقدة الذنب" (ع. أ. م. العيسوي: 1997، 46-50).

ج- المقاربات السوسيولوجية

1- المقاربة الاقتصادية

بدأ الاهتمام بدراسة البواعث الاقتصادية كسبب من أسباب الجريمة ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ظهرت العديد من الاتجاهات في أوروبا و الولايات المتحدة تتمحور حول التفاوت في حجم الجريمة من جهة و أثر العوامل الاقتصادية و خصوصا الفقر من جهة أخرى خاصة تلك المتعلقة بظواهر الكحولية و البغاء، الدعارة و التعصب العنصري.

و لعل أبرزها دراسة كل من "الفريد مارشال MARSHAL، هنري جورج H.GEORGE

جين آدمز ADMES ، وليام بونجر BONGER" و"كارل ماركس Marx".

و تركز معظم هذه الدراسات على محور التفسير المادي للتاريخي (الحتمية أو الجبرية الاقتصادية) معتقدة بأن " التنظيم الاقتصادي بمجتمع ما هو الذي يقرر إلى حد ما جميع التنظيمات الاجتماعية والثقافية لذلك المجتمع (ع . الدوري: 1984، 100).

و قد اعتبرت هذه النظرية أن الجريمة منتجا رأسماليا مثله مثل الانحراف الاجتماعي، أي أنه بمثابة رد فعل طبيعي ضد الظلم الاجتماعي المولد من طرف النظام و ذلك بحكم تركيبه (ب. ن.المهيرات: 2000 . 45)، فالجريمة ظاهرة اجتماعية تكمن جذورها في عدم المساواة بين الأفراد حيث تتركز الثروة في يد قلة منهم، بينما يعاني الباقون من البؤس و العبودية.

و عليه تعبر الجريمة تعبيرا عن الصراع بين الطبقات ومظهرا من مظاهر التناقض القائم في المجتمع الرأسمالي، معتبرة أن العنف الرسمي الذي يضم الروابط الاجتماعية يتم بعنف من نوع آخر يلجأ

إليه الأفراد والمتمثل في الجريمة نظرا لتقسيم هذا النظام المجتمع إلى طبقتين الطبقة البرجوازية و هي المحكمة في المال و السلطة و الطبقة الكادحة من العمال و هي الطبقة الفقيرة والمتصلة في أغلب المجتمع.

هذه الأخيرة تحاول الوصول إلى ما وصلت إليه الطبقة الغنية، وعندما لا يتيسر لها ذلك في ظل النظام القائم لن تجد أمامها غير السبيل غير المشروع للكسب، و هكذا ترتكب الجرائم، و من جهة أخرى فإن القانون في ظل النظام الرأسمالي هو مظهر من مظاهر الصراع الطبقي، حيث أنه من وضع فيه المحافظة عن مكتسباتهم، و هو موجه أساسا ضد الطبقة الكادحة و لا يخدم مصالحها وعليه تحاول هذه الطبقة تجاوز هذا القانون الجائر بنظرها بغرض الوصول لتحقيق طموحاتها والنتيجة الوقوع بما يسميه المجتمع البرجوازي جرائم (م . رحمانى : 2006 ، 85 - 86).

و يذهب "ماركس و أنجلز" خصوصا إلى التأكيد أن الظروف الرأسمالية الصناعية أدت إلى إفساد الطبقة العاملة، و خلفت الفساد الأخلاقي و الجريمة، فقد ذكر "أنجلز" في كتابه " الطبقة العاملة " في إنجلترا ازدياد و ازدهار الفساد في حياة هذه الطبقة، فالعامل فقير و محروم من كل مناهج الحياة و بالتالي فهو لم يعد يخشى عقاب القانون، فلماذا يترك الرجل الغني يتمتع دون إزعاج بثروته، و ما هو السبب المنطقي الذي يحول بين العاملون بين أن لا يسرق؟ مشيرا إلى الظروف الوحشية و الفساد الأخلاقي الذي تعانيه نساء الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية الصناعية (ع.م. السمرى : 2009 ، 356).

أما "بونجر WILLIAM. BONGER" عزا الأفعال الإجرامية وخاصة تلك المتعلقة بالممتلكات مباشرة إلى الفقر لإبقاء الطبقة العمالية في ظل نظام التنافس الرأسمالي، فالفقر ينتج من المنافسة الاقتصادية غير الناجحة و يقود إلى تفكك و هو من لوازم المجتمع الرأسمالي (ع. الرحمن العيسوي.م.س. 83) ، حيث إن أبرز مصاحبات هذا النظام الصراع الطبقي

والذي يؤدي حتما قيام أوضاع اجتماعية سيئة تشجع على ارتكاب الجرائم، معتقدا أنها مظهر من مظاهر السلوك الإنساني الذي ينبعث عن طبيعة الإنسان الأنانية.

هذه الأخيرة ليست فطرية موروثية وإنما مكتسبة تخضع إلى حد كبير لأسلوب الإنتاج مبينا أن هذه الأنانية صاحبت مختلف مراحل تطور وسائل الإنتاج بين اختلاف مظهرها خلال مراحل التاريخ البشري، و امتدت في فترات تاريخية أخرى.

لكن بتطور وسائل الإنتاج و ظهور نظام تبادل السلع على نطاق واسع، ظهرت المنافسة الشديدة بين الأفراد بشكل كبير ما أدى إل ظهور الطبقة و استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ومن تجلياته تشغيل النساء البطالة ، الطبقة ، استخدام عمالة الأطفال.

ومثل هذه العوامل الاقتصادية تترك آثار مباشرة على المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع و أبرزها البيت و المدرسة، ولذلك يرى أن كثافة السكان و العيش في ظروف صعبة وغير ملائمة وتدني الحالة المعيشية، انخفاض مستوى الدخل، فقدان العناية بالأطفال نقص التعليم، انعدام تكافؤ الفرص وغيرها من الأوضاع الاقتصادية السيئة تؤدي إلى تفكك الأسرة و انعدام التكافل الاجتماعي وهذا بدوره يؤدي إلى الانحلال الأخلاقي الذي يقود بدوره إلى الانحراف و الجريمة (ع.الدوري: 1984، 104 -105).

بالرغم من اهتمام "ماركس وإنجلز" بمقولة الانحلال الأخلاقي بين الطبقة العاملة إلا أنهما أغفلا الجرائم المرتكبة من طرف المرأة رغم إشارتها أن نساء الطبقة العاملة عانين من الفساد الأخلاقي و المعاملة الوحشية في ظل الرأسمالية الصناعية ، إلا أنهما تجاهلا تعرض النساء لظروف سيئة يعينها بسبب كونهن نساء، و كيف أن ذلك ربما قد أسهم في ارتكابهن للجرائم (ع . م . السمرى: 2009 ، 356).

و في هذا الصدد يرى "كلينارد " في حديثه عن البناء الاجتماعي و السلوك الإنحرافي أن هذا الأخير له علاقة بالمكانة المعتمدة من طرف الطبقة الاجتماعية، حيث تحدث عن جرائم ذوي الياقات البيضاء التي تسود الطبقات الوسطى و العليا و جرائم البغاء الممارسات الجنسية التي تسود الطبقات الدنيا و خلص أن الجريمة ظاهرة متعلقة بالطبقة الدنيا.

كما أكد "ويلموث WILLMOTT" ارتباط الجناح بأبناء الطبقة العاملة حيث يأتي كثير من الأحداث الجانحين من الطبقات الاجتماعية الدنيا حيث الفشل و الفقر و الأسر المفككة و الجوار السيئ و الانتماء إلى أسر كبيرة الحجم (غ. م. س أحمد ، س.م. جابر : 2003 ، 40).

وعلى ضوء التقسيم الاقتصادي و خصوصا المقاربة الماركسية أجريت العديد من الأبحاث و الدراسات التي تحاول البحث عن العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية و الجريمة فمنها ما تحور حول العلاقة بين فصول السنة واختلاف المواسم و بين تفاوت كتلة الجريمة و أبرزها دراسة "لاكاساني LAXASAN" و التي حاولت كيفية توزيع الجرائم المتعلقة بالأموال في فرنسا ما بين (1827-1870) حسب أشهر السنة، معللا ذلك لوجود بعض الظروف الاقتصادية المصاحبة لها كارتفاع نسبة البطالة و زيادة الطلب على السلع المعاشية دون غيرها.

وهناك بعض الدراسات التي حاولت الربط بين ظاهرة الجريمة و المهنة و أبرزها دراسة "بونجر " في إيطاليا خلال الفترة (1891-1895) و توصلت أن الجريمة بايطاليا تصل ذروتها بين أصحاب المهن التجارية بوجه عام، ثم يبدأ الانخفاض قليلا كلما اتجهنا نحو المهن الزراعية والصناعية و الحرف اليدوية، في حين تكاد تنعدم ما بين أصحاب المهن الفكرية (ع.الدوري : 1984 ، 101-102).

كما ظهرت بعض الدراسات التي حاولت الربط بين أسعار المواد الغذائية والجريمة وخلصت أن سوء التغذية تؤثر على سلامة الفرد من الناحية الفيزيائية و النفسية و قدرته على التكيف الاجتماعية

فالتطبيق و ما تشير إليه من مكانة مادية ومستوى معيشي معين ترتبط ارتباط واضحاً بالجريمة من حيث نمطها و تكرارها و شدتها و مجالها.

وقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت على الواقع الأسري و الثقافي لمجموعة من الجانحين أن مستوى دخل الأسرة منخفض و أن المهن الممارسة من طرف الأميين قليلة الدخل و لا يفي عائدها بمتطلبات الأسرة كبيرة الحجم ما يؤدي إلى مواجهة الأسرة لمشكلات مادية تنعكس أولاً على التغذية التي تؤدي نقصها إلى عدم إمداد جسم الطفل بالمواد اللازمة لنموه، ما يجعله عرضة للأمراض وانخفاض مستوى تحصيله الدراسي .

و يزداد الأمر سوءاً بانخفاض دخل رب الأسرة، الأمر الذي يدفع الأبناء للانخراط في أعمال أو مهن بسيطة مؤقتة لمساعدة الأسرة و خاصة إذا كان تحصيلهم الدراسي متأخر . فالوضع الاقتصادي للأسرة هو المحدد الرئيسي لنمط الشخصية و في مقدار نموها السليم أو نمو الانحراف (غ.س.أحمد، س.م.جابر: 2003 ، 35-36).

كما ظهرت بعض الدراسات التي حاولت بحث العلاقة بين الظواهر الاقتصادية كالبطالة استخدام الأطفال و النساء و الجريمة ، و تقوم هذه الدراسات على الفرضية الشائعة أن البطالة تقود إلى الانحلال الأخلاقي و ارتكاب الرذائل ، و إن العمل الدائب المنظم يحول دون ارتكاب الجرائم حيث يرى الفيلسوف الفرنسي " جبرائيل تارد TARDE " أن العمل وحده عدو للجريمة الأول.

وفي هذا الصدد دراسة "بوجر" الذي يرى أن البطالة عموماً تقوده إلى الكحولية و هذا كما تشير الإحصاءات الجنائية الأمريكية المهمة بحالة المجرمين أن نسبة كبيرة بين السجناء كانوا يعانون البطالة قبل دخولهم هذه المؤسسات (الدوري : 1984 ، 103-104).

وهناك من الدراسات من عنيت بدراسة الحالة الاقتصادية للمجرمين منطلقاً من فرضية مفادها أن الجريمة تزداد بازدياد الفقر، أي بانخفاض المستوى الاقتصادي للأفراد معتمدين على تبيان عدد

الأشخاص المحكوم عليهم و المدانين من قبل المحاكم، حيث بينت الإحصاءات الجنائية المختلفة انخفاض المستوى الاقتصادي للمجرمين بشكل عام .

وهذا يفيد أن أغلب المجرمين ينتمون إلى طبقة اجتماعية دنيا، و أبرز هذه الدراسات دراسة أنجزها "غلاكس GLUECKS" وجد أن نسبة 28.6% من عائلات 500 منحرف كانوا ينتمون إلى الطبقة التابعة- أي المعتمدة على مساعدات الدولة المالية و 60.4 % كانت تعيش في الهامش و 5% فقط كانت تعيش في ظروف حسنة.

كما وجد "واست WEST فرانقتون FARRINGTON" بأن الفقر و الدخل الضعيف عاملين أكثر ارتباطا بالجروح، كذلك نجد ملاحظات كل من العالم "رادزينوفيكز RADZIVUNKZ و ولفغان WOLFGANG" في تحليلهما لأعمال بونجرما يلي : " لقد اعتقد بونجر "بان الفقر وخاصة الفقر المطلق ، كان سببا رئيسيا لجرائم مثل السرقة و ارتفع هذا النوع من الجرائم عند الشعور بضيق الفقر و خاصة في الشتاء في أوقات الركود الاقتصادي و ارتفاع الأسعار".

وفي تعليقهما حول هذه الأبحاث أشار "ووطن WOOTTN " بأن هذه الأبحاث استعملت مصطلح الفقر بتوسع و بغموض، و مع أخذ هذه الانتقادات بعين الاعتبار فمن المهم جدا الإشارة إلى ازدياد الجريمة في فترات الرفاهية في كثير أو كل البلدان المتقدمة انقص من أهمية الفقر كسبب للجريمة جنوح الأحداث. إلا أن الركود الاقتصادي الذي يعرفه الغرب حاليا أصبح الفقر بصفة عامة و البطالة بصفة خاصة عاملين مهمين في دراسة أسباب الجريمة و الجنوح.

وفي المجتمعات النامية بينت الإحصائيات الجنائية الرسمية بان أغلب الجرائم و جنوح الأحداث ترتكب من طرف المجموعات الضعيفة اجتماعيا و اقتصاديا، و يمكن ربط هذه بالحقيقة المتمثلة في أن الطبقات الفقيرة هي أكثر عرضة للإيقاف و الحبس من طرف هيئات تطبيق القانون، بينما يفلت الكثير من أصحاب الجاه من تطبيق القانون على سلوكهم الإجرامي أو المنحرف نظرا لمركزهم الاجتماعي.

غير أن تحيز "BIAS" هيئات تطبيق القانون ضد الطبقات الفقيرة لا يعني أن الفقر لا يساهم في الجريمة و الجنوح في البلدان النامية، و إذا كان عامل الفقر غير مقبول كسبب مباشر للجنوح فإن آثاره السيئة على العائلة بصفته عامة و الطفل بصفة خاصة يجب أن لا تهمل فالفقر يجب أن ينظر إليه من زاوية المشاكل التي يخلقها.

و في هذا يقول "سات SETH " : "إذا كان الفقر يمكن أن يسبب سوء التغذية و ضعف الصحة و بدورهما يمكن أن يؤديان إلى ضعف مقاومة الإغراءات"، فالعائلات ذات الدخل الضعيف هي أكثر عرضة للسكن سيئة، وفي بيوت مكتظة و بلا وسائل ترفيه و عليه يجد أطفال هذه العائلات أنفسهم معرضين أكثر للخطر في الشوارع حيث الإغراءات لارتكاب الانحرافات كثيرة و فرصة اكتشاف الجريمة مرتفعة.

وهناك دارسين حول جنوح الأحداث في بومباي BOMBAY بينت أن 50% من العينة كانوا فقراء 19.3% فقراء جدا، 15.2% كانوا يعيشون في وضعية اقتصادية حسنة و 1.2% كانوا من عائلات غنية جدا.

إن الفقر و علاقته بالجنوح في المجتمعات النامية يجب أن لا ينفصل عن آثار عملية التغيير الاجتماعي و التمدن ، حيث اقترح علماء الاجتماع في نهاية القرن التاسع عشر والعشرين أن هناك علاقة سيئة مباشرة بين الفقر و التبعية الناتجة عن العيش الحضري و الجريمة من جهة أخرى (ع.مانع: 2002، 102-103).

وهناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى وجود علاقة بين المكانة الاجتماعية و الاقتصادية من جهة و السلوك الإجرامي من جهة أخرى، ففي دراسة أجراها كلا من "تاي وشورت و أولسن SHORT and V.J.OLSEN F.L.NYE" عن المكانة السوسيو اقتصادية و السلوك الإجرامي

وجدوا هناك 50% من الطلبة في إحدى مدارس التدريب أتوا من مستويات اجتماعية و اقتصادية منخفضة بينما لم يكن هناك إلا 4.1% من البيئات الاجتماعية العالية.

كذلك وجد "كافاراسيوس KVARACEUS" أن الخلفية الاجتماعية و الاقتصادية ترتبط بالمعدلات العالية لجنوح الإحداث، لقد وجد أن الصبي الذي ينشأ في بيئة أسرية "تسائية" حيث يتغيب الأب غالبية الأوقات أو لا يتحمل أعباء الأسرة، ففي هذه الوضعية يجد الصبي نفسه يفكر بسلبية في الأب، الأمر الذي قد ينمو عنه شعور سلبي تجاه الدور الذي يقوم به الكبار الذكور عامة .

وقد ينتج ذلك عن طريق عبارات اللوم و التوبيخ الذي يعتاد على سماعه من قبل الأم و أثناء بحثه عن شخصية يتميز بها و يتوحد معها أو يتقمصها، فإنه لا يجد في محيطه الأسري من يتخذ منه مثالا و عليه يلجأ إلى زمرة الشارع و يختار مثله الأعلى من بينهم و عندما يريد امتحان أو اختبار رجولته فإنه يلجأ إلى السلوك المعتاد لمعايير المجتمع.

كذلك اقترح "جاردنر G.F.GARDENER" في دراسة عن انفصال الأبوين و الحياة الانفعالية للطفل. إن الأسرة منخفضة المستوى الاقتصادي و الاجتماعي فيها البيوت المحطمة، و إن قيام الأم دور الأب عن طريق تحملها المسؤولية الاقتصادية يعتبر مشكلة حقيقية فغالبا ما تربط الأم الأب بالصفات السيئة و تطبع طفلها على تعود تغيب الوالد و يستجيب الطفل لمساعي أمه هذه بمزيد من السلوك الذي يخرق فيه المعايير الاجتماعية.

إن أغلب الأحداث ينحدرون من الأماكن السيئة في المدن الكبرى كما أن سكان المدن ذوي خلفية مختلفة غير متجانسة، و غالبا ما يعيشون في وسط تتخفص فيه المعايير الأخلاقية و في وسط تقل فيه فرص الحصول على النجاح الاقتصادي والاجتماعي ويعيشون في الحرمان و ينقصهم الشعور باحترام الذات و عليه يبتكرون قيما جديدة هذه القيم لا يقبلها المجتمع الكبير و لذلك ينتج عنهم سلوك يعتبر خرقا للمعايير المتفق عليها .

إن ظروف الفقر الاجتماعية و الاقتصادية تشجع الشباب لارتكاب جرائم عن طريق الآباء و غيرهم من الشخصيات ذات القيم عنده، كما نجد أيضا النموذج النظري القانوني لاقتصاديات الجريمة والممثلة في أعمال العالم " قاري بيكر " **GARY BECKER** سنة 1968 حيث يربط الجريمة مباشرة بالفقر ويرى أن الناس لا يلجؤون إلى الجريمة إلا إذا كانت الخسائر عند ارتكابها تكون أقل من الفوائد المجنية، فالذين يعيشون في الفقر تكون حظوظهم أوفر في ارتكاب جرائمهم الخاصة والممثلة خاصة في اللصوصية، النشل، السطو على البيوت - **Haiyun Zhao1, Zhilan Feng2, MTBI** (02-08M .P22). وقد قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الفقيرة (ف) المتوسطة (م) والغنية (غ)، بالمصادر (ث) تعني ثراء. ومنه: ث ف > ث م > ث غ، وليكن أيضا ن ف، ن م، ن غ تعبر عن الأوزان الديمغرافية لهذه الطبقات الثلاثة في المجتمع. نسلم بأن الفائدة (المنفعة) الوظيفية للثراء لوغاريتمية وليكن النشاط الإجرامي ممثلا في هذا النمط البسيط. الجريمة تدفع فائدة (ربحا) يعادل X مع فرضية $(Q-1)$ و F مع فرضية $(Q-)$. فان (Q) هو احتمالية أن يقبض في حالة إذا كان F ضعيف هو واجب.

لا يمكننا تحديد كم هو (؟) لكن بفرضنا أنها تتاسبية للثراء (w) يسهل لنا الأمور. فالنشاط الإجرامي هو قرار شامل أو لاشيء.

في كل طبقة اجتماعية فإن الفرد (H) مع الثراء $(w H)$ يتجه نحو اختيار النشاط الإجرامي إذا كان:

$$(H-q) \log(w^{-1} + x) + q \cdot \log(w^{-1} - f) > \log w + h_1$$

حيث أن H هو عامل متغير يصف درجة "نزاهة هذا الفرد. من المسلم به أن هذا المتغير (H)

مستقل على مستوى الدخل وأنه موزع بطريقة غير منتظمة في عدد السكان على المجال $o.h$.

في حالة ما إذا كان (f) تناسبي للثراء، فإنه يمكن ملاحظة أن الأكثر ثراء الذين فائدة ربحهم (x) أقل تناسبيا من ثرائهم الابتدائي (w) لن يجدوا أي جاذبية للانخراط في الإجرام.

وعند التسليم أنه ليس من الأنسب أبدا للأفراد من الطبقتين الوسطى والغنية التورط في الأعمال الإجرامية حتى ولو كانت درجة نزاهتهم متدنية . بمعنى آخر فإن الشرط الأول غير متوفر أبدا حتى ولو أن : $H_1 = 0$ للأفراد من الطبقتين الغنية والمتوسطة، بالعكس فإننا نسلم أنه متوفر في الطبقة (P) الفقيرة : $H_1 = 0$ لكن ليس : $H_1 = H$. وهذا يعني أنه يوجد دائما نسبة من الأفراد من الطبقة الفقيرة (P) من يتورطون في الجريمة. و أخيرا، نفترض أن قسط الجريمة (X) يكون تناسبيا مع متوسط الدخل أو الثراء في السكان : $b w = x$.

يمكن أن يكون هذا هو الحال، مثلا لو أن الجريمة تتكون من الذهب والمسروقات المادية التي ضحاياها يمكن أخذهم عشوائيا من بين السكان، عند مقارنة مختلف المجتمعات فهذه طريقة أخرى لتبيان العامل الذي يشير إلى أن قسط الجريمة مرتبط بمتوسط معدل الثراء في المجتمع. في ظل هذه الافتراضات يمكن حساب معدل الجريمة أو النسبة (c) للمجرمين في وسط السكان تعطى على النحو الآتي:

$$c = \frac{n_p}{H} \cdot \left[\log \frac{w_p + b\bar{w}}{w_p} - q \cdot \log \frac{w_p + b\bar{w}}{w_p - F} \right] = C \left[\left(n_p \cdot \frac{\bar{w}}{w_p} \cdot \frac{F}{w_p} \cdot q \cdot H \right) \right]$$

وفقا للنموذج القانوني فإن معدل الجريمة بهذا الشكل يتعلق إيجابا بمدى توسع الفقر واللامساواة في الدخل كما هو محسوب ترتيبيا بتناسب الفقراء (n_p) والنسبة W/w_P وسلبا على متغيرات معدل الجريمة، بمعنى احتمال القبض عليه. q كما حجم العقوبة f متناسبة مع الدخل الابتدائي، بالإضافة فهو يعتمد سلبا على الوضع الثقافي والاجتماعي اتجاه الجريمة أو مدى النزاهة في المجتمع كما هو مبين بـ H.

ورغم أن التمدين أو التحضر لا يظهر دائما في هذا النموذج، إلا أنه ضمني حيث تتضمن المدن اللامبالاة ومنه ينقلص احتمال القبض على المجرم بعد الجريمة، فمعدل الجريمة يرتفع مع حجم الجريمة. وخلصت الدراسة أن الجريمة والعنف نتيجة لمسار تنموي غير منتظم، وأن الجريمة والعنف يمكن أن يكون عاقبة واللامساواة المفرطة والفقر حيث أن الارتفاع في درجة الفقر النسبي أو عدم المساواة في الدخل في بلد ما عموما يؤدي إلى ارتفاع الإجرام.

من خلال الجريمة أو من خلال الوقاية منها، فإن اللامساواة والفقر يمكنهما توقييع عقوبة من الخسائر الاجتماعية الواسعة على المجتمع. ومن وجهة نظر سياسية فهذا الوضع يوضح الحاجة لمراقبة الآثار التوزيعية للنمو الاقتصادي خاصة في المناطق الحضرية حيث الميول الإجرامية واسعة وكذلك هشاشة النشاط الاقتصادي الذي يمكن أن يكون مسؤولا عن الفقر العرضي الشديد

(f. . bourguignon : 1999 ; 70-95.)

و حول العلاقة بين المخدرات والفقر أوضح "O.MAHONEY " أن تعاطي المخدر المهدئ أثبت أنه أكثر إغراء لكل فئات الشباب من المناطق المحرومة وهذا راجع تجربة الظروف القاسية والدور الاجتماعي المتدني الموصوم بالعار والذي يؤدي مباشرة إلى السخط والنقمة والتدمير وانعدام الثقة بالنفس. كما يظهر نظريا للآباء الذين يعيشون في هذه المناطق المحرومة إمكانية عزل أبنائهم كليا عن الثقافة المحيطة بهم لكنه من الصعب عليهم القيام بذلك، حيث أنهم الأطفال الذين ترعرعوا في مناطق محرومة من المدينة يكونون معرضين ومتأثرين بقوة هائلة لثقافة شبابية محلية قوية وهزاة

(.8. 2007 : APRIL SHAW ; JAMES EGAN , MORAG GILLESPIE).

2- اللامعيارية وفقدان التكامل الاجتماعي

يعتبر " اميل دوركايم " (1859-1917) أول من أشار إلى سوية الجريمة أو السلوك الإجرامي حيث أفاد بأنها ظاهرة اعتيادية تتصل ببناء المجتمع أو تركيبة وبطبيعة الحياة الاجتماعية ذاتها ولذلك تكون جزءا من وظائف المجتمع وتفاعلاته (عدنان الدوري: 1984، 236).

فهي ذات منشأ اجتماعي بيئي تنشأ عن التنظيم الاجتماعي وما يرتبط به من تغير أو تحول مؤكدا أن هذه الظاهرة لن تفهم بمعزل عن فهم المجتمع وعلاقاته وثقافته في زمان أو مكان محدد

(ع.أ. العطري: WWW.rezgar.com/debat، 2011).

وقد حاول " اميل دوركايم " تفسير السلوك الانحرافي بوجه خاص والسلوك الإنساني بوجه عام منطلقا من فكرة جوهرية في تحليله والمتمثلة في " اللامعيارية " والتي تشير إلى غياب أو اختلال النظام للمعايير الاجتماعية، أو هي حالة فوضى (JEAN PIER MEVAL; 2006,70)، حيث تكون فيها المعايير الاجتماعية لا وظيفية في ضبط سلوك الأفراد من أجل تحقيق انسجامهم الاجتماعي الأمر الذي يترتب عنه نشوء الفوضى والأمن نظرا لغياب معالم نظرا لغياب معالم سلوكية واضحة يقتدي بها للتعامل مع الذات والآخر ومع الإنتاج الثقافي والحضاري (J. M. BESSETTE :1998.500).

وتعتبر " اللامعيارية " أيضا " حالة اضطراب تصيب النظام ، أو حالة انعدام الانتظام أو تسبب تنجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف ". أو قد تشير إلى حالة " تكون فيها العلاقات بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منتظمة، أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها البعض، وفي استمرارها واعتمادها المتبادل، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر إنحرافية أي تكون مظهرا للانحراف ".

وبتفحص التعاريف السابقة يظهر أن اللامعيارية متغير معتمد على أو نتاج لظروف مجتمعية أو جماعة اجتماعية في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف سواء كانت هذه الظروف اقتصادية أو أسرية ومن هنا يتعين تحليلها لتحقيق مزيد من الفهم:

✓ اللامعيارية الاقتصادية

صاغ "إميل دوركايم" قضية عامة تشير إلى وجود علاقة بين الأزمات والانحراف-الانتحار- حيث نوه إلى الأثر البالغ الذي تلعبه الأزمات للميل نحو الانتحار، مدللاً بذلك للعديد من الأمثلة الواقعية التي يمكن ذكرها في هذا الصدد، فقد وقعت أزمة مالية في "فيينا" سنة 1873 وبلغت ذروتها سنة 1874، وصاحب ذلك مباشرة ارتفاع حالات الانتحار، والتي قدر عددها سنة 1872 نحو 141 حالة لترتفع إلى السنة الموالية إلى 153 حالة تم تقفز إلى 216 حالة سنة 1874 لترتفع بنسبة زيادة تقدر بنحو 53% وذلك ما بين سنتي (1872-1874) الأمر الذي يؤكد أن الأزمة المالية كانت السبب الجوهري في ارتفاع نسبة الانتحار.

كما وقعت أزمة مماثلة في "فرانكفورت" و أودت إلى نتائج نفسها حيث أنه في السنوات السابقة لعام 1874 بلغ معدل الانتحار سنوياً نحو (22 حالة) ، غير أنه ارتفع إلى السنة سابقة الذكر نحو (32) حالة أي بنسبة تصل إلى 45%.

بالإضافة إلى أزمة "باريس" سنة 1882 حيث أن آثارها امتدت إلى معظم أرجاء فرنسا، وفي هذا الصدد يقول "دوركايم" إن تلك العلاقة لم يقتصر وجودها على حالات استثنائية، ولكنها تمثل القاعدة ، حيث أن حالات الإفلاس كانت ميزاناً حساساً يعكس الحياة الاقتصادية ، فالمقاييس تتغير تبعاً لزيادة العائد الجمعي أو نقصانه، كذلك نتيجة للتغيرات الطارئة على أفكار المجتمع الأخلاقية وعليه فإنه " كلما تغيرت ظروف الحياة أصبح من المستحيل أن يظل المستوى الذي ينظم الحاجات على أساسه كما هو، فهو يتغير تبعاً للموارد الاجتماعية طالما أنه يحدد قدر مشاركة كل طبقة من

المنتجين" فكلما تحررت القوى الاجتماعية من المقاييس التقليدية إنهار التوازن القائم وضاعت القيم.

وهنا يفقد كل انتظام ونظام لفترة من الزمن القدرة على التمييز ما هو صائب و غير صائب كما تضيق المعالم والحدود الفاصلة بين المطالب المشروعة و غير المشروعة و النتيجة هي عدم وجود قيد على الآمال و الطموحات، و كلما افترقت القواعد التقليدية سلطتها أصبحت الشهوات هي المسيطرة ومن ثم تصل حالة انعدام الانتظام أو اللامعيارية ذروتها عن طريق تلك الأهواء التي أصبحت أقل امتثالا.

وهنا ينمو الصراع في صورته الأكثر عنفا، و تشد المنافسة بين طبقات المجتمع و تناضل بعضها البعض نتيجة عدم وجود تصنيف قائم و معترف به لأي شيء، و يصبح كل أقل فعالية و إنتاجية ما يؤدي إلى ضعف الرغبة في الحياة .

وتكون "اللامعيارية" ذات طابع مزمن chronic خاصة في المجتمعات التجارية والصناعية نظرا للتقدم الاقتصادي الهائل الذي عمل على تحرير العلاقات الصناعية من كل قاعدة وتحكم ، ففي وقت قريب كانت ممارسة الضبط وتشريع القواعد هي من وظائف نظام القوى الأخلاقية في المجتمع، حيث كان تأثير الدين واضحا و يمارس اتجاه العمال و أرباب العمل، فكان يؤكد الطبيعة المقدسة للنظام الاجتماعي و يعلم الأفراد أن مشاركة كل طبقة اجتماعية تحدد بواسطة الخالق ذاته كما كان يحثهم على الفناعة و التقوى و ضرورة إخضاع مصالحهم إلى قوى أكثر رقيا و تساميا، و لذلك تحكمت القوى المقدسة في مجال الوظائف الاقتصادية كلها.

ومع انتشار التقدم الاقتصادي السريع فقد الدين جزء كبير من قوته و سلطانه، أما الحكومة فبدلا من قيامها بتنظيم الحياة الاقتصادية أصبحت أدواتها، في حين أن المدارس الفكرية المتناقضة (رجال الاقتصاد المتزمتين، و الاشتراكيين المتطرفين) قلصت دور الحكومة فأصبحت مجرد وسيط بين مختلف الوظائف الاجتماعية، حيث أرادت الفئة الأولى أن تجعل هذا الدور ينصب على حراسة العقود

الفردية، بينما الفئة الأخيرة جعلت مهمة الحكومة تتمثل في تسجيل متطلبات المستهلكين و تحويلها إلى المنتجين و رسم و توزيع الدخل الكلي حسب صيغة محددة.

غير أن كلا من الفريقين سلبها قوة إخضاع الهيئات الاجتماعية الأخرى، وقد أدى التطور الصناعي السريع و توسع السوق غير المحدود إلى تحرر الرغبات من كل قيد و استحالة قبولها لأي نوع من أنواع الضوابط في ظل إمكانيات هذا التقدم السريع.

وعليه فإن حالة اللامعيارية هي دائمة و سوية في هذا الجزء من المجتمع الصناعي و هي تمتد إلى سائر الأجواء، فقد ظهر الطمع و الجشع من قمة السلم إلى قاعدة دون حدود.

وأخيرا خلص "دور كايم" إلى نتيجة مفادها أن فقدان التام لعملية التنظيم الذي يميز الظروف العتمة للمجتمع الصناعي- التجاري يفتح الآفاق لكل أنواع المخاطرة طالما أن الخيال جائع ومتلهف للتجديد وغير محكوم بقيود فإنه يقع في عشوائية، وهنا تحدث الأزمات و الكوارث العظمى.

✓ اللامعيارية الأسرية أو الزوجية

أفاد " دور كايم" بوجود نوع آخر من اللامعيارية غير الاقتصادية، و المتمثلة في "اللامعيارية الأسرية" حيث قد يحدث الانتحار في أزمات الترمل- وفاة أحد الزوجين - حيث تعتبر كارثة على الطرف قيد الحياة، فيعجز عن التوافق مع الموقف الجديد الذي يجد نفسه فيه، و بالتالي فإنه يكشف عن مقاومة أقل للانتحار.

وهناك نوع آخر من " الانتحار اللامعاري " و ذلك في حالت الطلاق و الانفصال حيث يؤكد أن انتحار الأشخاص المطلقين في جميع البلدان التي لديها بيانات أساسية أكثر وضوحا في الفئات الأخرى، وأن الأشخاص المطلقين من الجنسين يقتلون أنفسهم بما يوازي ثلاثة أو أربعة أضعاف الأشخاص المتزوجين، بالإضافة إلى أن فئة المطلقين هي أكثر إقبالا على الانتحار من الأرمال.

و فسر ذلك انطلاقاً من أن تغير النظام الأخلاقي و الأساس المادي الذي كان قائماً أثناء الزواج له أهمية جزئية في تفسير هذه الحالة، حيث أن الترمّل هو أيضاً انهيار لوجود الزواج مثل الطلاق وله غالباً نتائج سلبية أكثر من الطلاق، إذ أنه لم يكن مرغوب من قبل الزوجين، فيعتبر الطلاق في معظم الأحيان اتفاق على تحديد نهاية العلاقة بينهما، ومع ذلك فإن الأشخاص المطلقون يقبلون على الانتحار بمقدار مرة و نصف مقارنة بالأرامل.

و عليه هذه الحالة لا ترجع إلى ظرفهم المتغير، و إنما ترتبط بخاصة من خصائص " المجتمع الزواجي " و بطبيعة الزواج في حد ذاته أما وجه الاختلاف بين الطلاق و الترمّل يكمن في أن الزوجين يستمررا في تجربة الزواج حتى بعد الطلاق، حيث أن ميل أحدهما للانتحار يرجع بفصل حياتهما السابقة المشتركة، أي أنهما كانا يميلان بالفعل إلى الانتحار أثناء وجودهما ، ثم لا يكون الطلاق حلاً لمشكلة الزواج، و إما يكون باباً لمشاكل من نوع آخر و مؤدياً إلى حالة من اللامعيارية الزوجية التي تكون غالباً باعثاً على الانتحار.

وخلص "دور كايمهم" أن ارتفاع حالات الانتحار عند الأزواج ليس نتيجة لوجود أزواج سيئين أو زوجات كذلك في المجتمعات الصناعية، و إنما يكون محصلة بناء أخلاقي ذي طبقة خاصة إنبثق هو ذاته عن ضعف الانضباط الزواجي، و لذلك فالبناء الأخلاقي الذي أسس بواسطة الزواج هو الذي يخلق الميل إلى الانتحار.

✓ اللامعيارية في تقسيم العمل

صنف "دور كايمهم" ثلاث صور شاذة لتقسيم العمل، مشيراً إلى أهمية اللامعيارية في تقسيم العمل

كالآتي:

● حالة الأزمات الصناعية و التجارية و ضروب تقسيم العمل

تعتبر بمثابة تصدعات جزئية متعددة في التضامن العضوي، و هذا يعني وجود عدم توافق بعض أعضاء الكائن العضوي الكبير و تصبح هذه الحالة أكثر وضوحا في بعض الحالات على الأقل.

• حالة صراع بين رأس المال و العمل

كلما أصبحت الوظائف الاقتصادية أكثر تخصصا يصبح الصراع أكثر حيوية، بدلا من تزايد التماسك، وقد حدد " دور كايهم" مراحل تكور العلاقة بين أصحاب العمل و العمال و ذلك من خلال ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى: في العصور الوسطى كان العامل يعيش بجانب رب عمله، و يتابع مهامه في نفس المكان و يتعايش بنفس الظروف، و كذلك كان كل منهما يشكل جزء من الهيئة ذاتها.

- المرحلة الثانية: مع بداية القرن الخامس عشر لم تعد الدائرة المهنية تمثل تنظيما مشتركا وإنما أصبحت ملكا لأرباب العمل، حيث يقررون كل الأمور بفردهم، و منذ ذلك الوقت وضع حدا فاصلا بين المعلمين والعمال، حيث كون العمل نظاما مستقلا فكانت له أعرافه و قواعده و روابطه المستقلة وعندما أصبح هذا الانفصال فعالا و بدأ يمارس تأثيره تزايدت المشاجرات و زادت وضوحا.

كما أعطت قوة الرابطة للعمال وسائل لمحاربة أصحاب العمل، حيث كان العمال يناضلون من أجل رفع الأجور و إجراء تغييرات على ظروف العمل.

- المرحلة الثالثة: في القرن السابع عشر وهي مرحلة ميلاد الصناعة الكبرى، انفصل العامل انفصالا كاملا عن رب العمل، فأصبح لكل وظيفته، و أدى نظام تقسيم العمل إلى بعض التقدم، غير أنه في ذات الوقت تعاظم فيه التخصص و صار التمرد أكثر وضوحا.

• حالة انقسام العمل العلمي و تدهور العلم

في وقت قريب لم يكن العلم قد قسم إلى فروع عديدة بل كان محتفظا بوحدة و كانت المناهج عامة ولكن عندما دخل التخصص إلى العمل العلمي أصبح كل باحث أكثر انغلاقا و انحسارا في علم معين

و بذلك انقسم العلم إلى دراسات مفصلة عديدة فيهما بينهما و لا تشكل كلا متماسكا و لكن تقسيم العمل العلمي يؤدي إلى انهيار العلم برمته، كما أن انقسام العمل العلمي يؤدي إلى فقدان الوعي الجمعي للعلم أي فقدان فلسفة العلوم.

وعليه فإذا كان تقسيم العمل لم يؤدي إلى التضامن - كما تشير إليه الحالات الثلاث السابقة- فإن ذلك يرجع إلى أن العلاقات بين الأعضاء غير منظمة أي أنها تعبر عن حالة لامعيارية وكعلاج حاسم لمشكلة "اللامعيارية" صاغ " دور كايم " مخطط الضبط الاجتماعي يشمل نوعين من القواعد المنظمة للسلوك وهما:

- القواعد الأخلاقية العامة التي تستهدف الامتثال لنموذج الضمير الجمعي للجماعة الذي تعتبر أجزاء منها، ووظيفية - الضمير أو المثال الجمعي كما سماه - المحافظة على التضامن الاجتماعي عن طريق إتباع و التمتع بالطابع الأخلاقي، كما أن التسامح تجاه تلك الذنوب التي تهدد المشاعر الجمعية العميقة ستؤدي إلى تفكك المجتمع و اختلال توازنه و عليه يجب مواجهتها بالاستعانة "برد الفعل المكثف الذي يرتبط بالقواعد الأخلاقية".

- القواعد العلمية المتصلة بتقسيم العمل و التخصص فيه وهي مجموعة من القواعد المنظمة للأشخاص من أجل أن يتخصصوا، و لها نفس الوظيفة العامة للقاعدة السابقة، حيث تعتبر ضرورية لالتحام المجتمعات على الأقل في مرحلة معينة من مراحل تطورها فالمجتمعات المتقدمة لا يمكن أن تدعم ذاتها أو تضمن و جودها من التوازن إلا إذا قيم العمل الجماعي.

إن إقتراح " دوركايم " لسن تشريع أخلاقي كحل لمشكلة اللامعيارية كان يعبر في نظريته هذه عن المشاعر البرجوازية النفعية للطبقة المتوسطة في فرنسا آنذاك، كما أنه أعتبر أن النظام التكنولوجي مهما بلغ من التقدم لن يشبع الرغبات ما لم تقيد هذه الأخيرة بقيود أخلاقية، معتبرا التكنولوجيا عامل من عوامل زيادة الشهوات و بالتالي فلن تخلق عدم الاتفاق في المعتقدات و تسبب في تدمير النظام

الاجتماعي أو تهدده بالتدمير مؤكداً أن القيم الأخلاقية المشتركة شرط ضروري لإستقرار أي مجتمع، حيث أنها مرتبطة بالتلقائية التي تدعم بها النظام أي أن كل ما يريده المجتمع هو عبارة عن "نظام اجتماعي تلقائي" يتميز بالتدعيم الذاتي و ينبثق من اشتراك الأشخاص في مجموعة من القيم العامة ويعزز قدراتهم على أداء واجبهم، أما مجال التكنولوجيا فهو مجال متعدد ومقصود أكثر من تلقائي، ومن ثم فهي غير ملائمة للنظام الاجتماعي.

واقترح أن حل مشكلة اللامعيارية - يكمن في حدود الأخلاق وهذا يعني أنه تدعيم النظام الاجتماعي بمعزل عن أية اعتبارات متصلة بنظم المجتمع الاقتصادية و بعيد عن النمو التكنولوجي. وفي هذه الحالة، لا يحتاج المجتمع إلى تغييرات جذرية في أو في بنائه الرأسمالي و إنما يتم الحل في حدود الاتجاه السائد، و عليه فقد تميزت وظيفية " دور كايهم " في تدعيم الصورة القائمة للاتجاه الصناعي بواسطة تلك الأخلاق التي تخشى النقد الذي يمكن أن يوجه إلى نظم المجتمع القائمة و مؤسساته (سامية محمد جابر: 1999 ، 48-66).

إن هذا التحليل يبين أن الفقر ليس هو السبب الوحيد للجريمة في بلدان تمر بتنمية سريعة و عليه اقترحت مقاربات جديدة اقتصادية في جزء منها و مرتبطة بالتغير الاجتماعي من طرف "كلينارد CLINARD" لشرح الجريمة في البلدان النامية، وقد اقترح كلينارد النظرية العامة للامعيارية THE GENERAL THEORY OF ANOMIE التي تعني بصفة عامة NORMLEESNESS كما اقترح ميرنون 1957 المؤسس الحديث لهذه النظرية بأن كل أشكال السلوك الانحرافي تنتج عن تفاوت الفرص في تحقيق الأهداف و السبل القانونية في المجتمع. وطبقا لهذه النظرية ، فإن المجتمعات العصرية تؤكد على النجاح المادي عن طريق التعليم ن لكنها توفر وسائل محدودة لكل واحد لتحقيق تلك الأهداف شرعياً، و عليه فإن المجموعات الاقتصادية و الاجتماعية الدنيا تلجأ إلى الطرق غير القانونية لأن فرص التحصيل على المواد الاستهلاكية محدودة.

إن نظرية اللامعيارية **ANOMIE THEORY** ، أعيدت صياغتها من طرف "كلوارد أوهلين **1960-1959 CLAWARD OHLIM** " لتشمل ليس فقط تفاوت الفرص على مستوى الوسائل القانونية ، بل أيضا الاختلاف في توفر الفرص غير الشرعية.

ومثل " ميرتون **Merton** " فقد أشار إلى الفروق بين طموحات فئة الشباب الفقيرة و بين ما هو متوفر لهم في الواقع هي مصدر جنوحهم، و ليس كل الأشخاص الذين يواجهون مشكل تحقيق أهدافهم عن طريق الشرعية يلجأون إلى الانحراف فانخراطهم في الانحراف يتوقف على مدى تعريضهم لفرص تعلم الأدوار الإجرامية، و كانت هذه الفرضية عنصرا أساسيا في نظرية التباين الاجتماعي "سذرلاند **SUTHERLAND**"(علي مانع: 2002، 105-106).

3 - مقاربات الرشد

✓ مقارنة الأنشطة الروتينية

طرحها كل من "لاري شان **Larry Chen**" و "ماركيس فلسون **Marcus felson**" تذهب هذه المقاربة إلى أن السلوك الإجرامي يرتبط بطبيعة التفاعل الاجتماعي في الحياة اليومية، وعليه عندما يتغير نمط التفاعل الاجتماعي تتغير معدلات الجريمة. وحسب " **HAWLY**" الذي يؤكد على طبيعة ونوعية الأنشطة الروتينية أي نشاط اجتماعي شائع ومشترك يشبع حاجات أساسية مثال العمل قضاء أوقات الفراغ، الحصول على مأوى، تربية الأبناء، التسوق، النوم وعند حدوث تغير اجتماعي أو تتغير الأنشطة الروتينية يقع التفكك الاجتماعي، ومن خلال التأكيد على أهمية كل من التفكك الاجتماعي والبيئة، تعد الأنشطة الروتينية إحدى إسهامات مدرسة شيكاغو.

وتتضمن تحليل نظرية " **COHEN AND FESON**" لجرائم السلب والنهب ثلاث عناصر رئيسية خاصة تتعلق بالضحايا وهي:

❖ لابد من وجود دافع لدى المجرم، ولم يهتما بهذا العامل على أية حال فنظريات الجريمة تركز على الدوافع التي تؤثر على المجرم لارتكاب جريمته.

❖ ركزت المقاربة على أهمية توافر الهدف المناسب، ويعني ذلك وجود هدف مناسب يستحق السرقة.

❖ التأكيد على غياب الحارس اليقظ، ويعني عدم وجود من يمنع ارتكاب الجريمة.

لإضافة إلى هذه العوامل الثلاثة اهتم " COHEN AND FESON " بالتغيرات الطارئة على المجمع وخصوصا تلك المؤدية إلى التفكك الاجتماعي، وعندما تتغير الأنشطة الروتينية تتغير كذلك فرصة الجريمة.

ويضيف إلى أن التغيرات التي حدثت منذ الحرب العالمية الثانية أدت إلى خروج الأنشطة الروتينية من المنزل الأمر الذي خلق فرصا أكبر لوقوع الجريمة، هذه المقدمات تتجمع معا: الأنشطة الروتينية تؤدي إلى وجود اتصال بين المجرمين والضحايا وتخلق نقطة التقاء بين وقت ومكان المجرم صاحب الدافع، والأهداف المناسبة وغياب الحارس.

وعند غياب أحد هذه العناصر فمن المحتمل حدوث جريمة وبصورة كبيرة، فبسبب الأنشطة التقليدية فإن الضحايا الملائمين يتوافر وجودهم في بعض المواقع دون غيرها مثال أن الوقوف على مواعيد الذهاب والعودة من العمل تتيح الفرصة لم يسطو على المنازل باعتبارها هدفا ملائما وبخاصة في حالة غياب الحراسة (السكان)، فالتغيرات الاجتماعية مثل تزايد عدد النساء العاملات خارج المنزل أدى إلى وجود عدد أقل من الناس في المنزل خلال ساعات العمل، وبالتالي زاد كم إمكانية السطو الناجح (عدلي محمود السمرى: 2009 ، 325 - 326).

✓ مقارنة الاختيار العقلاني

تمثل بوضوح في أعمال كل من "دوراك كرنش و رونلد كلارك" DEREK CORNISH

AND RONALD KLRK"، حيث انطلقت هذه المقارنة من مجموعة افتراضات من بينها:

- أن الناس يمارسون الإرادة الحرة بشكل جزئي و إن السلوك محدد جزئيا أيضا.

- الظروف الحياتية هي المحددات الرئيسية للتفاعل و النشاط الاجتماعي بين الأفراد

- التغيرات الاجتماعية تدفع باتجاه تغير الأنماط الحياتية و أساليب المعيشة .

عموما تركز هذه المقارنة على العوامل الموقفية أثناء حدوث الجريمة بدلا من التركيز على صفات

المجرم وخصائصه النفسية والاجتماعية(202 -131 :2006, M.LECOM) حيث تذهب هذه

المقارنة إلى محاولة إشباع الاحتياجات المألوفة هي دافع المجرم لارتكاب جريمته، والرشد هنا هي عملية

اتخاذ القرارات لتحديد الفرص لإشباع هذه الاحتياجات والتكلفة-الألم والعقاب المحتملة لذا السلوك، في

مقابل العائد المتوقع-اللذة، ولا تتطلب هذه المقارنة توافر الرشد كاملا عند اتخاذ المجرم القرار، بل أن

الأمر لا يتطلب حتى توافر معلومات كاملة وملائمة، وهكذا فالمجرم عند ارتكاب الجريمة يظهر قدرا

محدودا من الرشد.

وتنقسم القرارات إلى مجالين مختلفين: اتخاذ القرارات، وواقعة القرارات، حيث يشير اتخاذ القرارات

إلى مرحلة لتصل إلى اختيار الانخراط في ارتكاب الجريمة والاستمرار في المخالفة والانسحاب منها،

ويعد نمط القرارات أداة أو وسيلة لتقدير حساب التكلفة والعائد.

أما بالنسبة لواقعة القرارات فتشير إلى المرحلة التي يتم فيها تحديد أسلوب أو تكتيك ارتكاب

الجريمة، فعند وجود أساليب سهلة فإن اتخاذ القرار من المحتمل لأن يحقق العائد المرجو من ارتكابه

للمجريمة (عدلي محمود السمرى:328،2009-3329).

✓ مقارنة الفوضى أو التعقيد

تقوم هذه المقاربة على فكرة مفادها أن المجتمعات ذات أنظمة عالية و بالغة التعقيد وأن هناك العديد من المتغيرات التي يصعب تحليلها أو ضبطها، و عليه يجب أن تكون هناك نماذج متعددة في تخصصات متعددة تناسب طبيعة الجريمة و صفات المجرم و الموقف.

✓ المقاربة البنوية

ركزت هذه المقاربة على الواقع البنوي من أجل فهم الجريمة و المجرم، و كما أن الواقع مسألة معقدة ، فالجريمة و المجرم أيضا من المفاهيم المعقدة.

وتتظر هذه المقاربة إلى السلوك بوصفه نتيجة لتفاعل عوامل متعددة من بينها البيئة الاجتماعية والثقافات الفرعية، الاتجاهات النفسية، البيئة المادية و الجينات تشكل مجتمعة الخلفية الاجتماعية للفرد فضلا عن الأحداث الأنوية التي يمكن أن تزيد أو تنقص من هـذه العوامل (M.LECOMB :2006 ,206 -345).

4- مقاربات النوع

تتطلق هذه المقاربة من مجموعة من الاتجاهات والتي تعتبر النوع عنصرا أساسيا في دراسة وفهم السلوك الإجرامي، معتبرة أن وجهة نظر المجتمع الأبوي الذي يمنح السلطة للذكور في كل التفاعلات الاجتماعية التي تحدث باعتبار أن الرجال هم المسيطرين على الدولة، وهم الذين يسنون القوانين ويحددون الأدوار تبعا للنوع. فهم السادة المسيطرون والنساء هن الخاضعات المطيعات وعليه، فإن علم الإجرام القائم يقوم على وجهة نظر متحيزة للعالم.

ونظرا لحركة الحقوق المدنية التي جعلت الأفراد أكثر إدراكا بالممارسات العنصرية اتجاه الأقليات حتى بدأ إدراك المعاملة اللاعادلة التي تتلقاها النساء أيضا، حيث أصبحت أغلب المواضيع تدور حول الحقوق والفرص المتساوية بين الجنسين، وقد كانت حركة تحرير المرأة هي الوسيلة التي جعلت القضايا

النسوية تطفوا على السطح إذ أصبح مصطلح "حركة المرأة" "women's lib" شائعاً مما انتشر النقاش حول حركة تحرير المرأة لدى الصفوة المثقفة وفي الوقت ذاته تعرضت سياسات الدولة المتحيزة للنوع للنقد حول من يملك القوة ومن هو المسيطر في المجتمع.

ومع بداية التسعينيات أصبحت قضايا المرأة أكثر انتشاراً لدرجة أن حق النساء في التصويت كان من القوة جعلت الأحزاب السياسية تضعه في اعتبارها. أما السياق الفكري فقد انبثقت أول مقالة تناقش مقولة النوع في علم الاجتماع الجريمة سنة 1973 من وجهة النظر الراديكالية، بل أنه وحتى أواخر الثمانيات كانت هناك وجهة نظر نقدية عامة في العلوم الاجتماعية أسهمت في وضع المقاربات النسوية.

وتعني هذه الأخيرة الانتصار للمرأة الذي يختلف في معناه عن مذهب "تحرير المرأة" LIBERATION الذي يركز على حق المرأة في حياة جنسية مستقلة على اختيارات الرجل، ويختلف هذا المصطلح أيضاً عن كلمة "EMPOWRMENT" التي تعني تمكين المرأة من حق تقرير إيجاب الأطفال أو الإجهاض أو الطلاق وغيرها من علاقات الأسرة.

وتطالب هذه الحركة بفرصة مساواة المرأة للرجل في النظام الرمزي أي في الآداب والفنون ومختلف النظم من أجل المساواة في الحقوق من جهة، ورفضها للنظام الرمزي للرجل باسم الاختلاف أي التأكيد على تفرد طبيعتها الأنثوية من جهة ثانية بالإضافة إلى رفضها للفصل بين الذكر والأنثى بمعنى إقامة حواجز بينهما باعتبارها أساس ميتافيزيقي.

وقد حددا كلا من الباحثة "دالي" Kathleen Daly و"تشسني ليند" CHESNY- LIND

Meda " خمس عناصر أساسية تميزها عن باقي المقاربات الاجتماعية الأخرى وذلك كما يلي:

• أن النوع لا يعتبر حقيقة طبيعية فقط، ولكنه نتاج اجتماعي وثقافي وتاريخي معقد رغم ارتباطه

بالتباين البيولوجي للجنس فإنه لا يستند عليه ببساطة.

• أن للنوع وعلاقاته دورا أساسيا وحيويا في تنظيم الحياة الاجتماعية والتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية.

• رغم تباين علاقات النوع وأبنية الرجولة (ذكورة) و الأنوثة، غير أنها تركز على تدعيم مبدأ أساسي هو تفوق الرجل على المرأة وسيطرته عليها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

• انعكاس وجهات نظر الرجل عن العالم الطبيعي والاجتماعي على انساق المعرفة وتأكيداته على ارتباطها بالنوع.

• التأكيد على محورية المرأة في البحث الفكري وعدم تهميشهن (ع.م. السمرى: 349، 2009-351).

• وللمنظور النسوي عدة اتجاهات، ينظر كل منها لعلاقات النوع من خلال منظور متميز حيث يحتوي هذا التراث على أربعة اتجاهات رئيسة جاءت كالتالي:

✓ الاتجاه النسوي الليبرالي

أن الجذور الأولى لهذا الاتجاه ترجع إلى المثاليات الاجتماعية عن الحرية والمساواة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت الحرية تعني التحرر من تدخل الدولة وخصوصا بما له بالأمور الشخصية حيث تتطلب المساواة المثالية على قدرة أي فرد على تحقيق النجاح والرفق في أي مجتمع إلى أي مدى طالما تسمح له مواهبه وقدراته بذلك على أن لا تعيقه قيود العرف والقانون، وان هذه القدرات والمواهب تتحدد من خلال العرض والطلب على هذه المواهب داخل السوق الاقتصادية.

ولضمان ذلك يجب تحديد من هم أصحاب المواهب الأصلية. مع التأكيد على ضمان إتاحة الفرص أمام كل فرد لتنمية مهاراته أو مهاراتها، ولهذا فإن المساواة الكائنة داخل ثرت التحرر هي المساواة في الفرص.

ويرى أنصار هذه الاتجاه النسوي الليبرالي أمثال "ماري ولستونكرافت" "WOLLSTONEERAFT" "تبرير حقوق المرأة" أن جذور خضوع واستبعاد المرأة كانت تكمن في إنكار الحقوق المدنية والفرص الاجتماعية مؤكدين على حصول المرأة على نفس الحقوق ونفس الفرص مثل الرجال حيث ضلت المرأة خارج مجال نطاق المجتمع الرئيسية (السياسية، العمل التجاري الحر، الطب، القانون ..).

ويرجع أنصار هذا الاتجاه وأن إعادة إدماجها في المجتمع يكمن من خلال برنامج الليبرالي الذي ينادي بإعادة تنظيم الدولة لإحداث التغيرات الضرورية للسماح للمرأة بالتكامل السريع مع العمود الفقري للمجتمع.

ويفسر أنصار هذا الاتجاه أن التنشئة الاجتماعية هي أحد أهم أسباب التحيز النوعي ضد المرأة والتي تقوم على أساس النوع، حيث تحدد الأنماط التقليدية لبنية الأسرة الذكورة والأنوثة وعلية يتم تنشئة البنات والنساء على التحلي بالصبر والتفهم والإحساس والسلبية والاعتماد على الغير والطاعة والأدب. وعليه ينحصر دور الأنثى حول الوظائف التي تعكس مثل هذه السمات الشخصية والمتمثلة عموما في الأعمال المنزلية أو في سوق العمل أساسا تبعا النوع مثل الأعمال الكتابية والخدمية، والمبيعات.

وبالمقابل يتم تنشئة الذكور على الثقة بالنفس والاستقلالية والجرأة والمسؤولية والتنافس والعدوانية كما يعكس دور الذكر هذه السمات فيحض بالتشجيع ليثبت ذاته وشخصيته في المجال العمل وهكذا يزود أسرته بالمال والأمان.

وتبعا لكون الدور والسمات المرتبطة بالأنوثة تعتبر في مرتبة أدنى، فإن الأفكار الجنسية الموجودة تضع النساء في فئة الأشخاص من الطبقة الثانية، وعليه أكد هذا الاتجاه على كل من المساواة والتنشئة الاجتماعية مطالبين بسياسات تتيح الفرص المتساوية للمرأة مثل تعديل حقوق المساواة، والتنشئة الاجتماعية للجنسين.

وهناك من فسر العلاقة بين الفرص والتنشئة الاجتماعية وارتكاب الجريمة فنجد "ريتا سيمون SIMON" ترى أنه مع انبثاق الحركة النسائية في الستينات وتحرر المرأة في السبعينات أتيحت فرص ارتكاب الجرائم للمرأة حيث أن زيادة المساواة في سوق العمل نتج عنه زيادة في فرص ارتكاب المرأة للجرائم.

وهناك طرح آخر لـ "جوزيفينا فيجرا ماك دونوف MC DONOUGH" 1980 والتي تذهب إلى أن الضغوط الناتجة عن تحقيق الرغبة في تحقيق النجاح في ظل تدني الفرص المشروعة تؤدي إلى أنماط مماثلة من السلوك الإجرامي بين كل من الجنسين إذا أتيحت لهما فرصا متساوية للوصول إلى الوسائل غير المشروعة.

أما "أنا أوكلي OAKLY" فتؤكد على وجود علاقة الرجال والنساء وبين الأنماط الثقافية عن الذكورة والأنوثة، إذ أن نمط ومعدل الجرائم المرتكبة من كليهما تعبر عن نمط شخصيتهما ودورهما الاجتماعي، وأن الجريمة على وجه الخصوص تعد من سمات ومحددات الذكورة.

وقد أكدت هذه النقطة "آدler ADLER" في كتابها "أخوات في الجريمة" والتي ترى أن الحركة النسوية في منتصف السبعينيات أدت إلى وجود حدود فاصلة بين الأدوار تبعا للنوع إلى حد كبير، حتى النساء أصبحن أكثر ذكورة وبالتالي زادت معدلات جرائم العنف بينهن.

✓ الاتجاه النسوي الماركسي

يذهب هذا الاتجاه إلى أن تقسيم العمل على أساس الطبقة وعلى أساس النوع هما المحددان معا الوضع الاجتماعي للنساء والرجال في أي مجمع، مع التأكيد أن تقسيم العمل على أساس النوع يعد نتيجة لتقسيم العمل على أساس الطبقة. وتبعا لذلك فإنه طالما توجد ملكية خاصة فإن الذكور يبدؤون بالسيطرة والحكم في النظم الاجتماعية.

أما أنصار الاتجاه النسوي الماركسي المعاصر يرى أن نمط الإنتاج الرأسمالي على أنه التنظيم الاجتماعي الأساسي للمجتمعات الغربية الذي يحدد العلاقات الاجتماعية بين الطبقات وبين الرجال والنساء أيضا.

وينتج على وجود علاقات الملكية ونمط الإنتاج الرأسمالي عدم المساواة بين الرجال والنساء وأيضا بين الطبقات، حيث تعتبر سيطرة وتحكم الذكور من سمات المجتمع الطبقي، فالمتحكم في النساء بالدرجة الأولى هو رأس المال، ثم يأتي الرجال بالدرجة الثانية.

ورغم دراسة أغلبية أنصار هذا الاتجاه مظاهر سيطرة الذكورة والانحياز الجنسي للرجل في المجتمع ضد المرأة فإنهم لم يتعرضوا لأدوار الرجال والنساء إلا من خلال علاقتها برأس المال وليس باعتبار أن هذه تشكل نسقا منفصلا لقوة الرجال وقدرته على السيطرة وبالتالي لم يتم تحليل عمل المرأة في ضوء مدى الفائدة التي تعود على الرجل من ذلك ولكن في مدى استفادة الطبقة الرأسمالية منه.

وقد طرحت كل من "شيل بالكان **BELKAN** ، رون بيرجر **BERGER** ، و جانيت شميدت **SCHMIDT** " جرائم المرأة حيث أفادت أن نمط الإنتاج الرأسمالي يطرح الأساس لنظرية إجرام المرأة وحتى تتمكن من فهمها يجب فهم إيديولوجية الانحياز الجنسي للرجل وكيف أن هذه الأخيرة تمنح الشرعية لقيام الأسرة في ظل النظام الرأسمالي.

ونظرا لمتطلبات المجتمع الرأسمالي وخصوصا إعادة إنتاج قوة العمل بتمحور الدور والوضع الاجتماعي للمرأة حول الأسرة والجنس والمنزل، وأن الانحياز الجنسي للرجل هو نتيجة إيديولوجية للعلاقات الرأسمالية التي تشكل وضع المرأة والجرائم التي ترتكبها، وبالتالي فإن جرائم المرأة تتسم بالعنف مثل السرقة من المحلات أو البغاء والتي تعكس وضعها السيئ والمحبط في النظام الرأسمالي.

أما "جوليا **JULIA** و"هيرمان شوندينجر **HERMAN SCHWENDINGER** " في تحليلهما للاغتصاب يؤكدان أن علاقات الطبقة ونمط الإنتاج هما المحددان والمؤثران بصورة أساسية في

مستوى عنف الذكور في أي المجتمع، فالمجتمعات التي لا تعرف الإنتاج السلعي تتميز بالمساواة بين الجنسين فالنساء مساويات للرجال في معظم جوانب الحياة الاجتماعية والعنف ضد النساء غير موجود تماماً، وعندما تبدأ هذه المجتمعات في الإنتاج بغرض التبادل يتحكم الرجال في نظام التبادل ويسيطرون عليه ويصبح المنزل هو عالم النساء المسموح به، ويؤدي هذا التقسيم الجديد للعمل إلى تعزيز وزيادة سلطة الذكورة وانخفاض وضع المرأة وظهور العنف الموجه لها. حينئذ ترجع جذور اللامساواة القائمة على أساس النوع والعنف ضد المرأة إلى نمط الإنتاج (عدلي محمود السمرى: 2009 ، 373 - 369).

✓ الاتجاه النسوي الراديكالي

يرى أنصار هذا الاتجاه أن السيطرة وتحكم الذكور وما يتمتعون به من امتيازات هي أساس كافة العلاقات الاجتماعية واللامساواة، إذ أن العلاقات الأكثر أهمية في أي مجتمع تتواجد في النظام الأبوي فالذكور من يتحكم في قوة العمل وسلوك المرأة الجنسي وتأتي العلاقات الأخرى مثل الطبقة في المرتبة الثانية ومشتقة من علاقات الذكر / الأنثى.

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أيضاً على:

- 1- على مر التاريخ الإنساني كانت النساء أول جماعة مضطهدة.
- 2- أن هذا القهر منتشر عبر جميع المجتمعات المعروفة اليوم.
- 3- أن هذا القهر مرسخ في جذور المجتمعات و لا يمكن التخلص منه إلا من خلال التغييرات الاجتماعية الأخرى مثل إلغاء المجتمع الطبقي.

وحسب " كارثرين ماك كينون MACK KINNON " أنه في المجتمعات الغربية المعاصرة يعتبر تحكم الرجل في السلوك الجنسي للمرأة وسيطرته عليه هو جوهر سيطرة الذكور وتحكمهم ويلحق هذه السيطرة وهو المجال الأساسي لممارسة الرجل قوته نزع أحقية المرأة في ممارسة الجنس.

هذا الحق الذي يستمد منه الرجال والنساء وجودهم ككائنات اجتماعية جنسية داخل المجتمع.

وتري "ماك كينون" أن القوة سوف تضل مسيطرة على المرأة من خلال العلاقات الجنسية الجبرية والعنف الجنسي (الاغتصاب، ضرب الزوجة الاعتداءات الجنسية بين المحارم، الملاحقة الجنسية الصور الفاضحة والفن الإباحي).

✓ الاتجاه النسوي الاشتراكي

ينظر أنصار هذا المقاربة إلى تداخل علاقات الطبقة أن كل منهما نتاج لآخر داخل المجتمع حيث أن التفاعل بين الطبقة والنوع هو المسؤول عن تحديد صياغة التنظيم الاجتماعي للمجتمع عبر مختلف مراحله وفهم الطبقة يتحتم فهم كيفية تأثير النوع على بنية الطبقة، كما أن فهم النوع يتطلب دراسة كيفية تأثير الطبقة على بنية النوع.

وقد أسهبت "ميسير شميدت MESSERSCHMIDT" في كتابه "الرأسمالية ونظام سلطة الأب والجريمة" في هذا الصدد، إذ تذهب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي مجتمع رأسمالي يقوم على نظام سلطة الأب وأن التفاعل بين هذين الأخيرين صاغ أنماطا من الجرائم الخطيرة فالتفاعل بينهما خلق جماعة ضعيفة من النساء مسلوبة القوة وطبقات عاملة دنيا، وجماعة من الرجال الأقوياء والمديرين المهنيين (الطبقة الوسطى التقليدية) والطبقات الرأسمالية.

وتري أن القوة الناتجة عن التباين النوعي والطبقي يعد أمرا حيويا في فهم ودراسة الجريمة: فهم أقوياء سواء بسبب النوع أو الطبقة فهم الأكثر إضرارا بالمجتمع وذلك نقيض ما هو شائع أن الفقراء والمجرمون الخاضعون، فالتفاعل بين الطبقة والنوع يخلق مراكز القوة واللاقوة في البناء الهرمي للنوع والطبقة، ويتولد عنه أنماط ودرجات مختلفة من الجرائم وفرص متباينة للانخراط فيه، حيث أن الأقوياء يمتلكون معظم الفرص المشروعة ويحوزون أيضا على معظم الفرص غير المشروعة.

ونظرا لكون الرجال - رجال الإدارة العليا وأعضاء الطبقات الرأسمالية يمتلكون معظم القوة فإنهم يمتلكون الغالبية العظمى من الفرص المتاحة لارتكاب الجرائم ليس فقط بصورة كبيرة ، بل وبطرق أكثر

إضراراً بالمجتمع، و لهذا فإن الذكور في معظم الطبقات الاجتماعي يرتكبون معدلات الجرائم أكثر من الإناث ، فالوضع الطبقي يحدد نمط الجريمة الذي يمكن أن يرتكب.

أما انخفاض معدلات الجرائم النسوية يتبلور من خلال أوضاع النساء في أمريكا فالوضع المتدني لا يتيح لهن إلا النذر الضئيل من الفرص المشروعة وبالتالي نفس المقدار من الفرص غير المشروعة. وعالية، يذهب أنصار هذه المقاربة إلى أن الجريمة ترتبط بالفرص التي يتيحها مركز الفرد تبعاً للنوع والطبقة التي ينتمي إليها، كما أنهم قد حاولوا في نفس الوقت تفسير أنماط الجرائم على أساس النوع والطبقة (عدلي محمود السمرى: 373، 2009 - 374).

✓ الاتجاه النسوي في الضبط الاجتماعي

بين رواد هذا الاتجاه إلى أن الضبط الاجتماعي في عملية التنشئة الاجتماعية الأولية اتجاه النساء يأخذ أشكالاً إيديولوجية قمعية، أما عملية التنشئة الاجتماعية الثانية كجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام، النظام المدرسي تعمل على تعزيز طرق السلوك والتفكير والمشاعر التي تحدد سمات وخصائص دور الأنثى وكيفية التصرف كامرأة.

وتمثل عملية الضبط الاجتماعي الرسمي بما تصدره الدولة من تشريعات وتطبيق القانون والنظام العقابي وإجراءات التقاضي باهتمام بالغ لدى علماء هذا الاتجاه. فهناك من تطرق بالدراسة إلى التفرقة والتحيز والتمييز الجنسيين في إلقاء القبض وإجراءات التقاضي حيث وجدوا أن النساء الشابات أكثر تعرضاً للقبض من الذكور في حالات المخالفات الخاصة بالقصر مثل الهروب من المنزل، المروق مخالطة أشخاص سيئي السمعة.

ورغم إدانة الغالبية العظمى منهم بتهمة المخالفات فإنهن من المحتمل إلى حد كبير السجن أو الاحتجاز لفترة أطول من الذكور وسبب هذه التفرقة هو النوع وهذا بعد استعراض " ماري إيتون EATON " محاكمة الأحداث الجانحين ي إنجلترا وأمريكا الشمالية:

• احتمالية تعرض الفتيات المراهقات للمساءلة بسبب سلوكهن الجنسي عند المثل أمام المحاكم بصورة أكبر من الذكور المراهقين المتورطين معهم في العلاقة الجنسية، وبالتالي يصبح من المحتمل أن ينظر إلى مخالقاتهن على أنها شكل من أشكال الانحراف الجنسي، ويصبح احتمال افتقادهن لحريتهن بسبب أفعال لا تعد مخالفة للقانون ولا تستوجب المسألة إذا ارتكبتها الإناث البالغات .

• ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى الدور الذي تلعبه الدولة في الضبط الاجتماعي لسلوك الإناث الجنسي، فحسب "ميسير شميدت MESSERSCHMIDT " أنه خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر اتخذت جماعات كبيرة من أنصار المرأة في حملات منظمة لمعارضة البغاء المشروع قانونيا لم اتحدت هذه الجماعة بقوة مع الحركات الاجتماعية المحافظة من أجل إلغاء البغاء، وقد ترتب عن هذا الاتحاد إلى رفع سن ممارسة الجنس من 10 سنوات إلى 18 سنة، وذلك بهدف حماية الفتيات الصغيرات ومنعهن من ممارسة البغاء.

ومع ذلك، في مطلع القرن العشرين قدت العديد من المراهقات تمردا وثورة ضد القواعد الفيكتوري الجامدة وقوانين ممارسة الجنس، أصبح هناك متهمات شابات وهن الإناث الجانحات جنسيا فهن على عكس الذكور عرضة إلى حد كبير للمثل أمام المحاكم بسبب ممارسة الجنس، أو من مارس السلوك الجنسي في الماضي من المحتمل ممارسته في المستقبل من أكثر المخالقات التي أصبحت الفتيات الصغيرات يودعن الإصلاحات بسببها.

وحول العلاقة بين النظام القضائي والضبط الاجتماعي للسلوك وقد دخل علماء الإجرام النسوي في جدل الجنسي للإناث مع النظرية التي طرحها "أوتو بولاك POLLAK " والمتعلقة بتلقي النساء معاملة تفاضلية أكثر من الذكور داخل العدالة الجنائية، إذ تكشف الدراسات المقارنة بين الذكور والإناث المجرمين على أن النساء لا يحظين بأي معاملة متميزة بسبب كونهن نساء، وأن اللاتي يرتكبن جريمة تعد من جرائم الذكور ربما يتعرضن لمعاملة عقابية أشد قسوة وصرامة من المتهمات الأخريات.

وأن المتهمات الإناث المتزوجات أو المعتمدات اقتصاديا على الرجال يحظين بمعاملة عقابية أقل قسوة من النساء الأخريات، وهكذا فإن المعاملة التفاضلية ليست تفضيل للنساء على الرجال ولكن تفضيل المرأة التقليدية على المرأة غير التقليدية، حيث أوضحت هذه الدراسة كيف أن نظام العدالة يعاقب النساء اللاتي ينحرفن عن أدوارهن المحددة لن سلفا.

وفي دراسة "لايتون" حول تلقي اللامساواة القائمة على النوع تعزيز ومساندة العدالة أوضحت كيفية أن نموذج الأسرة النووية التقليدية -زوج طوال الوقت في العمل وزوجة طوال الوقت في المنزل- يسيطر عليها التفاعل داخل نظام المحكمة ، وقد وجدت أن المرأة تميل إلى أن ينظر إليها نظام المحكمة - وبالتحديد بنفس النظرة التي تتلقاها من مؤسسات أخرى مثل المدرسة، مكان العمل ووسائل الإعلام- باعتبارها العنصر الثانوي في الأسرة وأن المنزل محور حياتها الأساسي، ومن الواضح إن المحاكم تسير على نفس نهج المؤسسات الاجتماعية الأخرى في نظرتها للمرأة، وبالتالي تسهم في إعادة إنتاج اللامساواة القائمة على النوع، وتعزيز التصور المتدني للمرأة .

خلاصة

من خلال المراجعة الانتقائية والتحليلية للأدبيات المعروضة حول ظاهرة الفقر الحضري نشير إلى أهمية أفكار المقاربة الكلاسيكية من خلال مقاربة "ثقافة الفقر" والتي تركز على أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به، هذه الثقافة مشتركة بين اغلب فقراء العالم، بالإضافة إلى أفكار مقاربة الهامشية التي تساءلت عن مدى ارتباط الهامشية بفقراء أكوخ المدن لتخلص أن التهميش المجالي بهذه الأحياء يقابله تهميش من نوع آخر اجتماعي وسياسي.

كما لا نغفل أهمية أفكار المقاربة الراديكالية التي ترى أن الفقر هو محصلة الصراع الطبقي بين الطبقات الفقيرة والثرية وهذا الصراع ناتج عن عدم تحقيق العدالة الاجتماعية كما أن لظاهرة الفقر والحرمان المتنامية بالمدن ولدت تمايزات وانحرافات خطيرة في المجتمع وان الجريمة مظهرها أو كرد فعل طبيعي ضد الظلم الاجتماعي.

غير أن هذه المقاربات أنتجت في مجتمعات غربية نحاول من خلال هذه الدراسة الكشف عن صحة تطابقها مع مجتمعنا من عدمه والذي يتميز بخصوصيات قد تساهم في بناء مناعته.

قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر
بالوطن العربي

قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر
بالوطن العربي

أولاً- خارطة الفقر في العالم بين التقدم المتفاوت والحرمان المنتشر

ثانياً- أبعاد ظاهرة الفقر

ثالثاً- الفقر في الدول العربية - المؤشرات والدلالات

أ- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

ب- تطور مؤشرات توزيع الدخل

ج- التطورات الاجتماعية

رابعاً- إشكالية الفقر في الجزائر بين الثنائية ريف - حضر

خلاصة

توطئة

لقد عرف الإنسان الفقر منذ القدم، والذي اتسع نطاقه خاصة مع هيمنة العولمة الاقتصادية وأصبح ظاهرة تصيب عدة فئات من المجتمع سواء المتخلفة أو المتقدمة، لذلك يشكل من أهم التحديات التي يواجهها العالم، فرغم التقدم الكبير في مجال الإنتاج والتكنولوجيا والاتصالات. إلا أن العالم ما زال يعاني من تواجد الفقر بالبلدان النامية وخصوصا بالدول العربية التي تتردى أوضاع شعوبها يوما بعد يوم نتيجة لحالات فشل هيكلية نظم اجتماعية واقتصادية عديمة الجدوى ووصول أنماط التنمية بها إلى أفق مسدود وانطواء بنيتها الاجتماعية على ميكانيزمات القهر والاستغلال و اللامساواة والفوارق الاجتماعية، ناهيك عن الحروب.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على تشخيص واقع الفقر في العالم ككل وأبعاده في الوطن العربي محدثين مقارنات بسيطة بين بلدانه مع التركيز في واقع الظاهرة بالجزائر.

أولاً- خارطة الفقر في العالم - بين التقدم المتفاوت والحرمان المنتشر

لقد تتأثر الاقتصاد العربي خلال السنوات الأخيرة بعدد من العوامل في العديد من الدول العربية منها تباطؤ النمو الاقتصادي واستمرار الاتجاه الهبوطي لأسعر النفط في الأسواق الدولية وانخفاض التحويلات العاملين في الدول العربية المصدرة للنفط.

وما زاد من تأزم الوضع تدهور الظروف الداخلية أو ما يعرف بثورات الخبز أو ثورات الجياح التي شهدتها معظم الدول العربية نتيجة لظروف الفقر والفساد والتي أضعفت من فرص نموها ما أدى إلى نزوح السكان من بعض الدول العربية مثل سوريا، العراق وليبيا واليمن إلى دول عربية أخرى، ففي هذا الصدد يقدر عدد الذين أرغموا على الهجرة من أماكن إقامتهم الأصلية بحوالي 6.6 مليون في سورية، و 3.2 مليون في العراق و 2.5 مليون باليمن و 0.4 مليون في ليبيا.

ووفق خطوط الفقر الوطنية سجل أكثر من 40 % في كل من جيبوتي والسودان والصومال وإلى أقل من 10 % في الجزائر والمغرب ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وتشير آخر بيانات متاحة استنادا لدليل الفقر متعدد الأبعاد (الذي يقيس درجة الحرمان الفردي من النفاذ للخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة) وفق البيانات المتوفرة في تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 فإن الصومال (0.500) كأفقر دولة عربية متبوعة بكل من موريتانيا (0.291) و السودان (0.290) واليمن (0.200)، بينما سجلت كل من الأردن (0.04) وليبيا (0.005) وتونس (0.006) من اقل الدول العربية فقرا نظرا لجودة التعليم والصحة بهذه الدول مقارنة مع الدول الأخرى من حيث متوسط دخل الفرد (صندوق النقد العربي: 2016، 40).

أما الفقر متعدد الأبعاد فنجدته يتركز بكل من جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى (59.6%) جنوب آسيا (53.4%) و بالدول العربية (15.5%). وتتراوح حدة الحرمان مابين (55.0%) جنوب

الفصل الثالث- قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي

الصحراء الإفريقية الكبرى و(50.08%)، جنوب آسيا و(25.1%) و ما نسبته (48.4%) بالدول العربية وهذا كما يوضحه بالجدول أدناه:

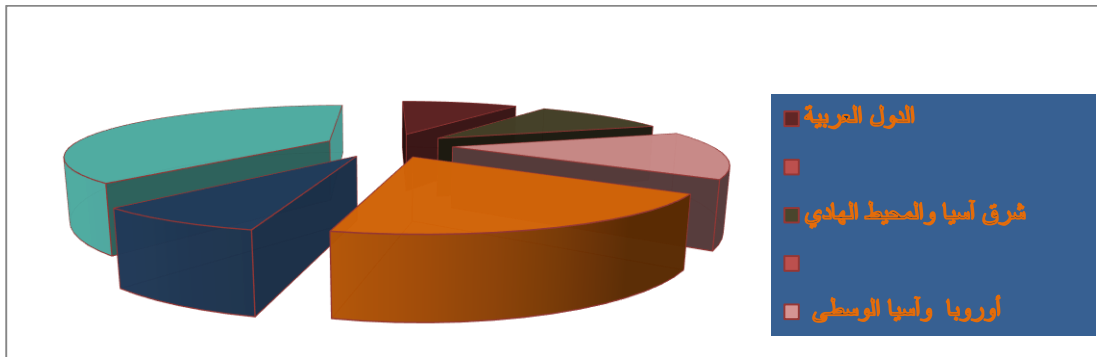
جدول رقم (01) يبين: فقر الدخل والفقر متعدد الأبعاد حسب المناطق

المنطقة	عدد البلدان	نسبة فقر الدخل	نسبة المعرضون لفقر الدخل	عدد بلدان العينة	نسبة الفقر متعدد الأبعاد	حصة الحرمان بالنسبة	المعرضون للفقر متعدد الأبعاد
الدول العربية	10	6.5	36.4	09	15.5	48.4	8.7
شرق آسيا والمحيط الهادي	11	12.7	25.1	10	6.4	44.7	10.2
أوروبا وآسيا الوسطى	15	1.4	6.0	15	1.8	37.3	4.5
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	20	5.7	7.0	14	6.7	32.8	9.5
جنوب آسيا	08	30.6	44.4	07	53.4	50.8	17.9
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	40	50.9	27.8	36	59.6	55.0	16.2

المصدر: (الأمم المتحدة: 2014، 71).

فقر الدخل والفقر متعدد الأبعاد في العالم

شكل رقم (01) يبين:



المصدر: (ص.1. المتحددة الإنمائي، 2014، <http://www.arabstates.undp.org>، 70).

كما يعتمد أكثر من 660 مليون شخص على مصادر غير محسنة لمياه الشرب و2.4 مليون تفتقد إلى مرافق الصرف الصحي إذ يقضي قرابة مليار شخص حاجاتهم في العراء.

أما الأمية، فيوجد في العالم نحو 780 مليون شخص بالغ و103 شاب مابين سن (15-24) سنة لا يعرفون القراءة والكتابة، وفي العالم أيضا يوجد حوالي 204 مليون شخص يفتقرون إلى عمل منهم 74 مليون شاب وذلك استنادا إلى الإحصاءات الرسمية للبطالة لسنة 2015.

إضافة إلى ذلك يوجد 830 شخص من العاملين الفقراء يعيشون على أقل من دولارين في اليوم وأكثر من 1.5 مليار يعملون في نمط التشغيل غير المستقر. وفي العالم أيضا يوجد حوالي 168 مليون طفل عامل، ما يشكل نسبة 11% من الأطفال منهم 100 مليون فني و68 مليون فتاة ونصف هؤلاء تقريبا يشتغلون في أعمال خطيرة.

وهناك 60 مليون شخص أواخر سنة 2014 في عداد النازحين، وبين سنة 2000 و2013 ازدادت الخسائر في الأرواح نتيجة الإرهاب العالمي والمحلي أكثر من خمسة أضعاف حيث ارتفع عدد الضحايا من 3.361 إلى 17.958 ضحية، إضافة إلى نحو 3500 شخص أو أكثر بكثير لقي حتفهم في البحر الأبيض المتوسط جراء الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمهاجرين ولاسيما في ليبيا (الأمم المتحدة: 2015، <http://www.arabstates.undp.org>، 3-06).

إضافة إلى هذه الوضعية هناك 60 مليون شخص أواخر سنة 2014 في عداد النازحين، وبين سنة 2000 و2013 ازدادت الخسائر في الأرواح نتيجة الإرهاب العالمي والمحلي أكثر من خمسة أضعاف حيث ارتفع عدد الضحايا من 3.361 إلى 17.958 ضحية، إضافة إلى نحو 3500 شخص أو أكثر بكثير لقي حتفهم في البحر الأبيض المتوسط جراء الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمهاجرين ولاسيما في ليبيا و يوجد 830 شخص من العاملين الفقراء يعيشون على أقل من دولارين في اليوم وأكثر من 1.5 مليار يعملون في نمط التشغيل غير المستقر وذلك كما يلي:

جدول رقم (02) يبين:

خارطة التشغيل غير المستقر والعاملون الفقراء

نسبة العاملين الفقراء من مجموع العاملين **		نسبة التشغيل غير المستقر من مجموع العاملين *		حالة العالم
2012	2010	2012	2010	السنوات
12.3	26.6	49.2	53.1	العالم
--	--	10.1	11.2	الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوروبي
1.7	5.0	19.7	23.8	دول أوروبية أخرى ورابطة الدول المستقلة ***
5.6	31.2	48.9	58.4	شرق آسيا
11.7	33.7	61.1	64.2	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي
24.11	43.9	76.9	81.3	جنوب آسيا
3.5	7.8	31.5	35.8	أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي
1.8	1.4	27.0	33.5	الشرق الأوسط
6.4	9.5	41.4	42.1	شمال إفريقيا
40.1	56.7	77.2	81.8	جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى

* مجموع العاملين لحسابهم الخاص

** العاملون الذين يعيشون في أسر تتقاضى أقل من دولار في اليوم.

*** البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا.

وفي سنة 2010 وعلى المستوى العالمي بلغت نسبته بنحو 53.1% لتتخفض سنة 2012 إلى

ما نسبته 49.2%، أما نسبة العاملين الفقراء أي الذين يعيشون في أسر تتقاضى أقل من 1.25 دولار

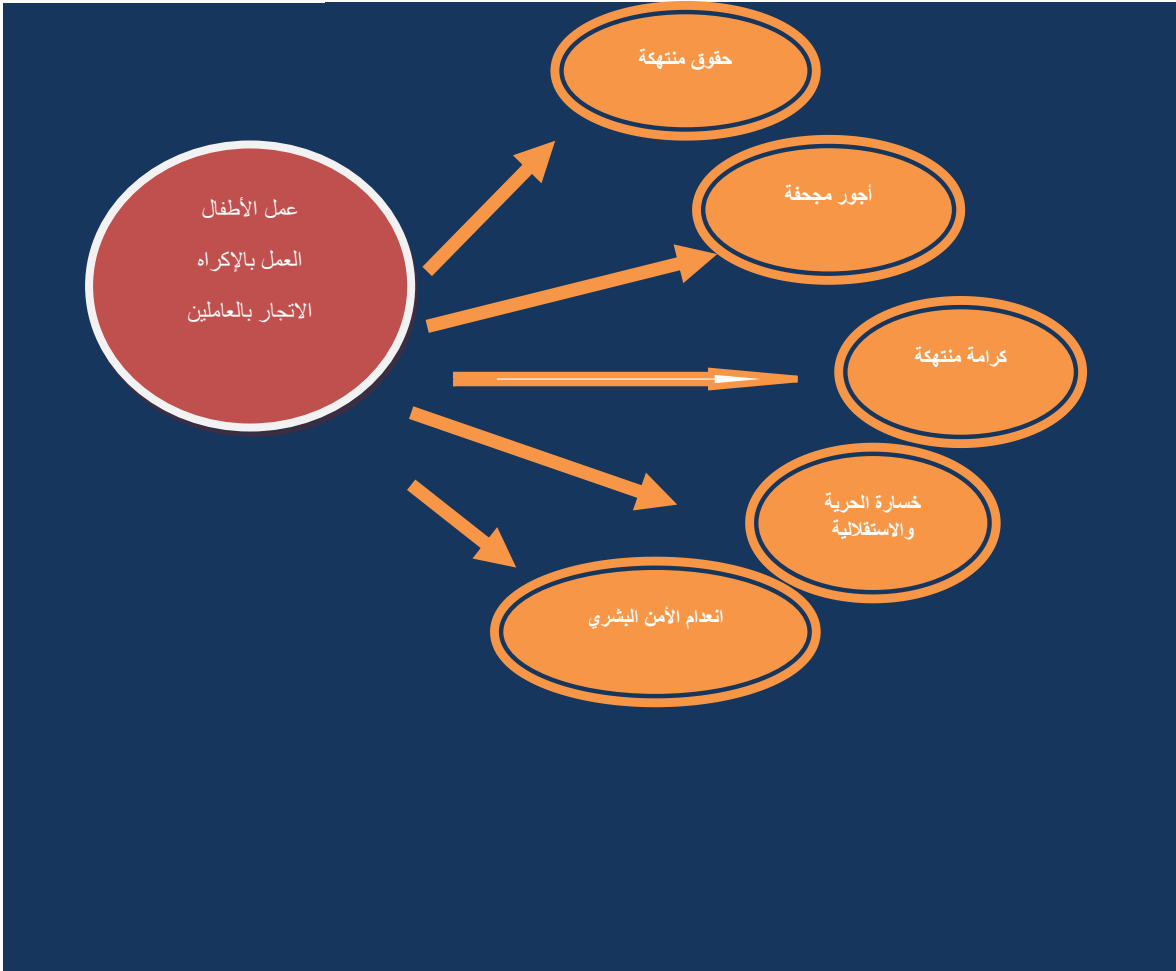
في اليوم، فقد بلغ ما نسبته 26.6 % سنة 2010، و 12.3% سنة 2012 من مجموع العاملين.

الفصل الثالث- قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي

ويفتقرون هؤلاء إلى ظروف العمل اللائق وإمكانية إعلاء الصوت والضمان الاجتماعي، حيث يضطر الكثير منهم للعمل في ظروف الاستغلال وتعرض حقوقهم الأساسية وكرامتهم إلى الانتهاك كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (02) يبين:

ظروف العمل القاسية والاستغلال ينهك التنمية البشرية



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية. 2015، تقرير التنمية البشرية، "التنمية في كل

عمل" (<http://www.arabstates.undp.org>).

كما أن ثلث سكان الحضر في جميع أنحاء المعمورة أي مليار شخص يقطنون في أحياء عشوائية فحسب تقرير صادر عن الصحة العالمية لسنة 2007 ، يعيشون في ضيق بأعداد كبيرة ما

يحد من حركتهم دون أن تتوفر لهم سبل الحصول على مياه نقية، أو وسائل الإصحاح الملائمة أو الإطعام المأمون أو السكن اللائق، أو القيام بأعمال مجدية، إذ تظل الحاجة إلى توفير إصحاح من أجل مياه الشرب والنظافة الصحية تحديا هائلا بالنسبة للبلدان المتخلفة حيث يوجد 2.6 مليار شخص لا يحصلون على إصحاح ملائم، ونتيجة لذلك يموت كل يوم أكثر من 4500 طفل دون سن الخامسة جراء الأمراض منها الإسهال، ويعاني الكثير غيرهم منهم أطفال أكثر سنا و بالغون وخاصة من النساء من العلل و الأسقام وعدم اقتناص فرص التعليم (ص. ١. م. للسكان:2007).

ففي "إيطاليا" لا تكاد تخلو مدينة من هذا النمط من السكن، ويطلق عليها البناء الذي "أنتجه الشعب" أي ABUSNO "ينتشر خصوصا في جنوب إيطاليا في كل من LEDILIZO، إضافة إلى أفقر مناطق الحذاء "سردينيا و صقلية" "Campaniedes powells" كامبانيا وبوجليا " هذه المدينة الصغيرة تأوي ما بين 10000 إلى 120000 ساكنا ففي " SICILE صقلية " يعيشون اليوم في بيوت هشة و فقر مدقع كما أكد أحد الباحثين أن الوضع عام في صقلية (S.S.Boulahbel:2004. 229).

ويقدر عدد السكان الذين يقيمون في مناطق حضرية منخفضة الدخل في الدول الأقل تقدما بأكثر من نصف السكان الحضريين، حيث نجد أن هذه المساكن لم تقدم لهم ضمن السوق الرسمي ذلك لأنهم تركوا ليجدوا المأوى لأنفسهم ما أدى إلى نشوء الأحياء العشوائية كأمل لهم للهروب من الريف أو من الأحياء القديمة البائسة، "فالهند" مثلا يمثل ما يطلق عليها "الباسفيك" أحد المعالم التي تتميز بها المدن الهندية ، وهي ظاهرة ملازمة لها وسريعة الانتشار حول المراكز الحضرية، كما أنها تتخذ أماكن موازية للطرق الرئيسية التي تربط بين المدن مكونة بذلك مجتمعات ريفية على شكل شريط إضافة إلى تواجها حول مشروعات البناء و المصانع أو بالقرب من المناطق الحضرية المتخلفة، أو أماكن خالية و بعيدة تقع على أطراف المدن.

أما نمطها السكاني غير مستقل، إذ تتنابه الفوضى و يتألف في الغالب من حجرة واحدة تتعدم فيها جميع الخدمات العامة و ترتفع فيها الكثافة السكانية، و قد بلغ عدد اللذين يقيمون في مثل هذه الأحياء "مليون نسمة" سنة 1980 أغلبهم من المهاجرين الجدد الذين قدموا إلى المدينة "دلهي"، هذه الأخيرة قدر عدد المناطق العشوائية بها 85 منطقة يتراوح عدد الأسر المقيمة بها ما بين عشر أسر إلى ستة آلاف أسرة، حيث نجد ثلثي سكان هذه المدينة يعيشون في مناطق عشوائية متخلفة بلغ سكانها قرابة 200 ألف نسمة، كما أن هذه المناطق تعاني من شدة الازدحام حيث بلغ كثافة سكانها حوالي 4 آلاف شخصا في الميل المربع (أ. بوذراع: 1997، 91-94).

وينتشر هذا النمط أيضا وبشكل واسع في مدن أمريكا اللاتينية، حيث تضم أعداد هائلة من المهاجرين الريفيين، هذا ما جعل العديد من الباحثين إلى اعتبار هذه الأحياء القاسم المشترك الأعظم الذي يميز هذه القارة.

وحسب بعض التقديرات الإحصائية للسكان أفادت أنها خطر مشكلة تواجهها القارة، ففي مدينة "ليما" كان عددها سنة 1958 حوالي 100000 نسمة أي حوالي 10 % من مجموع سكان المدينة ككل ليرتفع هذا الرقم إلى 400000 نسمة سنة 1964 أي 20% من مجموع سكان المدينة. و في "ري دي جيني رو" ارتفع عدد السكان "الفافولا" من 203000 سنة 1950 أي 08% من مجموع سكان المدينة إلى 600000 أي 16% سنة 1946.

أما "سنتياجو" قدر عدد الأسر التي تسكن هذا النوع من الأحياء سنة 1952 حوالي 12502 أسرة، غير أن هذا الرقم ارتفع فقط إلى 16420 سنة 1961، و ذلك راجع للحملة التي قامت بها الحكومة "التشيلية" من أجل الحد من نمو هذه الأحياء (أ.ع. السيد: 1999، 290-292).

أما بالدول العربية فتعتبر "مصر" من أكبر البلدان العربية التي تعاني من تضخم هذه الظاهرة حيث تقدر بنحو 1034 منطقة، منها 903 منطقة مطلوب تطويرها، و هناك 181 منطقة مطلوب

إزالتها فوراً، و يسكن في تلك الأحياء نحو 12.6 مليون نسمة يشكلون 46% من المراكز الحضرية.

وفي دراسة في "مصر" أجريت على مجموعة من المناطق الحضرية القديمة والحديثة التي تتواجد فيها الأحياء العشوائية ذات النمط الريفي منها "بولاق الدكر" و"مين العقبة" وغيرها وتوصلت نتائجها إلى أن 2/3 من سكانها من المهاجرين الريفيين و تسودها حياة ريفية.

كما أكدت إحدى الدراسات أيضاً أن نسبة الإسكان الفوضوي في القاهرة بلغ 84% من مجموع المساكن التي تم بناؤها ما بين (1975-1981)، وهي نسبة لا تختلف مع النسبة التي توصل إليها البنك الدولي إذ بلغت 81%، ففي تعداد عام 1976 بلغ عدد سكان المناطق الحضرية العشوائية في القاهرة الكبرى 146176 ألف نسمة، فيما بلغ عدد سكان أحواش المقابر 163281 ألف نسمة عام 1976، وتعاني من شدة الازدحام ففي سكان "الأحواش" بلغت كثافتهم 3.3 فرداً في الغرفة الواحدة في "الجمالية" و 03 أفراد في المقابر. و هذا ما يؤكد أن شدة الازدحام ملازمة لهذه الأحياء مقارنة مع مستوى محافظة القاهرة التي بلغت 1.9 فرداً في الغرفة الواحدة.

كما كشفت بيانات تعداد 1976 عن انخفاض مستوى التعليم في مناطق المقابر حيث بلغت نسبة الأمية فيها 63% بالنسبة للذين لا تتجاوز أعمارهم عشر سنوات و هي نسبة عالية جداً، كما وصلت بين سكان المقابر عموماً 56% وهي أعلى نسبة لمحافظة القاهرة، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه هذه الأحياء من ظروف سيئة وقاسية من الناحية السكنية، حيث أن 43.5% من أسر أحواش المقابر تستفيد من الكهرباء، بينما 5% من أسرها تعتمد على أساليب أخرى غير الكهرباء، أما مياه الشرب فهي متاحة لحوالي 20% من أسر الأحواش، في حين نجد 35% من الأسر تجلب المياه من الخارج و أن هناك 14.6% من الأسر لا يوجد لديها مصادر معينة لمياه الشرب، وهذه البيانات ما هي إلا مؤشراً على الحالة المتردية لسكان هذه المناطق (أ. بوذراع: 1997، 68-71).

أما في الجزائر فتبين المعطيات الواقعية أن أغلب المدن تعاني من تعاظم مشكلة الأحياء العشوائية و تداعياتها خلال العقود الأخيرة، فحسب إحصاءات وزارة السكن و السكان لسنوات 1954، 1966، 1977، 1987، 1998 تؤكد في كل مرة ارتفاعها بشكل سريع خاصة في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، ففي سنة 1954 قدر عدد المساكن العشوائية أو ما يطلق عليها بالهشة على مستوى التراب الوطني بنحو 221220 مسكنا عشوائيا ليرتفع هذا العدد سنة 1966 إلى 625888 مسكن، أما سنوات 1977 و 1987 قدر على التوالي بنحو 733712 مسكن سنة 1977 ليصل سنة 1987 إلى 845629 مسكن عشوائي، و بلغ ذروته سنة 1998 ليقدر بنحو 1272873 مسكن عشوائي (S . Boolahbel:2004, 32).

ثانيا- أبعاد ظاهرة الفقر

إن الاهتمامات بتحديد الأفراد المتأثرين بالفقر والرغبة في قياسه أدت إلى حجب حقيقة الفقر هو ظاهرة جد معقدة فلا يمكن اختزالها في بعد واحد من أبعاد الحياة البشرية، فالشائع بالنسبة لكثير من البلدان تحديد خطأ للفقر استنادا إلى مستوى الدخل أو مستوى الاستهلاك، ورغم أن الدخل يعتبر أحد الأبعاد الهامة للفقر، غير أنه لا يعبر عن الحقيقة الكاملة، حيث أنه يمكن لشخص ما أن يتمتع بصحة جيدة وأن يعيش عمرا مديدا، لكنه مقطوع الصلة عن التعليم وعن الاتصالات وعن التفاعل مع الآخرين. ويمكن أن يكون هناك شخص آخر على درجة كبيرة من التعليم لكنه معرض للموت لأسباب وبائية أو استعداد جسماني، وربما يكون هناك شخص آخر ثالث تمثله فتاة مستبعدة من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الهامة التي تؤثر على حياتها، فالحرمان الذي تمثله أية حالة من هذه الحالات لا يمكن قياسه تماما على أساس مستوى الدخل.

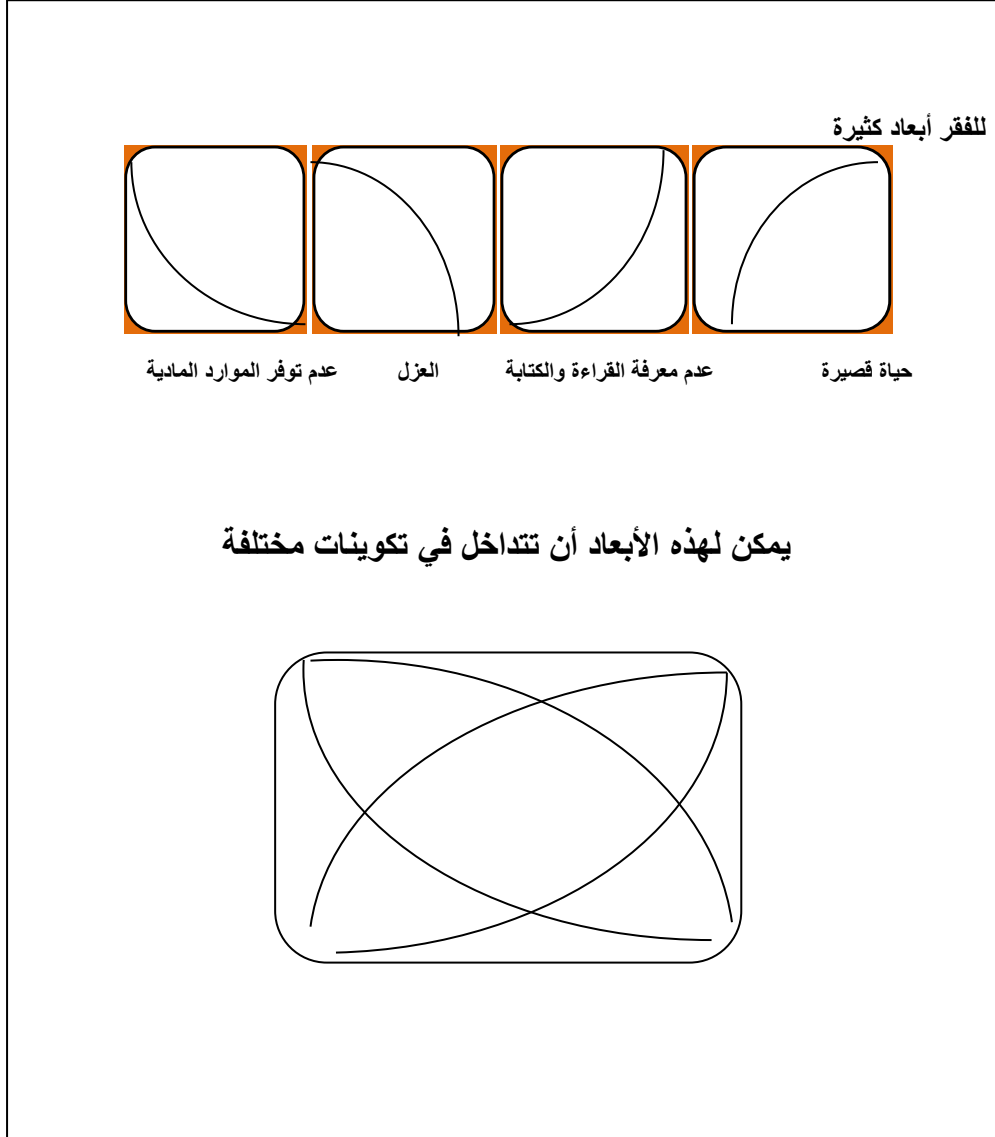
كما أن نظرة الناس مختلفة إلى الحرمان ، حيث يقوم كل شخص وكل مجتمع محلي بتحديد ما يؤثر على حياتهم من أوجه الحرمان وانعدام المزايا، وعليه فققر الحياة والفرص أي الفقر البشري هو

الفصل الثالث- قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي

فقر ذو طابع متعدد الأبعاد كما أن محتواه يتسم بالتنوع لا بالتوحد وهذا كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (03) يبين:

أبعاد الفقر من منظور التنمية البشرية



المصدر: مصطفى السباعي: 2002، 145 - 149.

وعليه، نخلص القول بأن للفقر أبعاد متشابكة منها فقر الدخل، واعتلال الصحة، والأمية وعد كفاية التعليم، والاستبعاد الاجتماعي وانعدام القدرة والفقر على أساس نوع الجنس (م. السباعي: 2002، 145-149) وسنأتي في العنصر الموالي مزيداً من التفصيل.

ثالثاً - الأداء الاقتصادي والفقر في الدول العربية

أ- الفقر متعدد الأبعاد: المؤشرات والدلالات

لقد تأثر الاقتصاد العربي خلال السنوات الأخيرة بعدد من العوامل في العديد من الدول العربية منها تباطؤ النمو الاقتصادي واستمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط في الأسواق الدولية وانخفاض التحويلات العاملين في الدول العربية المصدرة للنفط، بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية التي شهدتها معظم الدول العربية التي أضعفت من فرص نموها ما أدى إلى نزوح السكان من بعض الدول العربية مثل سوريا، العراق وليبيا واليمن إلى دول عربية أخرى، ففي هذا الصدد يقدر عدد الذين أرغموا على الهجرة من أماكن إقامتهم الأصلية بحوالي 6.6 مليون في سورية و 3.2 مليون في العراق و 2.5 مليون باليمن و 0.4 مليون في ليبيا.

ب - تطور مؤشرات توزيع الدخل

ووفق خطوط الفقر الوطنية سجل أكثر من 40 % في كل من جيبوتي والسودان والصومال وإلى أقل من 10 % في الجزائر والمغرب ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. رغم عدم توفر معلومات حديثة عن نسب الفقر في تلك الدول، وبنوه في هذا الصدد أن موريتانيا سجلت نجاح في خفض نسبة الفقر نحو 31% وفق آخر المسوح التي تم تنفيذها في هذا المجال مقارنة بنحو 40 % وتشير آخر بيانات متاحة استناداً لدليل الفقر متعدد الأبعاد (الذي يقيس درجة الحرمان الفردي من النفاذ للخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة) وفق آخر البيانات المتوفرة في تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 فإن الصومال (0.500) كأفقر دولة عربية متبوعة بكل من موريتانيا (0.291) و السودان (0.290) واليمن (0.200)، بينما سجلت كل من الأردن (0.04) وليبيا (0.005) وتونس (0.006) من أقل الدول العربية فقراً نظراً لجودة التعليم والصحة بهذه

الفصل الثالث- قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي

الدول مقارنة مع الدول الأخرى من حيث متوسط دخل

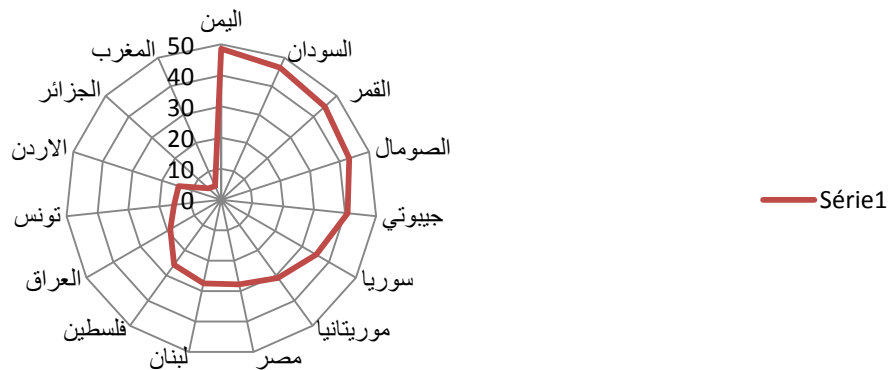
الفرد (ص.ن. العربي: 2016، <https://www.amf.org.ae/ar/content> ، 49-50).

رغم أن مؤشر الفقر المبني على هذا الدليل لا يقتصر على تعريف الفقر من حيث الدخل فقط إلا أن بعض المؤشرات الفرعية على غرار التعليم والصحة هي الأخرى مرتبطة بالدخل وبالتالي فإن هذا المؤشر وحده لا يعبر على جوانب أخرى لرفاه الفرد.

باستخدام خطوط الفقر الوطنية في الدول العربية وفق آخر بيانات بين 48.6 في المئة في اليمن و4.8 في المئة في المغرب. وهناك عدة عوامل ساهمت في ارتفاع نسبة الفقر في عدد من الدول العربية نتيجة للظروف المعاشة أهمها الاستعمار حالة دولة فلسطين وبلغت أكثر من النصف السكان لاسيما في كل من سورية واليمن نتيجة الأوضاع الداخلية.

وأن أكثر من ثلث سكان الدول العربية تحت براثن الفقر وذلك في ما لا يقل عن ستة بلدان عربية وهي اليمن، والسودان والقمر والصومال وجيبوتي وسورية ، بينما تتراوح نسبة الفقر بين الربع والثلث في أربع بلدان، كما سجلت في كل من الجزائر والمغرب نسبة اقل من 10 في المئة وهذا كما موضح في الشكل الموالي.

شكل رقم (04) يبين: نسبة فقر الدخل وفق خط الفقر الوطني في الدول العربية



المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون بتصرف الباحث، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، أبو ظبي

، 2019، ص 33.

ج- التطورات الاجتماعية

استنادا إلى تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 تعد الدول العربية من البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، حيث سجلت نحو (0.686) نقطة رغم ما تواجهه الدول الأقل نموا داخل المنطقة العربية من تدن في مختلف مكونات التنمية (ارتفاع معدلات البطالة تدني مستوى التحصيل العلمي للطلبة، وما يترتب على ذلك من ضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة).

1- المؤشرات الصحية

✓ نطاق الخدمات الصحية

لقد حققت الدول العربية تقدما هائلا في مجال التغطية الصحية ، حيث وصلت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية 100 % في كل من السعودية وفلسطين وقطر والكويت ولبنان، بينما تجاوزت نسبة 90% في الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وسورية وعمان وليبيا ومصر، في حين بلغت هذه النسب حوالي 85 % في العراق، و75% في المغرب و61% في جيبوتي و53% في اليمن، 40% في جزر القمر، و27 % في موريتانيا، و 24% السودان و23% في الصومال.

كما تشير البيانات لسنة 2014 عدم كفاية الكوادر الطبية مقارنة مع عدد السكان في الدول العربية إذ يتراوح عدد الأطباء لكل 10.000 نسمة في اثنتي عشرة دولة عربية حوالي 133 طبيبا في سوريا وحوالي 307 طبيب في لبنان، أما في كل من اليمن وموريتانيا والمغرب والقمر والصومال والسودان وجيبوتي تسجل ندرة كبيرة في الكوادر الطبية حيث يتراوح عدد الأطباء فيها لكل 100.000 نسمة ما بين (3-63) طبيبا وبين (8-95) ممرضة.

كما تعاني هذه الدول باستثناء جيبوتي والقمر والمغرب من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير إذ يفوق هذا العدد حوالي 1400 شخص في اليمن ليصل إلى أكثر من 2500 شخص في موريتانيا.

الفصل الثالث- قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي

في الوقت الذي يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى بين حوالي 270 شخص في ليبيا وحوالي 870 شخصا في الإمارات.

✓ وفيات الأطفال

بلغ معدل وفيات الأطفال في الدول العربية مجتمعة فيما يخص الأطفال الرضع 28 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2015، ويقل هذا المعدل عن مثليه في الدول النامية 40 حالة وفاة لكل 1000 مولود وعن المتوسط العالمي 32 حالة لكل 1000 مولود حي، إلا أنه يبقى مرتفعا مقارنة بالدول الصناعية والذي لا يتجاوز 06 حالات وفاة لكل 1000 مولود حي، للإشارة فقط فإن المعدل المذكور لا يتجاوز 07 حالة وفيات لكل 1000 مولود حي سنة 2014 في كل من الإمارات البحرين، قطر، الكويت ولبنان (ص.ن.العربي: 2016، <https://www.amf.org.ae/ar/content>، 57).

✓ مياه الشرب الآمنة

تشير البيانات المتاحة لسنة 2015 أن مياه الشرب متوفرة تقريبا لمعظم السكان في ستة دول عربية فرادى وهي الإمارات، البحرين، قطر، الكويت، لبنان ومصر، في حين تتوفر لأكثر من 90% من السكان في تسع دول عربية وهي الأردن، فلسطين والقمر، تونس جيبوتي، السعودية سوريا وعمان. بينما لا تتجاوز نسبة 55% في كل من السودان واليمن. ونسبة 58% في موريتانيا، ونسبة 31% في الصومال.

✓ الصرف الصحي

رغم التفاوت الكبير بين دول المنطقة العربية في توفير خدمات الصرف الصحي للسكان، إلا أن هذه الدول كمجموعة استطاعت أن تحقق انجاز أفضل من ذلك المحقق بالدول النامية ودول العالم

ككل حيث بلغ متوسط التغطية العربية لسنة 2015 نحو 91% مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 52% والمتوسط العالمي البالغ 68%.

2- المؤشرات المعرفية

✓ القيد في مرحلة التعليم الأساسي

لقد بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية معا حوالي 104% مقابل نسبة 101% في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وحوالي 110% في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وهو ما يدل على أن الدول العربية الأقل نموا مازالت تواجه نقصا حادا في مستوى القيد في المرحلة الأساسية من التعليم.

إضافة إلى هذه الوضعية ، فإن التقارير الدولية تشير إلى ضعف وتدني مستوى المخرجات التعليمية في معظم الدول العربية مقارنة بالدول النامية الأخرى ما يؤكد الحاجة غلى اتخاذ إجراءات فعالة لإصلاح أنظمتها التعليمية بما يكفل رفع مستوى تحصيل الطلبة وخاصة في الرياضيات والعلوم والتقنيات الحديثة وان توجه سياستها التعليمية صوب رفع مستوى التحصيل العلمي وتطويره وإحلال الأساليب التربوية الحديثة مكان الحفظ والتلقين.

✓ القيد في مرحلة التعليم الثانوي

سجل معدل التسجيل الإجمالي في الدول العربية مجتمعة سنة 2014 حوالي 74%، حيث تقارب هذه النسب معدل الدول متوسطة التنمية البشرية والمقدر بحوالي 74% ويقل عن معدل الدول مرتفعة التنمية البشرية والمقدر بنحو 91%.

وتشير التسجيل الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي أن جميع الدول العربية يزيد عن 50% في جميع الدول العربية عدا جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، وموريتانيا، وحسب دليل المساواة بين

الجنسين في التعليم الثانوي إلى إن الإناث تجاوز الذكور في هذه المرحلة التعليمية في كل الدول العربية باستثناء جيبوتي، السعودية، السودان، الصومال المغرب، العراق، مصر موريتانيا واليمن. وحسب هذه المؤشرات يظهر أن العديد من الدول العربية باستثناء بعض الدول الأقل نموا قد نجحت في تحقيق نسب عالية في هذه المرحلة تفوق المعدل العالمي مما يمكننا من التركيز على رفع مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة وتشجيع الاختصاصات العلمية و التقنية عوضا التعليم العام.

✓ القيد في مرحلة التعليم العالي

يعد التعليم العالي ضمن المنظومة التربوية الركيزة الأساسية التي يعول عليها في تكوين النخب والقيادات التي يحتاجها أي البلد، فالיום أصبحت المعرفة والمهارات الرفيعة هي المحركة لأي اقتصاد وطني في عالم متغير و سريع تكثر فيه الاختراعات، حيث يعتمد نجاح الدول على كمية ونوعية رأسمالها البشري من العناصر عليا التخصص و متميزة الكفاءات.

وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية لسنة 2014 حوالي 29% وهم ما يزيد عن معدل القيد في الدول النامية والمقدر بنحو 23% وينخفض عن نسبة 32 % مقارنة بالمستوى العالمي.

إن نسبة القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي متفاوتة تفاوت كبير بين الأقطار العربية فهي تبلغ ذروتها ببعض الدول مثل السعودية التي تتصدر هذه الأخيرة بنحو 63.9% وتليها ليبيا بنحو 50.3% والأردن بـ 46.0% وفلسطين بنحو 44.0% ولبنان بنحو 42.8%، في حين لا تزال مؤشرات كل من جيبوتي والقمر وموريتانيا منخفضة ودون نسبة الـ 10%.

ورغم المؤشرات المرتفعة والمشار إليها أعلاه في العديد من الدول العربية مقارنة مع باقي المعدلات العالمية، لازال البحث العلمي ضعيفا في البلدان العربية. كما أن ترتيب الجامعات العربية في المقارنات الدولية (ترتيب شانغاي مثلا) يعد متواضعا بالنظر إلى الطاقات البشرية الهائلة (ص).

ن. العربي 2015: <https://www.amf.org.ae/ar/content> ، (60-63)، حيث ركزت جهود

العديد من هذه الدول على تخريج دفعات جديدة من حامى الشهادات العليا دون القدرة للحصول على نتائج مرضية في البحث والتطوير وإنتاج المعارف الجديدة التي هي النواة لأي اقتصاد متقدم يعتمد على المعرفة وإنتاجها.

ويتبن ذلك بوضوح من عدد المنشورات العلمية التي ينتجها الوطن العربي حيث تتراوح عدد الأبحاث التي ينتجها الأستاذ الجامعي في الوطن العربي بين 0.1 و 0.5 مقال علمي في العلوم الأساسية وفي الهندسة والطب وفي علم الاجتماع.

وفي دراسة تحليلية نشرتها مجلة " THE LQNCET " العلمية البريطانية المؤرخة في 22 تشرين الثاني لسنة 2003 حول المنشورات والمقالات العلمية في الوطن العربي إلى "أن العرب ينفقون نحو 60 مليارا دولار ، الدول المليار دولار على التسليح العسكري (15% من الدخل القومي سنويا، إلا أن ما يصرف على برامج البحوث والتطوير لا يزيد عن 0.9 مليار دولار، وهم ينتجون اقل من 1% من المقالات العلمية القيمة، كما أن دولا صغيرة مثل الكويت لبنان والإمارات هي أكثر من دول عربية كبرى مثل مصر 0.3 % وفي المقابل تنتج إسرائيل (الكيان) لوحدها حوالي 1.3 % من إجمالي الأوراق البحثية في العالم وتعتبر الدولة رقم 10 المنتجة للبحوث والأولى في العالم بالنسبة لسكانها".

واستنادا إلى مركز المعلومات العلمية بلغ مجموع الأوراق العلمية التي نشرت في مختلف أنحاء العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة (2003-2007) ما يناهز 3.5 ملايين ورقة علمية نشرت وتوزعت كما يلي:

جدول رقم (03) يبين:

معدل التوزيع المئوي للأوراق العلمية التي نشرت في العالم

النسب المئوية % للتوزيع حسب الدول						العلمية في العالم متوسط عدد الأوراق
العرب	إسرائيل (الكيان)	الهند	دول آسيا على المحيط الهادي	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	
1	1.3	2.2	21	34	37	

المصدر: ع. الحسن الحسيني: 2008، 205-206.

رغم الثروة المالية الكبيرة الناتجة عن عائدات البترول التي تجنيها الدول العربية نلاحظ أن متوسط نسبة الإنفاق على التعليم مقارنة إلى الدخل القومي مقبولا بهذه الأخيرة حيث يقدر حوالي 4.3 % وهو يقارب لمتوسط الإنفاق في البلدان النامية والمقدر بنحو 4.7 % والمتوسط العالمي والمقدر بـ 5% لسنة 2014.

وقد عرفت هذه النسبة من الإنفاق العام الإجمالي بحوالي 20% في كل من الإمارات العربية المتحدة وتونس، في حين بلغت أقل من 10 % في البحرين والصومال ولبنان. وبالرغم من الإنفاق على التعليم في الدول العربية يعد مقبولا على حد ما، إلا أن أداء الأنظمة التعليمية لا يزال متواضعا وعليه على هذه الدول أن تولي اهتماما أكبر لكفاءة الإنفاق على لقطاع التعليم أي إلى تعظيم العائد الاقتصادي المرتب على تخصيص تلك الموارد لقطاع التعليم.

✓ معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم

إن المتوسط العربي لسنوات التمدرس متدني حيث يعتبر أقل من معدل دول العالم ككل، فقد قدر لسنة 2014 بنحو (11.9 سنة) في حين بلغ المعدل العالمي (12.3 سنة) وتوقع سنوات التمدرس 13 سنة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان وفلسطين وقطر

الفصل الثالث- قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي

والكويت وليبيا ومصر. أما معدل التسرب في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية قد بلغ بين سنوات (2008-2014) حوالي 8.8 %، وهو يزيد عن مثليه في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (7.2%). ويلاحظ أن نسبة التسرب لا تزال مرتفعة في بعض الدول العربية مثل القمر 44.6 %، اليمن 40.5 % و 35.9 % في موريتانيا.

ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب ومنعهم من الخروج من العملية التعليمية لسبب أو لآخر قبل إكمال الفترة الإلزامية للتعليم. ويعبر التسرب المدرسي من المصادر الرئيسية لارتفاع نسبة الأمية وتدني مستوى كفاءة القوى العاملة.

✓ ترتيب الدول العربية على القائمة الدولية لمؤشر اقتصاد المعرفة

يرتكز اقتصاد الدول المتقدمة على استعمال المعرفة والتقنيات المتطورة لتحقيق النمو الاقتصادي وعلية أصبحت المعرفة والابتكار هما المحددتين للنجاح ولتنافسية السلع والخدمات المنتجة في الدول ذات الاقتصاديات المتطورة.

وقد نجحت بعض الدول المنتمية إلى الاقتصاديات النامية في ترسيخ موقعها كإقتصاديات تقوم على المعرفة مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين لا تزال معظم الدول العربية بعيدة عن الانضمام إلى مقدمة الركب بسبب افتقارها أو سوء إدارتها الموارد اللازمة لتحقيق متطلبات إقتصاد معرفي. وقد وضع البنك الدولي أربع مرتكزات رئيسية لبناء واستدامة إقتصاد المعرفة وهي المنظومة الاقتصادية والمؤسسية، التعليم والتدريب، منظومة الابتكار، البنية التحتية للمعلومات والاتصال.

ويشير نفس التقرير أن ترتيب الدول العربية عالميا لا يزال متواضعا بحيث أن الإمارات العربية المتحدة باعتبارها المتصدر لهذه لدول في هذا المؤشر احتلت المرتبة 42 وهذا كما يلي:

جدول رقم (04) يبين:

ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة بين سنتي 2000 و2012

الدولة	2000	2012
الإمارات	48	42
عمان	65	47
السعودية	76	50
قطر	49	54
الكويت	46	64
الأردن	57	75
تونس	89	80
لبنان	68	81
الجزائر	110	96
مصر	88	97
سوريا	111	112
اليمن	128	122
موريتانيا	123	134
السودان	139	138
جيبوتي	136	139

المصدر: (ص. ن. العربي: 2016، 63-65).

وفي قراءة للجدول أعلاه، نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تصدر الدول العربية في مؤشر

اقتصاد المعرفة لسنة 2012 حيث احتلت المرتبة 42 عالمياً، تليها عمان في المرتبة 47 والسعودية

في المرتبة الخمسون (50) بينما احتلت الجزائر المرتبة 96 لسنة 2012 متقدمة بـ14 مركزاً مقارنة

مع سنة 2000 في هذا المؤشر.

الفصل الثالث- قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي

ومما لاشك فيه أن التخلف العلمي في الوطن العربي له عدة أسباب منها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية...وغير ذلك، فالعالم الإسلامي منذ اجتياح الماغول لعاصمة الخلافة الإسلامية وإحراق مكتبتها الأكبر في العالم، لم يشهد حالات استقرار ورفاهية، كما أن الاستعمار واستغلاله للموارد العربية الطبيعية بالغ الأثر في زيادة التخلف وإفقار الشعوب العربية لفترات طويلة.

كما أن حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي استمرت خلال القرن العشرين فالحروب العالمية والإقليمية والنزاعات السياسية والقبلية كانت ولا زالت سائدة. وما زاد الأمور تعقيدا قيام أنظمة دكتاتورية قمعت الحريات وغيبت الديمقراطية، بالإضافة إلى بروز حركات متطرفة لا ترى في الدين إلا منطلقا للتعصب الطائفي والتحجر والانغلاق.

وإزاء السياسات الداخلية اللاديمقراطية التي انتهجتها اغلب الأنظمة العربية، وعدم إيلاء العلماء الأهمية اللازمة، وفي ضوء غياب التخطيط الاقتصادي والإنمائي، وفي ظل تبديد المال والطاقات وقمع الحريات وعدم صياغة رؤى اقتصادية واضحة، وانتشار الفساد، وتغييب الأدمغة ما أدى إلى هجرتهم.

ولقد أجريت تحليلات عديدة لشرح أسباب التدهور في المستوى العلمي العربي، فحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية في الوطن العربي أن العقبة الرئيسية التي تعرقل التقدم في الوطن العربي ليست قلة الموارد، وإنما قلة المعرفة وعدم توافر الحريات وعدم المساواة بين الجنسين (ع. أ الحسيني: 2008 ، 203 - 204).

✓ تطور مؤشر الأمية

إن معدل الأمية بين البالغين (الأكثر من 15 سنة) في الوطن العربي تفوق تقريبا مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم باستثناء إقليمي جنوب آسيا (37.5 %) وإفريقيا جنوب الصحراء(41.6%) حيث شكلت نسبة 19.5% لعام 2015، كما تقل أيضا عن النسبة المسجلة في الدول ذات التنمية

الفصل الثالث- قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي

البشرية المنخفضة والتي تقدر بنحو 42.9%، حيث أسهم نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية مقارنة بالسنوات الماضية.

وقد سجل معدل الأمية بعض الدول العربية ارتفاعا هائلا، ففي موريتانيا بلغ حوالي 48% واليمن 30%، وفي المغرب حوالي 28%، وجيبوتي 30%، في حين سجل انخفاض بأقل من 04% في الأردن وفلسطين وقطر والكويت.

والأمية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين الفئة العمرية (15-24) سنة بلغت 7.2 % لسنة 2015، ويعتبر هذه النسبة الأعلى مقارنة مع باقي أقاليم الدول النامية باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء.

أما الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) فتسجل حوالي 27.4% من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ معدلات الأمية بين الإناث الذين يندرجون بين الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 8.9% ، ويبلغ معدل الأمية بين الإناث البالغات ما يقارب أو يفوق 45% في كل من اليمن وموريتانيا.

إن هذه الوضعية في بعض الدول العربية تعبر عن عدم قدرة العديد منها على تعميم الالتحاق بالتعليم الأساسي خصوصا بالأرياف وكذا عن ظاهرة التسرب المرسى وعدم المساواة بين الجنسين في خلق فرص التعليم في هذه الدول (ص ن، العربي 2015 : 2015، 65-66).

✓ تطور مؤشر البطالة

بحسب تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية حول البطالة بالدول العربية، فإن اليمن تتصدر البلدان العربية، حيث بلغت نسبة البطالة بنحو 60 %، وتليها على التوالي كل من فلسطين المحتلة بنسبة 27.4%، ليبيا 19.2%، الأردن 18%، عمان 17.5%، تونس

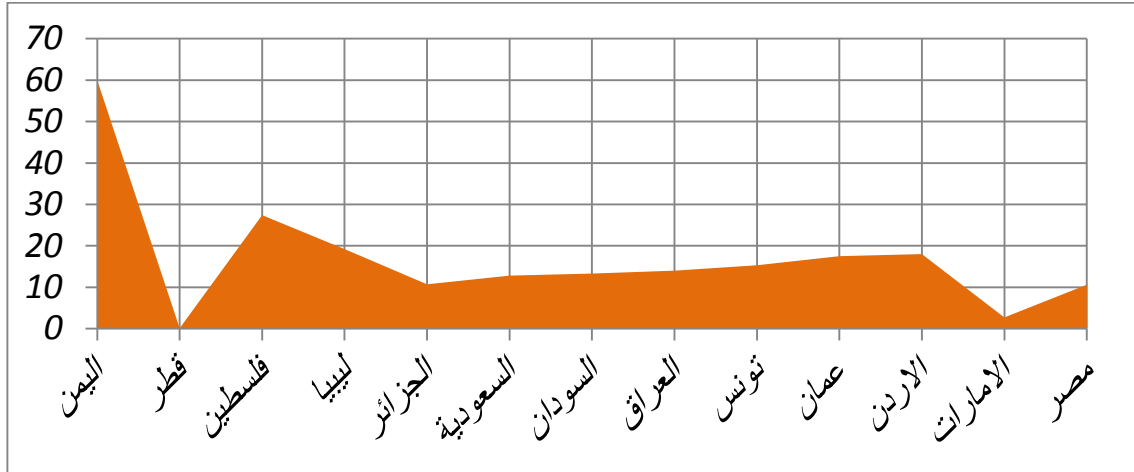
الفصل الثالث- قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي

15.3% العراق 14%، السودان 13.3%، السعودية 12.8%، الجزائر 10.7%، الإمارات

2.7% قطر 0.1%، وهذا كما مبين في الشكل الموالي.

شكل رقم (05) يبين:

نسب البطالة في الوطن العربي لسنة 2018



المصدر: منظمة العمل الدولية، <https://www.ilo.org/ar/index>، 2018.

وتتسم منطقة شمال أفريقيا بأعلى معدلات البطالة وذلك بسبب الفجوات الكبيرة التي تواجه الشباب والنساء اللاتي يمثلن نسبة كبيرة من عاطلين عن العمل، حيث أن عدد العاطلين قدر بـ 8.7 مليون شخص في ظل النمو القوي في قوة العمل، حيث يُتوقع انخفاض معدل البطالة انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى 8.3 % في عام 2018 وأن يتجه نحو الارتفاع في عام 2019 نتيجة لذلك يصبح قرابة 5 ملايين شخص عاطلين عن العمل في عام 2018، وتمثل النساء نحو ثلث مجموع العاطلين عن العمل على الرغم من أنهن لا يمثلن سوى 16 بالمائة من القوة العاملة في هذه

المنطقة. "(م. العمل الدولية: 2018، <https://www.ilo.org/ar/index>)

أما على المستوى الوطني بحسب الديوان الوطني للإحصائيات بلغت نسبة البطالة 11,1 % في افريل من سنة 2018, مقابل 11,7 % بالمائة في سبتمبر 2017, ما يمثل تراجعاً بنحو

0,6 نقطة بين الفترتين. أما عدد السكان البطالين فقد بلغ 1,378 مليون شخص (مقابل 1,440 مليون شخص في سبتمبر 2017 و 1,508 مليون شخص في ابريل 2017).

و بلغت نسبة البطالة 9 % عند الرجال و 19,5 % عند النساء، في حين تم ملاحظة تباينات محسوسة في معدلات البطالة بالنظر لعوامل السن و المستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها. و بلغت نسبة البطالة لدى فئة الشباب الذين يتراوح عمرهم بين 16 و 24 سنة 26,4 % مقابل 28,3 % في سبتمبر 2017، ما يمثل تراجعاً ب 1,9 نقطة.

و فيما يتعلق بتوزيع البطالين حسب الشهادة التعليمية المتحصل عليها فتم تسجيل 680.000 بطل لا يملكون أي شهادة ما يمثل حوالي نصف إجمالي عدد السكان البطالين (49,4 %).

و من إجمالي السكان البطالين، يمثل خريجي التكوين المهني نسبة 25,7 %، في حين أن خريجي التعليم العالي يمثلون نسبة قدرها 24,9 %، و في المتوسط، فإن ستة (6) بطالين من أصل عشرة (10) هم بطالين منذ فترة طويلة ما يمثل نسبة 59,2 % و قاموا بمبادرات من اجل الحصول على عمل منذ سنة و أكثر.

وقد بلغت اليد العاملة النشيطة بلغت 12,426 مليون شخص في افريل 2018 (مقابل 12,298 مليون شخص في سبتمبر 2017) بارتفاع حجم اليد العاملة النشيطة مقارنة بسبتمبر 2017 بقدر ايجابي بلغ 128.000 شخص موضحاً أن هذه المؤشرات تعود لإرتفاع محسوس في حجم السكان العاملين (ارتفاع ايجابي ب 190.000 شخصاً)، مع تراجع لحجم السكان الباحثين عن عمل خلال نفس الفترة (تراجع ب 62.000 شخص).

أما فيما يخص عدد السكان المشتغلين (الأشخاص الذين يحوزون على عمل)، فإنه قدر ب 11,048 مليون شخص في ابريل الفارط (مقابل 10,858 مليون شخص في سبتمبر 2017).

كما أظهرت البيانات حول عدد السكان العاملين ارتفاعا محسوسا في اليد العاملة بالنسبة للرجال مقابل 180.000 شخص في سبتمبر 2017، في حين تم تسجيل استقرار فيما يتعلق بالنساء. و مثلت النساء 17,9 % من عدد السكان العاملين في ابريل 2018 (<https://www.eco-algeria.com/content/node/2317>).

إن النمو السكاني الكبير وتضخم عدد الشباب، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل قد أدت جميعا إلى زيادة العرض من الأيدي العاملة وبالمقابل ركود في الطلب عليها، ورغم أن معدلات النمو السكاني كانت تتناقص بالتدريج وهو اتجاه من المنتظر أن يستمر على مدى العقود المقبلة، فإن السكان وقوة العمل يشهدون في معظم البلدان العربية نموا سريعا.

ولا شك أن انخفاض الطلب على الأيدي العاملة في القطاع العام وبطء نمو في القطاع الخاص و الإفراط في التوقعات لدى القوى العاملة المتعلمة في الحصول على فرص عمل، قد ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية.

كما أن الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تحقيق الاستفادة من القدرات البشرية للجنسين (المرأة والرجل) في عملية التنمية بصورة متكافئة وتوسيع الفرص والخيارات في جميع المجالات وإزالة العوائق التي تقف في وجه المرأة ومساهمتها في عملية التنمية بشكل متساوي مع الرجل .

وتواجه معظم الدول العربية ظاهرة تدهور أسواق العمل مما نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة وتدني وتيرة نمو التشغيل وارتفاع معدلات الدخول إلى سوق العمل، بالإضافة إلى تسارع نمو القوى العاملة وارتفاع نسب مساهمة النسبة في سوق العمل، وترافق مع ارتفاع نسب الدخول إلى سوق العمل تدهور معدلات الأجور الحقيقية فبالرغم من أن العديد من الدول العربية شرعت

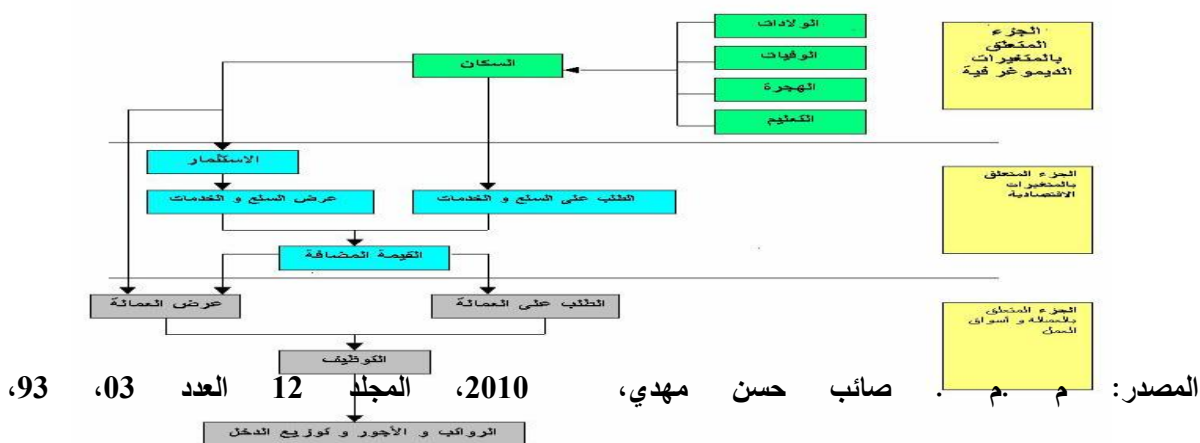
الفصل الثالث- قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي

أجورا دنيا لحماية القدرة الشرائية لكنها لم تتمكن من الحد من قوة الضغوط لخفض الأجور الحقيقية.

ويؤثر انخفاض معدل الخصوبة على عرض العمل من خلال خفض عدد المعالين إلى غير المعالين وزيادة فرصة مشاركة الإناث في قوة العمل نتيجة لانخفاض حجم الأسرة، ولذا فان تغير التركيب العمري يؤثر على سوق العمل وبالتالي على النمو الاقتصادي.

إن تقدم العمر ووصول الفئات العمرية مادن (15سنة) إلى سوق العمل بالتزامن مع انخفاض معدلات الخصوبة سيساهم في خفض عدد المعالين وارتفاع معدل الإسهام في قوة العمل فقط إذا تمكن سوق العمل من استيعاب هذه الفئة. وإذا تحقق الاستيعاب المطلوب مع ما يرافقه من انخفاض معدل الإعالة فان ذلك سيؤدي إلى تحسين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. والشكل البياني التالي يمثل نموذج العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية و الاقتصادية .

شكل(06) يبين: نموذج العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية و الاقتصادية



<https://search.mandumah.com/Record/72911>

و من اخطر العوامل التي عجلت من سرعة تدهور أحوال العمالة وزيادة معدلات البطالة في البلدان العربية الغير نفطية في النصف الثاني من الثمانينيات هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه البلدان، وهي الأزمة التي نجمت عن الإفراط في الاستدانة الخارجية وبخاصة القصيرة الأجل

ذات التكلفة المرتفعة مما أدى إلى ارتفاع معدل خدمة الدين ووصوله إلى مستوى حرج وإزاء هذا المستوى الحرج لجأت البلدان العربية المدينة إلى نادي باريس و نادي لندن لإعادة جدولة ديونها وقد أدى ذلك إلى اضطرار هذه البلدان إلى تنفيذ مجموعة من برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتي انبثق منها مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتي زادت من حدة البطالة في هذه البلدان والتي منها ما يأتي :

- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين .
- أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة إلى خفض مواز في الطلب على العمالة التي تقوم بهذه الخدمات.
- لقد أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال ،وعلى عمالة مؤقتة أي تسرح عقب انتهاء المشروع.
- أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم على الخدمات العامة إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق مما اثر في الطلب المحلي وأدى إلى حدوث كساد واضح في السوق المحلي وتراكم غير مرغوب فيه في المخزون لدى القطاع العام والخاص، وقد نجمت عن ذلك خسائر مالية كبيرة أدت في النهاية إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين .
- أدى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل ومستلزمات الإنتاج الأخرى (بعد تخفيض قيمة العملة المحلية) إلى زيادة تكاليف الإنتاج وهذا انعكس سلبا على الطلب على العمالة.

• كما إن تحرير تجارة الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية أدى إلى تعريض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة، مما أدى إلى إفلاس وإغلاق الكثير من هذه الصناعات وتسريح عمالها.

• لقد نجم عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح كبيرة للعمالة الموظفة لديها وبخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة ، أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم .

أما بطالة النسب فتتركز في فئة المتعلمات اللواتي دخلن إلى سوق العمل لأول مرة، ولهذا فإن هذه الفئة هي أكثر عرضة للبطالة من الرجال إن نمط البطالة والذي يمكن إرجاعه إلى عوامل الطلب والعرض، ففي جانب العرض يعكس النمو الكبير لداخلي سوق العمل لأول مرة والذين هم أكثر تعلمًا من الأجيال السابقة وارتفاع وتأثر مساهمة النسب، أما في جانب الطلب فيمكن ملاحظة تدني وتأثر امتصاص الخريجين من طرف القطاع العام من جراء تطبيق السياسات الاقتصادية الانكماشية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وبالتالي فإن تدهور معدلات بطالة المتعلمين تعكس الاختلالات الجوهرية في سياسات التشغيل إبان فترات الوفرة النفطية (م . م . صائب حسن مهدي: 2010، المجلد 12 العدد 91، 03-95).

رابعاً - إشكالية الفقر بين الثنائية ريف - حضر

إن لظاهرة الفقر حدود جغرافية معينة، ففي الدول العربية فتتحدد خارطة الفقر في ضوء مستوى ونمط توزيع المؤشرات المرتبطة بظاهرة الفقر، وفي صدارتها مؤشر خط الفقر ، حيث تبين من خلاله أن العديد من السكان قد تجاوز هذا الخط حيث قدر عدد الفقراء في الوطن العربي في النصف الأول من عقد التسعينات ما يقارب 65 مليون أي ما يعادل 28.41 % من إجمالي السكان.

إن الأداء غير المتناغم بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو السكان من جهة، وسوء توزيع

الدخل من جهة أخرى أدى إلى تركز ظاهرة الفقر في بؤر معينة في الفجوة الثنائية بين الريف

الفصل الثالث- قراءات اقتصادية واجتماعية في واقع وأبعاد الفقر بالوطن العربي

والحضر العربي، حيث قدرت الأهمية النسبية للفقر في الريف العربي بنحو 65% في حين انخفضت هذه الأهمية إلى ما نسبته 23% في القطاع الحضري في مطلع التسعينيات.

وقد اثبت ذلك قياسيا من خلال معامل الارتباط بين ترتيب الدول العربية في إطار المتضمنات الاقتصادية للفقر البشري والأهمية النسبية للسكان الريفيين مرتفعا في الدول العربية حيث بلغت ما قيمته 0.74، و بمعنى آخر أن ارتفاع الأهمية النسبية لمتضمنات الفقر البشري في الريف العربي يفسر ما نسبته 75% من التغير في الأهمية النسبية للسكان الريفيين (س. ت. النجفي، أ. ف. ع. المجيد: 2008، 233-235)، وهذا كما موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (05) يبين :

خطوط الفقر الوطنية والدولية في بعض دول الوطن العربي ريف- حضر

سنة المسح	يقيمون على أقل من دولار	فجوة الفقر	يقيمون على أقل من دولار	فجوة الفقر عند السكان	نسبة السكان تحت خط الفقر								البلد
					الإجمالي	حضر	ريف	سنة المسح	الإجمالي	حضر	ريف	سنة المسح	
1998	2	0.5	7.4	1.4	11.7	—	—	1998	15	—	—	1991	الأردن
1990	2	0.5	11.6	2.9	14.1	8.9	21.6	1990	19.9	12	29.2	1985	تونس
1995	2	0.5	15.1	3.6	22.6	14.7	30.3	1995	12.2	7.3	16.6	1988	الجزائر
1995	3.1	0.3	52.7	11.4	—	—	—	—	22.9	22.5	23.3	96/95	مصر
1998	5.1	0.9	35.5	10.1	—	—	—	—	19.6	18.6	19.2	1992	اليمن
91/90	2	0.5	7.5	1.3	19	12	27.2	/98 99	13.1	7.6	18	91/90	المغرب
1995	3.8	1	22.1	6.6	—	—	—	—	57	—	—	90/89	موريتانيا

المراجع: إ. قيرة: 2006، 11.

و المتفحص لبيانات الجدول أعلاه، يلاحظ أن فقراء الريف أكثر عددا من فقراء الحضر فمثلا في تونس بلغت نسبة الفقر حسب خط الفقر الوطني 12.6% في الريف بينما بلغت ما نسبته 8.9% في الحضر، أما مصر حسب المسح الشامل لسنة 1995 بلغ 23.3% في الريف وما يقاربه بنحو 22.5% في الحضر، في حين بلغت معدلاته في الجزائر بنحو 15.8% في الريف بينما بلغ نسبة 7.3% في الحضر.

وفي سنة 2000 انخفضت نسبة الفقر المدقع لتصل إلى 3.1% واجتازت نسبة خط الفقر العام 12.1% بمجموع 3719000 فقير، كما ارتفع في الريف خلال نفس الفترة بـ 35% نتيجة الهجرة الريفية نحو المدن بسبب تدهور الوضع الأمني خلال هذه الفترة حيث ترتب عن ذلك فقدان العديد من سكان الريف لوظائفهم وممتلكاتهم وانضمامهم إلى شريحة الفقراء في المدن.

وبحسب الدراسة التي أعدها المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية ، إضافة إلى استخدام بيانات برنامج الأمم المتحدة للتنمية -التنمية البشرية خلص إلى ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية وذلك بنسبة 22.7% في المدن في مقابل 22.3% في المناطق الريفية، أما بخصوص شدة الفقر فتقدر 9.4% في المناطق الريفية مقابل 9.2% في المناطق الحضرية .

أما فيما يخص دخل الأسرة وجد أن الدخل السنوي للأشخاص العاملين بشكل مؤقت قدر بـ 117900 دج بينما قدر الدخل السنوي للموظفين بـ 443272.73 دج ويرتفع الدخل أكثر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية حيث قدر بـ 268059 دج في المناطق الحضرية مقابل 21351.22 دج في الريف (ف ز مهديد، ف حاجي: 2016: 8 ، 15).

وجدير بالملاحظة أن الفروقات بين كل من **عمق الفقر** وشدته بين المناطق الريفية والحضرية طفيف جدا سابقا فروقات بسيطة جدا ، حيث أنه في السنوات الأخيرة على المستوى الوطني عرف الفقر هجرة نحو المدن بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد .

"كما انه من الصعب المقارنة بين الفقر في المناطق الحضرية والريفية باستخدام مقياس الدخل." حيث أنه "في حالة قياسات الدخل، أن هناك جوانب من الرفاه، مثل العمالة أو العنف، التي لا تؤخذ في الاعتبار وغير المدرجة في المسوح الأسرية".

كما أن قياسات الدخل في كثير من الأحيان تقلل من أهمية الفقر الحضري لأنها لا تأخذ في الاعتبار عامل ارتفاع كلفة المكن والغذاء في المدن، والذي يجب أن ينقل إلى مسافات أبعد .

وفي هذا الصدد يشير عبد الرزاق فارس في دراسة عن الفقراء وتوزيع الدخل في الوطن العربي أن ظاهرة الفقر الحديثة في بعض البلدان العربية مرتبطة بشكل أساسي بظروف خارجية مثل الحروب والصراعات مثل العراق، السودان، لبنان ولا يرتبط بالسياسات الاقتصادية وإذا كان الفقر موجودا بنسب متفاوتة بين أقطار الوطن العربي فإن تركزه يرتبط بالبلدان التي يوجد فيها قطاع ريفي كبير والتي تشكل الزراعة النشاط الأساسي للسكان، وتتركز هذه الظاهرة في الريف لا ينعكس في مؤشرات الفقر العامة ، وإنما ينعكس أيضا في المؤشرات الاجتماعية الأخرى مثل معدلات الالتحاق بالتعليم والعمر المتوقع عند الولادة، ومعدلات الأمية بين الكبار وغيرها من المؤشرات الأخرى.

وفي جميع البلدان العربية فإن سكان الريف قد حققوا انجازات أقل من تلك المحققة بين سكان المناطق الحضرية في مختلف المؤشرات المذكورة.

وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها أن الفقر يرتبط بحجم العائلة والتي غالبا ما يؤخذ ضمن العائلة الكبيرة أين ترتفع فيها معدلات إعالة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تفوق 60 سنة.

تم ذهب أبعد من ذلك حين أشار إلى العلاقة القوية بين الفقر ومعدلات التعليم، فالدراسة تظهر أن البطالة و ثم الفقر يزدادان بين الأميين أو الذين تحصلوا على مستويات علمية متدنية والعكس صحيح (إسماعيل قيرة: م س ، 15).

وإذا كان الفقر في بعض الأقطار العربية يعد ريفيا فإن البعض الآخر يعد حضريا خصوصا أثناء فترة الحروب كما في حالة العراق، حيث سددت الفجوة الحضرية بين حجم فقراء الريف وفقراء الحضر. أما في تونس حسب إحصائيات المعهد الوطني لعام 1990 قدر بالوسط الحضري 67 % مقابل 33% في الوسط الريفي.

إلا أننا نجد تقديرات البنك الدولي لنسب الفقر في تونس وتوزيعه في تونس تبين العكس، فقد قدر البنك الدولي لنفس السنة معدل الفقر في الريف التونسي بأربعة أضعاف الوسط الحضري، حيث بلغ نسبة 13.1 % مقابل 3.5 % .

كما أن نسب الفقر تتفاوت من منطقة إلى أخرى في نفس البلد، فمثلا في مصر لا توجد فروق معنوية في مستوى الفقر بين الريف والحضر في الدلتا، بينما يظهر الفرق بوضوح في مناطق الصعيد.

رغم أن الفقر منتشر في أغلب بلدان العالم الثالث و خصوصا الريفية، إلا إنه يظهر أكثر حدة في المدن منه في الريف و ذلك نظرا أنه في الريف:

- يوجد دعم عائلي و جماعي مع توفر الدعم والضبط الاجتماعي.

- التبعية المتبادلة و المساعدة الشخصية.

- وجود فرص للتبادل التقليدي و المقايضة.

أما في المناطق الحضرية فتميز بـ:

-علاقات سطحية و مبنية على المنفعة المتبادلة.

- اضمحلال الدعم العائلي و تفكك العائلة الكبيرة ومنه غياب المساعدات الشخصية و التي تعوضها المساعدات الحكومية.

- غياب أو نقص التبادل التقليدي و المقايضة، حيث أنه تحت تأثير التمدن ازداد شعور الناس في العالم الثالث النسبي بالفقر حيث أن التنمية الاقتصادية في هذه البلدان كثيرا ما يوصف بثورة ارتفاع الطموحات مثل الحصول على تلفزة ، سيارة دراجة، ملابس و أساد استهلاكية أقوى و فشل في تحقيق هذه الطموحات خاصة وسط الشباب يخلف توتر و ارتفاع في الجريمة و المتمثلة خصوصا في جرائم الممتلكات (علي مانع:2002 ، 103 - 107) .

وبحسب "بانفيلد BANFIELD" أن المدينة لا تنتج الفقر وإنما الفقر ينتج في مكان آخر وينتقل إلى المدينة ويرى أن أصحاب الطبقة الثقافية الدنيا نقلوا معهم من المناطق الريفية أنماط سلوكية غير وظيفية تم توارثوها من جيل لآخر.

والفقر في البلدان المتقدمة ظاهرة حضرية وترتبط بالأقليات، حيث أن التمييز العنصري ما زال يعد مشكلة وبحسب "كمني kimenyi" أن الدراسات والأبحاث الحديثة بينت أن مشكلة التمييز العنصري أدت إلى زيادة الفقر في الأحياء الداخلية للمدن كما أن خصائص فقر الأحياء العرقية المنعزلة " القيتو" أصبحت تنتقل من جيل إلى آخر في هذه الأحياء ويرجع "كمني" الحرمان إلى عوامل اقتصادية ومؤسسية وفردية، حيث وضح أن هناك علاقة بين سوق العمل والفقر والبطالة والأجر المنخفض، كما بين أن أنواع البطالة والعلاقة بينها وبين الفقر وناقش تركيبة البطالة بالتركيز حول أسباب تعرض الأقليات باستمرار وخصوصا النساء لمعدلات بطالة مرتفعة، وبالتالي معدلات فقر مرتفعة(ع.ع.الله النعيم: 2009 ، 117).

خلاصة

لقد تعرفنا من خلال هذا الفصل على ظاهرة الفقر حول العالم والذي تبين أنه رغم الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية يبقى الفقر منتشرا وينسب متفاوتة عبر مختلف أنحاء العالم، كما تعرفنا على أبعاد الفقر من منظور التنمية البشرية محللين هذه الأبعاد دلالاتها ومؤشراتها على مستوى الوطن العربي ومحدثين مقارنات بسيطة بين دوله وخصوصا بالجزائر.

وقد تم طرح أيضا إشكالية الفقر بين الثانية ريف- حضر في الوطن العربي، حيث تبين أن الفقر في معظم أقطاره ظاهرة ريفية بامتياز غير أنه هناك استثناءات ببعض بالمدن كتونس مثلا وبعض الدول الأخرى كسوريا بفعل الحروب.

ورغم تفاوت الحجم بين فقراء الريف وفقراء الحضر فإن معدلات الفقر المتوسطة في المدن تحجب حرمانا عميقا داخلها، حيث يعاني الفقراء في الأحياء الفقيرة أسوأ ظروف العيش، فمع موجة التحضر التي شهدتها الدول النامية عموما فإن الريف أصبح مصدرا للفقر في مدن هذه الدول.

وعليه وجب على الدولة توجيه سياستها نحو بؤر الفقر المنتشرة بالمدن وتوجيه الاهتمام إلى الفقر والفقراء بها لرفع مستواهم المعيشي وتزجيده العناية لرفع مستويات التربية والتعليم والخدمات العامة كالخدمات الصحية ، والحضرية التي تساعد على الإقلال من أعباء الأسر الفقيرة والعمل على تقليص الفجوات في اللامساواة ومظاهر التمايز الاجتماعي والتي من شأنها أن تنعكس سلبا على التماسك الاجتماعي فالشعور بالفقر، التهميش واللامساواة وقود الثورات.

نظرة عامة لظاهرة الجرائم الأخلاقية في المجتمع

نظرة عامة لظاهرة الجرائم الأخلاقية في المجتمع الجزائري

توطئة

أولاً - معالم تاريخية لظاهرة البغاء في العالم

ثانياً - أشكال البغاء

ثالثاً - الوظيفة الاجتماعية للبغاء

رابعاً - البغاء بين التنظيم و الإلغاء

خامساً - الجرائم الأخلاقية في المجتمع الجزائري

أ - التأسيس القانوني لجرائم الأخلاق

ب - الدعارة في الجزائر إرساء تاريخي أم ظاهرة مستوردة

خلاصة

توطئة

على الرغم من القواعد الاجتماعية الصارمة (الدين، القانون والأخلاق) و الخطابات الاجتماعية المعيارية التي ترفض الدعارة وتستبعد الجهات الفاعلة فيها، إلا أن المتخصص للواقع الاجتماعي يقف عند حقيقة وجود الدعارة والوجود المرئي بشكل متزايد لها.

وعلى الرغم من وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بجميع أشكال الحياة الجنسية خارج الاطار المشروع فإن للجزائر كغيرها من المجتمعات تاريخ طويل من الدعارة، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء نظرة عامة عن أهم المعالم التاريخية لظاهرة البغاء في العالم وأشكاله وظائفه الاجتماعية، والبغاء بين التنظيم والإلغاء. لننتقل بعدها إلى الجرائم الأخلاقية في المجتمع الجزائري من حيث التأسيس القانوني لجرائم الأخلاق، ثم ظاهرة الدعارة في الجزائر .

أولاً - معالم تاريخية لظاهرة البغاء في العالم

وتعتبر نظرة المجتمع للبقاء نسبية، إذ تختلف حسب الأزمنة و الأمكنة، فبينما نجد القتل والجرح و السرقة جرائم و أفعال محرمة في كل زمان ومكان فقد كان في العصور القديمة و في بعض القبائل البدائية عملاً ينطوي على قيم دينية، وكانت الخليقات اليونانيات على جانب كبير من الذكاء و المستوى الاجتماعي وقد انتشر البغاء بشكل لافت في العصور الوسطى في أوروبا، و كانت بيوت الدعارة مصدر دخل كبير للحكومات المحلية، و لما أخذت الأمراض الزهرية تنتشر كداء وبائي في أوروبا في القرن السادس عشر، بدأت الجهود الجدية في ضبطه، فأغلقت بيوت الدعارة في غرب أوروبا و وسطها فيما بين سنتي 1530 و 1565، حيث شددت العقوبات على ممارسة هذه المهنة. وعند ثبوت فشل الإجراءات التي كانت متخذة في سبيل القضاء عليها وعلى الأمراض الزهرية الناجمة عنها، بدأت مدن كثيرة في تنظيم البغاء، فكانت مدينة "برلين" مثلاً تحتّم الفحص الطبي للباغيا مرة كل أسبوعين منذ عام 1700، بينما بدأت باريس في تسجيل الباغيا في سنة 1875".

أما إنجلترا فقد نصت في قانونها الخاص بإجراءات منع انتشار الأمراض المعدية باللمس والصادر في سنة 1864، مؤكدة على الفحص الطبي الدوري للباغيا، اللاتي تقمن في المناطق العسكرية و البحرية و كذلك على حجز المصابات بهذه الأمراض.

ولكن هذا القانون لم يعمر طويلاً، إذ تم إلغاؤه في سنة 1886، وفي سنة 1898 حرم قانون التشرد على الرجال أن يعيشوا على كسب من الدعارة. وفي أواخر القرن التاسع عشر بذلت جهود كبيرة لضبط التجارة الدولية للنساء لأغراض الدعارة و بدأ التعاون في نطاق دولي للقضاء على تجارة الرقيق الأبيض في سنة 1899، حيث عقد مؤتمر غير رسمي لذلك في "لندن"، ثم تبعه مؤتمر آخر في "امستردام" سنة 1901، ومؤتمر ثالث في "لندن" في سنة 1902، و مؤتمر رابع في "باريس" في سنة 1904 .

و قد نتج عن المؤتمر الأخير اتفاق دولي لإيجاد سلطة مركزية في كل دولة، للتعاون في ضبط تجارة الرقيق الأبيض، وتبادل المعلومات عن أولئك الذين يشتغلون قوادين للنساء لأغراض غير خلقية. و في سنة 1919 شكلت "عصبة الأمم" هيئة لجمع البيانات و المعلومات بخصوص مشكلة الدعارة.

و في سنة 1921 عقد مؤتمر في "جنيف" لبحث هذه المشكلة و تنظيم الجهود و مكافحتها و انتهى المؤتمر بتشكيل لجنة لهذا الغرض، و في سنة 1946 قامت هيئة الأمم المتحدة بأعباء هذه اللجنة. و فيما يتعلق بالجهود الدولية في مكافحة الدعارة، و ما يرتبط به من مشكلات أهمها مشكلة تجارة الرقيق الأبيض، فإنه لم تكد تبدأ سنة 1930 حتى كانت هناك ثلاثون دولة غير مرخصة لمنازل الدعارة، أما فرنسا فكانت تسجل البغايا حتى سنة 1946، التي أصدرت فيها قانونا بإلغاء البغاء.

و أمريكا فلم تبذل جهود جدية في هذا السبيل حتى سنة 1910، حيث سن قانون يحرم نقل النساء من ولاية إلى أخرى لأغراض غير خلقية، و في سنة 1941 صدر قانون آخر يجعل ممارسة الدعارة في المناطق الحربية، جريمة يعاقب عليها القانون الاتحادي العام (الفدرالي)، وحاليا تجرم جميع الولايات ماعدا ولايتي "أريزونا" (ARIZONA) و "نيفادا" (NEVADA) إدارة المنازل أو تخصيصها للممارسة البغاء (س. ح. الساعاتي: م س، 171-172).

و في "تايلندا" تعد الدعارة نشاطا واسع الانتشار ن ، ففي أواسط سنة 1990 عملت منظمات على حماية الطفولة بتقديم أرقام خطيرة عن الظاهرة تتراوح نابين 2.5 أو 2.8 مليون عاهرة، يكفي ملاحظة 200 ألف إلى 300.000 امرأة تتعاط الدعارة فهذا الرقم يصبح حدثا اجتماعيا بالغ الأهمية القصوى .

وبالمقارنة، "فرنسا" التي يسكنها تقريبا نفس عدد السكان لا يفوق عدد العاهرات بها 15000 إلى 18000 مومس، وكان "دولا لوبيير" مبعوث الملك لويس السادس عشر إلى "سيام" SIAM

سنة 1687 هو أول أوروبي من أشار إلى الدعارة في "تايلندا" سنة 1691 فالمصادر التايلندية تؤكد وجود الدعارة في تلك الحقبة لكنها لا تزود إلا بالمعلومات القليلة جدا، فقانون الدلاء الثلاثة (kotmai tra sam duang) الذي يجمع قوانين تغطي حقبة مملكة "ايوتابا" (1450-1767) لم يشر إلى المومسات إلا في ثلاث مناسبات إلى غاية القرن السابع عشر كانت المومسات تعتبرن " عبيد حيث يسخرهن أصحابهم ويعرضهن على أصدقائهم ورجال آخرون مقابل المال.

وقد كان عدد بيوت الدعارة و المومسات مستقرا إلى غاية الحرب حيث عرف تزايدا رهيبا خلال سنوات (1941-1944) ميزه تواجد القوات اليابانية ثم تناقص بداية من 1960، ومع التطور والنمو الاقتصادي عرفت الدعارة توسعا ملحوظا، أولا بسبب الهجرة (غالبا ذكرية) من الفلاحين نحو "بانكوك" من جهة أخرى دور "تايلندا" في حرب "الفيتنام" بما أن البلد استقبل أكثر من 500.000 جندي أمريكي متمركزين في قواعد عسكرية والذين كانوا يبحثون عن المتعة.

وفي سنة 1976 عندما غادر آخر العسكريين الأمريكيين البلاد كان القطاع الخاص قد ضمن خلافة هؤلاء عن طريق السياحة، حيث أصبحت "بانكوك" وضواحيها على وشك أن تصبح اكبر

العواصم العالمية في مجال الدعارة (jean baffie : S.A; 614-615.)

و يحدثنا التاريخ أيضا أن الناس في مصر في عهد الفاطميين، كانوا يخرجون في الأعياد لقضاء شهواتهم الجسدية في أحضان العاهرات، كما أن البغايا كن ينطلقن متبرجات غير متخفيات في داخل المدن و خارجها، و يتخذن من خليج القاهرة مسرحا يقضين فيه طول الليل و طرفا من النهار أما في عهد المماليك فيبدو أن البغاء كان منتشرا إلى درجة جعلت الحاكم يعترف به و يفرض الضرائب على البيوت التي يمارس فيها. و قد استمر الحال على هذا المنوال منذ سنة 1250م ، حتى جاء "الظاهر بيبرس" فحارب البغاء و ألغى المكوس المفروضة عليها، و لكن ذلك لم يدم طويلا

فسرعان ما تغيرت الاتجاهات و تضاربت، بين الاعتراف بالبغاء و فرض المكوس على منازلهم ومحاربتهم و الضرب على أيدي البغايا و مطاردتهم.

وقد لاقت الدعارة سوقا نافقة بعد الفتح العثماني بمصر، ففرضوا عليها المكوس ووضعوا نظاما خاصا لجبايتها، و بدخول الفرنسيين مصر سنة 1798 نشطت حركة الدعارة نشاطا ملحوظا و أقام الفرنسيين مساكن خاصة لممارستها في قسم الأزليكية. و الحقوا بها محلات عامة للرقص و الموسيقى و تقديم الخمر، و بدؤوا يستقدمون عاهرات أوروبيات، فانتشرت بيوت الدعارة في القاهرة لاستقبال الجنود، و انتشرت الأمراض الزهرية انتشارا فتاكا بينهم، إلى درجة دفعت السلطات الفرنسية إلى التشدد في رقابة البغايا.

وقد ظل البغاء منتشرا و تتقاضى الدولة عنه الضرائب حتى سنة 1837، حيث ارتأى عدم الاعتراف بالبغاء و إلغاء الضرائب لقلة حصيلتها، ثم عاد الاعتراف بالدعارة مع الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882، وصدرت المنشورات و اللوائح الرسمية لتنظيمه. و ظل الحال على هذا المنوال حتى صدر أمر رسمي بإلغاء بيوت الدعارة.

ثانيا- أشكال البغاء

تبين دراسة الثقافات أن البغاء يتخذ صورا في المجتمعات المتباينة، في العصور القديمة و الوسطى، و الحديثة، و في الثقافات الشرقية و الغربية، و الحشرية و الريفية و الزراعية و التجارية و الصناعية . و يستطيع الباحث في تاريخ البغاء على مر العصور أن يميز بسهولة أشكالا معينة للبغاء منها : البغاء المقدس ، و البغاء الطقسي، و البغاء التعويضي، و البغاء البديل.

لقد تحدثت جميع الكتب التي تتناول تاريخ الدعارة تتحدث عما يوصف عموما بالبغاء الديني أو الدعارة المقدسة، و يتضح من ذلك أن العلاقات الجنسية التي تحدث في نطق هذا الإطار

ظاهرة دينية أو مركب ثقافي له قيم معينة تدفع إلى ممارسته، أما جوهر الدعارة (البغاء العادي) فيكمن في كسب المال من أجل العيش أو الحصول على الكماليات عن طريق تقديم الجسد .

و المناطق الرئيسية التي كانت الدعارة فيها جزءا جوهريا من عبادة الكائن الغيبي هي أجزاء من بلاد البحر المتوسط و آسيا الصغرى، و إفريقيا الغربية و جنوب الهند. و قد ساد في هذه المناطق نوعان من البغاء المقدس، أولهما ذلك الذي كانت المرأة فيه تمارس بمفردها عبادة تقديمية، بأن تقدم جسدها لرجل واحد أو أكثر ، ثم تتزوج بعد ذلك بالطريقة المعتادة له من الصحة ، نظرا لان البغاء وجد أيضا في إطار يبيح تعدد الزوجات و اقتناء السراري في كثير من المجتمعات الأفريقية والآسيوية

أما البغاء البديلي العلاقات الجنسية المختلفة التي ينغمس فيها الذكور غير المتزوجين كبديل عن الزواج، أو الرجال المتزوجين البعيدون عن زوجاتهم، و الذين تقوم لديهم البغايا مقام البديل عن أولئك الزوجات من حيث الوفاء بالغرض الجنسي، و في الحالة الأولى كانت هناك فترات معينة قل خلالها عدد النساء كثيرا عن عدد كبير من الشباب عن الزواج، و من ثم التجاؤا إلى البغايا. و كثيرا ما يحدث في أوروبا في العصر الحديث أن يتهيب الشباب من الرجال و النساء مسؤوليات الزواج ، يفضلون أن يظلوا منفردين و يحصلوا على الإشباع الجنسي عن طريق المعاشرة المختلطة، و في بعض الأحيان يكون الحافز إلى مثل هذا السلوك أساسه اقتصاديا في، حيث نجد في هذه الحالة أن الشباب في سن الزواج ، إما أن يتزوجوا متأخرين جدا أو لا يتزوجون إطلاقا (س.ح. الساعاتي: م س، 171-177).

ثالثا - الوظيفة الاجتماعية للبغاء

يلجأ غير المتزوجين إلى استهلاك الدعارة ، لأنهم يجدون في ذلك وسيلة سهلة، و مما يزيد من إقبالهم على البغاء و تفضيلهم إياه على غيره من سبل الاتصال الجنسي المشروعة (في شكل

الزواج) أو شبه المشروعة (في شكل اتخاذ الخليلات) لأنه لا يتضمن ارتباطا أو مسؤولية من النواحي العاطفية أو القانونية أو الاجتماعية .

و هناك فئة من الشبان الذين يمرون بمرحلة النضج الجنسي، إذ تشتد معه الدوافع الجنسية التي تدفعهم الرغبة في استطلاع حقائق الحياة و اكتساب الخبرة بها إلى الممارسة الجنسية مع البغايا. و قد يكون التجاء بعض العزاب إلى البغايا، نتيجة إخفاقهم في علاقاتهم الجنسية مع النساء بالطريق المشروع أو غير المشروع.

أما المتزوجون من الرجال فقد يلجؤون إلى البغايا عند عدم كفاية العلاقات الزوجية لإشباعهم جنسيا إما لعيب في زوجاتهم كالمرض أو البرود الجنسي، أو رغبة استطلاع المزيد من الحقائق الجنسية، نزوعا إلى الرغبة في تنويع الخبرة في هذا المجال.

و ثمة ظروف أخرى يلجأ فيها العزاب و المتزوجون على السواء إلى البغايا، و ذلك في حالة كثرة السفر و الانتقال و عدم الاستقرار، كما يفعل البحارة و الجنود و التجار و رجال الأعمال. و في كل هذه الصور تتضح معالم أساسية في ظاهرة البغاء، ففيه إشباع الحاجة الجنسية البهيمية لدى كثير من الرجال. و هذه الحاجة الخالية من العاطفة، تجعل الرجال يسعون إلى البغايا و هن من جانبهن على استعداد في كل وقت لإرضاء أي راغب في نظير ما ينفقه في سبيل ذلك من مال .

رابعا - البغاء بين التنظيم و الإلغاء

يقصد بتنظيم البغاء إباحة ممارسته بقيود و شروط معينة، و يكون ذلك في صورة فتح منازل مرخص بها، أو تسجيل البغايا و الترخيص لهم بمزاولة البغاء بمقتضى بطاقات يحملنها. و قد يتخذ التنظيم صورتين معا، أما الإلغاء فيقصد به عدم التنظيم بصورتيه السابقتين، و تأخذ به الأغلبية الساحقة من دول العالم في الوقت الحاضر. و هناك صورة من الإلغاء أكثر تحديدا تعرف

بالتجريم و هو الإلغاء الذي يهدف إلى منع البغاء في ذاته واعتباره جريمة و يفرض على ارتكابه عقوبة و هناك حوالي أربعين دولة وولاية تأخذ بالتجريم.

و يرى أنصار التنظيم أن فيه حماية للأسرة و الأخلاق إذ أن البغي تعد فداء للمرأة الشريفة لأنها تصرف عنها محاولات الغواية و الإغراء. و يمكن التنظيم من ضبط ممارسة البغاء و الوقاية من عدوى الأمراض الزهرية، و ذلك لما يتضمنه من ضرورة الفحص الطبي الدوري المنتظم على كل من تحترف البغاء.

و هناك وجهة نظر أخرى لأنصار التنظيم، و هي أن إلغاء البغاء يحوي في طياته حدا للحرية الفردية، فهناك بعض الإناث اللاتي يرغبن في اتخاذ الدعارة مهنة لهن ، و يفضلنها عن مهن أخرى كالخدمة المنزلية مثلا، و الأنثى التي تفكر هذا التفكير و تتجه هذا الاتجاه تضي على ممارسة الدعارة فيما لا يقرها المجتمع، فهي تعتقد أنها تؤدي وظيفة تكون بعض الزوجات قد أخفقن في أدائها. تلك الوظيفة هي إشباع شهوات الأزواج و ما ينجم عن ذلك من شعور بالراحة. و هناك فئة من الباحثين يرون أن البغاء يقلل أو يضعف من إجرام الإناث، لأن صورة التعبير الإجرامي عندهن بمعنى أن البغاء يحل الجرائم الأخرى، التي يمكن أن يرتكبها.

و من أنصار هذا الرأي "هافلوك الس HAVELOCK ELLIS " و "لمبروزو

LOMBROSO" وقد أشارت إحصاءات وزارة الداخلية الانجليزية إلى صحة هذا الرأي.

و يرى أنصار الإلغاء أن التنظيم ليس وقاية كافية من المرض، فالفحص الطبي الدوري المنتظم لا يدفع شر الإصابة في الفترة الواقعة بين فحص و آخر. و قد تنقل الأنثى ميكروب المرض دون أن تظهر عليها أعراضه، و ربما تحتال هي نفسها لإخفاء مرضها. يضاف إلى ذلك أن التنظيم يعطي عملاء البغايا ضمانا كاذبا لا يجعلهم يحتاطون لتوقي العدوى. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم

يمنع تنظيم البغاء من انتشار البغاء السري . كما أن التنظيم يؤدي إلى التغيرير بالإناث، و التوسع الزائد في تجارة الرقيق الأبيض لإمداد منازل الدعارة بالبغايا.

و يعد التنظيم تمكينا لأنواع مختلفة من الفساد، إذ أن المنازل المرخص بها تكون مباءة لترويج الخمر و المخدرات، و ملاذا للخارجين على القانون، و مفسدة لضمم بعض رجال الشرطة. ومجالا لانتشار الشذوذ الجنسي. هذا فضلا عن تنظيم البغاء يعد منافيا للأخلاق و الآداب، فهو يحول دون توبة البغي، كما انه يضيف صبغة العمل المشروع على الرذائل و يكسبها حماية الدولة التي تعد قوامه على الأخلاق .

كل هذه الاعتبارات قلبت النظرة إلى تنظيم البغاء رأسا على عقب فبعد أن كان أول مؤتمر للطب الدولي في باريس سنة 1967 يؤكد فائدة التنظيم، أخذت المؤتمرات التي عقدت بعد ذلك تشجع على إلغائه، و لكن لا يغيب عن البال أن معارضة التنظيم على أسس طبية تتعلق بانتشار الأمراض الزهرية ، أصبحت واهية أمام الوعي الصحي الآخذ في الانتشار في جميع الأوساط (س.ح. الساعاتي: م س، 190-191).

خامسا- الجرائم الأخلاقية في المجتمع الجزائري

إن الحياة الجنسية في مجتمعنا موضوع لتنظيم اجتماعي وقانوني، وذلك من خلال مجموعة من القيود المفروضة على الحياة الجنسية، ويستمد هذا التنظيم الاجتماعي للحياة الجنسية من خلال مجموعة من القيم الأخلاقية والدينية، حيث يحصر مجال العلاقات الجنسية في نطاق ضيق، أما التنظيم القانوني فيستلهم بالدرجة الأولى اعتبارات نفعية اجتماعية.

أ- التأسيس القانوني لجرائم الأخلاق

على الرغم من أن المجتمع الإنساني قد توصل إلى وسائل وقوى ضبطية أكثر تعبيراً عن إرادة المجتمع كالقانون المكتوب مثلاً، إلا أن أخطار الجريمة مازالت تتزايد يوماً بعد يوم، فبالرجوع

إلى القانون الجزائري نجده وضع العديد من النصوص القانونية التي تجرم بعض الجرائم الأخلاقية إلا أنه اغفل جزء منها، حيث أنه غداة استقلال الجزائر سنة 1962 استمر العمل بالقوانين الفرنسية ماعدا ما تعارض منها مع السيادة الوطنية.

وبعد الاستقلال تم استبدالها بقوانين وطنية وذلك تبعا لقانون العقوبات الجزائري بموجب الأمر 66-156 المؤرخ في 1966/06/08 لكن الشيء الملاحظ هو الترجمة الحرفية للقوانين المستمدة وبشكل كبير من قانون العقوبات الفرنسي الشيء الذي اثر على عدم تجريم صراحة بعض الجرائم التي هي منافية للأخلاق العامة لمجتمعنا الجزائري.

وبحسب قانون العقوبات الجزائري تنقسم الجرائم الأخلاقية إلى فرعين وذلك كالتالي:

1- الجرائم الماسة بالأفراد: وهي الجرائم التي تلحق أضرارا بالأشخاص بصفتهم أفرادا ويتمثل

ذلك في الفعلين المتتاليين:

✓ هتك العرض (الاغتصاب)

يمكن أن يطلق عليه اغتصابا، لكن المشرع الجزائري استعمل هذا اللفظ للدلالة عليه كما أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريفا واضحا لهذه الجريمة لكنه جرمها هذه الجريمة وذلك حسب المواد (332-336) من قانون العقوبات، و يمكن تعريفها بأنها "مواقعة رجل لإمرأة بالعنف"، ولقيام هذه الجريمة لابد من توفر أركان وذلك كالتالي:

• **الركن الأول:** الفاعل أو الجاني و يكون بالضرورة رجلا، حيث أن المرأة لا تكون إلا

شريكا في هذه الجريمة.

• **الركن الثاني:** الضحية تكون امرأة ولا يهم إن كانت بكرا أو ثيبا، وعليه إذا وقعت الجريمة

على رجلا لا تسمى هتكا، بالإضافة إلى حالة إيتاء الرجل امرأة بالعنف في دبرها.

• **الركن الثالث:** الفعل ويتم من خلال إيلاج الرجل في فرج الأنثى، أما باقي الأفعال التي يرتكبها الرجال في حق المرأة بدافع الشهوة فهي معاقب عليها، لكن بصفتها فعلا علنيا مخلا بالحياء، كم أن التعشير الاصطناعي المرتكب بالعنف لا يعد هتكا ولا زنا.

• **الركن الرابع:** القصد الجنائي حيث أن هذه الجريمة تستوجب عدم وجود رضا الضحية أي الإكراه وعليه لا عقوبة على فعل الإيلاج ما لم تكن قاصر أو مجنونة، وهو نوعان مادي ومعنوي فالأول إذا لجا الجاني إلى استعمال قوته البدنية لإشباع شهوته الجنسية كالضرب، التقييد، تكميم أفاه...وغيرها. أما الثاني كإشهار الجاني سلاحا، التهديد بالتشويه أو القتل مثلا، أو إلحاق العار بها أو إعطاءها حبوب منومة، أو الخديعة (دردوس مكي: 2007، 162- 165).

✓ الفعل المخل بالحياء

هو كل عمل مخل بالحياء يأتيه الجاني على الضحية عنوة، ولا يشترط أن تكون الضحية أنثى أو أن يرتكب في العلانية أو في الخفاء، لكن في حالة إتيان هذا الفعل في العلانية فيتابع الجاني بتهمتين وهي الفعل المخل بالحياء، وتهمة الفعل العلني المخل بالحياء ويجرم هذا النوع ولو لم يرتكب على الضحية عنف في حالة كان المجني عليه قاصرا لم يبلغ السادسة عشرة من عمره، أو كانت الضحية لم تكمل التاسعة عشر من عمرها وذلك بحسب المواد (334-335-337) من قانون العقوبات الجزائري، وفي حالة إذا حصل عنفا فتشدد العقوبة في أحسن الظروف السجن المؤقت من خمسة إلى عشرة سنوات. ولقيام هذه الجريمة لابد من توفر أركان وذلك كالتالي:

• الركن الأول- الفعل المادي:

يقصد به الفعل المنافي للآداب، ويشترط ممارسته المباشرة على جسم الضحية، وإذا وقع بحضورها فقد يشكل فعلا علنيا مخلا بالحياء بحسب المادة 333 من قانون العقوبات، أو تحريض قاصر على الفسق والدعارة بحسب المادة 342 من نفس القانون وذلك مثل كشف المرأة عن

عورتهالمس الجهاز التناسلي للجنسين سواء كان اللمس اللطيف أو القرص العنيف، تقبيل الرجل لامرأة على فمها أو تمرير يده على صدرها (دردوس مكي: 2007 ، 169 - 170).

• **الركن الثاني- المحاولة:** تشير المواد 334-335 إلى معاقبة كلا من الفعل التام

والشروع فيه أيضا حيث أن القانون لا يميز بين الجريمة التامة والشروع فيها، كما انه عمليا هناك صعوبة في التمييز بين الجريمتين، فكل شروع في فعل م الأفعال المادية المكونة للجريمة يعتبر في حد ذاته فعلا تاما (دردوس مكي: 2007 ، 170).

✓ **الركن الثالث- القصد الجنائي:** هذه الجريمة تعتبر عمديه، فهي تتمثل في تعمد الجاني القيام بفعله مع شعوره بأنه يخدش حياءها، ففي حالة عدم تعمد الجاني القيام بالفعل كان يحصل ذلك عرضا دون قصد فلا شيء عليه كمن يلمس صدر المرأة في مكان مزدحم بالطريق بغير قصد، كم لا يأخذ بعين الاعتبار الدافع لارتكاب هذه الجريمة سواء كان الانتقام أو بدافع شهواني (دردوس مكي: 2007 ، 171-176).

2- **الجرائم الماسة بالمجتمع:** و تعتبر كل جريمة تمس بالأخلاق العامة وتؤدي المجتمع في

كيانه بصفة عامة وهي:

✓ **الفعل العلني المخل بالحياء العام**

هي كل فعل مخالف للآداب يرتكبه الجاني علانية ويكون من شأنه أن يخدش حياء من يشاهده، والهدف من تجريم هذا الفعل هو صيانة شعور الناس من رؤية بعض المناظر الجنسية التي تقتضي الأخلاق الحميدة وكذلك الآداب العامة التخفي والتستر عند إتيانها، وتتمثل أركانها في:

• **الركن الأول:** الفعل المادي وقد يتمثل في عمل أو حركة من شأنه خدش حياء أفراد

المجتمع (دردوس مكي: 2007 ، 178).

• **الركن الثاني:** ويتمثل في العلانية بحسب المادة 333 من قانون العقوبات، وتحقق هذه الأخيرة أصلا في حالة ارتكابها في مكان عمومي - وهو المكان المسموح فيه بدخول الجمهور سواء كان مجانا أو بمقابل بشروط معينة، لكنها قد تتحقق أيضا عند وقوع الفعل في مكان خاص وعموما تتحقق العلانية سواء شاهد الجمهور أو من المحتمل مشاهدته لأن الغرض من هذه المادة هو صيانة بصر الناس من أن يقع على المشاهدة المعاكسة للأداب والأخلاق الحميدة وليس رد الفعل في حد ذاته، حيث يكفي أن يعرض الجاني نفسه في هيئة تجرح شعورهم في مكان عمومي أو خصوصي وسواء وقع منه الفعل إراديا أو نتيجة إهمال المجتمع (دردوس مكي: 2007 ، 181).

ومدلول الأخلاق الحميدة نسبي ومتغير بتغير الزمان والمكان، فما كان مستهجنا عند أجدادنا قد لا يشعر أحدا بالقلق في زماننا، وما هو مستنكر في منطقة أو بلد ما قد لا يلفت الانتباه في منطقة أخرى.

✓ - جريمة الإخلال بالأخلاق الحميدة

وهي كل صنع أو إلصاق أو إستيراد أو سعيًا لذلك من أجل التجارة أو توزيع أو أقام معرضا أو شرع في عرض للجمهور أو باع أو شرع في البيع أو توزيع كل مطبوع أو محرر أو رسم أو إعلان أو صور لوحات زيتية أو صور فوتوغرافية أو أنتج شيء مخل للحياء، أما أركانها:

• **الركن الأول:** يتمثل في الركن المادي، ويتكون هذا الأخير من عنصرين أولهما الأفعال المجرمة وذلك بحسب المادة 333 مكرر الصناعة والاستيراد، البيع والتوزيع والشروع فيهما، الإلصاق والعرض للجمهور أو الشروع فيهما ولا يعاقب عن هذين الأخيرين إلا إذا وقعا علانية.

أما العنصر الثاني فيتمثل في محل التجريم كل المطبوعات والمحررات والرسوم والإعلانات والصور واللوحات وغيرها، باستثناء تلك الصور والرسوم والكتب والتي يهدف من خلالها العلم والتعلم

كما هو الحال في الأوساط الطبية المجتمع

الركن الثاني: يتمثل في الركن المعنوي باعتبارها جريمة عمدية حيث يشترط فيها القصد الجنائي، وقد يشترط فيها قصد خاص إلى جانب قصد عام وذلك إذا كان الصنع أو الحيازة أو الاستيراد في الأشياء المنوه بها في المادة 333 مكرر من أجل التجارة والتوزيع والإلصاق العرض (دريدوس مكي: 2007 ، 190-191).

✓ جرائم الأفعال المثيرة لغرائز الغير

الأفعال المثيرة لغرائز الغير تتخذ عد أشكال، منها الدعارة، التحريض على الفسق والفجور الإغراء العمومي، حيث رصدها المشرع بمواد واضحة ومفصلة وذلك كالتالي:

• **الدعارة:** لم يعط المشرع أي مدلول يعرف فيه الدعارة لكن بالرجوع إلى الفقه تعرف أنها عرض شخص جسمه على شخص آخر بغية إشباع شهوته الجنسية بمقابل مبلغ من المال وقد تكلم المشرع في مادته 343 عن الدعارة والفسق في ثلاث مواضيع كما أن كل الجرائم المنصوص عليها من خلال هذه المادة القانونية (343) يشترط فيها ثلاث أركان هي: القصد الجنائي، الجاني، الضحية.

ينبغي التنبيه أن المشرع الجزائري لا يجرم فعل المرأة التي تتعاطى الدعارة ولا فعل الرجل الذي يتعاطى اللواط بمقابل، ويقصد بالدعارة عرض الجسم شخص على الغير لإشباع رغباته الجنسية بمقابل وما يجرمه المشرع الجزائري هو فعل الوسيط بشأن الدعارة المنصوص والمعاقب عليها في المواد 343-345 ق ع والسماح للغير بتعاطي الدعارة المنصوص والمعاقب عليها في قانون العقوبات في المادتين 346-348 (حسن بوسقيعة: 2014 ، 126).

وعليه فالمشرع يكتفي بتجريم أسبابها وتبعاتها حيث أن هذا التناقض يساهم في تعدد صور التجريم، كما أن المشرع لم يشرع الدعارة كسلوك سلبي لا أخلاقي وإنما شرع لمحيطها البشري والمادي. وذلك كالتالي:

• الوساطة: الوساطة في الدعارة تتخذ سبعة أشكال يمكن تقسيمها إلى صنفين:

-الصنف الأول- الوساطة وهو خاص بالدعارة: وتتضمن: المساعدة، الاستفادة من مداخل

الدعارة، المعاشة مع من يحترف الدعارة، العلاقة المعتادة مع من يحترف الدعارة.

-الصنف الثاني- وهو يجمع بين الفسق والدعارة: وتتضمن الاستخدام من أجل الفسق

والدعارة، التوسط في الدعارة والفسق، والعرقلة في الوقاية من الدعارة.

• جرائم التحريض على الفسق والدعارة

ونعني بها تلك التصرفات والأفعال أو الأقوال التي يقوم بها شخص ما وتلك الوسائل التي

يستعملها مع الشخص آخر ذكرا أو أنثى بقصد التأثير عليه أو إقناعه من أجل دفعه إلى تعاطي

الدعارة وممارسة أعمال الفسق وإفساد الأخلاق ولقد نص على هذه الجرائم المشرع الجزائري في

المادة 342 عقوبات فقرة أولى من المادة 343 وفي المادة 347 من نفس القانون.

والمشرع الجزائري في قانون العقوبات لا يعاقب على التحريض على الفسق وإفساد الأخلاق

إلا في حالتين اثنتين فقط هما حالة الاعتياد على تحريض قاصر لم يكمل سن التاسعة عشر من

عمره وحالة التحريض بصفة عرضية لقاصر لم يبلغ سن السادس عشر بعد ثم عاقب عن كل منهما

بعقوبة تماثل العقوبة الأخرى

• جرائم الإغراء العلني على الفسق

والمقصود بهذه الجريمة هو قيام الشخص المتهم بحركات جسدية معينة أو توجيه أقوال أو

أفعال علنا إلى شخص آخر ذكرا كان أو أنثى بغية التأثير عليه لما يحمله على ممارسة الفسق وهذا

الفعل منصوص ومعاقب عليه في المادة 347 قانون العقوبات جزائي، تقتضي هذه الجريمة توافر

ثلاثة عناصر وهي : فعل الإغراء ، العلانية، القصد الجنائي (دريوس مكي: 2009، 192 -207).

ب- الدعارة في الجزائر إرساء تاريخي أم ظاهرة مستوردة ؟

إن المصادر التي تتحدث عن الدعارة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر محدود، فبحسب أعمال الأب " والدون ديبغو هايدو **Le père don Diego de Haedo** بعنوان " تبوغرافيا وتاريخ الجزائر" والذي نشرها بالاسبانية يقر أن الدعارة موجودة بالفعل في الجزائر منذ عام 1612، حيث يعطينا تفاصيل غريبة عن " الرذيلة الثالثة والخطيئة" يقول هي الشهوة التي يصنع منها الجزائريون وينظرون إليها على أنها السعادة في هذا العالم.

والدعارة قبل الفترة التي سبقت وصول الفرنسيين للأراضي الإفريقية تؤكد وجود الدعارة على نطاق واسع وكان ينظم لها هناك، حيث أن جميع المتزوجات كان لديهن محظيات، بالإضافة إلى أربع نساء مسموح بها وفق تعاليم الدين الإسلامي، وبحسب الكابتن " روزيه **Rozet** " قدر عدد العاهرات نحو 3000 إمومس منهن مغاربة، العرب، ولكن لم يكن بينهم من اليهود.

إذ كن يمارسن العمل في المنازل كل لها ثمنها، حيث لا يسمح لهن بالخروج بدون إذن " الميزوار **mézouar ou mizouar** والذي هو بمثابة المأمور الكبير أو " جنرال الشرطة " الذي كان مسؤولا خصيصا لمراقبة النساء اللواتي يمتهن الدعارة

(J.-B. BAILLIÈRE LIBRAIRE: <http://www.algerie-ancienne.com>. p 21).

ويضيف الأب "هايدو"، أن "دعارة اللواط الجزائرية التي تعتبر من الدعارة الذكرية أنها متواجدة ويتعاطونها بكثرة رهيبة في الجزائر كالوطئ في الدبر للذكور بالجزائر. ومن السلوكات الشاذة أن كبار السن من الأتراك الرجال لا يحبون الزواج من النساء، ويتباهون بذلك. فالدعارة في الجزائر موجودة منذ القرن السادس عشر ومنظمة قبل قدوم الفرنسيين، ففي الجزائر العاصمة وحدها هناك "ثلاثة آلاف عاهرة مكونة من مورييسك، عرب، و نجيات، لكل واحدة سعرها الخاص، وغير مسموح لهن دون إذن المزوار القواد، فهو ملازم عام للشرطة ومسؤول خاص بالعاهرات في الدعارة، فالفرنسيون وجدوا هذا النظام للدعارة قائم في الجزائر العاصمة.

وبعدما استولى الاستعمار الفرنسي على الجزائر عام 1830 م، شرعت فرنسا في تنظيم الدعارة بالجزائر العاصمة وجميع أنحاء ريجنسي والتي كانت منتشرة بها القواعد الاستبدادية "للميزوار" على نطاق واسع ، وذلك مراعاة لصحة ومصلحة الجنود الفرنسيين القادمين إليها حيث تم فتح سجل إجراءات اللجنة الإدارية لمستوصف الجزائر العاصمة بتاريخ 06 ديسمبر 1837 قدم تقرير مفصل لذلك والذي تم الموافقة عليه بتاريخ 29 ديسمبر 1837 .

في 11 أوت 1830 تم بناء مستوصف صحي تحت إشراف مفوض الشرطة، كما ألزم جميع الفتيات العامات بتقديم أنفسهن عدة مرات في الأسبوع، وكان هذا المستوصف تحت سلطة رئيس البلدية، أما الضريبة فكانت ينظر إليها من طرف كاتب الشرطة.

وفي 28 نوفمبر 1835 صدر مرسوم لتنظيم الدعارة تحت إشراف مفوض الشرطة والذي يحدد الحقوق و الالتزامات المفروضة على البغايا حيث يتضمن ما يلي:

" نحن الوكيل المدني للممتلكات في شمال إفريقيا،

مع مراعاة المادتين 10 و 46 من الباب الأول من القانون رقم 19-27 يوليو 1791 الخ ونظرا إلى التجربة والتي دعت إلى ضرورة مراجعة اللوائح القانونية بشأن الفتيات العامات مايلي:

- التسجيل

المادة 01- أي فتاة سلمت سيئة السمعة يجب أن يتم تسجيلها في اللوائح الخاصة (سجل يحفظ على مستوى مكتب مراجعة الحسابات) من قبل مفوض الشرطة ، رئيس المكتب المركزي.

المواد 20، 03، 04، 05- تحدد كفايات عمل هذا النقش من طرف الخدمة الصحية.

- الخدمات الصحية

المادة 06- اعتبارا من الأول من أكتوبر، جميع البغايا يجب أن يزرن الطبيب ويقمن بفحوصات طبية مرتين كل خمسة عشرة يوما للتأكد من الحالة الصحية.

المادة 7- هذه الزيارة تتم في العيادة، غير أنه يمكن للبعض القيام بفحوصات في المنزل شريطة دفع الرسوم المحددة في مبلغ 3 فرانك سويسري بالإضافة إلى أتعاب الطبيب.

المادة 08، 09، 10- في حفظ شروط الزيارات.

المادة 11- في حالة ما تبث إصابة داعرة بمرض تناسلي عند قيامها بالفحص فيجب عليها البقاء في العيادة لتلقي العلاج الفوري أما البغايا اللاتي يقمن بالكشف في منازلهن وفي حالة ما تبث إصابتهن بأحد تلك الأمراض فيجب نقلهن على الفور للمستوصف من طرف مفوض الشرطة.

- الأجر

المادة 12- لتغطية النفقات الناتجة عن كل زيارة للطبيب تدفع العاهرة مبلغ 5 إلى 10 فرنك في الشهر حسب كل حالة.

المادة 13، 14- حول طريقة جمع هذه الضريبة من طرف مقتصد المستوصف.

- أحكام عامة

المواد 15، 16، 17، 18، 19- فيما يخص البطاقات المهنية، تغييرات الإقامة... الخ.

المادة 20- يحضر صراحة خروج الفتيات إلى الشوارع بعد العاشرة مساء أو الاتصال المباشر أو غير المباشر مع المارة سواء في النهار أو في الليل، عند الأبواب و النوافذ أو في الشوارع أو الساحات والطرق العمومية.

المادة 21- يمنع صراحة دخول التكنات العسكرية، أو حراسة المنزل، أو تواجد الجنود في المنزل بعد التقاعد.

المادة 22- لا يحق لأي عاهرة مغادرة المدينة لزيارة القبائل المجاورة إلا عن طريق الحصول على إذن كتابي من مفوض الشرطة ومن رئيس المكتب المركزي؛ أما في حالة ما غادرت دون الحصول على إذن فسيتم اتخاذ إجراءات تأديبية في حقها.

المادة 24- من الواجب على كل البغايا دفع رسوم ضريبة حسب الدخل، وتُحدد قيمة الرسوم بشكل عام في 10 فرانك للعاملات في الداخل و5 في الخارج.

وعلى الرغم من وجود كل هذه القوانين فهناك من النساء من تعمل في الشارع بصورة غير رسمية، كما لم يعد هناك حظر على المرأة اليهودية فهي نفسها باتت بإمكانها ممارسة

الدعارة..(26-22 p <http://www.algerie-ancienne.com>. J. BAILLIÈRE LIBRAIRE).

جدول رقم (06) يبين:

عدد المسجلين من البغايا وعرقهم في الجزائر (1838-

السنوات	1838	1839	1840	1841	1842	1847	1848	1849	1850	1851
السكان الأصليين للبلد	254	257	254	299	282	203	181	183	248	170
فرنسيات	01	34	44	51	70	107	78	82	113	81
اسبانيات	52	5	74	78	78	58	49	60	57	37
		»	»	»	»	14	10	8	8	4
إيطاليات	08	04	04	06	06	06	05	02	02	05
ألمانيات	03	02	07	08	07	11	10	17	20	09
الاسبانيات	»	02	04	04	04	04	03	03	02	02
هولنديات	»	»	02	02	02	»	»	»	»	»
يهوديات	27	38	37	43	38	26	28	22	19	01
مغاربة	»	»	06	07	08	06	07	07	07	03
السود (الصحراء الكبرى)	»	17	14	12	15	16	16	17	17	13
المجموع	375	413	446	512	510	441	387	395	479	342

المصدر:

- J.-B. BAILLIÈRE LIBRAIRE: PROSTITUTION DE LA DANS LA VILLE D'ALGER DEPUIS LA CONQUÊTE Livre numérisé en mode texte <http://www.algerie-ancienne.com>

أنشئت بيوت الدعارة في جميع المدن تقريبا باستثناء تلك التي كان يقطنها المسلمون. في عام 1942 سجلت الشرطة الأخلاقية 46 بيتا للدعارة و 79 فندقا ثم 600 منزل سري يُستعمل لأغراض الدعارة في الجزائر العاصمة وحدها، وقد بقيت هذه الأرقام على حالها حتى الاستقلال في عام 1962.

ج- تشخيص واقع الدعارة في الجزائر

رغم حالة الاستنكار التي يعرفها المجتمع الجزائري اتجاه ظاهرة الدعارة، إلا أن معدلات الانخراط فيها بات في ارتفاع مستمر، وإن كانت هذه الظاهرة بمجتمعنا الجزائري أقل حدة من باقي المجتمعات الغربية و العربية نتيجة التحصين الديني والعادات والتقاليد المنتشرة بين أغلب أوساط المجتمع، إلا أنها مؤخرا عرفت انتشارا واسع وخصوصا بكبريات المدن، حيث أكدت مصادر غير رسمية وجود ما يزيد عن 800 بيت دعارة غير مرخصة، والعديد من البيوت المرخصة التي لم يتم تحديدها.

كما كشفت نفس المصادر عن وجود 13 ألف شبكة دعارة عبر الوطن، سواء كانت دعارة رسمية تحاول السلطات معالجتها بتخصيص مراكز خاصة لممارستها بغرض حصرها جغرافيا و مراقبتها صحيا و دعارة خفية تمارس سرا بالفنادق والملاهي الليلية والبيوت...

إضافة إلى هذه الوضعية وجود عدد كبير من الأمهات العازبات، فبحسب تقرير صادر عن الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان أنه مطلع عام 2017 بلغ حدود عشرة آلاف أم عازبة، علما أنه يتم تسجيل أكثر من 1000 أم عازبة في كل سنة.

وحسب نفس التقرير فإن العديد من الأمهات العازبات يلجأن إلى عمليات إجهاض تكون فاشلة في غالب الأحيان، ويتم تسجيل أزيد من 300 عملية إجهاض سنويا خارج المؤسسات العمومية

الإستشفائية وأن "عدد الأطفال مجهولي النسب في الجزائر يصل إلى 3 آلاف طفل (- جزائريس: www.djazairess.com) .

فبحسب دراسة استطلاعية أنجزت من طرف "الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث - فورام- بدعم من الصندوق العالمي والتي تضمنت عينة قدرها 749 ومثلي الجنس امرأة يعمون في تجارة الجنس عبر 13 ولاية ، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

1- أن الفئة العمرية تتراوح بين 13 و 49 سنة.

2- تشكل الفئة العمرية ما بين (22-42) سنة نسبة 54 بالمائة من أفراد العينة، زلتها الفئة العمرية ما بين (31-42) سنة، وان نسبة 20 في المائة لا يتعدى سنهم 20 سنة من بينهم 1 في المائة ما بين سن (13-16) سنة ونسبة 5 في المائة ما بين سن (17-18) سنة .

وبين (19-20) سنة ما يبلغ نسبته 14 في المائة. وهذه الأرقام تدل على وجود تجارة الجنس ورواجها باستعمال الأطفال رغم ترسانة القوانين التي تحرم هذا الاستغلال الجنسي.

كما بينت الدراسة أن 11 في المائة من تجار الجنس هم من المثليين جنسيا من جنس الذكور حيث يمارسون نشاطهم في الملاهي الليلية وبيوت الدعارة أو في الشقق الخاصة بحرية تامة. كما بينت الدراسة أن معظم العاهرات ينحدرن من ولايات بعيدة جدا عن مسقط رأسهم الأصلي وذلك كي لا يتعرف عليه أحد من جهة وللحفاظ على حياتهن من جهة أخرى وهو ما يفسر استمرار هذه الظاهرة

(س. حواس 2010، <https://www.djazairess.com/elhiwar/29447> بتاريخ 2018/02/28).

وبحسب الدراسة أن مشكلة الدعارة في الجزائر تتمركز بصفة أساسية في المدن الصناعية وسط المعامل الكبرى والورشات أين يتواجد أكبر عدد ممكن من الرجال العزاب أو ممن تركوا عائلاتهم في المدن الداخلية، وما حصل في حاسي مسعود مؤخرا أكبر دليل على ذلك، حيث تفضل الكثير من بائعات الهوى التواجد في مثل هذه المناطق أين يكون الطلب عليهن كبيرا مقارنة بمناطق أخرى.

كما أن انتشار تقنيات والهواتف النقالة ساهمت هي الأخرى بطريقة مغايرة في انتشار الدعارة، حيث أصبحت أفلام البلوتوث التي تصور بعلم الأشخاص أو دون علمهم وسيلة مربحة للغاية، حيث يتم تصوير الأفلام وتداولها بطريقة سرية بين الشباب (س.حواس: 2010. djazairess.com/elhiwar/29448. بتاريخ 2017/02/28).

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم إلقاء الضوء على أهم الأنماط النوعية للجريمة وتوزيعها وذلك للتعرف على مدى تركيزها العددي وتذبذبها على مستوى الولاية، معرجين على أهم السمات الديمغرافية للمجرمين عموماً، والجرائم الأخلاقية على وجه الخصوص حيث تم التركيز على تطور الجرائم الأخلاقية بالولاية خلال فترات زمنية متعاقبة.

ونظراً لانتشار الجرائم الأخلاقية عموماً وما تخلفه من أثار نفسية، صحية واجتماعية الأمر الذي يتطلب مزيداً من التفصيل حول الأسباب المساهمة في ارتكابها وتطورها وهذا ما سنوضحه في الفصل الموالي مركزين على ظاهرة الفقر الحضري وعلاقتها بالجريمة الأخلاقية، حيث سلطت الأضواء المعالم التاريخية للدعارة عبر التاريخ معالجين فيها الإرساء التاريخي لهذه الظاهرة باعتبارها أقدم مهنة عرفها المرأة، ومن تم بينا أشكالها والوظائف الاجتماعية التي تلعبها هذه الظاهرة، ومن تم بينا الآراء المختلفة والمتروحة بين التنظيم والإلغاء.

كما بينت الدراسة أيضاً في هذا الميدان واقع الدعارة في المجتمع الجزائري عموماً والمجتمع العنابي على وجه الخصوص والذي يمتاز بالتعقيم المجتمعي ومحاولة إخفاء والتتكر لهذه الظاهرة منوهين إلى الخلفية السوسيو - إيكولوجية لهذه الظاهرة ومتبعين حركة تنقلات المومسات عبر الوطن.

الإشكالية المجالية لظاهرتي الفقر والجريمة بعنابة وعلاقتها

- دراسة تطبيقية للمجال الحضري لولاية عنابة نموذجاً

الإشكالية المجالية لظاهرتي الفقر والجريمة بعنابة وعلاقتها

توطئة

أولاً- التوزيعات المكانية للفقر بولاية عنابة وتمظهراته

ثانياً- الملامح الديمغرافية لمرتكبي الجرائم بولاية عنابة

ثالثاً- أنماط الجرائم الأكثر انتشارا بولاية عنابة

رابعاً- جغرافيا الجريمة بولاية عنابة

خامساً- تطور الجرائم الأخلاقية بعنابة وأنماطها

سادساً- الدعارة في عنابة بين الرسمي وغير الرسمي

خلاصة

توطئة

يهدف هذا الفصل إلى تقديم معطيات كمية حول التوزيعات المكانية لكل من ظاهرتي الفقر بمختلف أبعاده من جهة و الجريمة من جهة أخرى واللذان يعتبران من التحديات الرئيسية التي تواجه المناطق الحضرية الكبرى بالجزائر، الأمر الذي يفرض وضع استراتيجيات وحلول لاحتوائهما. ويهدف هذا الفصل على التعرف على التركزات المكانية والكمية للظاهرتين وتحليلها وذلك بغرض فهم العلاقة بين هذه البيانات على المستوى الجزئي والكلّي وفقا للموقع الجغرافي وخصائصه متخذين من "المجال الحضري لولاية عنابة نموذجا".

وقد اعتمدنا في هذا الفصل على الإحصاءات الرسمية لمديرية النشاط الاجتماعي للولاية وإحصاءات مجلس قضاء عنابة والمحاكم بالولاية (الحجار ،عنابة، بالرحال) حيث عمدنا إلى إخضاع المعلومات الإحصائية التي هي في متناول اليد إلى الفحص العلمي الاستدلالي.

أولاً- التوزيعات المكانية للفقر بولاية عنابة وتمظهراته

إذا كان الفقر على المستوى الوطني ريفيا فإنه في "عنابة" يعد "حضريا" ، حيث بينت النتائج أن التوزيعات المكانية للأسر المعوزة (وفق مؤشر الدخل) وذلك من خلال الإحصاءات الرسمية المتوفرة لدينا و خصوصا تلك المقدمة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للولاية لسنوات 2009 إلى غاية سنة 2018 تؤكد في كل مرة أن المدينة الأم "عنابة" هي أكثر المناطق التي تتركز بها العائلات الفقيرة وذلك بمتوسط نسبة **30.20%** للسنوات الأربع مجتمعة معا (**41.3%** ، **34.68%** ، **35.10%** و **18.11%**) للسنوات (2009؛ 2010، 2011، 2018).

وتليها بلدية "البوني" بنسبة **22.01%** باعتبارها ثاني أكبر تجمع عمراني حضري، ومن تم بلدية "سيدي عمار" بنسبة **12.19%**، بينما بلغت أدنى مستوياتها بالمناطق الريفية كبلدية التريعات بنسبة **2.56%**، الشرفة **2.36%**، سرايدي **3.25%** شطايب **2.29%** وذلك كما مبين في الجدول أدناه:

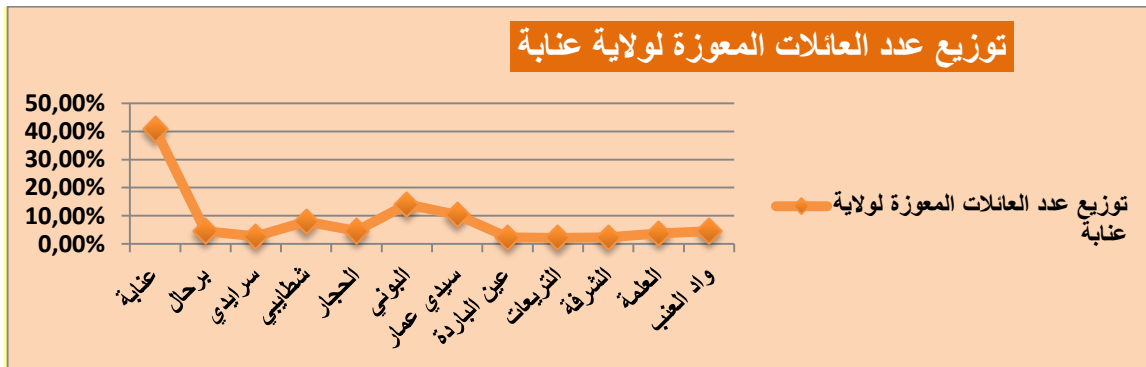
جدول رقم (07) يبين:

توزيع عدد العائلات المعوزة (وفق مؤشر الدخل) عبر
بلديات ولاية عنابة

السنوات	2009	2010	2011	2018	المجموع الكلي
البلديات	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
عنابة	41,23	10000	34,68	8950	30,20
برحال	4,80	1165	2,79	720	5,20
سرايدي	2,85	691	3,68	950	3,25
شطابيبي	2,52	611	2,02	521	2,29
الحجار	4,96	1204	5,37	1385	5,63
البوني	16,72	4056	22,94	5920	22,01
سيدي عمار	10,23	2482	9,62	2482	12,19
عين الباردة	3,34	811	3,53	910	4,26
التريعات	2,94	714	2,79	720	2,56
الشرقة	2,78	675	2,93	755	3,15
العلمة	2,75	667	4,35	1123	3,52
واد العنب	4,86	1178	5,31	1370	5,74
المجموع	100	24254	100	25806	100

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي لولاية عنابة. بتصريف الباحث.

شكل رقم (07) يبين:



المصدر: الباحث، بيانات الجدول رقم (06).

ويمكن رد ذلك جزئيا إلى أن مدينة "عنابة" عرفت نمو هائلا في عدد سكانها لم تشهده من قبل منه جعلت منها نقطة جذب الآلاف من العائلات القادمة من الريف والمناطق المجاورة، فالمدينة هي البيئة الملائمة لفقراء الحضر، فهي لا تنتج الفقر بل تستقطب الفقراء حيث يمثل التحضر بالنسبة لهم محرك للتاريخ، وظاهرة قد تحقق لهم آمالهم وطموحاتهم، إذ تؤكد معظم التقارير بأن جوهر مشكلة التحضر يكمن في الأعداد المتزايدة للفقراء من سكان المدن، فالانفجار السكاني بالنسبة لفقراء الحضر ينطوي على آثار حاسمة، فالنمو الحضري المصحوب بتضخم حضري أدى إلى تدهور الحياة الحضرية فهو عملية مؤثرة في النظام الاجتماعي.

فمع وضع برنامج صناعي في المدينة قيد التنفيذ و يتمثل في إنشاء "مركب الحديد والصلب في الحجار الذي بدأ في توفير المئات من مناصب الشغل بين سنة (1970-1981) يشغل 250.00 عامل حيث وصل عدد السكان إلى 50.000 نسمة قادمون من المناطق الريفية نحو عنابة من تبسة، سوق أهراس، قالمة، الطارف فمدينة "عنابة" ومجمعاتها الصناعية كانت تقدم في تلك المرحلة امتيازات واضحة فيما يخص توظيف اليد العاملة في جميع المؤهلات، هذه الدينامكية الاقتصادية للمنطقة كانت تركز مراكز التحكم على مستوى المدينة الأم وتطورت ذلك أكثر فأكثر النشاطات الإقطاعية والوظيفية ذات العلاقة المباشرة بالمحولات الصناعية والمناخية والسياحية للمدينة. لكن تثليث الاقتصاد الجهوي "لعنابة" كعاصمة أوجب تنويع النشاطات من أجل تكوين مركز جهوي حقيقي للقطاع الثالث، أين أخذ الميناء، المطار والخدمات العامة أكثر أهمية، وتقدم المدينة أيضا على أنها مكان مميز لفرص العمل والنشاطات المربحة (N.KOUARIA. 2007. 204) ففي غضون سنوات قليلة أصبحت عنابة "من الأقطاب الصناعية الأساسية في الجزائر تحتوي على ثلاثين وحده ومركبين صناعيين "سيدار" و "أسمدال" حيث وفرت في مدة عشر سنوات من 5314 منصب عمل عام 1966 إلى 40.000 منصب عمل سنة 1977، إذ أن أربع أخماس (4/5) هي

أشغال عمومية إضافة إلى ذلك توفر المدينة على سوق تجاري هام متصل بأوروبا "فرنسا، إيطاليا"، وتونس" ما عزز دورها الاقتصادي كقطب جهوي وزاد من موجة النزوح الريفي نحوها بسبب المناصب المعروضة العمل (. 44 . 1999 : B. BENLAKHLEf).

غير أن النمو السكاني السريع إلى تضخم المدينة حيث أصبحت غير قادرة على توفير جميع الخدمات للوافدين إليها، الأمر أدى إلى تسارع انتشار جيوب الفقر خصوصا بالأحياء العشوائية ونتج عن ذلك تفتيت النسيج الحضري، وخلق تكتلات بدأت بالانتشار والتوسع على البلديات المجاورة "البوني - سيدي عمار- الحجار"، فسيدي عمار" وحدها سجلت أعدادا مهمة من القادمين، حيث أنه أثناء فترة المخططات التنموية (1980/1967) وفد إليها بنسبة 20% من مجموع السكان حيث بلغت الوضعية حدودها القصوى تحت تأثير عرض العمل، والذي يعتبر العامل الوحيد الذي يفسر الهجرات الهامة من داخل الوطن إلى منطقة عنابة (2، 2006 : D.P.A.T).

فلو أردنا العودة إلى الإحصاءات المحلية الأخيرة للعشوائيات المنجزة من طرف بلدية "عنابة" مع نهاية 2006 نلاحظ مستوى النتائج يميل نحو التزايد، بحيث يظهر الفرق واضحا بين سنوات 2004 و 2006 من 9649 مسكن سنة 2004 إلى 21195 مسكن عشوائي سنة 2006 (223، 2007 : N. Kouadria).

أما سنة 2009 قدر عدد المساكن العشوائية على مجمل تراب الولاية و عبر 12 بلدية التي تشكلها نحو 21347 وحدة سكنية عشوائية، غير صحية و لا تكفل أي نوع من شروط الحياة، موزعة عبر أكثر من 121 موقعا، منها أكثر من 43 موقعا عشوائيا بمدينة عنابة، يضم أكثر من 5004 أسرة و يسكنها قرابة 17335 ساكنا (بلدية عنابة. 2009). وقد عرفت الولاية نموا و توالدا متزايدا لهذا النوع من الأحياء كرد فعل للعديد من العوامل، فقد سجلت الأحياء العشوائية بولاية عنابة أقصى درجاتها خلال سنوات التسعينات، ففي سنة 1990 بلغت 22825 بيت عشوائي. غير أن هذا

الارتفاع يختلف من منطقة إلى أخرى، فنجدها مرتفعة في كل من بلديتي "عنابة" بنسبة 36.88 % وبلدية "البوني" بنسبة 35.10%.

أما سنوات (1993، 1998، 2003) نلاحظ نمو الأحياء العشوائية بدأ يميل إلى الانخفاض تدريجيا بحيث وصل إلى أدنى مستوياته سنة 1998 والمقدر بـ 4427 بيتا قصديريا و هشا، و يمكن رد ذلك إلى الحقيقة المتمثلة في سعي الدولة لمحاربة هذه الظاهرة و محاولة تدارك الأخطاء في المخططات التنموية السابقة بإدراج قطاع السكن ضمن أولوياتها، إضافة إلى استعادة مدينة "عنابة" من مساعدات برنامج "البنك العالمي" الهادف إزالة السكن RHP الفوضوي و المسجل ضمن انشغالات مكافحة الفقر، و الرامي إلى تحسين ظروف العيش للسكان الجزائريين القاطنين بمدن الصفائح الحضرية، و يتعلق الأمر في عنابة بمعالجة 4420 منزل موزعة على مساحة 40 هكتار "للأحياء العشوائية أو أحياء الصفيح" و قد عالج فعليا 2671 مسكن قصديري في كل من "سيدي حرب" 456 مسكن "القنطرة 325 مسكن"، "الصرول 480 مسكن"، "سيدي سالم 1410 مسكن" (N.KOUADRIA. 2007,29-230). غير أن البناء العشوائي "بعنابة" ارتفع مجددا ابتداء من سنة

2006، ليصل إلى نحو 21.347 مسكنا فوضويا وهذا كما يدل عليه جدول الموالي:

جدول رقم (08) يبين:

توزيع العشوائيات عبر بلديات ولاية عنابة 2006

البلدية	عدد المواقع	عدد السكان	عدد السكنات	نسبة السكنات بالمنطقة
عنابة	43	43.832	10.291	48.20
البوني	12	27752	5.830	27.31
الحجار	14	5327	1152	5.39
سيدي عمار	10	4932	1020	4.77
بالرحال	05	1382	402	1.90
التريعات	05	518	115	0.54
واد العنب	06	2117	443	2.07
عين الباردة	11	7653	767	3.59
الشرفة	05	/	286	1.33
العلمة	04	/	374	1.75
سرايدي	02	/	270	1.26
شطايبي	04	/	396	1.85
المجموع	121	94.837	21.347	≈100

المصدر: معلومات تجمعية، بلدية عنابة ، D.P.A.T .

وينتشر هذا النوع من المساكن عبر كامل تراب الولاية، غير أن حجمها غير ثابت يتأرجح بين الزيادة و النقصان من سنة لأخرى، لكنها تؤكد في كل مرة ارتفاعا في الولاية عموما والمقدرة 21347 وحدة سكنية.

ففي "عنابة" المدينة ارتفعت بوتيرة سريعة في ظرف عشرينين حيث كانت سنة 1987 تقدر بنحو 3817 وحدة سكنية عشوائية ، لترتفع سنة 2006 إلى 10.291 وحدة سكنية. كما قدرت سنة 2008 بـ 3646 وحدة سكنية، لتصل 2009 إلى 16111 وحدة سكنية عشوائية وتتوزع هذه الأحياء عبر أكثر من 121 موقعا عشوائيا، وأن ما يقارب نصف هذه السكنات التي تتعدم فيها الحياة الكريمة

توجد بالمدينة المركز؛ أي بلدية "عنابة" حيث تشكل 48.20% من مجموع السكنات العشوائية و التي تتوزع عبر 43 موقعا عبر كامل ترابها.

وتشكل بلدية "البوني" ثاني بلديات الولاية من حيث حجم و انتشار هذه الظاهرة وتقدر بنسبة 27.31% و تضم بلدية "البوني" أقدم الأحياء العشوائية من حيث النشأة و هما حيّا "سيدي سالم" 2659 مسكن يقيم بها حوالي 12.760 ساكن، وحي "بوخضرة" 1367 مسكن يقيم به 7108 ساكن سنة 2006، هذين الحيين كان نتيجة حتمية عن سياسة التهميش والتمييز الممارسة من طرف الاستعمار الفرنسي، الذي كان يستغل القادمين من الريف تحت ضغط الاستعمار للعمل بأثمان رخيصة في مشاريعه، في حين لم يهيئ لهم فرص الاستقبال في المدينة. و كان الحي العشوائي أو العربي هو المأوى إضافة إلى مواقع أخرى تشكلت حديثا كحي "بوزعرورة" والتي يوجد بها 557 مسكنا يأوي 2506 ساكنا يضم عائلات بأكملها نازحة من كل "سوق أهراس"، "المسيلة" "تبسة"، "القل". و تليها من حيث الحجم بلدية

"الحجار" بنسبة 5.39%، هذه الأخيرة يوجد بها 14 موقعا أبرزها "شايبو العربي" 242 مسكن و 1020 ساكنا، "مارس عمار" 1040 ساكنا، "زمورية" 775 ساكنا "الحريشة" 342 ساكن. إضافة إلى بلدية "سيدي عمار" بنسبة 4.77 % من مجموع السكنات العشوائية.

إن هذا النوع نشأ كرد فعل للعائلات التي تبحث عن مجال لتلبية حاجياتها من جهة، والبحث عن عمل من جهة أخرى، الأمر الذي خلق ضغطا على المرافق والخدمات الأساسية وساهم في زيادة معدلات البطالة والأعمال الهامشية بالمدينة، حيث أنه بالنظر إلى توزيع عدد البطالين باعتبار أن البطالة طويلة الأمد تعد من أحد أهم مؤشرات الفقر حيث يتبين ما يلي:

جدول رقم (09) يبين:

توزيع عدد البطالين بولاية عنابة (2011-2007)

المجموع الكلي		2011		2010		2009		2007		السنوات
النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	البلديات
12,26	24321	10,77	4615	3,65	1615	3,31	1615	26,30	16476	عنابة
5,78	11478	1,66	710	1,84	812	10,49	5110	7,74	4846	برحال
1,26	2506	1,73	740	1,63	720	1,40	680	0,58	366	سرايدي
4,36	8642	5,46	2340	5,20	2300	4,72	2300	2,72	1702	شطايبي
9,53	18908	2,33	1000	20,42	9030	4,57	2228	10,62	6650	الحجار
16,22	32194	24,81	10630	19,76	8736	13,93	6784	9,65	6044	البوني
21,13	41935	28,18	12074	22,30	9859	20,24	9859	16,19	10143	سيدي عمار
7,63	15139	3,65	1565	3,54	1565	3,21	1565	16,67	10444	عين الباردة
1,68	3334	3,50	1498	1,84	812	1,28	622	0,64	402	التريعات
2,79	5534	0,48	205	0,46	205	4,47	2179	4,7	2945	الشرفة
7,62	15114	0,64	273	4,35	1923	21,24	10348	4,10	2570	العلمة
9,74	19318	16,80	7200	15,02	6640	11,14	5428	0,08	50	واد العنب
100	198423	100	42850	100	44217	100	48718	100	62638	المجموع

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي بولاية عنابة. 2011 (بتصرف الباحث).

شكل رقم (08) يبين:

توزيع البطالين على مستوى ولاية عنابة



المصدر: الباحث، بيانات الجدول رقم (07).

وتسجل أعلى معدلات البطالة بالمناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية والتي قدرت ببلدية **سيدي عمار** بنسبة 21.13 %، وتليها بلدية **البوني** بنسبة 16.22 %، ومن تم **عنابة** المركز والتي بلغت نسبة البطالة بها بنحو 12.26 %، فالمناطق الحضرية الثلاث المذكورة سابقا مجتمعة تستحوذ على ما نسبته 49.61 % أي ما يقارب النصف، بينما سجلت أدنى مستوياتها بالمناطق الريفية فمثلا منطقة **سرايدي** 1.26 %، **التريعات** 1.68 %، **الشرفة** 2.79 %.

وتتركز العديد من العائلات الفقيرة والتي بها أكثر من شخص بطل على مستوى الأحياء العشوائية لهذه التجمعات الحضرية والتي تقيم بها عادة العائلات التي تتقارب في المستوى الاجتماعي والثقافي بحيث يشكلون "قيتو" ثقافي وعرقي أو ذلك ما عبر عنه "ميشيل Mitchell" "بالقبلية الحضرية" أو "القبلية العليا"، أو كما عبر عنها Epstein "ابستيم" أن نسق القيم وأساليب الحياة الاجتماعية خاضعة للانتماء القبلي و ليس إلى الانتماء الحضري حيث يتركز الأهل و الأقارب في مناطق محددة." (أ. ب. السعدي: 2004، العدد 11، 12 - 13).

وللبطالة مجموعة من الأسباب منها الوضعية الأمنية التي ساهمت في إحجام المستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار في الجزائر ناهيك عن تخريب المئات من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى برنامج التعديل الهيكلي فطيلة فترة الإصلاح الاقتصادي وصلت نسبتها إلى 28 % سنة 1998، وذلك بسبب بالاستغناء عن العمال نتيجة خوصصة المؤسسات العامة و تصفية أغلبها، إذ تم تصفية 827 مؤسسة من بين 1300 مؤسسة محلية خلال الفترة (1994-1997) فقد منح الاستقلالية في التسيير لـ 22 مؤسسة عامة كبيرة خلال الفترة (1994-1996)، فتصفية مؤسسات البناء المملوكة للدولة وحدها أسفرت عن فقدان 80000 عامل لمنصب شغلهم اعتبارا من ديسمبر 1997، كما ارتفعت نسبة البطالة في صفوف الجامعيين سنة 1995 إلى 44% بعد أن كانت 0,5% عام 1985 (ع. أ. بوعتروس، 2008، العدد 11 أوت، 55).

كما يعد تدهور سعر البترول باعتباره المورد الرئيسي للدخل القومي أحد أهم أسباب انتشارها بالإضافة إلى الفساد وسوء التسيير، و غيرها من الأسباب ساهمت في ارتفاع نسب البطالة. ويلاحظ أيضا تركيز عدد السكان المحرومين غير المؤمنين اجتماعيا، أي أولئك الذين لم يعملوا يوما وغير المنتسبين لدى صندوق الضمان الاجتماعي " بعنابة المدينة" وذلك بنسبة 26.61 %، وتليها مباشرة بلدية البوني بنسبة 25.59 % ، بينما تتخفف تدريجيا ببعض المناطق الحضرية مثل بلدية سيدي عمار بنسبته 1.18 % ، وبلدية الحجار بنسبة 09.09 % واللذان تتوفر بهما مناطق صناعية كمركب الحديد والصلب وأسميدال بالإضافة إلى عدد كبير من الشركات العمومية والخاصة، الجامعات.. واللذان استطاعا استيعاب وتأمين عدد كبير من الباحثين عن العمل، بينما تتخفف نسبيا بالمناطق الريفية التريعات 1.94%، سرايدي 1.31%، وهذا كما مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (10) يبين:

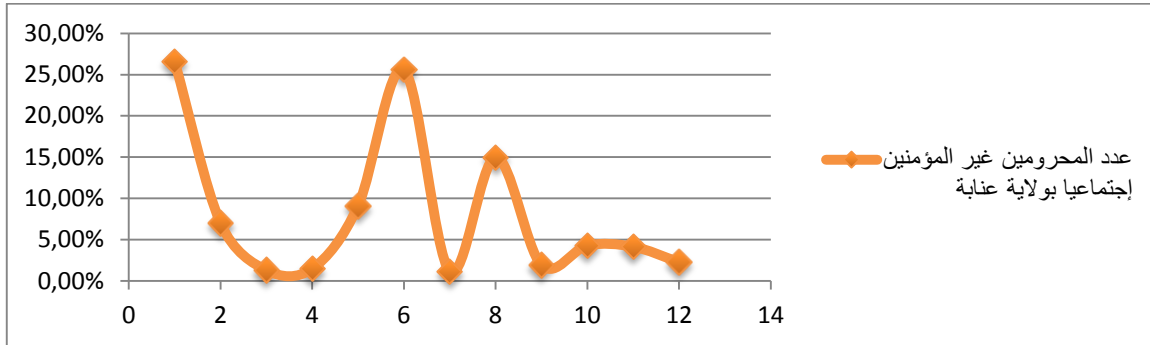
توزيع عدد المحرومين غير المؤمنين اجتماعيا بولاية عنابة
(2011-2007)

المجموع الكلي		2011		2010		2009		2007		السنوات البلديات
النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	
26,61	20698	16,82	203	24,49	274	24,10	248	26,84	19972	عنابة
7,03	5469,1	0,33	4	0,45	5	0,58	6	7,33	5454	برحال
1,31	1022	0,50	6	0,54	6	0,58	6	1,35	1004	سرايدي
1,50	1168,1	8,	107	0,00	0	0,00	0	1,43	1061	شطابيبي
9,09	7073,1	0,58	7	0,71	8	0,78	8	9,47	7050	الحجار
25,59	19908	50,79	613	49,51	554	48,10	495	24,51	18244	البوني
1,18	914,61	18,14	219	20,20	226	22,06	227	0,33	242	سيدي عمار
14,98	11655	0,33	4	0,36	4	0,19	2	15,65	11645	عين الباردة
1,94	1508	0,08	1	0,09	1	0,00	0	2,02	1506	التريعات
4,31	3349	0,00	0	0,00	0	0,00	0	4,50	3349	الشرفة
4,16	3234,1	1,08	13	1,61	18	1,65	17	4,28	3186	العلمة
2,29	1781,1	2,49	30	2,06	23	1,94	20	2,30	1708	واد العنب

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي لولاية عنابة 2011.

شكل رقم (09) يبين:

عدد المحرومين غير المؤمنين اجتماعيا بولاية عنابة



وجدير بالملاحظ أيضا أن ارتفاع عدد الأميين يتركز بالوسط الحضري و بنفس المناطق الحضرية

المذكورة سابقا للولاية وذلك كما يبين الجدول الموالي:

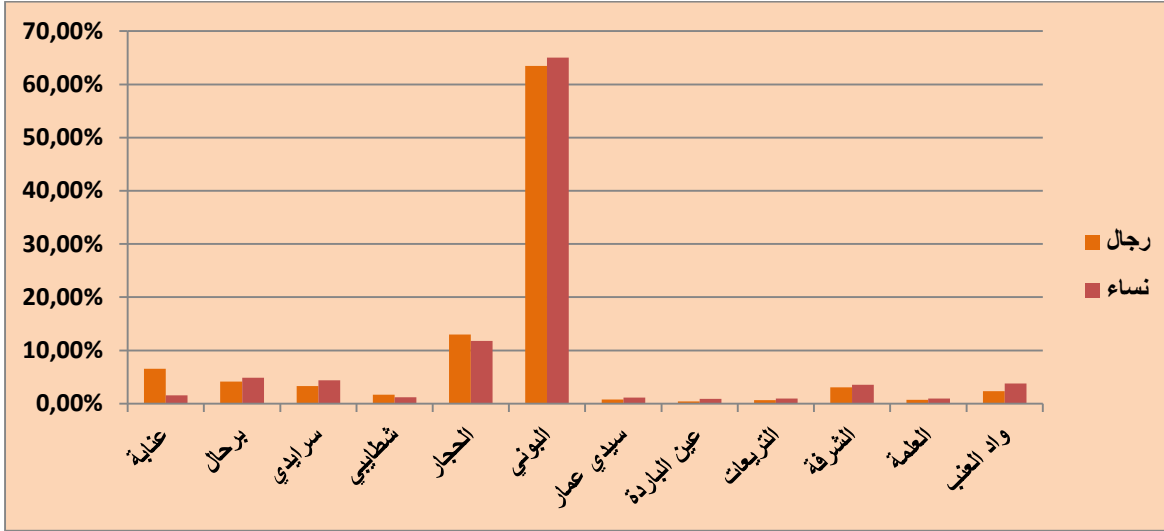
جدول رقم (11) يبين توزيع متوسط عدد الأميين حسب الجنس والمناطق عبر بلديات ولاية عنابة

المجموع الكلي للأميين لسنوات (2007, 2009, 2010, 2011)				السنوات
نساء		رجال		البلديات
النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	
1,53	2358	6,53	9953	عنابة
4,86	7494	4,12	6286	برحال
4,38	6766	3,27	4989	سرايدي
1,19	1830	1,68	2565	شطايبي
11,77	18168	12,97	19778	الحجار
65,03	100356	63,44	96731	البوني
1,11	1719	0,78	1194	سيدي عمار
0,91	1410	0,39	600	عين الباردة
0,97	1492	0,68	1032	التريعات
3,51	5419	3,05	4649	الشرقة
0,96	1484	0,73	1107	العلمة
3,78	5838	2,35	3586	واد العنب
100	154334	100	152470	المجموع

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي لولاية عنابة. (بتصرف الباحث).

شكل رقم (10) يبين:

توزيع متوسط عدد الأميين حسب الجنس والمناطق عبر بلديات ولاية عنابة



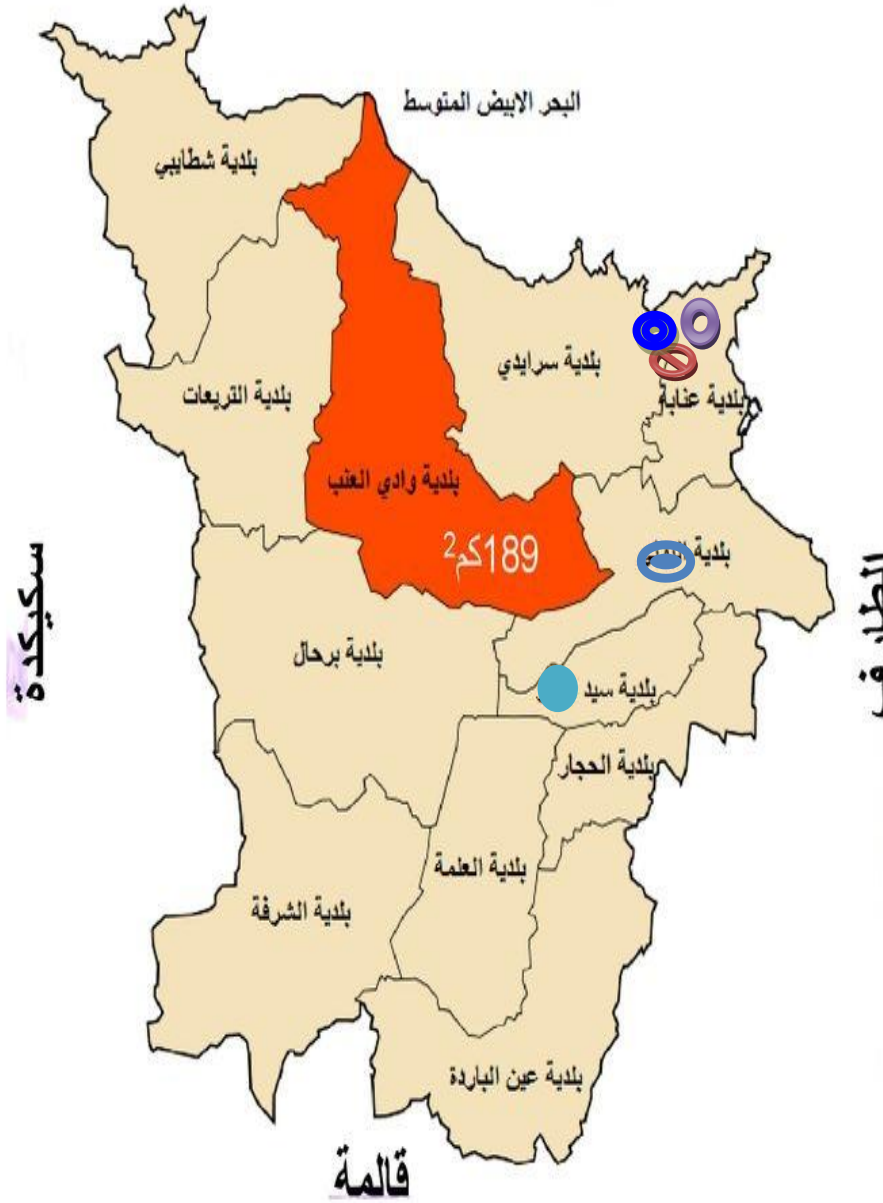
المصدر: الباحث بناء على احصائيات مديرية النشاط الاجتماعي لولاية عنابة

فبلدية "البوني" تحتل موقع الصدارة حيث بلغت نسبة متوسط السنوات الأربع المذكورة سابقا بنحو 63.44% بين أوساط الذكور وما يمثل نسبته بنحو 65.03% بالنسبة للإناث، وتليها بلدية "الحجار" بنحو 12.97% بين الذكور و 11.77% بين الإناث، أما "عنابة" الأم فتقل بها نسبيا مقارنة بالتجمعين الحضريين السابقين حيث بلغت 6.53% للذكور و 1.53% للإناث، والتعليم يتأثر مباشرة بالدخل، فانخفاض المستوى المعيشي يؤدي غالبا إلى عدم القدرة على مواصلة الإنفاق على الأبناء لمتابعة الدراسة ما يفسر قلة المتعلمين بين أوساط الفقراء وتفضيل العمل لأبنائهم بدل الدراسة وخصوصا فئة الذكور.

وعليه، يظهر من خلال التوزيعات المكانية للعائلات المعوزة (وفق مؤشر الدخل) العشوائيات البطالة طويلة الأمد، المحرومين غير المؤمنين، والأميين كلها ظواهر ذات ارتباط بالظاهرة الحضرية، حيث تتركز بمناطق معينة دون أخرى وذلك كما موضح في الخريطة التالية:

خريطة رقم (01) تبين:

إيكولوجيا الفقر متعدد الأبعاد بولاية عنابة



- بلدية عنابة - العشوائيات: 48.20%، أسر معوزة: 30.20%، محرومين غير مؤمنين: 26.61%،
- بلدية البوني - الأمية: 36.44% ذكور، 65.03% نساء.
- بلدية سيدي عمار - بطالة طويلة الأمد 21.13%.

ثانيا - الملامح الديمغرافية لمرتكبي الجرائم بولاية عنابة

من البديهي عند ارتكاب أي سلوك إجرامي يتبادر التساؤل حول طبيعة الجاني أو الفاعل ما هي خصائصه؟ هل هو من جنس الذكور أو الإناث؟ ما هي وظيفته أو حالته العائلية، وعليه سنحاول الإجابة عن جزء من هذا التساؤل وذلك وفق البيانات المتاحة والمبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (12):

توزيع مرتكبي الجرائم بولاية عنابة حسب الجنس لسنوات (2012، 2013، 2014)

الجنس	السنوات		2012		2013		2014	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
الذكور	97.80	17209	89.57	10872	94.73	93,06		
الإناث	02.19	387	10,42	1265	6,93			
المجموع	99.99	17596	99,99	12137	10179			

المصدر: المديرية الفرعية للإحصائيات و التحليل - مجلس قضاء عنابة-

إن الاتجاه العام الذي يوضحه الجدول رقم (13) يشير أن معظم السلوكات الإجرامية المرتكبة بولاية "عنابة" تصدر عن الذكور بنسبة تقدر بنسبة (97.80 % ، 89.57 % ، 93.06 %) من إجمالي الجرائم المرتكبة بالولاية للسنوات المبينة في الجدول أعلاه ، في حين تحتل جرائم المرأة نسبة ضئيلة مقارنة مع الأولى وتقدر بنسبة (02.19 % ، 10.42 % ، 6.93 %) فقط.

ويمكن إرجاع هذه الفروق في معدلات الجريمة بين الذكور والإناث عموما إلى عملية التنشئة الاجتماعية الأولية في مجتمعنا الجزائري والمحافظ والتي تعمل على تعزيز سوية السلوك للأنثى والتحكم في المشاعر الأنثوية وتحدد أدوارها الاجتماعية فالتقليد الاجتماعي للمجتمع الجزائري الذي يفرض عادة على الذكور تأمين المعيشة ومسؤولية الإنفاق على الأسرة والتي تقع على عاتق ما

يفرض عليه نوعا من الضغط ومع تدهور سوق الشغل بالجزائر والارتفاع في الأسعار قد يلجأ إلى الطرق غير المشروعة للكسب.

كما أن فئة الذكور هم أكثر عرضة للاحتكاك بالرفقاء والأصحاب في الحي أو مكان العمل ما يسهل عليهم الانخراط في العصابات عن طريق التأثير والتفاعل المتبادل بين الأفراد، فيصبح مجرما عن طريق مخالطته لنماذج إجرامية .

أما الأنثى فيكون اتجاهها للمخاطرة أقل مقارنة بالذكور، ويرجع ذلك إلى طبيعة مجتمعا، حيث يفرض نوعا خاصا من الرقابة الاجتماعية عليها وإذا ارتكبت سلوكا إجراميا تتعرض للرفض الاجتماعي و الطرد، في حين يكون هذا المجتمع أكثر تسامحا مع الذكر في حالة إقباله على ارتكاب نفس السلوك الإجرامي.

كذلك نجد البنية الجسدية للأنثى ضعيفة مقارنة بالذكر ما يجعل اتجاهها لارتكاب الجرائم محدودا، إذ تتجه عموما إلى الجرائم السهلة والتي لا تتطلب المخاطرة كالدعارة السرقة، الخيانة الزوجية، الإجهاض رغم التغير الحاصل في نمط وأسلوب الجرائم المرتكبة من طرف المرأة تتعدى إلى جرائم الضرب والجرح السرقة الموصوفة، الحرق التزوير.

غير أنه مع انخفاض نسبة الإجمام الأنثوي في "عنابة" مقارنة بالذكر إلا انه يعبر عن واقع جد مقلق وعن حجم التفكك الاجتماعي الذي وصل إليه المجتمع الجزائري المحافظ.

ثالثا-أنماط الجرائم الأكثر انتشارا بولاية عنابة

الجريمة من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية من القدم وعانت منها البشرية على مر العصور، والجريمة نسبية تحددها عوامل كثيرة منها الزمان والمكان والثقافة. فقد كانت بعض الأفعال لا تعد جرائم، ولكنها أصبحت جرائم في المجتمع الحديث، يحقر مرتكبيها ويعاقب عليها القانون.

وللجريمة أنماط عديدة تختلف وفق الأساس الذي وفق الأساس الذي يعتمد عليه الباحث في عملية تصنيفه لها، وبالرجوع إلى معظم القوانين الدولية الوضعية نجدها تعتمد في تصنيفها لهذه الأفعال بالرجوع إلى درجة خطورتها الاجتماعية والضرر المترتب عليه، إذ تتوزع بين ما هو مخالف، جنحة جنائية.

وهناك من يعتمد في تمييزه لهذه السلوكات بناء على رد الفعل المجتمعي والتصرف حيال هذه الأفعال، كما نجد العديد من البحوث الاجتماعية التي تعتمد في عملية تصنيفها على أساس نوعية الأفعال ودرجة تماثلها للجريمة عدة أنماط ما يجعل عملية تمييزها تعترضها صعوبات كثيرة نظرا لمتنوع الخلفية التي تقام عليها فمنهم من يقسمها وفق التقسيم القانوني ومنهم من يعتمد على التقسيمات الاجتماعية:

ونظرا لمتنوع عملية تمييز الجريمة و ما يعترضه من صعوبات كثيرة نظرا لمتنوع الخلفية التي تقام عليها سنعتمد على "التقسيمات الاجتماعية" والمبينة في الجدول التالي مستغلين الإحصاءات الجنائية لمجلس قضاء عنابة:

جدول رقم (13) :

أنماط الجرائم الأكثر انتشارا بولاية عنابة

2014		2013		2012		السنوات الأنماط
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
36.56	1314	30.62	1360	9.41	183	الجرائم المتعلقة بالأموال
5.06	182	0.65	29	5.35	104	الجرائم المرتكبة ضد الطفولة
15.58	560	10.31	458	27.43	533	الجرائم المرتكبة ضد الأسرة
6.72	220	14.29	635	3.96	77	الجرائم المرتكبة ضد الآداب العامة
36.77	1318	44.11	1959	53.83	1046	التعدي على سلامة الجسم
99.99	3594	/	4441	99.98	1943	المجموع
/	6585	99.98	7696	/	15653	جرائم متنوعة
/	10179	12137	12137	/	17596	المجموع الكلي

المصدر: (المديرية الفرعية للإحصائيات و التحاليل ، مجلس قضاء عنابة - بتصرف الباحث-).

* الإحصاءات المقدمة في الجدول أعلاه تضم كل عنابة، الحجار، بالرحال ونظرا لتنوع الجرائم تم ضم 34

نوعا مندمجة ضمن الجرائم المتنوعة.

إن المتخصص للجدول المدون أعلاه، سرعان ما يلاحظ أن جرائم المتعلقة بالتعدي على سلامة الجسم تتصدر الجرائم المنتشرة بولاية عنابة وذلك بنسبة 36.77 %، هذا النمط كل من الجرائم المتعلقة بالضرب والجرح العمدي فظاهرة العنف بالمجتمع الجزائري عموما والمجتمع العنابي على وجه الخصوص أصبح من المظاهر الملازمة للحياة اليومية و سمة من سمات مجتمعنا المعاصر ، و ما يزيد من خطورته جسامتها المتزايدة حين أصبحنا نقرأ ونلاحظ يوميا أخبار حول جرائم القتل و الضرب

على مستوى كامل التراب الوطني من جهة و تورط فئة الشباب الذين هم بمثابة ثروة المجتمع و أكثر نصف سكانه من جهة أخرى.

و تتعدد أشكال العنف بين الضرب و الجرح العمدي التي بلغت لسنة 2014 نحو 1183 جريمة و الضرب المفضي للموت ، التعذيب 50 جريمة ، وقتل مع سبق الإصرار و التردد 06 جرائم.

و العنف ظاهرة معقدة متشعبة تحتاج في مجتمعنا إلى المزيد من الدراسات و البحوث الميدانية للكشف عن خباياها و ذلك نظرا لقلتها، ونستدل في هذا الصدد بدراسة الباحث نوار الطيب بعنوان جرائم القتل في المجتمع الجزائري ذات المجرم و واقعه الاجتماعي - دراسة ميدانية - قدم فيها الباحث صور تعبر عن خصوصية القاتل إذ خلصت الدراسة إلى أن تصلب المحيط الاجتماعي و الاقتصادي بالنسبة لكل العينة وهذا التصلب يتجسد في الفقر ،سوء المعاملة عدم إشباع الحاجات الاقتصادية و الارتقائية على حد تعبير "ابراهيم ماسلو MASLW" إضافة إلى وجود خلل في نظره و تقديره إلى القيم و الواجبات الحقوق، إضافة إلى عواقب الفعل المرتكب (ن. الطيب: 2004، 135).

وفي دراسة مماثلة أجرتها مؤسسة عسكرية في الجزائر حول مصدر الجماعات الإرهابية في الجزائر بينت إلى أن الإرهاب باعتباره يجسد أبشع صور العنف ضد الإنسانية والذي عانت الجزائر من ويلات له عشرية كاملة أن مناطق عين الدفلة، الشلف البليدة، معسكر، سيدي بلعباس، جيجل، باتنة تبسة، غيلزان، المدية وتيسمسيلت هي المصدر الأساسي للإرهاب.

وبتحقق الخريطة الاجتماعية للفقر عبر الوطن لوحظ أن نسبة 27.3 % من البلديات التي مسها الفقر أي الربع و 90% منها ضمن البلديات الأكثر فقرا و تقع بالدرجة الأولى في ولاية المدية الشلف، عين الدفلة.

أما الخصائص المعرفية فتبين أن ربع البلديات تتراوح بين الفقر المدقع والفقر المعرفي 22%، كما أن الأمية تنتشر بين أوساط الشباب الذكور، وإن نسبة 53% من بلديات الجزائر تعاني من تدني المجال الصحي، حيث أن المناطق الساخنة والتي اعتبرت المناطق العسكرية مصدرا للإرهاب تعاني من تضخم مشاكل السكن ورداءته (س.أ.شوية: 2007، 187-188).

وظاهرة العنف ظاهرة مكتسبة يتعلمها الفرد في وقت مبكر في حياته من خلال العلاقات الشخصية بالمشاركة، و فشل الوالدين في عملية التنشئة الاجتماعية، إضافة إلى عدم تحمل المسؤولية الاجتماعية، ناهيك عن تربية الطفل تربية خاطئة تؤدي على نقص شعوره بالثبات والالتزان و حاجته إلى التأييد العاطفي حيث يخلق ذلك نزعات مبالغ فيها من توكيد الذات أو الدفاع عنها.

و يعتقد المعنف أنه يعيش في عالم أساسه القوة و أن الاهتمام بمشاعر الآخرين درب من دروب الضعف، والشخص العنيف في حقيقته هو شخص غير آمن و هو يمتاز بتمركزه حول ذاته إذ يرى أن العنف وسيلة لحل كل مشاكله (ع.أ.م. العيسوي: 1997 ، 120 ، 221).

وجدير بالملاحظة أن جرائم العنف تتواجد نسبيا بالمناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية و بتفحص الخريطة الإجرامية لولاية عنابة 2014 نجد بلوغ جرائم الضرب والجرح العمدى أقصاه وتقدر ب 1307 قضية مفصول فيها من طرف مجلس قضاء عنابة منها 1005 جريمة مفصول فيها نهائيا على مستوى محكمة الجار، إذ ينحدر أغلب مرتكبيها من منطقة سيدي عمار خصوصا القرية، و بوزعرورة سيدي سالم.

وتليها منطقة بالرحال بنحو 288 جريمة في حين بلغ المنحدرين من مدينة عنابة حوالي 14 مجرم فقط، ويمكن رد ذلك جزئيا إلى أن التغير الاجتماعي و التنمية الاقتصادية يخلقان فرص لارتكاب الجرائم بالمدن ضد الممتلكات أكثر من الجرائم ضد الأشخاص (ع.مانع: 2002، 88).

بالأموال بولاية عنابة تحتل الصدارة و ذلك ما يقارب أو يزيد عن نصف الجرائم المرتكبة خلال

بنسب (9.14 %، 30.62، 36.56 %) على التوالي.

و في تفسيره لهذا النمط من الجرائم يرى " ميرتون " أن المجتمعات العصرية تركز على الانجازات المادية بالدرجة الأولى أو على تحصيل الثروة و المعرفة - التي تؤدي بدورها إلى الحصول على النجاحات المادية باعتبارها أهداف أساسية لدى الأفراد في المجتمعات العصرية في حين تتعدم الوسائل و الطرق المشروعة للوصول على تلك الأهداف المنشودة و بكيفيات تسودها المساواة و توفر الفرص للجميع، أي تقدمها بطرق محدودة إلى أشخاص معينين مثل ذوي الدخل المحدودة أو المنتمون إلى أقليات معينة.

هنا يحدث الفصل بين المعايير الثقافية من جهة و بين مجموعات اجتماعية محددة من جهة أخرى لأنها لم تحصل على الفرص للوصول على تحقيق الأهداف الاجتماعية التي رسمتها المعايير الاجتماعية - البناء الاجتماعي، و هذا بدوره يؤدي إلى الهدم الاجتماعي ، أي حدوث انفصال بين

أبنية المجتمع الثقافية و الاجتماعية بسبب قبول هذا الأخير الانجازات بغض النظر على الطرق التي أوصلت إليها (أ. طالب: 2001 ، 105 - 108).

أما "سندلاند و كريس" في تفسيرهما لهذا النمط من الجرائم يرو أن الموقف أو الفرصة المواتية للفعل أو السلوك الإجرامي هي التي تدفع إلى ارتكابها، فالمجتمع عن طريق الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات هي التي توفر الشروط و الفرص المناسبة للجريمة و بالتالي هي المسؤولة عنها، فالمجرم مثلا يسرق الفاكهة المعروضة إذا كان صاحبها لا يحرص بضاعته أو غير متواجد في المحل (س. م. جابر: 1999. 115).

وحسب "بونجر" فإن الفقر وخاصة الفقر المطلق يعد سببا رئيسيا للجرائم مثل السرقة، ويرتفع هذا النمط من الجرائم عند الشعور بضيق الفقر، وخاصة في الشتاء أثناء أوقات الركود الاقتصادي وارتفاع الأسعار.

كما أن الفقر وعلاقته بالجريمة يجب أن لا يفصل عن آثار عملية لتغير الاجتماعي والتمدن حيث أنه تحت تأثير التمدن حين ازداد شعور العديد من الأفراد بالفقر النسبي مع ارتفاع الطموحات كالحصول على سيارة، ملابس فاخرة وأشياء استهلاكية وخصوصا الشباب الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع جرائم الممتلكات.

وقد أشار "توبي TOBY" إلى أن، الناس يسرقون لا لأنهم يموتون جوعا ولكن، لأنهم حسودون، وهم أكثر قابلية للحسد من ملكية الآخرين في بلدان ذات مستوى معيشي مرتفع، وهي الثورة في ارتفاع الطموحات هي سبب تأثير في نفس الوقت على كسب السيارات، التلفزة، الراديو وليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا، بل في إفريقيا، آسيا، أمريكا الجنوبية".

وعليه فإن أسباب الإجرام في البلدان النامية وخاصة ضد الممتلكات اعتبرت من طرف " كلينارد" كعملية تكيف لتحقيق أهداف المجتمع حيث قال " إن الصعود من مستوى اجتماعي عال من

خلال التعليم هو صعب المنال فلو كان ذلك ممكناً، فإن النظام الاقتصادي في أغلب الأحيان لا يمتص كل الطاقات البشرية المتكونة، فالسرقات يمكن أن تمثل سلوك تكيف لتحقيق أهداف المجتمع (ع. مانع: 2002، 102-107).

و يضيف في شرحه لماذا كانت المناطق الحضرية أكثر إجراماً في قوله " إن المدينة توفر فرص كبيرة للسرقات و إمكانية كبيرة للإلتقاء و التعاون مع المجرمين، زيادة عن توفر الأشياء المسروقة فالمناطق الحضرية تولد الدوافع العقلانية، الخبرة وصعوبة للكشف عن الجريمة، ففي المدن الكبيرة يلجأ كثيراً من الناس متوسطي الحال و أصحاب التجارة إلى شراء الأشياء المسروقة مثل الساعات المذايع الأليسة" (ع. مانع: 2002، 87).

وهناك عوامل أخرى مساهمة في ذلك منها انعدام الشعور بالمسؤولية الأخلاقية اتجاه المجتمع بالإضافة إلى وجود العديد من الثغرات في القانون الجزائري، حيث لا يوجد رد الأموال المسروقة وخصوصاً في حالة التصرف فيها، حيث أن الجاني لديه استعداد لقضاء مدة عقوبته في السجن مقابل الحصول على مبلغ لا يستطيع الحصول عليه و لو عمل كامل حياته خارج السجن.

ونلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد نسبة الجرائم المرتكبة ضد الأسرة و ذلك بنسب متفاوتة تتراوح بين 27.43% سنة 2012 لتتخفف إلى نسبة 10.31% سنة 2013، ثم تتصاعد مرة أخرى بنحو 15.58% سنة 2014 منها عدم الإنفاق على الأسرة و التي بلغت سنة 2014 بنحو 291 جريمة ترك الأسرة بـ 118 جريمة، الإهمال العائلي بنحو 151 جريمة.

أما الجرائم المتعلقة بالآداب العامة أو الجرائم الأخلاقية فبلغت ما نسبته 3.96%، 14.29%، 6.12% للسنوات سألقة الذكر . أما الجرائم المرتكبة ضد الطفولة فقد بلغت ما نسبته 5.35%، 0.65%، 5.06% و التي تشمل قتل طفل حديث العهد بالولادة، العنف على

القصر (70 جريمة) ترك طفل (03 جرائم) الفعل المخل بالحياء على قاصر (84 جريمة) تحريض القصر على الفسق الدعارة (25 جريمة).

وحسب "كلينارد" فقد ذكر أن تزايد حركية السكان ، الصراع الثقافي و التغير الثقافي السريع الفردية، التركيز على الماديات و انهيار الضبط الاجتماعي غير الرسمي كلها خصائص حضرية مؤثرة على الجريمة وجنوح الأحداث (ع. مانع : 2002 ، 33 -34).

كما أن للحياة الحضرية مجموعة من المميزات و الخصائص تؤثر بصورة مباشرة في تزايد السلوك الإجرامي أو على الأقل تهيج الظروف لارتكابه، فحسب "إيميل دوركايم" فيرى أن تحول المجتمع من الإتحاد الميكانيكي إلى الإتحاد العضوي، حيث المجتمعات في صورتها الأولى تتميز بالبساطة و التجانس أما الحالة الثانية فتتميز بالتعقيد و اللاتجانس، وعليه عندما يصبح المجتمع وتقسيمه للعمل أكثر تعقيدا أو تتبدد العلاقات الشخصية أقل عاطفية، ويضعف الضبط الاجتماعي غير الرسمي (العائلة ، الجيران.....) و بالتالي يتزايد السلوك الانحرافي في المجتمع.

رابعاً- جغرافيا الجريمة بولاية عنابة

نجدها أغلبها يتمركز بالمراكز الحضرية الكبرى خصوصا بمدينة عنابة الأم وذلك كما يوضحه

الجدول التالي:

جدول رقم (14) يبين:

التوزيع الجغرافي للجريمة بولاية عنابة لسنوات (2012-2013-2014)

2014		2013		2012		السنوات
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	الجهة القضائية
70.93	7220	95.61	11605	97.45	17150	محكمة عنابة
4.07	415	4.10	498	2.37	418	محكمة الحجار
24.99	2544	0.28	34	0.19	28	محكمة بالرحال
99.99	10179	99.99	12137	100	17596	المجموع

المصدر: المديرية الفرعية للإحصائيات و التحليل ، مجلس قضاء عنابة - بتصريف الباحث.

بالنظر إلى معطيات الجدول المبين أعلاه، نلاحظ تركز الجريمة بولاية عنابة بالمدينة مقارنة

بباقي التجمعات البشرية الأخرى حيث تقدر بما يمثل نسبة (97,45% ، 95,61% ، 70,93%)

لسنوات (2012، 2013، 2014) على التوالي بينما تتخفف النسب نوعا ما كلما كان التجمع البشري

أقل تحضرا حيث قدرت بمحكمة الحجار نحو (2,37% ، 4,10% ، 4,07%) لنفس السنوات بينما

قدرت على مستوى محكمة بالرحال نحو (0,19% ، 0,28%) للسنتين (2012، 2013) لترتفع إلى

24,99% لسنة 2014.

خريطة رقم (02) يبين:

جغرافيا الجريمة بولاية عنابة لسنة 2014



● محكمة عنابة 70.93%

● محكمة بالرحال 24.99%

● محكمة الحجار 04.07%

ومرد هذا الارتفاع إلى مجموعة من الظروف جعلت من عنابة المدينة بؤرة للجريمة مقارنة بباقي التجمعات الحضرية ولعل أهمها موقعها الجغرافي المتميز من جهة وكثافتها السكانية من جهة أخرى حيث تحتل " المدينة " موقعا هاما إذ تتوسط مختلف المناطق الحضرية و الريفية معا ما ساعد على استقطاب العديد من السكان من مختلف المدن والبوادي المجاورة عبر مختلف المراحل المتميزة التي مرت بها المدينة، حيث أصبحت عنابة من الأقطاب الصناعية الأساسية في الجزائر ما عزز دورها الاقتصادي كقطب جهوي وزاد من موجة النزوح الريفي نحوها بسبب المناصب المعروضة

للعمل (B.BENKHLEF : 1999.44).

إن البحث عن عمل في تلك الفترة كان من أهم أسباب الهجرة نحو مدينة عنابة، لكن بعد 1990 ومع الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد إستطاعت المدينة على غرار المدن الكبرى للبلاد أن تمارس جاذبيتها مرة أخرى على جملة من المناطق المجاورة، إذ استقطبت وحدها أكثر من

5000 عائلة قادمة من مناطق القل، سكيكدة وجيجل بين سنوات (1993-2000):

(204. - 2007 N. KOUADRIA)، فالهجرة الريفية كانت من أهم الأسباب المباشرة لظهور

لعديد من المشاكل بالمجتمع العنابي منها مشاكل التكيف مع الحياة الحضرية وخاصة لدى فئة الشباب، حيث يعاني الكثير منهم من آثار الصراع الثقافي الذي اثر بشكل سلبي في سلوكيات الشباب خصوصا.

ففي دراسة إفريقية بينت بأن 3/2 من المهاجرين اعتقدوا أن حياة المدينة تميل إلى إفساد الناس

و 12% أشاروا إلى الجريمة شرب الخمر و ممارسة الدعارة كمشاكل رئيسية للمدينة.

وفي دراسة مشابهة أنجزت في أمريكا اللاتينية وجد بأن "الجنوح، الجريمة ممارسة الدعارة

الأمراض العقلية وشرب الخمر وغيرها كانت منتشرة بنسب مختلفة وسط المهاجرين الذين حاولوا

التكيف مع المحيط الحضري الجديد" (ع. مانع: 2002، 78).

كما تخلق هذه الأخيرة مشاكل الضبط الاجتماعي غير الرسمي (العائلة الكبيرة والجيرة..) نتيجة

تكسر العلاقات التي كانت مبنية في الريف وخصوصا لدى الشباب الوافد ووسائل الضبط الاجتماعي

الرسمي نتيجة كبر حجم المدينة وسهولة ارتكاب الجرائم وإخفائها، فالنمو الحضري السريع الذي

عرفته المدن الجزائرية عمل على تحطيم العلاقات الاجتماعية التقليدية والقيم التي كانت سائدة ما أدى

إلى التفكك والانحطاط العام في الأخلاق خاصة لسكان المدن، بينما نجد سكان الريف مازالوا

محافظين نوعا ما على هذه العلاقات، حيث نجدهم أكثر تماسكا وإيصالا واتصالا ما يفرض نوعا من

الضبط الاجتماعي على سكانه، وعليه تقل فرص ارتكاب الجرائم بينهم.

ففي تقرير الأمم المتحدة حول إضعاف الضبط الاجتماعي للعائلة و الأسرة كهيئات للضبط في

البلدان الإفريقية التي تعرف تغييرا سريعا جاء فيه في الماضي، كما هو في كثير من المناطق الريفية،

اليوم كانت العائلة أو المجموعة القبلية مركز الحياة ونقطة تجمع كل النشاطات الاجتماعية

والاقتصادية، ثقافية سياسية أو تربوية، وفي المناطق التي تعاني من تجربة التغيير الاجتماعي فإن العلاقات و المؤسسات ضعفت كثيرا، تقارير عديدة من إفريقيا أكدت أهمية هذا العامل في تطور الجريمة وجنوح الأحداث (ع. مانع : 2002، 71).

والمهاجر من الريف وخصوصا ذوي الدخل المحدودة والفقراء يلجئون إلى الإقامة في الأحياء العشوائية بالمدينة، هذه الأخيرة وما تخلفه من آثار سلبية فالعيش في الأحياء العشوائية و بالخصوص على الشباب المهاجر منهم و القادم من المناطق الريفية في بلدان العالم الثالث ككل وحول الأكواخ في إفريقيا كتب " كليفورد " في إفريقيا كانت ومازالت الأكواخ و البيوت القصديرية مراكز للجريمة وملاجئ للمنحرفين، وتقع عادة هذه البيوت السيئة في ضواحي المدن الكبيرة وفد إليها سكان جدد لم يستطيعوا الحصول على سكنات بديلة لفقرهم أو لعدم توفر الشروط اللازمة لذلك و عليه يصبح هذا النوع من السكان في إفريقيا يمثلون ثقافة فرعية حضرية لها اثر معتبر في صياغة السياسة المطبقة".

كما سجل " واينبارغ " بمركز المنحرفين في البيوت القصديرية المتمركزة على ضواحي المدن كاركاس، فنزويلا و في مالي، بينما وجد المنحرفون في مدينة مكسيكو متمركزين في المناطق السكنية قرب مراكز المدينة، و في قرطبة بالأرجنتين يتمركز جنوح الأحداث أيضا في المناطق السكنية الفقيرة و الوشبكة على الانهيار (ع.مانع: 2002، 95 -98).

وفي دراسة حول الأحياء العشوائية وعلاقتها بالجريمة الحضرية بعنابة، والتي تم فيها استخدام عينتين الأولى وثائقية تتكون من القضايا الجنائية المعلومة والتي تم الفصل فيها من طرف محكمة عنابة لسنة 2007 أختيرت بطريقة عشوائية و المقدرة بنحو 15648 ملفا أخذ منها نسبته 32,7 % من المجموع العام أي ما يقارب 5116 قضية حيث خلصت الدراسة :

✓ يتناسب عدد مرتكبي الجريمة بولاية عنابة طرديا مع مستوى التحضر بالمجال فكلما كانت المنطقة أكثر تحضرا كلما إرتفع عدد مرتكبي الجريمة وكلما كان المجال أقل تحضرا قل عدد المجرمين بها ، قدر ما نسبته 80,37 % من مجموع مرتكبي الجرائم ينحدر من مدينة عنابة بينما يكاد ينعدم بالمناطق الريفية كمنطقة سكانية.

✓ برزت الأحياء العشوائية و القديمة بمدينة عنابة أكثر احتضانا لمرتكبي الجريمة (34,6 % 33,63 %) مقارنة بباقي الأنماط السكنية الأخرى بينما تنخفض نسبة الجريمة كلما كان الحي أكثر تقدما و تخطيطا كالأحياء المتوسطة و الأحياء الراقية (20,82 % ، 10,79 %) (م. نزار: 2010-2011 : 201). .

كما تستحوذ الأحياء العشوائية و المتخلفة وحدها على ما نسبته 39.16 % مختلف أنماط الجرائم المنتشرة بوسط مدينة عنابة ومن بينها يوجد:

- ✓ 53,09 % من جرائم السرقة التي تحدث في المدينة .
- ✓ 45,65 % من جرائم البيع غير الشرعي في الطريق العام.
- ✓ 30,55 % من جرائم الهجرة غير الشرعية.
- ✓ 25 % من جرائم ترويج وتجارة المخدرات بالمدينة .
- ✓ 61,76 % من جرائم الفعل المخل بالحياة العام.
- ✓ 55,07 % من جرائم الاعتداء على الأشخاص .
- ✓ 50 % من جرائم العنف على القصر التي تحدث في المدينة.
- ✓ 44,18 % من جرائم فتح المحلات لممارسة الدعارة و لتسهيلها.
- ✓ 50 % من جرائم الاعتداء على الملكية العقارية.
- ✓ 12,11 % من جرائم استهلاك المخدرات (م. نزار: 2010 - 2011 : 202).

وما يدعم صحة هذا الطرح نتيجة المقابلات مع مسئولين بالدرك الوطني الذين أجمعوا على حقيقة ارتفاع الجرائم بالمناطق الحضرية مقارنة بباقي أجزاء الولاية، وهذا استنادا للعديد من التقارير المنجزة من طرفهم والتي تؤكد في كل مرة ارتفاع معدلات الأجرام بالمدينة مقارنة بباقي المناطق الأخرى.

وحسب قائد فرقة المجموعة الولائية للدرك الوطني السابق لولاية عنابة يقول: "تسجل الجريمة بمدينة عنابة أعلى مستوياتها، بينما تتخفض تدريجيا كلما اتجهنا نحو المناطق الريفية، فالسكن في المدينة يهيئ الأفراد لارتكاب سلوكات إجرامية، حيث أن السكان لا يعرفون بعضهم البعض وعليه لا يخلطون من ارتكاب هذه السلوكات خاصة جرائم السرقة والاعتداء على الأشخاص وجرائم الفعل المخل بالحياء العام..."

كما انه في ظل اللاتجانس و الكثافة العالية التي تعرفها المدينة عامة خاصة في بعض أحيائها لا يمكن التعرف على الغرباء القادمين للحي أو عن سبب قدومهم فيمكن أن يكونوا من معتادين الجريمة قدموا لارتكاب جرائم خارج حيهم.

أما في الريف كمنطقة "التريعات، سرايدي" مثلا فان معدلات الإجرام منخفضة جدا هناك فكل سكانها يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية، وعليه يفرض عليهم احترام القيم التي يتفقون عليها، كما أنهم يستحيون من ارتكاب سلوكات مخالفة للقانون خوفا على المكانة الاجتماعية والتي تتحدد وفق سمعة المرء. كما أن المشاكل التي تحدث بين سكانها نحل عن طريق الطرق الودية غير الرسمية (إمام الحي، كبير العرش...) ولا تبلغ إلى السلطات إلا في الحالات الخطرة.

كذلك لا يمكن تجاهل عوامل أخرى هامة تدعم ارتكاب الجريمة بالمدينة منها غياب الوازع الديني فالعديد من الأبناء والعائلات افتقدوا هذه الميزة المتأصلة في مجتمعنا وأصبح الوالد يتقبل إجرام أبنائه والتستر عليهم ما يساهم في تماديهم وتشجيعهم أكثر فأكثر بالإضافة إلى غياب لغة الحوار

في الأسرة الجزائرية، و تدني الظروف الاقتصادية لسكان المدينة وانتشار الأحياء العشوائية والقديمة وما تتميز به من تدهور في السكن وانتشار البطالة بين أوساطها خاصة بين أوساط فئة الشباب انتشار العنوسة والطلاق و غيرها من المميزات التي تعتبر عوامل ديناميكية تساهم في تفاقم الجريمة بالمدينة.

غير أن هذه النتائج ليست مطلقة فالهجرة الريفية إلى المدن لا تؤدي بالضرورة إلى الجنوح ففي دراسة "كليارد" في "كمبالا" بينت نتائجها أن العديد من المهاجرين ابتعدوا كثيرا عن الجنوح و سلكوا طريقا مستقيما، و مرد ذلك إلى دعم العشيرة و العائلة الذي يمكن أن يلقاه المهاجرون الريفيون بالمناطق الحضرية (ع. مانع : 2002، 78-79).

خامسا - تطور الجرائم الأخلاقية بعنابة وأنماطها

لقد عرفت الجريمة الأخلاقية بولاية عنابة في السنوات الأخيرة تطورا رهيبا، حيث أن الأرقام المقدمة و المتعلقة بالآداب العامة لا تعكس الصورة الحقيقية بما هو عليه في واقعنا الجزائري عموما والعنابي على وجه الخصوص، حيث أنه كأي بلد نامي هناك ما يدعي بالرقم الأسود للجرائم غير المبلغ عنها، إذ أنها أكثر بكثير بما هو عليه في الواقع نظرا لعوامل اجتماعية جغرافية، قانونية وتاريخية، فمن خلال بيانات الجدول رقم (12) يلاحظ أن الجرائم تزايدت بشكل مستمر ابتداء من سنة 2007 والتي قدرا بنحو 189 جريمة لترتفع سنة 2009 لتقدر بنحو 329 جريمة وقدرت سنة 2010 بنحو 540 جريمة وهذا كما هو مبين بالجدول أدناه.

جدول رقم (15) يبين:

تطور الجريمة الأخلاقية بعنابة وأنماطها

2010		2009		2008		2007		الأنماط السنوات
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
1,82	10	11,24	37	25	24	7,40	14	الفعل المخل بالحياء على قاصر
2,37	13	13,37	44	10,44	10	4,76	09	تحريض القصر على الفسق و الدعارة
00	00	00	00	00	00	7,40	14	الاغتصاب
0,36	02	6,99	23	1,04	01	2,64	05	هتك العرض
89,78	492	62,31	205	51,04	49	53,96	102	الفعل المخل بالحياء العام
0.91	05	3.03	10	4.16	04	00	00	الزنا
0,72	04	0,91	03	2,08	02	00	00	الفاحشة
3,83	21	1,21	04	20,08	02	00	00	إنشاء محل لممارسة الدعارة و تسهيلها
0,18	01	0,91	03	4,16	04	1,05	02	التحرش الجنسي
99,97	540	99,97	329	100	96	99,96	189	المجموع

المصدر: محكمة عنابة 2009, 2010 مجلس قضاء عنابة - الغرفة الجزائية + محكمة الجنايات

تعتبر جرائم الفعل المخل بالحياء العام من أكثر أنماط الجرائم المرتكبة بولاية عنابة للأربع

سنوات وذلك ابتداء من 2007 إلى غاية سنة 2010، حيث سجل ما

نسبته (53.96%، 51.04%، 62.31% ومانسبته 89.87% من مجموع الجرائم الماسة بالأخلاق).

وبحسب المقابلات مع عينة الدراسة وعن الأسباب العامة لاتجاه الشباب لممارسة الفعل العلني المخل بالحياء العام يرجع بالدرجة الأولى إلى الرغبة في الزواج والتي تبدأ عادة عن طريق إقامة علاقات عاطفية قصد التعرف، لكن سرعان ما تتوطد هذه العلاقات مع مرور الوقت إلى علاقات جنسية نتيجة عدة ظروف التي تعرقل من إتمام عملية الزواج ولعل أهمها تدهور الظروف الاقتصادية للشباب وما يرتبط به من غلاء تكلفة الزواج، غلاء سعر المساكن كما أن استئجارها يتطلب دخل ثابت، غياب فرص العمل، بالإضافة إلى غياب وسائل الترويح النفسي الاجتماعي، وأن وجدت تكون صعبة المنال لغالبية الشباب. وغياب الوازع الديني وصعوبة التحصين في ظل وجود الإغراءات و التحفيزات غير الشرعية وسهولتها وانتشارها.

وعليه يكون اتجاه الشباب للأفعال الجنسية ضرورة تتضوي ضمن الحتمية البيولوجية والنتيجة انتشار مثل هذه السلوكات بالمجتمع، حيث أن الشرعية في مجال الممارسة الجنسية بمجتمعنا تتمثل في الزواج، فما إن عرف الإنسان نظام الزواج حتى ارتبط بتجريم الأفعال الجنسية خارج نطاقه والنظر إلى هذا السلوك على أنه انحراف عن السلوك السوي في الطبيعة الإنسانية إذ أن العلاقات الجنسية حينها تخرج عن إطارها الإنساني إلى الإطار الحيواني.

ولشيوع هذا النمط من الجرائم آثار وخيمة على المجتمع وخصوصا الأسرة، حيث يهدد كيانها فمن خلال المقابلات مع إحدى المبحوثات والتي تقيم بحي "سيدي حرب 02" العشوائي أن سبب شيوع مثل هذه الجرائم بين المتزوجين إلى الضيق في المسكن إذ يشيع نمط الغرفة الوحيدة بهذه الأحياء ما يجعل من صعوبة إقامة علاقات حميمة بين الأزواج خاصة بوجود الأطفال والنتيجة هي اتجاه العديد من سكان الحي وخصوصا الرجال إلى إقامة هذه العلاقات كأسلوب للترويح النفسي الاجتماعي والنتيجة ارتفاع معدلات الهجر والطلاق بين سكانها.

ولهذه العلاقات آثار سيئة خصوصا في حالة وجود حمل غير الشرعي والذي غالبا ما ينتهي بجريمة حيث تضطر المرأة إلى عملية الإجهاض أو قتل الأطفال حديثي العهد بالولادة، لو الهروب من البيت العائلي، انتشار الأبناء غير الشرعيين الذين قد ينشأون في الشوارع أو عند الغير.

ويلاحظ أن لقيمة العفة والشرف بالمجتمع الجزائري بدأت تضمحل جزئيا، حيث أصبحت إقامة علاقات غرامية كشيء شبه عادي بمجتمعنا وخصوصا بين أوساط الشباب والمراهقات وتنتشر هذه السلوكات عموما بالغابات وعلى الشواطئ وبالغرف المؤجرة والأماكن المهجورة وهذا استنادا لتصريحات المكلف بخلية الإعلام لمجموعة الدرك الوطني بعنابة.

و تعتبر هذه الأخيرة الوجهة المفضلة بامتياز لارتكاب هذه الجرائم من طرف سكان العديد من المناطق المجاورة منها قالمة ، الطارف، سوق أهراس وذلك نظرا لكثافتها العالية وكبر حجم شريطها الساحلي ما يجعلها نقطة جذب.

ومن الجرائم شديدة الخطورة والحساسية والتي عرفت انتشارا واسعا على مستوى التراب الوطني عموما ومدينة عنابة على وجه الخصوص جرائم الفعل المخل بالحياء العام على قاصر والتي بلغت بنسبة (7.40%، 25%، 11.24%، و1.82% للنفس السنوات، وتليها جرائم تحريض القصر على الفسق والدعارة بنسبة (4.46%، 10.44%، 13.37% و2.37%).

ويمكن تفسير الجريمة الأولى باعتبارها نوع من الشذوذ الجنسي إلى ظروف التنشئة الاجتماعية للجاني والذي قد يكون تعرض في صغره لمثل هذه الممارسات حيث يوجه انتباهه للأطفال لأنهم الأكثر ضعفا ولأنهم غير ناضجين جنسيا لأنه يخشى أن يفضح أمره.

ويؤكد الخبراء أن الذين يمارسون الانحرافات الجنسية وخصوص ما يدعى "هيام الأطفال" قد سبق وإن عاشوا حياة تعيسة بحيث جعلته يخل من إقامة علاقات جنسية مع أشخاص من نفس سنه فهو يقترب من الأطفال إعتقادا منه أنهم أكثر أمنا وسلامة وأكثر عاطفة وأكثر طاعة ويسهل إدارتهم

ولذا فانه يشعر بنوع من السيادة والسيطرة فوق شخص صغير وضعيف وهو ما يعجز عن تحقيقه مع الراشد الكبير (عبد الرحمان محمد العيسوي: 1997، 138).

وعادة لا يتم التبليغ عن مثل هذه الجرائم وخصوصا إذا وقعت على الذكور خوفا من العار وعليه تحل هذه المشاكل بعيدا عن وسائل الضبط الرسمية و بودية أو بمقابل مادي وبطريق سرية جدا، كما أن هذا الرقم جد ضئيل بالرقم الحقيقي لهذا الجرم وذلك بسبب الخوف من الجاني أو تجنباً للفضيحة.

ولهذه الجريمة أثار نفسية جد عميقة على الضحية تتراوح بين الإحباط النفسي والانتحار خصوصا في حالة ما إذا كانت هذه العملية مصحوبة بالعنف، فنفسية الضحية تتزعزع أكثر من الآلام الجسدية وخصوصا في حالة تكررها و يتضاعف هذا الشعور في حالة ما إذا كان الجاني من المحارم، حيث يستغل سلطته داخل الأسرة كالأب أو الأخ العم، الجار، حيث غالبا ما يؤدي إلى هروب الضحية من المنزل أو اختيار طريق الانحراف كالدعارة، تعاطي المخدرات كسبيل للتخلص من المعاناة.

أما جرائم تحريض القصر على الفسق والدعارة فتقع عادة على الإناث الأقل من السن القانونية بحيث تكون الأنثى في تلك الفترة في بداية مرحلة المراهقة الأمر الذي يسهل من عملية تحويلها إلى الفسق والدعارة أو إفساد أخلاقها نتيجة قلة خبرتها وعدم نضجها واندفاعها بحثا عن الحرية.

أما جريمة الاغتصاب فقدرت بنحو 14 حالة اغتصاب لسنة 2007 وذلك بنسبة 7.40 % ويذهب العديد من أنصار هذا الاتجاه على الحتمية البيولوجية عند مناقشة الجريمة الأخلاقية وذلك أمثال " سوزان برون ميلر BROWN MILLER " فعند تحليلها لجريمة الاغتصاب تؤكد انه بحكم الواقع التشريحي لبنية الأعضاء التناسلية فإن جنس الذكر وبحكم الطبيعة هو المفترس والأنثى هي الفريسة.

وعليه فعدم المساواة القائمة على أساس النوع يعد نتيجة للبنية التشريحية والبيولوجية للرجال والنساء، فالرجل مزود بأداة اغتصاب المرأة، وأن النساء بحكم طبيعتهن التشريحية والبيولوجية غير قادرات على الانتقام منه وهذه الحقائق هي سبب خضوعهن من جهة وارتكاب الرجل الجريمة من جهة ثانية.

ويضيف أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي أن وظيفة الاغتصاب الأساسية هي بحكم طبيعته هي تحكم الرجل وسيطرته على المرأة وأن الاغتصاب والعنف ليس سوى سلوكا بيولوجيا.

وبالمقابل هناك العديد من أنصار هذا الاتجاه يعارضون مبدأ الحتمية البيولوجية أمثال " إلزابيث استانكو STANKO " في مؤلفها " تعديات حميمة " أن ضعف الإناث وسيطرة الذكور أدت إلى أن تصبح صورة الذكر الطبيعية هي العدوانية والأنثى هي من تعاني من هذا العدوان الذي يتخذ سلوك جنسي متسم بالعنف، والمرأة الحقيقية في معظم المجتمعات والأزمنة أن تعاني من الإرهاب البدني والجنسي على أيدي الرجال، وهكذا فإن عنف الذكر هو انعكاس لعالمية سيطرة الذكر وثانوية مكانة المرأة، وتذهب أبعد من ذلك حيث تقول " تتعلم النساء - وغالبا في سن مبكرة جدا - أن رغباتهن الجنسية ليست بأيديهن وأن الذكر يستطيع في أي لحظة أن يتدخل ويعتدي عليها فالممارسة الجنسية -حينئذ- هي شكل من أشكال القوة، إنها كأنثى- كما تعلمت خلال عملية التنشئة الاجتماعية -لا تعد الطرف الثاني المعادل للطرف الأول أي الذكر ولكنها الطرف الخاضع إن قوة الرجل الجنسية والبدنية لها الأولوية على استقلال المرأة الجنسي والبدني".

وباعتبار المرأة من حاشية الرجل فمن المتوقع أن تستمر كذلك والبديل تصبح وبصورة مشروعة هدفا جنسيا مستحقا للرجل و عرضة للعدوان البدني لأنها وببساطة جزء من كينونة الرجل وطالما أن النساء مرتبطات بالرجال فهن عرضة لانتهاك بالعنف أمرا مألوفا في الثقافة الأبوية وبالتالي فمن المألوف أن تتحملة المرأة وتخضع له وهكذا تساعد هذه الإيديولوجية على استمرار سيطرة الرجل

وتحكمه في الأنثى، وخلصت أن ممارسة الجنس بالقوة مع النساء يعد نموذجا تحليليا لمعاناتهم داخل المجال الاجتماعي لقوة الرجل.

وعليه، يخلص هذا الاتجاه عموما أن البناء الأساسي للواقع الاجتماعي على أنه نظام شامل لسيطرة الرجل، هذا النمط من السيطرة شيده الرجال بحيث يسمح لهم بالتحكم في أجساد النساء وبذلك تسقط النساء في الفخ ويصبحن إماء مجبرات ومرغبات على ممارسة الجنس تبعا لرغبة الرجل (عدلي محمود السمرى: 2009، 370-373).

لهذه الجرائم آثار على الأسرة باعتبارها البنية الأساسية للمجتمع الأمر الذي يؤدي إلى تفكك المجتمع و انحلاله، ناهيك عن الشعور بالآلام الذي يصاحب الضحية مدى الحياة فبالإضافة إلى فقدان الثقة بالنفس وبالأخرين، تتحطم نفسية الضحية وتتساقط عقد خطيرة اتجاه الجنس ناهيك عن وصمة العار التي تبقى ملاحقة للضحية والتي قد تحرمها من الزواج والإنجاب مدى الحياة، عن ناهيك عن الآثار الصحية حيث تساهم في انتشار أمراض خطيرة مثل الزهري (السفيليس) و(السيدا). وتليها من حيث الخطورة الجرائم المتعلقة بالدعارة منها (21) حالة إنشاء محل غير رسمي لممارسة الدعارة وتسهيلها بنسبة 3.83% لسنة 2014، و (13) حالة تحريض القصر على الفسق والدعارة بنسبة 2.37%.

سادسا - الدعارة بعنابة بين الرسمي وغير الرسمي

يلاحظ على المستوى المحلي تزايد الجرائم الأخلاقية بالمدينة حيث أصبحت مظهرا من مظاهر الحياة الحضرية اليومية، لاسيما تلك المتعلقة بجرائم الفعل المخل بالحياء العام أو جرائم الدعارة، حيث أن المتجول بمدينة عنابة وخصوصا أحياءها القديمة -المدينة القديمة - سرعان ما يلاحظ استشراف هذه الظاهرة بها رغم أن الإحصاءات المقدمة من طرف محكمة عنابة والمقدرة بـ 560 جريمة لسنة

2014 حيث أنه لا يعكس الواقع حيث أن هذه الأرقام تعبر عن جزء فقط من الحقيقة (القضايا التي بلغت إلى السلطة وتم الفصل فيها نهائيا) فهناك دائما الرقم الأسود لمخفي و غير المبلغ عنه. ومن وبحسب الشواهد الامبريقية والتي هزت الرأي العام العنابي ولعل أبرزها ما يعرف بقضية " باروش **BAROCHE J. M.H.A** " سنة 2011 والمتعلقة جنابة انتهاك العرض، جنحة إنتاج وعرض منتج مغل بالحياء، جنحة تحويل قاصر، جنحة حيازة منزل مفروش من أجل ممارسة الدعارة، جنحة الإغراء على الفسق ، جنحة حيازة وإنتاج وعرض منتج مغل بالحياء جنحة الإجهاض برفقة 05 متهمين آخرين من الشخصيات ذات المركز المرموق وإطارات بعنابة حيث راح ضحيتها العديد من الفتيات من مختلف أنحاء الوطن (حكم جنائي: 2013، رقم 00092/13). ناهيك عن الطوابير من مستهلكي الجنس بالأماكن المرخصة قانونا أو ما يطلق عليه قانونيا بدور المحسنات.

هذا ناهيك عن قضية أحد الفنادق الراقية " بسرادي " والتي دوهمت من طرف وحدة الدرك الوطني، حيث تبث أكثر من 36 زوجا غير شرعيا يمارسون أفعال جنسية مختلفة. وبحسب " قائد فرقة الدرك الوطني بسرادي " أنه " رغم المجهودات المبذولة من طرفنا للإطاحة بهذه العصابة للقضاء على هذه الظاهرة إلا أن العقوبات المسلطة عليهم مخزية وغير كافية نظرا لوجود ثغرات في القانون استطاع الشركاء استغلالها لصالحهم.

وتنتشر بالولاية نوعا آخر من الدعارة وهي الدعارة المقننة أو الرسمية، فقد لجأت الدولة إلى تنظيم هذه الظاهرة فعملت على توجيه الحياة الجنسية إلى غرضها الاجتماعي بهدف تفادي الفوضى في العلاقات الجنسية التي تعد سبلا إلى الفساد الأخلاقي ومختلف الأمراض البدنية والنفسية وانحلال العائلة ومن تم المجتمع.

وعليه تم الإبقاء على هذه الأماكن المخصصة لممارسة الدعارة الرسمية والتصريح لممارستها كنوع من الحاجة الماسة التي تتحملها الدولة لتجنب ضرر أكبر والتي لا غنى عنها نظرا لكونها تقدم ضمانات مستمرة وأمنة للجمهور، وتنشط هذه الأماكن وفق شروط يحددها التنظيم المعمول به في هذا الصدد ويطلق عليه المكان العمومي بالتخصيص، وهو المكان الذي لا يسمح للناس الدخول إليه إلا في أوقات معينة أو بشروط معينة، هذه الأماكن لا تفتح إلى الجمهور إلا في أوقات معينة أو لقضاء حاجات معينة وقد يكون الدخول إليها بمقابل (دردوس مكي: 2007، 183) ، وعليه وهي كالاتي:

أ- دور الدعارة الرسمية بالولاية- طبيعة العقارات وحدودها-

1- دار المحسنات "شمس" -

هذا العقار يتمثل في بناية معدة للسكن مستعملة كدار للمحسنات او الدعارة الرسمية يقع بالضبط بـ 08 نهج شهاب أحمد - المدينة القديمة عنابة، وتتربع على مساحة قدرها 108 م². يحتوي على قاعة خاصة بالاستقبال ومصرف بالطابق السفلي وأربعة غرف بالطابق الأرضي ومثلها بالطابق الأول و ترجع ملكية هذا العقار إلى خواص والذي ورثها عن والديه حيث كان يستغل بهذا المجال منذ أكثر من أربعين سنة. يطل بواجهته على نهج " هيدر " أين مدخلها الذي يحمل رقم 05. كما تطل على نهج "لاكومب" ونهج "دورليان" المتكونة من طابق سفلي وطابق علوي مغطي بسطح.

وتتكون هذه الدار من الحصة رقم 213 من الجزء "ج" من مخطط مسح الأراضي لعنابة المدينة

أما حدوده فهي كالتالي:

- من الشرق نهج لاكومب

- من الغرب نهج دورليان

- من الشمال نهج هيدر

- من الجنوب بواسطة هني رمضان

آلت الدار إلى مالكة عن طريق الشراء الصحيح بتاريخ 1962 على ثمن رئيسي وجزافي قدره 50.000 فرنك جديد وفقا لعقد مسجل في أوانه بتاريخ 1962/10/12 جدول إرسال 339 خانة 300700 أشهر في المحافظة العقارية لولاية عنابة بتاريخ 1963/10/11 مجلد رقم 1584 رقم (شهادة توثيقية: مكتب توثيق الحجار 393).

2- دار المحسنات (08) "قرطاج"

تتربع على أرضية مساحتها قدرها حوالي 110 م² وهي عبارة عن نزل مؤثث معروف باسم "دار المحسنات قرطاج" عند مدخله وبالصبط في الجهة اليسرى غرفة مخصصة للميسرة والمساعدات وبالجهة اليمنى مكتبا بجانبه منضخة وفي الجهة المقابلة توجد قاعة استقبال، ثم سلما عاديا مؤدي إلى الطوابق العلوية والمقدر عددها ثلاثة، تتواجد بها 17 غرفة مؤثثة وموزعة كالآتي:

- الطابق الأول: سبعة غرف

- الطابق الثاني: سبعة غرف

- الطابق الثالث: ثلاث غرف

وترجع ملكيتها لورثة "أرض شيوع" مؤجرة بالتراضي بموجب عقد إيجار موثق سنة 1999 -

الحجار، أما حدوده كالآتي:

- من جهة شارع قرطاج.

من جهة أخرى شارع شلابي محمد العربي وذوي حقوقه (شهادة توثيقية بعنابة رقم

1969/09/113 والتي أشهرت نسخة منها بالمحافظة العقارية بعنابة بتاريخ 1996/09/23 حجم

1616 رقم 14).

3- دار المحسنات "شلابي

هي نزل مؤثث كفندق سياحي يتواجد بعنابة مقر بين زاوية شارعاً "قرطاج" و"أرليون" المقيد بالسجل التجاري المحلي تحت رقم 6214 أ 8، رمز النشاط التجاري 601102 بتاريخ 11/28/1994 والذي أشهر في المحافظة العقارية بعنابة بتاريخ 1981/06/20.

ويتربع على مساحة قدرها 219 م² يحمل الرقم 242 مجموعة ب- من مخطط مسح الأراضي لمدينة عنابة، يتكون من طابقين أرضي زائد أول والمستغل حالياً كدار المحسنات الكائن بـ 26 نهج شهاب أحمد المدينة القديمة والذي أطلق عليه سابقاً نهج "دالي علي" يحمل الرقم 22/07 ويحتوي على 35 غرفة مجزئة إضافة إلى أربع قاعات ومطبخ وحمام وسطح ، أما حدوده فهي كالتالي:

- من الشمال نهج دالي علي، ونهج قرطاج.

- من الجنوب شارع سيبوس

- من الشرق نهج شايب أحمد، أو نهج أرليون سابقاً.

- من الغرب ورثة يوسف (شهادة توثيقية ز عبد الله - سطيف) .

وتحتوي هذه الأماكن على 120 مومس وذلك كالاتي:

جدول رقم (16) يبين:

بيانات حول إجمالي المومسات بولاية عنابة

السنوات	المشطبات	المسجلات الجدد	المجددات	المجموع
2007	10	06	10	26
2008	03	10	17	30
2009	10	09	10	29
2010	01	03	18	22
2011	01	04	08	13
المجموع	25	33	63	120

المصدر: سجل الوقاية الاجتماعية، مكتب المؤسسات المصنفة والمهنة المنظمة، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة.

والملاحظ أن عدد المومسات (المرخصات رسميا) بدور الدعارة "شمس، 08 قرطاج شلابي" عدد محدود مقارنة مع عدد البغايا من جهة حيث يتراوح إلى غاية سنة 2011 بنحو 120 مومس فقط.

كما ان هذا العدد لا يعكس الطلب المتزايد من جهة أخرى، حيث أن المتجول بحدود دور الدعارة المذكورة سابقا يلاحظ وجود طوابير من الرجال من جميع الأعمار ومن مختلف الولايات المجاورة للولاية ينتظرون دورهم.

ويرجع ذلك جزئيا إلى اتجاه البغايا عادة ما إلى امتهان الدعارة غير الرسمية لأسباب عدة منها العائد المرتفع مقارنة مع الأولى، إمكانية التخلص من الشروط القانونية المفروضة من طرف الدولة

ب- الخلفية الايكولوجية للمؤسسات

شكل رقم (11) يبين:

مدينة	عدد القتلى
عابدة	29
قسطنطينية	16
سوق اهراس	8
بعلبليس	23
وهران	9
سطيف	4
مستقلم	10
عين تيموشنت	8
قالمة	1
الطارف	1
تلمسان	5
تيسة	6
ح الدافى	1
تيارت	2
جيجل	3
الجلفة	2
مكناس	1
برج بوعريوچ	1
الشلف	2
البليدة	1
البيض	1
فرغنا	1

231

مناطق شبة حضرية أو ريفية، في حين أن نسبة 23.33% غير معروفة، وذلك كما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (17) يبين:

نوع المنطقة التي تنحدر منها المومسات بالولاية

نوع المنطقة	التكرار	النسبة
ريفية	44	36.67
حضرية	48	40
غير معروفة	28	23.33
المجموع	120	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على شهادات ميلاد رقم 12 للمومسات مكتب المؤسسات المصنفة والمهنة المنظمة مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة.

وفي هذا الصدد المسح الشهير للبعاء للباحث " فرناندو هنريكس " من جنوب أفريقيا مثلا للمجتمع الذي أحدث فيه التصنيع تغيرات بعيدة الأثر جدا على نطاق بالغ الاتساع، فقد أدت عملية النمو الصناعي و الحضري السريع إلى عملية تفتيت قبلي أخرى، بمعنى أنها خلقت تيارا كبيرا من الرجال القادمين من مناطق قبلية إلى المدن سعيا وراء العمل. و هؤلاء الرجال يتركون زوجاتهم عادة في تلك المناطق القبلية، و يعيشون معا مؤلفين مجتمعا غالبية ذكور على أطراف المدن، مثل مدينة جوهانسبرج حيث تنتشر الرذائل من إسراف في تعاطي الخمر، و سلوك جنسي لا أخلاقي.

و المجتمع الصغير على تخوم جوهانسبرج مجتمع محدود يشبع أسوأ الشهوات لآلاف يعيشون بعيدا عن بيئتهم الأصلية مما يجعل مقدرته على الإفساد هائلة. و كثيرا ما يكون هناك ثلاثة أطفال

أو أربعة أو خمسة أنجبته الأم الواحدة لكن كل طفل من أب مختلف لا تعرف اسمه و كثيرا من الفتيات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن الرابعة عشر أو الخامسة عشرة، يبدأن كسب عيشهن من احتراف البغاء وحتى قبل بلوغ هذه السن المبكرة في أحيان كثيرة.

وعلاوة على ذلك فإن أسلوب الحياة الحضرية الذي خلقه الأوروبيون قد أتلّف بناء مجتمع "البانتو التقليدي". فالمدن التي أنشئت اصطناعيا بسكانها الذين يتألفون في أغلبهم من الذكور والأجور المنخفضة و ندرة الأعمال المتاحة للنساء، والافتقار إلى وسائل التسلية وقضاء وقت الفراغ، بالإضافة إلى القهر الاجتماعي و السياسي، الذي لا يستطيع الإفريقي منه فرارا في اتحاد جنوب إفريقيا اليوم، كل هذه العوامل قد تضافرت لتنتج مجتمعا لا يزيد فيه البغاء عن مجرد مظهر واحد المظاهر العديدة، التي تصور الأمراض و الفوضى الاجتماعية العميقة الجذور، التي تميز جنوب إفريقيا في عصرنا هذا (س.ح. الساعاتي: م س، 185-188).

ويسمح للمؤسسات بالحركة والتنقل دوريا عبر التراب الوطني وذلك وفق كفاءات يحددها التنظيم المعمول به استنادا إلى التعليم رقم 169/189 م ع أ و/ش ق 02 المؤرخة في 1963/01/25 والمتعلقة بتنقل البنات المومسات المسجلات في سجل الوقاية الاجتماعية وبطلب التحويل منهن، وتشكل دار المحسنات "بني ونيف ببشار" أكثر دور الدعارة أكثر جاذبية للمومسات.

وبحسب المقابلات يرجع ذلك نسبيا إلى وجود اكبر قاعدة عسكرية بها بالإضافة إلى أنها مناطق بترولية يقيم بها العديد من الأجانب وعليه يكون العائد من الدعارة بتلك المناطق مرتفعا جدا وقد يكون حتى بالعملة الصعبة أحيانا.

كما أن هذه المناطق تتميز بدرجة حرارة عالية وتفقر إلى المراكز الترويحية الترفيهية ويكون الترويح الجنسي السبيل الوحيد للوافدين من الشمال للعمل بالمنطقة أو للأجانب.

وتليها مباشرة كل من دار المحسنات سيدي بلعباس بلدية رأس الماء، وهران، مستغانم سعيدة، دار المحسنات عنابة، دار التسامح سكيكدة، دار المحسنات قسنطينة، دار المحسنات القنادة البلدية، دار المحسنات خنشلة، دار المحسنات الجلفة.

خريطة رقم (03) تبين:

دور الدعارة الرسمية عبر الوطن



المصدر: الباحث، بالاعتماد على وثائق سرية (بحركة وتنقل المومسات عبر التراب الوطن، تراخيص

التسجيلات، الشطب والتحويلات). المديرية العامة للحريات والشؤون القانونية للأمن الوطني -

خلاصة

لقد غطينا في هذا الفصل التركزات المكانية لكلا من ظاهرتي الفقر والجريمة للفقر بولاية عنابة، وقد تبين أنه رغم ريفية ظاهرة الفقر على المستوى الوطني، إلا أنه على مستوى ولاية عنابة يعد ظاهرة حضرية بامتياز حيث أن أغلب تمظهراته (الأسر المعوزة - وفق مؤشر الدخل 30.20% ، العشوائيات 48.20% والمحرومين غير المؤمنين اجتماعيا 26.61%) ظواهر تتركز بالمدينة "عنابة الأم"، في حين نجد تركيز عدد البطالين ببلدية "سيدي عمار" بنسبة 21.13% أما الأمية فتتوزع ببلدية أعلى نسبة ببلدية "البوني" وذلك بنسبة 63.44% ذكور ونسبة 65.03% لدى الإناث. ، كما أن ارتفاع الفقر بالمناطق الريفية وطنيا يبقى نسبيا وغير ثابت ويخضع لحركة السكان بين الثنائية ريف- حضر

كما تم من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على توزيعات الجريمة بالولاية وقد اظهرت النتائج تركيز الجريمة بولاية عنابة بالمدينة مقارنة بباقي التجمعات البشرية الأخرى و تقدر بما يمثل نسبة (97,45% ، 95,61% ، 70,93%) لسنوات (2012، 2013، 2014) على التوالي بينما تتخفف النسب نوعا ما كلما كان التجمع البشري أقل تحضرا حيث قدرت بمحكمة الحجار نحو (2,37% ، 4,10% ، 4,07%) لنفس السنوات بينما قدرت على مستوى محكمة بالرحال نحو (0,19% ، 0,28%) للسنتين (2012، 2013) لترتفع إلى 24,99% لسنة 2014.

وتعرفنا ايضا إلى أهم ملامح مرتكبي الجرائم، وكذا الأنماط النوعية للجريمة عموما، وأنماط الجرائم الأخلاقية على وجه الخصوص حيث تم التركيز على تطور الجرائم الأخلاقية بالولاية خلال فترات زمنية متعاقبة.

وقد خالصنا تدريجيا من خلال هذا الفصل أن هناك تطابق بين التوزيعات المكانية لأهم مظاهر الفقر مع التوزيعات الجغرافية الجريمة واللذان يشتركا في نفس الموقع وهي عنابة الأم.

الفصل السادس-

تحليل و تفسير البيانات

الفصل السادس -

تحليل و تفسير البيانات

توطئة

أولاً- قياس الثبات و خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية

أ- ثبات أداة الدراسة

ب- تحليل خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية

1- الجنس

2- السن

3- الحالة العائلية، عدد الابناء والانجاب المبكر

4-المستوى التعليمي

ثانياً- تحليل محاور الدراسة و اختبار الفرضيات

أ- تحليل محاور الدراسة

ب- اختبار الفروض

خلاصة

النتائج العامة للدراسة

خاتمة عامة

توطئة

تواجه الدراسات المتعلقة بالجرائم الماسة بالأخلاق وخصوصا الدعارة، إشكالية الإحصاءات الرسمية التي يصعب توفرها والمعلومات الموثوق بها المقدمة من طرف العينة لأسباب عدة منها أمنية كانت تستوجب التكتّم على بعضها أو إخراجها بصورة تخدم أهداف المجتمع الأمنية والمصالح العامة أو لاعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان والحريات الخاصة للأفراد التي ينبغي التحفظ عليها أحيانا. وعليه سنحاول البحث عن العلاقة الترابطية من خلال التحقق من صحة الفروض البديلة المقترحة لدراستنا عن طريق اتخاذ مجموعة من الاجراءات العملية ذات الطبيعة الاحصائية والاستعانة بادوات اخرى كالملاحظة الوثائق الرسمية والمتعلقة خصوصا بملفات الادارية للمرخصات للعمل في الجنس في ولاية عنابة بالاضافة الى المقابلات المعمقة.

أولاً- قياس الثبات و خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية

أ- ثبات أداة الدراسة

تم التأكد من أداة الدراسة، من خلال عرضها مبدئياً وتوزيعها على عينة استطلاعية تجريبية بلغت (15) محوفاً، وقد تم استثناءهم من الدراسة، وتم تعديل الدراسة الاستطلاعية بناءً على آراء عينة الدراسة الاستطلاعية، وبعد التعديل تحققنا من ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ (Alpha Granbach)، والنتائج موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (18):

ثبات أداة الدراسة

البيان	معامل α كرونباخ	الثبات *
الكلية	0.643	0.801

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

* الثبات: الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل α كرونباخ لجميع محاور الإستمارة 0.643، وكذلك قيمة الثبات لكل عبارات الإستمارة 0.801، و بما أن قيمة الثبات أكبر من 0.70 فهي دلالة جيدة على أن الإستمارة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وصالحة لقياس ما أعدت من أجله.

ب- تحليل خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية

1- الجنس

ترتبط ظاهرة الدعارة عادة بالعنصر النسوي، إلا أنها مؤخراً عرفت انتشاراً واسعاً بين الجنسين خصوصاً في المدن الكبرى، رغم شيوعها منذ القدم في معظم المجتمعات غير أن ممارستها كانت أكثر حذراً وسرية، حيث بينت نتائج الدراسة أن نسبة 6.1% من أفراد العينة هم من المثليين وما يقدر نسبته 93.9% هن من الإناث وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19):

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الترتيب	النسبة المئوية (%)	التكرار	الجنس
2	6.1	03	مثلي
1	93.9	46	أنثى
	100	49	المجموع

المصدر: الباحث، بالاعتماد على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

والشكل الموالي يوضح نتائج التحليل كما يلي:

الشكل رقم (12) يبين:

التمثيل البياني لمتغير الجنس



المصدر: الباحث بناء على مخرجات SPSS الإصدار رقم 23

2-السن

ويعتبر السن عامل مهم وفعال في اتجاه المرأة (الإناث، المثلين) لارتكاب الجرائم الاخلاقية ويتباين سن العينة حسب كل نوع نشاط، حيث يلاحظ أن معدلات الأعمار تكون منخفضة نوعا ما بالنسبة للعاهرات وذلك كما يوضحه الجدول الموالي:

ت

جدول رقم (20) يبين:

توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

الترتيب	النسبة المئوية (%)	التكرار	السن
5	8.2	4	أقل من أو يساوي 19 سنة
1	34.7	17	من 20 إلى 30 سنة
3	22.4	11	من 30 إلى 40 سنة
2	24.5	12	من 40 إلى 50 سنة
4	10.2	5	من 50 سنة فأكثر
/	100	49	المجموع

المصدر: الباحث بناءاً على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

ويلاحظ من خلال بيانات الجدول المشار إليه أعلاه والذي يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير السن، تصدر الفئة العمرية المتراوحة ما بين (20 إلى 30 سنة) بنسبة 34.7% وتليها في المرتبة الثانية الفئة العمرية الرابعة (من 40 إلى 50 سنة) بنسبة 24.5%، زمن تم الفئة العمرية الثالثة (من 30 إلى 40 سنة)، ثم تأتي في المرتبة الرابعة الفئة العمرية الخامسة (من 50 سنة فأكثر)، أما الترتيب الأخير كان لصالح الفئة العمرية الأولى (أقل من أو يساوي 19 سنة) بنسبة 8.2% .

وتعتبر المرحلة العمرية ما بين العشرينات إلى غاية الثلاثينات وخصوصاً البدايات الأولى منها هي بداية اكتشاف الذات والتعصب في المشاعر وحب الارتباط والرغبة في تجريب كل شيء حتى

المحظور، حيث تضطلع الانثى غالبا إلى تكوين صداقات من الجنسين وتسعى إلى الدخول في العلاقات العاطفية والمواعدة بغرض الزواج وتكوين أسرة، أو حتى من أجل التجربة فقط .

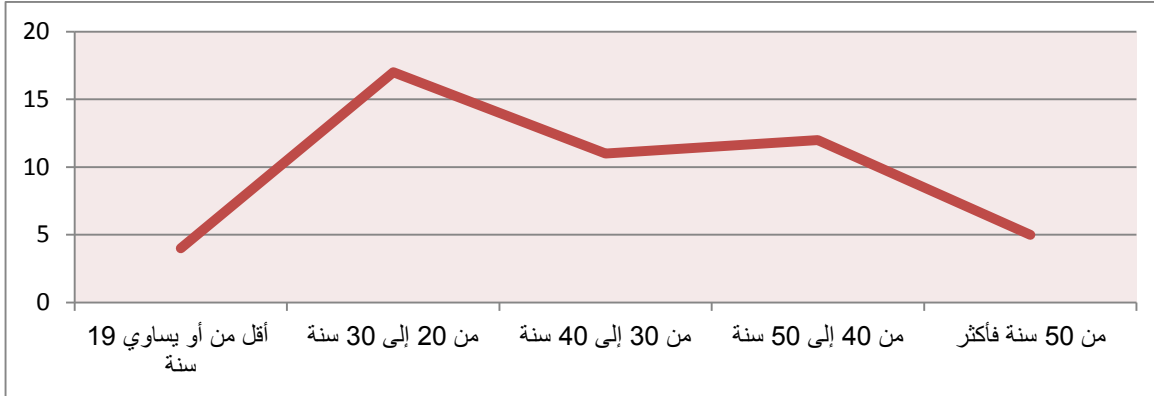
وغالبا ما تؤمن الأنثى وخصوصا في فترة المراهقة بفكرة التخلي عن كل شيء في سبيل من تحب حيث تتورط في علاقات تترتب عنها بعض الممارسات المخلة بالحياء كالتبرج الزائد من أجل لفت الانتباه (الإغراء)، بعض الحركات والإيحاءات الجنسية، بعض الأفعال المخلة بالحياء البسيطة لتتطور مع مرور الوقت إلى أفعال جنسية خارج إطار الزواج.

ونظرا لحساسية هذه المرحلة العمرية خصوصا في البدايات الأولى والتي تتميز بعدم النضج قد يترتب عن هذه الممارسات فض البكارة أو التورط في حمل غير شرعي ولو كانت عذراء. حيث غالبا ما تواجه صعوبات في التعامل مع الوضع وتكون مجبرة على أمرين، إما مصارحة أهلها وما يخلفه من آثار أو الهروب من البيت العائلي خوفا من اكتشاف وقد كانت لقيمة الشرف مكانة عالية، فالعذرية في مجتمعنا الجزائري لها مكانة مرموقة فهي " تمثل كرامة الرجل و هي أكثر شيء قد يهزه، و ما المرأة إلا وسيط يدل على رجولة وشهامة من رباها ومن سيتزوجها" (ك.بوخضراتي: 2012، <http://journals.openedition.org/insaniyat/3259>، تم الاطلاع عليه يوم 2018/01/24). وفي حالة فقدانها يكون القتل أو الطرد هو الجزاء خصوصا عندما ينكر الطرف الجنسي الآخر للامر ويتهرب من المسؤولية.

كما تعتبر هذه المرحلة العمرية هي الأكثر جاذبية بالنسبة للرجال من مستهلكي الجنس فلامح المرأة و جسدها الأكثر أهمية من أي شيء حيث تتميز المرأة خصوصا في أواخر العشرينات بأنوثة فائقة وتكون أكثر نضجا عاطفيا وجنسيا، والشكل الموالي يوضح أكثر نتائج التحليل كما يلي:

الشكل رقم (13) يبين:

التمثيل البياني لمتغير السن



المصدر: الباحث، بناءً على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

وجدير بالملاحظة أنه وفقاً للملفات الرسمية واستناداً إلى شهادات الميلاد الأصلية

رقم 12 للمومسات أن سن المومسات مرتفع مقارنة مع البغايا، حيث سجل أن نسبة 38.33 % هم من مواليد (1954-1964) أي بين سنوات (54-64) سنة وتليها الفئة العمرية المولودين بين سنوات (1965-1975) أي بين سنوات (43-53) بنسبة 32.33%، في حين بلغت فئة المومسات الشابات ما بين سنوات (1976-1989) ما نسبته 23.33 %.

ويمكن تفسير ذلك باستناد إلى المقابلات مع إحداهن كنا في زمن مضى ذوات قيمة عالية

وشان مرموق، أما الآن فنحن كرت محروق أو منتج منتهي الصلاحية، ومسمم ، أصبحنا بدون فائدة وغير مرغوب فينا خصوصاً مع بروز جيل جديد اصغر وأجمل، انزل من قيمتنا"، حيث أنهن امتهن هذه المهنة لأجيال وعرفن بها، ما أدى إلى عزوف الجماهير (الزبائن) خوفاً من إصابتهم بالإمراض المعدية حيث أصبح غير مرغوب في هن في سوق الدعارة غير المرخصة.

3- الحالة العائلية، عدد الابناء والانجاب المبكر

يوضح الجدول رقم (22) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة العائلية وعدد الأبناء، كما

يلي:

الجدول رقم (21):

توزيع العينة حسب متغير الحالة العائلية وعدد الابناء

النسبة النسبة المئوية (%)	عدد الابناء	الترتيب	النسبة المئوية (%)	التكرارات	الحالة العائلية
00	00	2	32.7	16	عازية
14.51	09	3	14.3	7	أم عازية
9.67	06	4	6.1	3	متزوجة
1.61	01	5	4.1	2	أرملة
74.19	46	1	42.9	21	مطلقة
99.97	62	/	100	49	المجموع

المصدر: الباحث، بناء على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الحالة العائلية وبينت

النتائج أن أغلبية أفراد العينة هن من فئة المطلقات وذلك بنسبة (42.9%) من بينهن نسبة (74.12%)

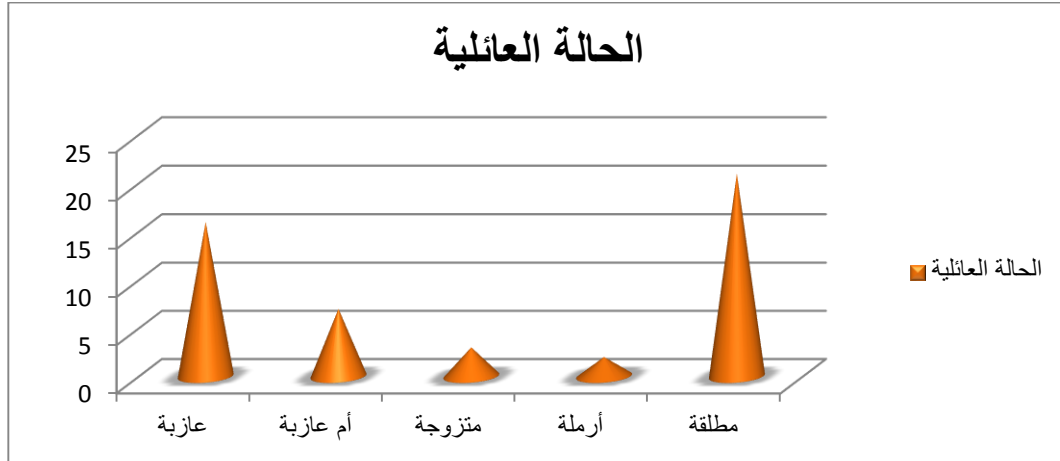
(%) يكفلن أطفالاً، وتليها فئة العازيات بنسبة (32.7%) ومن تم فئة الأمهات العازيات بنسبة

(14.3%) حيث بينت النتائج أن من بينهن 14.51 يكفلن أطفالاً وبعدها المتزوجات بنسبة

(6.1%)، وفي الأخير الأرملة بنسبة (4.1%) وتدعم النتائج في الشكل الموالي كما يلي:

شكل رقم (14) يبين:

التمثيل البياني لمتغير الحالة العائلية



المصدر: الباحث، بناءً على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

ويلاحظ ان نسبة 42.30% من الأمهات أنجن في سن مبكرة أي أقل من 18 سنة وتلجا العائلات سابقا لتزويج بناتها في سن مبكر وذلك بغرض التخلص من مسؤوليات الإنفاق خصوصا بين أوساط الأسر الفقيرة والتي غالبا ما تتميز بكثرة عدد أفرادها، حيث تشيع ثقافة الإنجاب بمجرد الزواج باعتبار المرأة خلقت لتكون أم وان أفضل مكان للمرأة هو بيت زوجها أين يكون للعرف هو السلطة الوحيدة والنافذة.

كما قد تتورط المرأة في علاقات عاطفية أثناء فترة المراهقة، فليس لديها الوعي الكافي لممارسة العلاقة الآمنة ولا يكون لها القدرة على تنظيم الحمل، ما يسفر عنه حمل غير شرعي وفي سن مبكرة الامر الذي يؤدي بتزويجها قسريا خصوصا في العقود الماضية للتخلص من الفضيحة، وقد يضطر البعض الاخر للهروب من المسكن العائلي خصوصا في حالة الخوف من العقاب أو في حالة نكران الشريك الجنسي لهذا الحمل.

وتواجه المرأة صعوبات نفسية واقتصادية في حالة الانجاب المبكر، تنعكس على العناية بالاطفال خصوصا في حالات الانجاب غير الاشرعي ما قد يؤدي باهمال الطفل او التخلي عنه حيث سجل ان نسبة 19.52 % من الامهات قد فقدن اطفالا خلال السنوات الخمسة الاخيرة.

4- المستوى التعليمي

وبلاحظ أن الزواج والإنجاب المبكرين من أهم العوامل التي ساعدت على انتهاء المسيرة التعليمية للبغايا مبكرا، حيث سجل ان أغلبية أفراد العينة هم من ذوي المستوى التعليمي الابتدائي وذلك بنسبة (34.7%). ويليهما الأفراد ذوي مستوى ثانوي بنسبة (30.6%)، أما الأفراد ذوي مستوى متوسط فنسبتهم (20.4%) وفي الأخير الأفراد ذوي المستوى التعليمي الجامعي بنسبة وذلك بنسبة (14.3%)، وهذا كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم (22) يبين:

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

الترتيب	النسبة المئوية (%)	التكرارات	المستوى التعليمي
1	34.7	17	ابتدائي
3	20.4	10	متوسط
2	30.6	15	ثانوي
4	14.3	07	جامعي
/	100	49	المجموع

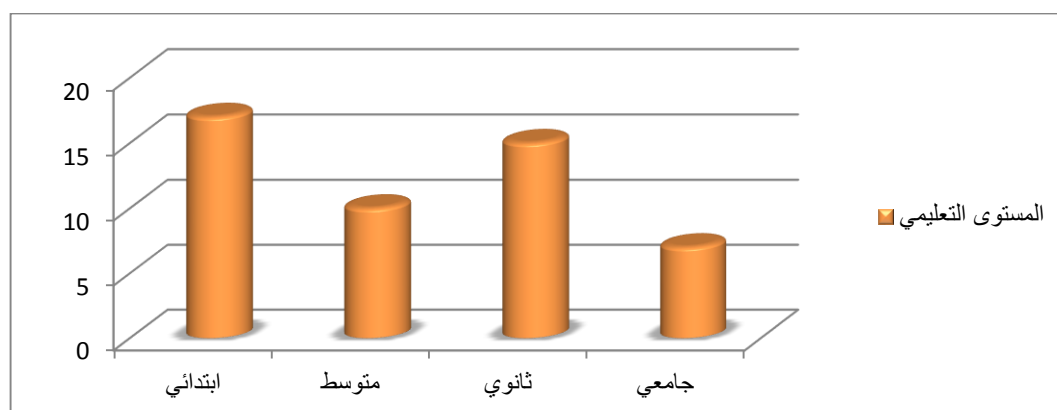
المصدر: الباحث بناءا على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

وبحسب نتائج المقابلات فان كل من ظروف الأسرة الاقتصادية المتدنية (52.63 %) وبعد مرافق التعليم عن المسكن العائلي (31.57%) وخصوصا اللواتي أردن الالتحاق بالثانوية، من أهم الأسباب التي دفعت بانقطاع أفراد العينة عن الدراسة، كما أن الذهنية العائلية السائدة أذاك والقاضية باكتفاء المرأة بالتعليم الابتدائي ومعرفة القراءة والكتابة سجلت ما تمثله نسبة (15.78 %) دور في وإن كان اقل أهمية مقارنة مع باقي العوامل الدافعة بالعينة لمغادرة المقاعد الدراسية.

في حين بينت نسبة (51.02%) أنهم انقطعن عن الدراسة إجباريا، في حين أن نسبة (30.61 %) كان بمحض إرادتهن نظرا لعدم نضجهن أذاك لم يدركن أهمية العلم في تحسين ظروف معيشتهن و رغبتهن في الزواج مبكرا، حيث أن للتنشئة الاجتماعية الأسرية دورا لا يستهان به في هذا الصدد حيث تنشأ المرأة الجزائرية في الفترات السابقة لتكون إما وتمارس أعمال المنزل فقط فذلك هو معيار المرأة الصالحة وعليه، قررن اختصار الطريق ومواظبة المنزل بإرادتهن وتدعم النتائج في الشكل الموالي كما يلي:

الشكل رقم (15):

التمثيل البياني لمتغير المستوى التعليمي



المصدر: الباحث بناءا على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

5- النشاط المهني، المستوى المعيشي للعينة

يلاحظ من خلال معطيات الجدول أسفله أن غالبية معظم البغايا لا يمارسون أنشطة مهنية قارة وذلك بنسبة (81.6%)، في حين تبين فقط أن نسبة (18.4%) منهم فقط من يمارس نشاط مهني قار وهذا كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (23):

توزيع عينة الدراسة حسب متغير النشاط المهني القار

الترتيب	النسبة المئوية (%)	التكرارات	النشاط المهني القار
2	18.4	09	نعم
1	81.6	40	لا
/	100	49	المجموع

المصدر: الباحث، بناء على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

وتتدرج أغلب النشاطات المهنية بحسب المقابلات ضمن القطاع الهامشي أو غير الرسمي فمعظمهم بائعات في المحلات التجارية، أو نازلات، أو مساعدات في الحلاقة... حيث يتقاضين أجورا منخفضة جدا، تتراوح رواتبهم ما بين (8000-12000) دج شهريا.

وبالنظر إلى حجم الدخل الشهري للمبحوثات نجده لا يكفي حتى لسد متطلباتهم الأساسية للعيش من مأكّل، مشرب، علاج، حيث أن أغلبهم يعانون عجزا نقديا و يشكون عدم كفاية دخلهم ما يعكس على عدم تدني وضعيتهن المعيشية، كما ينعكس أيضا على سلوكياتهن و قيمهن واتجاهاتهن ويوضح الجدول الموالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى المعيشي كما يلي:

الجدول رقم (24):

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى المعيشي

الترتيب	النسبة المئوية (%)	التكرارات	المستوى المعيشي
3	8.2	4	مرتفع
2	42.9	21	متوسط
1	49	24	منخفض
/	100	49	المجموع

المصدر: الباحث، بناء على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

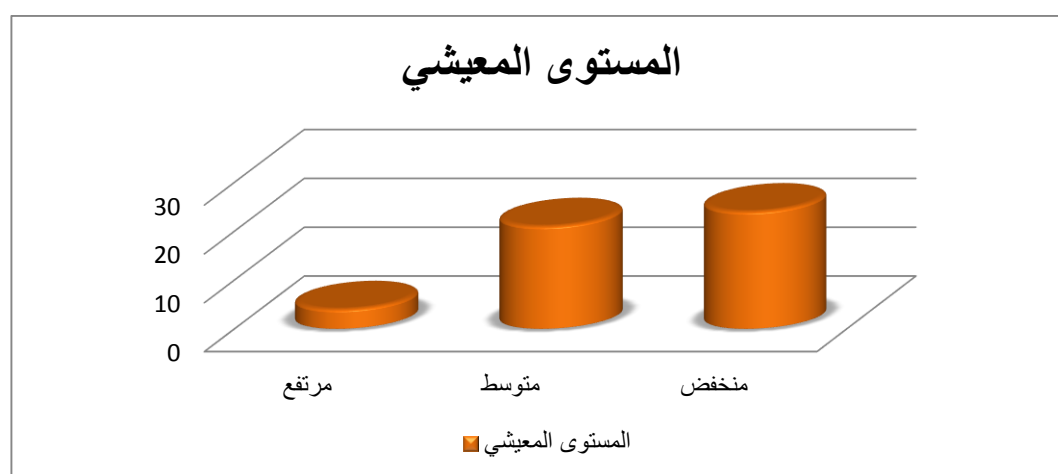
وتعيش أغلبية أفراد العينة في مستوى معيشي منخفض وذلك بنسبة (49%)، في حين

نجد نسبة (42.9%) منهن ذوات مستوى معيشي متوسط ، بينما نجد (8.2%) يتمتعن بمستوى

مرتفع، وهذا كما موضحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (16):

التمثيل البياني لمتغير المستوى المعيشي



المصدر: الباحث، بناء على مخرجات SPSS الإصدار رقم

ثانياً - تحليل محاور الدراسة و إختبار الفرضيات

أ- تحليل محاور الدراسة

1- تحليل محور الحرمان الاقتصادي وعلاقته بالجريمة الاخلاقية

فيما يلي يتم عرض نتائج التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات، وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لجميع ابعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بعد. وذلك حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (25) يبين:

الأوساط الحسابية ومعاملات الإختلاف النسبي للحرمان الاقتصادي

وعلاقته بالجرائم الأخلاقية

الترتيب حسب الأهمية	مستوى الموافقة	معامل الإختلاف النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات	
13	مرتفع	295.90	1.031	3.98	يقوض غياب المساعدات الحكومية، الجمعيات الخيرية والعائلية للأهيات اللاتي تتراهن عائلة إلى قبولهن مساعدات ممن يحترفن الدعارة أو من الغرباء	01
14	مرتفع	20.10	0.742	3.69	تزيد محدودية مصادر الدخل وعدم تعددها في الانخراط بأعمال هامشية كالقوادة.	02
9	مرتفع	28.34	1.185	4.18	يدفع عدم كفاية الدخل بقبول الأسر محصلات دعارة الأبناء أو دعارة الغير .	03
11	مرتفع	18.30	0.754	4.12	يؤثر العائد اليومي للدعارة (زيادة ونقصانا) على زيادة معدلات ممارسة الدعارة اليومي	04
12	مرتفع	18.19	0.735	4.04	يشكل عدم وجود دخل قار دافعا للانخراط في مختلف الأنشطة المتعلقة بالجنس (استغلال، إنتاج مواد للدعارة، وساطة بمقابل...).	05
15	متوسط	39.59	1.172	2.96	تدفع تبعية المرأة للرجل اقتصاديا لاحترافها للدعارة بغرض تحررها ماديا.	06

07	تزيد المهن الهامشية للمرأة من فرص الالتقاء بالزبائن من مستهلكي الجنس.	4.16	0.657	15.79	مرتفع	10
08	تساهم كثرة الديون والأزمات المادية التي تمر بها المرأة حاضنة الأطفال في إقبالها على امتحان الدعارة.	4.61	0.606	13.14	مرتفع	4
09	يلازم الاكتظاظ داخل المسكن إطلاع الأبناء على الممارسات الحميمة واكتساب خبرات جنسية مبكرا ويساهم في انحرافهم.	4.65	0.481	10.34	مرتفع جدا	3
10	يدفع عدم وجود مأوى للمرأة للإقامة بمسكن مشترك مع من يحترفون الدعارة أو مع العشيق (المضاجعة).	4.67	0.689	14.75	مرتفع جدا	2
11	تزيد طبيعة المسكن المشترك من فرص الاحتكاك بالبغياء وتؤثر طريقة عيشهم في انتشار الفاحشة وفساد الأخلاق وخصوصا بين القصر.	4.57	0.540	11.81	مرتفع جدا	5
12	تزيد طبيعة المسكن المشترك بين العائلات من فرص الاعتداءات الجنسية على القصر بين ساكنيه وتساهم في انتشار زنا المحارم.	4.20	0.645	15.35	مرتفع جدا	8
13	يشل الاكتظاظ داخل المسكن من عملية الإشباع العاطفي والجنسي بين الأزواج ويساهم في تزايد الزنا بينهم.	4.31	0.796	18.46	مرتفع جدا	6
14	يساهم غياب دخل قار أو انخفاضه في إقبال المرأة على ممارسة الدعارة لإعالة نفسها وعائلتها.	4.71	0.456	9.68	مرتفع جدا	1
15	تساهم طبيعة الحي المتخلف (فوضوي وقديم) في المساعد على فتح أماكن لممارسة الدعارة وتسهيل ممارستها.	4.24	0.630	14.85	مرتفع جدا	7
إجمالي المحور		4.11	0.552	13.43	مرتفع	/

المصدر: الباحث: مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

يتضح من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، أن الحرمان الاقتصادي له علاقة بالجرائم الأخلاقية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (4.11) بانحراف معياري قدره (0.552)، وقد تبين أن غياب دخل قار أو انخفاضه يساهم في إقبال المرأة على ممارسة الدعارة لإعالة نفسها وعائلتها بوسط حسابي قدره (4.71) بانحراف معياري قدره (0.456) و بمستوى موافقة مرتفع جدا.

فغياب دخل قار أو انخفاضه يرتبط ارتباطا وثيقا لتوجه المرأة لامتهان الدعارة وخصوصا من فئة المطلقات حيث أن مسؤولية الإنفاق والتكفل المادي بالأبناء يقع على عتقها بمجرد وقوع الطلاق، حيث تبدل قصارى جهدها من أجل إرضاء وتعويض أبنائها عن غياب آباءهم وعدم تحسسيهم بأي اختلاف في مستوى معيشتهم السابق.

وفي هذا الصدد تقول "مونيا" : " زوجي السابق لا يدفع النفقة منذ سنين بحكم أنه بطل وحاليا يقال انه هاجر بطريقة غير شرعية، ليس لدي أب أو أي عائلاً أو أي مصدر رزق اقتات به أنا وعائلتي، ليس لدي مسكن قار فأنا مجبرة على تسديد تكاليف الإيجار، أبنائي محرومين من أبسط شيء، أسعار السلع ترتفع كل يوم مجتمع لا يرحم الضعيف (يحقر بالعين)، ودولة غائبة أنا أبيع جسدي ليحيا أطفالي ليس لي خيار آخر لا أحد يساعدني ومن يساعدني اليوم يساومني غدا"

وجدير بالذكر أن الدولة الجزائرية لا تتعامل بجدية اتجاه المطلقة، فرغم ترسانة القوانين الموجودة في التشريع الجزائري والتي هي في أغلبها لصالح الأم الحاضنة للأطفال، غير أن غياب الردع والمتابعة يعتبر من أهم المشاكل التي تعتري المطلقة فطريقة التحصيل تبقى مبهمة حيث يسعى الرجل إلى التملص من دفع النفقة دون عقاب أو بعقاب مؤجل، بالإضافة إلى التباطؤ في النظر في الملفات وعدم دفع النفقة طيلة الإجراءات الإدارية.

ويوجد العديد من المطلقات لا يستفدن من نفقة الطلاق أصلا ولا يلجان للعدالة للمطالبة بها حال السيدة "منيا" نظرا لغلاء تكاليف المحامين تم المحضر القضائي للتبليغ مرة واثنين...فهذه المشاحنات القضائية تتطلب تكاليف تعجز المرأة الأم خصوصا من تأمينها والنتيجة ترك الحقوق.

وتتجه المرأة المطلقة غالبا إلى امتهان الدعارة بحسب المقابلات سعيًا لتحسين وضعيتها الاقتصادية، وقد يبادر الأبناء عادة لمساعدة عائلاتهم وذلك باللجوء إلى الدعارة غير الرسمية أو

التسول وفي سن مبكرة جدا نظرا لكونهما السبيل الوحيد لإعالة أسرهم في ظل سكوت مجتمعي وغياب حكومي رغم أن المومس تبدل كل مجهودها لتفادي ذلك وعدم توريط أبنائها في هذه المهنة.

وتتفق هذه النتائج إلى حد كبير مع نتائج التحقيقات الأمنية للمومسات بالإضافة إلى الطلبات الخطية للمعنيين تلعب الظروف الاقتصادية دورا هاما في اتجاه المرأة إلى ممارسة الدعارة الرسمية حيث أن المومسات بنسبة 100% بدون دخل نهائيا يقتتن منه، أي أنهم فئة المحرومين إذ أن الترخيص للمرأة بامتهان الدعارة الرسمية من طرف الدولة لا يكون إلا في حالة عدم وجود دخل ثابت أو مصدر رزق تقعات منه.

وفي هذا الاطار حالة السيدة: " ك.م" المقيمة ببلدية سيدي عمار، عاملة نظافة بالتوقيت الجزئي بجامعة باجي مختار والتي تعيل أمها الكبيرة في السن و أخوها المعاق والتي تقدمت بطلب قولها لممارسة هذه المهنة، غير أن طلبها هذا لم يحظ برأي الموافقة نظرا لتوفرها على دخل بسيط يتمثل في تقاعد والدها والمقدر آنذاك ب 5000 دج.

ويعتبر عدم وجود مأوى من ثاني العوامل وأهمها التي تدفع بالمرأة للإقامة بمسكن مشترك مع من يحترفون الدعارة أو مع العشيق (المضاجعة) بوسط حسابي قدره (4.67) وبانحراف معياري قدره (0.689) وبمستوى موافقة مرتفع جدا، فنظرا لكون أغلبية البغايا لا يملكن مصدر رزق قار يضمن لهن تسديد تكاليف الايجار الباهضة خصوصا بمسكن منفرد .

وكونهن من فئة المطلقات فهن تعانين من الطرد برفقة أطفالها من المسكن العائلي و منح الزوج حق الاحتفاظ بالمسكن العائلي ومن تم تجد نفسها في الشارع أين تكون ملزمة بتأمين مسكن للعيش مما يزيد من العبء الاقتصادي للام، وهذا بناء على قانون الأسرة مع فرض دفعه لبدل الإيجار يتناسب مع دخله والذي لا يتجاوز في اغلب الأحيان مبلغ 5000 دج

هذا المبلغ الزهيد لا يكفي حتى لاستئجار غرفة بحي لائق والنتيجة هي الإقامة في الأحياء البائسة العشوائية أو القديمة ولو مؤقتا أين تكثر كل أنواع الانحرافات والجرائم الأخلاقية أو العيش بمسكن مشترك مع من يحترف الدعارة، الأمر الذي يهيئ لها الاتصال الشخصي المباشر بدرجة كبيرة مع من يحترف الدعارة وتكون العائلة بأكملها معرضة لتعلم السلوك الانحرافي. أو قد تضطر للإقامة مع عشيق لتضمن المبيت أين تكون معرضة لجميع أنواع الاستغلال الجنسي.

والأمر نفسه بالنسبة للأم العازية وخصوصا الحاضنة للأطفال التي تكون ملزمة بدورها بتأمين المأوى لها ولأطفالها وان لم تستطع تأمين ذلك تجد نفسها مجبرة على ترك أبنائها للعيش عند الغير وبالمقابل دفع تكلفة المربية ومصاريف الأطفال كلما تيسر ذلك.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الوثائق الرسمية حيث عدم وجود مأوى من الأسباب الهامة أيضا لامتهان الدعارة الرسمية وذلك بنسبة 93.02 % بولاية عنابة، فالعمل في بيوت الدعارة الرسمية يعتبر المأوى الوحيد الذي يوفر لهن الحماية وخصوصا من الاعتداءات الجنسية والجسدية المتكررة على العديد منهن دون مقابل، كما أن العائد منها يضمن مسكن لأبنائها تحس من خلاله بالاستقرار النفسي .

و تعاني المومسات من مشاكل الحصول على الوثائق التبوتية وخصوصا شهادات الإقامة والتي ساهمت في حرمان العديد منهن من إيداع ملفات بغرض الاستفادة من سكنات ذات طابع اجتماعي ما يجعل دور المحسنات ضمانا للحصول على شهادة إقامة، أو الإقامة بالأحياء البائسة والمجاورة لدور الدعارة الرسمية (المدينة القديمة خصوصا) وذلك نظرا تدني أسعار الإيجار بها من جهة، وعدم اشتراط مالكيها تقديم الوثائق التبوتية لإتمام إجراءات الإيجار الرسمية وبذلك تعقد اتفاقيات شفوية بين الطرفين فقط.

وفي هذا الصدد دراسة للباحثة " سوشيلانايار " والتي تقر البغاء في "الهند" يرجع إلى عوامل اقتصادية كارتفاع نفقات المعيشة، و افتقار الأمن وخصوصا للاجئين من البلدان المجاورة إلى و الفقر العام فهذه كلها عوامل تساعد على إكراه النساء على احتراف مهنة البغاء من أجل إعالة أسرهن (س.ح. الساعاتي:م س، 188-189).

ولكون اغلبهن يقمن بالأحياء القديمة أو العشوائية بالمدينة، أين يعتبر نمط الغرفة الواحدة أو غرفتين على الأكثر بحمام ومطبخ مشترك ، و يعتبر الاكتظاظ في المسكن السمة البارزة في هذه الأحياء، ولذا الأخير دور لا يستهان به، حيث يلزم الاكتظاظ داخل المسكن إطلاع الأبناء على الممارسات الحميمة إذ أن معظم أفراد العينة قد اطلعوا على ممارسات حميمة في البيت العائلي بوسط حسابي قدره (4.67) بانحراف معياري قدره (0.689) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

و بينت المقابلات أن العديد من البغايا نشان في أسر تعاني من مشاكل الضيق في المسكن والاكتظاظ، وفي هذا الصدد تقول " وفاء " قبل طلاق والديا كنا نقيم بغرفة واحدة في احد الأحياء القديمة بالمدينة، كان والدي دائما حريصا على نومنا باكرا، وفي العديد من الحالات كنت ادعي النوم، كنت اسمع وأحيانا أرى هذه الممارسات الحميمة لوالديا والتي هي مرسخة في مخيلتي ولم أنساها مع مرور الايام واتساعل ماهي طبيعة هذه العلاقة، ما الفائدة منها وما مدى لذتها لماذا كل هذا الحرص على إقامتها ولماذا تعاقب أمي في حالة امتناعها. اسئلة كثيرة تبادر ذهني إلى أن أروضت اختبارها وتجربتها وأنا في سن مبكرة جدا مع أحد سكان الحي وكانت النتيجة دخولي هذا العالم وانا في سن الخامس عشر بعد فقداني لأغلى شيء املكه ونتيجة لظروفي القاهرة"

وقد تتغافل العديد من الاسر عن بعض الممارسات اليومية كنوم الأطفال في فراش مشترك تغيير الملابس أمام الاطفال، الاستحمام... الأمر الذي ينتج عنه تهيئة الأبناء وخصوصا في فترة المراهقة للوقوع في الانحرافات الجنسية كممارسة العادة السرية، التحرش الجنسي بالغير

كما أن الطفل أقل من عشرة سنوات لا يستطيع التمييز جيد بين الرغبة الجنس والملاطفة فردة الفعل الفسيولوجية للطفل أنه يستثار جسديا وبعد الاستثارة يبدأ يحس بالذنب، حيث يحطم نفسيا فيشعر كأنه شارك ويبدأ يحس ببعض التأنيب، أما الأنثى فتشعر أنها قدرة وتحس بالذنب تم تفقد الثقة بأي كان ، إذا تزوجت تشعر بالأذى والرغبة في الانتقام ، فهذه الممارسات البسيطة تعمل على اكتساب وتعلم خبرات جنسية مبكرا.

وتعتبر كل من كثرة الديون والأزمات المادية التي تمر بها المرأة حاضنة الأطفال دورا هاما في إقبالهن على امتهان الدعارة أو قبولهن مساعدات ممن يحترفن الدعارة أو من الغرباء بوسط حسابي قدره (4.61) وبمستوى موافقة مرتفع، فنظرا لكون اغلبهن بدون مهنة قارة، ويعلن أطفالا مايزيد من العبئ الاقتصادي ويضع المرأة في دائرة الديون المغلفة وغاليا ما تلجا هذه الاخيرة الى حلول اهمها بيع اغراضها الشخصية أو أغراض البيت، قبول اعمال رديئة كالعمل في المنازل...

وتزيد طبيعة المسكن المشترك بين العائلات من فرص الاحتكاك بالبغايا وتؤثر طريقة عيشهم في انتشار الفاحشة وفساد الأخلاق وخصوصا بين القصر بوسط حسابي قدره (4.67) وبانحراف معياري قدره (0.540) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

ويلعب الاكتظاظ دورا هاما في زيادة الجريمة الاخلاقية، حيث يشل الاكتظاظ داخل المسكن من عملية الإشباع العاطفي والجنسي بين الأزواج ويساهم في تزايد الزنا بينهم بوسط حسابي قدره (4.31) وبانحراف معياري (0.796) وبمستوى موافقة مرتفع جدا، حيث غالبا ما يفقد الأزواج إلا الخصوصية ويحول دون اشيلع رغباتهم البيولوجية الامر الذي يدفع بهم للبحث عن اشباع هذه الغريزة خارج الاطار المشروع .

و تساهم طبيعة الحي المتخلف (فوضوي وقديم) في المساعدة على فتح أماكن لممارسة الدعارة وتسهيل ممارستها بوسط حسابي قدره (4.24) وبانحراف معياري (0.630) وبمستوى موافقة مرتفع جدا، فنظرا للطبيعة الايكولوجية للحي المتخلف وخصوصا العشوائية والتي غالبا ما تكون بعيدة عن المراكز الامنية أو محرومة منها لكونها خارج المجال العمراني الرسمي، أما القديمة في المدينة فبغلب عليها طابع المعمار الاسلامي والتي تتميز بتعرج احيائها وضيقها ما يسهل الهروب والاختفاء كما أنها عبارة عن مناطق عبور وتكثر فيها الحركة وتكون فيها العلاقات فيها عابرة ما تضعف عملية الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

كما تغلب على هذه الاحياء نمط المساكن المستركة فالبت مكون من 14 غرفة ووسط البيت وبيت خلاء مشترك، حيث تيم ايجار غرفة من طرف مالكيها للعامة، ومن هنا تزيد طبيعته (المسكن المشترك) من فرص الاعتداءات الجنسية على القصر بين ساكنيه وتساهم في انتشار زنا المحارم، بوسط حساس قدره (4.20) وبانحراف معياري (0.645) وبدرجة موافقة مرتفع جدا.

وقد بينت العديد من الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الأكواخ متصلة إلى درجة كبيرة بالانحراف و الجريمة، ولعل ابرزها دراسة كل من "تراشر" سنة 1927 شوومكاي 1931، 1930، 1929 و 1942 تمركز جنوح الأحداث في المناطق الكوخية، فطبقا لـ "غلزير GLASER " 1970 بين مسح "هنتر" بان مايقارب 50% من كل توقيفات الشرطة 45 % من الجرائم الرئيسية المبلغ عنها ، 55 % من قضايا الجنوح الاحداث المبلغ عنها وقعت في اكواخ تضم 20 % من سكان مدينة أمريكية(ع. مانع:2002، 44).

بالإضافة إلى بعض الدراسات التي أنجزت في البلدان النامية بينت أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر وتناول الكحول، فغولة لا شرعية، الدعارة، الجريمة، وجنوح الأحداث تتمركز في

مناطق الأحياء العشوائية والفقيرة مثل سان جوان، ليما، مانيلا، وبومباي، في حين ترى المقاربة الماركسية أن الظواهر السلبية التي تظهر في المجتمع ومنها ظاهرة الجريمة ترجع في الأساس إلى الخلل الذي يصيب النظام الاقتصادي السائد، ذلك أن نظام الإنتاج الاقتصادي يتحكم في نواحي الحياة كافة، ومنها النشاط الإنساني المكون للسلوك الإجرامي، وأن مظاهر الخلل الذي يصيب المجتمع الرأسمالي يرجع إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة، وأن إصلاح المجتمع يأتي من إصلاح هذا النظام.

و يؤثر العائد اليومي للدعارة (زيادة ونقصانا) على زيادة معدلات ممارسة الدعارة اليومي بوسط حسابي قدره (4.12) وانحراف معياري (0.754) وبمستوى موافقة مرتفع، فالعائد من الدعارة قد يكون مخفزا ومغري للعديد من البغايا اللاتي يتميزن بقدر من الجمال ما يساهم في امتهان الدعارة من جهة والعكس صحيح بالنسبة للبغايا كبيرات في السن ومحدودات الجمال أين يكون العائد ضعيف ما يساهم في تكرار الممارسات اليومية من أجل تحسين وضعيتهن الاقتصادية.

ويقوض غياب المساعدات الحكومية، الجمعيات الخيرية والعائلية للأمهات اللاتي تتأسسن عائلة إلى قبولهن مساعدات ممن يحترفن الدعارة أو من الغرباء بوسط حسابي قدره (3.98) وبانحراف معياري قدره (1.031) وبمستوى موافقة مرتفع، ففي ظل الظروف المتدنية التي تعاني منها هذه الفئة وخصوصا المطلقات والامهات العازيات نجد الحكومة غير مبالية بالوضع المزري لهذه الفئات المنسية وخصوصا الابناء غير الشرعيين الذين يتحملون نتائج اخطاء غيرهم ويعيشون في ظروف صعبة ومهيئة للسلوك الانحرافي.

وتزيد محدودية مصادر الدخل وعدم تعددها تزيد في الانخراط بأعمال هامشية كالقوادة بوسط حسابي قدره (3.69) وبانحراف معياري قدره (0.742) وبمستوى موافقة مرتفع.

في حين تتذيل الترتيب العبارة رقم (06) والمتمثلة في أن تبعية تدفع المرأة للرجل اقتصاديا لاحترافها للدعارة بغرض تحررها ماديا بوسط حسابي قدره (2.96) وبانحراف معياري (1.172) وبمستوى موافقة متوسط، وان كانت أقل اهمية من العبارات السابقة لهذا المحور.

ومن خلال ماسبق يتضح أن معامل الاختلاف النسبي بلغ (13.43%) ما يدل أن التشتت ضعيف جدا أي تقارب في وجهات النظر لأفراد العينة. كما يتبين من خلال نتائج معامل الارتباط بيرسون أن متغيرا لحرمان الاقتصادي له علاقة ارتباطيه طردية ومعنوية عند مستوى دلالة إحصائية (0.388) مع الجريمة الأخلاقية.

وتتفق هذه النتائج إلى حد كبير مع نتائج العينة الوثائقية، تلعب الظروف الاقتصادية دورا هاما في اتجاه المرأة إلى ممارسة الدعارة الرسمية حيث من خلال التحقيقات الأمنية للمومسات بالاضافة إلى الطلبات الخطية للمعنيين أن نسبة 100% من المومسات بدون دخل نهائيا يفتتن منه، أي أنهم فئة المحرومين، إذ أن الترخيص للمرأة بامتهان الدعارة الرسمية من طرف الدولة لا يكون إلا في حالة عدم وجود دخل ثابت أو مصدر رزق تقعات منه.

وفي هذا الاطار حالة السيدة: " ك.م" المقيمة ببلدية سيدي عمار، عاملة نظافة بالتوقيت الجزئي بجامعة باجي مختار والتي تعيل أمها الكبيرة في السن و أخوها المعاق والتي تقدمت بطلب قولها لممارسة هذه المهنة، غير أن طلبها هذا لم يحظ برأي الموافقة نظرا لتوفرها على دخل بسيط يتمثل في تقاعد والدها والمقدر انذاك ب 5000دج.

2- تحليل محور الحرمان المعرفي وعلاقته بالجريمة الأخلاقية

يبين الجدول الآتي النتائج المتعلقة بهذا المحور كالتالي:

الجدول رقم (26):

الأوساط الحسابية ومعاملات الاختلاف النسبي للحرمان المعرفي وعلاقته بالجرائم

الترتيب حسب الأهمية	مستوى الموافقة	معامل الاختلاف النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
12	مرتفع	21.98	0.862	3.92	16 يحول الجهل والأمية دون اتجاه المرأة للتبليغ للسلطات الأمنية أثناء تعرضها لأي فعل له علاقة بإنتاج الدعارة والترويج لها كالتصوير مثلا، و يجعلها عرضة للاستغلال
10	مرتفع	25.00	1.000	4.00	17 يساهم عدم امتلاك المرأة لمؤهلات علمية أو حرفية في اتجاهها للكسب المتاح (الدعارة، استغلال ، تحويل ، قوادة) والذي لا يتطلب مؤهلات أو مجهود.
2	مرتفع جدا	20.15	0.885	4.39	18 يسهل المستوى العلمي المنخفض للمرأة من سبل استدراجها للعمل في الجنس واستغلالها.
9	مرتفع	19.32	0.777	4.02	19 تساهم الأمية الوظيفية في قبول المرأة أي عمل وضيع (بائعة في محلات، نادلة...) يجعلها عرضة للتحرشات الجنسية وللمساومة.
1	مرتفع جدا	17.85	0.816	4.57	20 يحول المستوى التعليمي المنخفض للمرأة دون قدرتها على المنافسة في سوق العمل وبالتالي انخراطها سوف الدعارة بغرض الاسترزاق.
13	مرتفع	26.54	0.969	3.65	21 يغرس الإيقاف الإجباري للمرأة عن الدراسة في الأطوار الأولى شعورها بالدونية والحق ويؤجج فيها حب الانتقام ويدفعها لتدنيس شرف العائلة باعتباره من المقدسات.
5	مرتفع جدا	23.54	1.010	4.29	22 يدفع الجهل بالحلول والأفكار المفيدة والمقبولة اجتماعيا أثناء الوقوع في الأزمات المالية إلى البحث

					عن الحلول السهلة والسريعة كالدعارة.	
5	مرتفع جدا	17.15	0.736	4.29	يساهم الجهل بأحكام القانون في شيوع وتسهيل ممارسة الدعارة، الإغراء، الفعل المخل بالحياء العام وعرقلة أعمال الوقاية منها.	23
6	مرتفع جدا	20.70	0.884	4.27	يساهم غياب المعرفة والعمل بأحكام الدين الإسلامي في قبول الأسر العيش من عائدات دعارة الغير.	24
8	مرتفع	15.38	0.634	4.12	تؤثر غياب الثقافة الصحية كتناول حبوب منع الحمل أو إجبار الشريك لاستعمال الواقي خصوصا لدى المراهقات ممن يمارسن الحب في تورطهم في الحمل أو الإنجاب المبكر.	25
7	مرتفع	17.39	0.727	4.18	يساهم المستوى التعليمي المتدني للمرأة في عدم إدراكها المخاطر الصحية والنفسية ومختلف الأمراض المتنقلة عن طريق الجنس وتساهم في شيوعه.	26
11	مرتفع	27.61	1.088	3.94	يدفع الوعي بالحرمان بالمرأة إلى التطلع إلى الكماليات ومشاركة الأغنياء طريقة عيشهم (ركوب السيارات الفاخرة، المطاعم الراقية...) وتعمل على إغرائهم والإيقاع بهم وبالمقابل تقديم مختلف الخدمات الجنسية إزاء ذلك.	27
3	مرتفع جدا	21.18	0.944	4.33	يساهم انخفاض المستوى التعليمي للوالدين في سهولة التحايل عليهم وتبرير العائدات المالية المرتفعة والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة للعائلة.	28
4	مرتفع جدا	22.32	0.962	4.31	يساهم تدني المستوى التعليمي للوالدين في التكتّم أثناء تعرض أبنائهم لأي اعتداء جنسي خوفا من الفضيحة ويحول دون اتجاههم للتبليغ لدى السلطات الأمنية.	29
6	مرتفع جدا	23.79	1.016	4.27	يساهم المستوى التعليمي المنخفض في سيطرة الشعور بالخوف من المستقبل غير المؤمن ويقوض زيادة معدلات الممارسة اليومية للدعارة.	30
/	مرتفع جدا	19.60	0.802	4.09	إجمالي المحور	

المصدر - الباحث: بناء على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

يتضح من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة الوسط الحسابي العام لمحور الحرمان المعرفي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية يبلغ (4.09) وبمستوى موافقة مرتفع جداً، وبلغ بانحراف معياري قدره (0.802) ومعامل الاختلاف النسبي (19.60%) ما يدل أن التشتت ضعيف أي تقارب في وجهات النظر لأفراد العينة.

و يحول المستوى التعليمي المنخفض للمرأة دون قدرتها على المنافسة في سوق العمل وبالتالي انخراطها سوف الدعارة بغرض الاسترزاق احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (4.57) وبانحراف معياري قدره (0.816) و بمستوى موافقة مرتفع جداً.

ولكون أغلبية أفراد العينة من ذوات المستويات التعليمية المنخفضة، ولا يحزن على شهادات علمية أو حرفية مكلمة حد من فرص حصولهن على عمل لائق يحفظ كرامة المرء و جعل الحصول على منصب عمل قار صعب المنال، الأمر الذي دفع بأغلبيتهن قبول أعمال رديئة لولا تتطلب شهادات علمية ولا مجهود ومن بينها العمل في الدعارة كونه السبيل المتاح والسهل لكسب الرزق.

كما يساهم المستوى التعليمي المنخفض للمرأة دوراً هاماً في سبل استدراجها للعمل في الجنس واستغلالها حيث بوسط حسابي يقدر (4.39) وبانحراف معياري قدره (0.885) ومستوى موافقة مرتفع جداً.

ويساهم المستوى العلمي للوالدين المنخفض في سهولة التحايل عليهم وتبرير العائدات المالية المرتفعة من الدعارة والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة للعائلة بوسط حسابي يقدر (4.33) وبانحراف معياري قدره (0.944) ومستوى موافقة مرتفع جداً. حيث تساهم العديد من البغايا في الإنفاق على عائلاتهم وتقديمهم تبريرات واهية لمصدر المال كالعمل في إحدى الشركات البعيدة صدق الوالدان كل ما يقال دون السعي وراء الحقيقة أو طلب شهادات العمل أو كشوف الراتب وغيرها من الوثائق الثبوتية بالرغم من علمهم بمستويات أبناءهم التعليمية المتدنية، فالأسرة تقابل ذلك بالسكوت أو

اللامبالاة ويتجسد ذلك من خلال عدم التساؤل عن مورد هذا المال وتكتفي بقبوله الأمر الذي يشجع على ممارسة الدعارة.

ويلعب المستوى التعليمي المنخفض للوالدين دورا هاما في اتجاه الابناء لامتهان الدعارة حيث أن التكتّم أثناء تعرض احد الأبناء لأي اعتداء جنسي خوفا من الفضيحة ويحول دون تبليغهم لدى السلطات الأمنية بوسط حسابي قدره (4.31) وبمستوى موافقة مرتفع جدا، فالمستوى التعليمي المنخفض للوالدين يعزز الرغبة في الثأر بشكل شخصي.

تليهم في المرتبة الخامسة العبارتين رقم (22) و(23) بوسط حسابي قدره (4.29) وبمستوى موافقة مرتفع جدا،

وبالنسبة للمراتب السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر كانت لصالح العبارات رقم (24) و(26) و(25) و(19) و(17) و(27) و(16) على التوالي بأوساط حسابية قدرها على الترتيب (4.27) و(4.18) و(4.12) و(4.02) و(4.00) و(3.94) و(3.92) وبمستويات موافقة مرتفعة، أما المرتبة الأخيرة حازت عليها العبارة رقم (21) بوسط حسابي قدره (3.65) وبمستوى موافقة مرتفع.

3- تحليل محور الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بالجريمة الأخلاقية

يبين الجدول الآتي النتائج المتعلقة بهذا المحور كالتالي:

الجدول رقم (27):

الأوساط الحسابية ومعاملات الاختلاف النسبي لمحور الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية

الترتيب	مستوى	معامل	الانحراف	الوسط	محور الاستبعاد المعرفي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية	الرد
حسب	الموافقة	الاختلاف	المعياري	الحسابي		
الأهمية		النسبي				
9	متوسط	24.42	0.867	3.55	يشجع تلاشي روابط الجيرة وسيطرة العلاقات السطحية على السماح بفتح أماكن لممارسة الدعارة.	31
7	مرتفع	20.49	0.791	3.86	يسهل العزل الجغرافي والاجتماعي للأحياء المتخلفة في المدن (العشوائية والقديمة) على فتح محلات لممارسة الدعارة وشيوع الفاحشة.	32
7	مرتفع	23.65	0.913	3.86	يساهم تفكك الروابط العائلية إلى فقدان عملية الضبط الاجتماعي غير الرسمي ومن تم انتشار السلوكات المخلة بالحياة العام بحرية ودون مساءلة.	33
10	متوسط	34.19	1.173	3.43	تساهم استبعاد المرأة من المشاركة في الحياة الاجتماعية (الحفلات، المناسبات، تبادل زيارات الأقارب...) في عزلتها الاجتماعية ومن تم سهولة استدراجها للعمل في الجنس.	34
4	مرتفع	18.58	0.773	4.16	يؤثر حرمان المرأة من حريتها في اختيار العمل وسبل الرزق المباح أو ذلك المحتكر على جنس الذكور (نادلة، بائعة على	35

					الرصيف، ميكانيكي، سائق سيارة أجرة...) والنظرة الدونية المجتمعية لهذه المهن في توجيهها إلى الدعارة السرية لإعالة نفسها وعائلتها.	
2	مرتفع جدا	18.27	0.771	4.22	تواجه المرأة التي سبق وأن وصمت بسلوك منحرف في صعوبة في تكوين علاقات اجتماعية وتزيد من حدة عزلتها وتوطيد علاقاتها مع رفقاء المهنة.	36
5	مرتفع	26.86	1.096	4.08	تدفع البطالة طويلة الأمد بالمرأة لانكسار معنوياتها وشعورها بالحرمان والحاجة ومن تم اتجاهها للدعارة لتأمين معيشتها أو لتسليتها.	37
1	مرتفع جدا	19.57	0.836	4.27	يتعاطف الانحراف الجنسي لدى الاسر التي تتأثرها امرأة (المطلقة، الأرملة، الأم العازبة).	38
3	مرتفع	19.95	0.834	4.18	يدفع التفكك الأسري سدفع بالمراهقة للبحث عن احتواء عاطفي من قبل الاصدقاء أو التورط في العلاقات العاطفية وما يتبعها كسبيل للتعويض والترويح النفسي العاطفي.	39
6	مرتفع	21.44	0.832	3.88	يساهم عدم تمكين المرأة من ممارستها حقها في الاختيارات الشخصية أو القرارات الأسرية (المشاركة أو عدمها) كالزواج، الطلاق، الدراسة... في انحرافها أخلاقيا.	40
12	متوسط	40.00	1.264	3.16	يلعب استبعاد المرأة من المشاركة في صنع القرارات كالمشاركة في المجالس الانتخابية، لجان الحي، لجمعيات دورا في شعورها بالعجز والدونية والذان يساهمان في ممارستها سلوكيات معادية لهذا المجتمع.	41
8	متوسط	31.31	1.118	3.57	تساهم شيوع التسليطة الذكورية داخل الأسرة وهيمنتها على المرأة في إقبالها على ارتكاب العديد من الانحرافات الأخلاقية كسلوك	42

					انتقامي وخصوصا ما يتعلق بالشرف باعتباره من المقدسات.	
11	متوسط	36.58	1.211	3.31	تلعب التوقعات الاجتماعية والثقافية المسبقة لسلوكيات المرأة كالتعفف مثلا وعدم وقوعها في الخطيئة دورا هاما في تمرد لها على معايير المجتمع.	43
/	متوسط	21.66	0.743	3.43	إجمالي المحور	

المصدر: الباحث، على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

من خلال بيانات الجدول اعلاه، نلاحظ أو عبارة رقم (38) احتلت المرتبة الاولى بوسط حسابي قدره (4.27) وبمستوى موافقة مرتفع جدا ، فالانحرافات الجنسية تتعاظم لدى الاسر التي تترأسها امرأة (المطلقة، الأرملة، الأم العازبة)، حيث تعاني المرأة التي تترأس اسرة من التحرش الجنسي بها وقد تكون ضحية سهلة للعمل في الجنس، فهي عادة مطمع الآخرين رغم تعفف الكثيرات منهم الا انهن يخضعن لضغوطات مجتمعية فاي خطأ بسيط منهن يعرضهن للنظرة الدونية ومن تم الوصم.

هذه الاخيرة ينتج عنها شعور المطلقة بالذنب والخجل من هذا المجتمع وقد يتفاقم الشعور بالاستياء من نظرة المجتمع الدونية لتجربتها الفاشلة فتدخل دخول عالم الدعارة.

كما أن رغبتهم في تجديد حياتهم وإيجاد شريك مناسب سدفع بالمرأة لدخولها تدخل علاقات تكون في البداية بغرض الزواج بحثا عن السند وتعويضا عن الحزن الناجم عن الطلاق وكذلك لاثبات انها مازال مرغوبا فيها غير أنه غالبا ماتضيع احلامها نتيجة النظرة المجتمعية الدونية لها او قد تجد نفسها مستغلة وان هذه العلاقات كانت منذ البداية بغرض الاستغلال الجنسي لا اكثر الامر الذي يدفعها باعادة حساباتها جيدا.

وفي هذا الصدد تضيف "منى" " بعد طلاقي كنت محل اعجاب الكثيرين ونظرا لعدم تمكني من إعادة الزواج خوفا من فقدان اطفالي اكتفيث بالزواج العرفي فقط، لكنني وقعت ضحية استغلال مرة أخرى، هذا حالي وحال الكثيرات من المطلقات الغرض من اقامة علاقات تعرفون... وعليه قررت أن إقامة علاقة تكون بمقابل أفضل، فالهدف بالنسبة للرجال واحد، فلماذا ادخل في المتاهات يستفيد كلانا أحسن على الأقل أتمكن من إعالة أطفالي".

و تعاني الأسر التي تتزأسها امرأة أيضا من خلل في عملية الضبط الأسري، فبغياى السلطة الأبوية تنقلص عملية الرقابة والضبط ولو حاولت الأم ذلك وخصوصا في حالة ما إذا كانت أم عاملة، فغالبا ما تسعى الأم إلى تجنب أبناءها الانحراف، كما أن قيامها بتحمل جميع المسؤوليات وخصوصا الاقتصادية والمصاحب بالسخط على الأب وتوجيه عبارات اللوم على الطفل باعتباره العقبة في تجديد حياتها ما يزيد شعوره بالسوء والحقد اتجاه الأب والمجتمع الذكوري ككل.

واحتلت العبارة (36) المرتبة الثانية من حيث الترتيب على التوالي بوسط حسابي قدره (4.22) وبمستوى موافقة مرتفع جدا، حيث بينت النتائج أن المرأة التي سبق وأن وصمت بسلوك منحرف تواجه صعوبات في تكوين علاقات اجتماعية وتزيد من حدة انعزالها من جهة وبالتالي تعزيز انتمائها لرفقاء السوء أو المنحرفات، فالنظرة السلبية المجتمعية لها تحول دون احتواء مجتمعي وتعمق من الفجوة بينها وبين إقامة علاقات مع الاسوساء من قريناتها ما يجعل الفرصة متاحة للاحتواء من طرف المتحرفات. إن النظرة المجتمعية في مجتمعنا الجزائري للمرأة التي سبق وان تورطت في قضايا تتعلق بالشرف توصم مدى الحياة ولا يمكن مسامحتها وخصوصا المنحدرات من المناطق الريفية ، في حين يتساهل أو قد يغفل كليا عن الطوابير من الرجال باعتبارهم الجزء الآخر من المعادلة الجنسية.

إن المعايير القيمية الأخلاقية في مجتمعنا تعرف مجموعة من التناقضات فبينما تحتقر هذه المهنة مجتمعيا تقبل بتعاطيها أو استهلاكها واحترام مرتكبيها من البغايا خفية وخدمتهم خصوصا إذا كانت المرأة ذات حد عالي من الجمال والمال، بينما تنبذ البغي التي تنحدر من طبقة فقيرة.

ومن صوره هذا التناقض أيضا عدم مساواة قيمية بين الجنسين فهو يكيل بمكيالين، حيث أنه أثناء عملية التنشئة الاجتماعية يعمل على ترسيخ مفاهيم العفة الشرف والطهارة وربطها بالأنثى مباشرة وأن أي خروج عنها يعرضها للوصم والعقاب المجتمعي في حين يرسخ لدى الذكر مفاهيم الرجولة، التحرر، التعدد في العلاقات الجنسية الزواج بعنوان الذكورة وأن أي سلوك جنسي غير شرعي يرتكبه لا ينقص من قيمته شيء ويبقى كرجل.

وعليه فإن هذه التناقضات تضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل الأمر الذي يهز شعورها ويعزز مشاعر الحقد على هذا المجتمع عموما وعلى الرجل خصوصا في حالة تعرضها للخيانة العاطفية من طرفه مع قبول مجتمع لمبررات الرجل ولو كانت غير مقبولة والتالي الانتقام منه ومن هذا المجتمع غير العادل.

وفي هذا الصدد تضيف إحدى المبحوثات " أن المجتمع منحاز للرجل ومتسامح معه في حين أي خطأ بسيط من المرأة باهض الثمن، حيث يكلفها عرضها، عائلتها ومستقبلها".

و جدير بالذكر أنه من خلال التحقيقات الامنية أيضا أن جميع المومسات بنسبة 100% معروفات بهذا العمل الشنيع في أماكن إقامتهن الأصلية، حيث أمتهن الدعارة غير الرسمية ووصمن بها قبل لجوئهم للدعارة الرسمية بمدن أخرى بعيدة عن إقامتهن الأصلية .

وقد بينت نتائج "المقابلات" أن العديد ممن سبق وان وصمن بأفعال انحرافية لا تقمن علاقات اجتماعية مع الآخرين (70.58%) ولا تتبادل الزيارات معهم، في حين بلغت نسبة (29.41%)

ممن يقيمون علاقات مع الجيران وخصوصا ممن تقمن بمساكن مشتركة، في حين أنها تقيم علاقات بديلة ووطيدة مع رفقاء المهنة.

ثم تأتي العبارات رقم (39) والتي مفادها أن التفكك الأسري يدفع بالمرأة وخصوصا في سن المراهقة للبحث عن احتواء عاطفي من قبل أصدقاء أو التورط في العلاقات العاطفية وما يتبعها كسبيل للتعويض والترويح النفسي العاطفي، وذلك بوسط حسابي قدره (4.18) وبمستوى موافقة مرتفع.

وبحسب التحقيقات الأمنية أن العديد من المومسات هن إما أبناء مجهولي النسب وذلك بنسبية (11.66%) أي ما يقارب (12%)، أو فاقدين لأحد (6.66%) أو كلا الوالدين (13.33%)، أو مرض أحدهما (3.33%) أو أحد أفراد أسرهم، فهم ضحايا مجتمعي نتيجة لخطأ أو إهمال، أو مرض أحد الوالدين وعليه اتجهن مبكرا لهذه المهنة لإعالة أنفسهن وعائلاتهن.

وفي هذا الصدد حالة "كاتيا" بسبب حمل امي غير الشرعي ونكران والدي مسؤوليته عوقبت منذ طفولتي بوصفي بأبنة العاهرة ورفضى مجتمعي، وأمام مرض والدتي والتي هي العائل الوحيد، تحملت مسؤولية الاسرة مبكرا حيث كنت مطمع الجميع نظرا لعدم وجود أب يحميني، فصاحب المحل الذي كنا نفترض منه يتحرش بي دوما ويقايضني بالسلع مقابل جسدي كنت مجبرة آنذاك على توفير الضروريات لي ولأمي، أما أمي فكانت غير مبالية بمصدر هذه المقتنيات ولا تسأل من أين لك هذه".

و(35) و(37) و(40) في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي بأوساط حسابية قدرها (4.16) و(4.08) و(3.88) على الترتيب، وبمستوى موافقة مرتفع، ثم تأتي العبارتين رقم (32) و(33) في المرتبة السابعة بوسط حسابي قدره (3.86) وبمستوى موافقة مرتفع، تليهما في المرتبة الثامنة العبارة رقم (42) بوسط حسابي قدره (3.57) وبمستوى موافقة متوسط، ثم العبارات رقم

(31) و (34) و (43) في المرتبة التاسعة والعاشره والحادية عشر بأوساط حسابية على التوالي بأوساط حسابية قيمتها (3.55) و (3.43) و (3.31) وبمستوى موافقة متوسط، أما الترتيب الأخير حازت عليه العبارة رقم (41) بوسط حسابي قسمته (3.16) وبمستوى موافقة متوسط.

يتضح أن قيمة الوسط الحسابي العام لمحور الاستبعاد المعرفي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية بلغ (3.43) وبمستوى موافقة متوسط، وبلغ معامل الإختلاف النسبي (21.66%) ما يدل أن التشتت ضعيف أي تقارب في وجهات النظر لأفراد العينة، كما يتبين من خلال نتائج معامل الارتباط بيرسون أن متغير الاستبعاد الاجتماعي له علاقة ارتباطية طردية ومعنوية عند مستوى دلالة احصائية (0.682) مع الجريمة الاخلاقية.

ب- إختبار الفرضيات

يتم من خلال هذا العنصر إختبار الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

1- إختبار الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر الحضري والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)". والتي تتفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية سيتم التحقق منها عبر حساب كل من معامل الارتباط "بيرسون" لقياس العلاقة بين الفقر الحضري والجريمة الأخلاقية. كما تم إستخدام T لعينة واحدة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (28) يبين:

معامل الارتباط بيرسون للفقر الحضري وعلاقته بالجريمة الحضرية

المحاور	قيمة معامل بيرسون للإرتباط	مستوى الدلالة
الحرمان الاقتصادي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية	0.388	0.006*
الحرمان المعرفي وعلاقته بالجرائم اخلاقية	0.558	0.000*
الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بالجرائم اخلاقية	0.682	0.000*

المصدر: الباحث، بالإعتماد على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

*دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) ** غير دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 < \alpha$)

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل محور والعبارات المشكلة للإستثمار موجبة ودالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$)، حيث يتضح أن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية لجميع المحاور، كما ينحصر معامل الارتباط بين 0.388 و 0.682، وبذلك تعكس وجود إرتباط موجب طردي بين العبارات والمتغيرات المشكلة لها، كما انها تعكس مدى صدقها بخصوص ما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (29):

اختبار T لعينة واحدة للفرضية الرئيسية

المحور	الوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة T	فرق المتوسطات	مستوى الدلالة	القرار الإحصائي
الكلي	3.64	48	6.000	0.643	0.000*	الرفض

المصدر: الباحث بناء على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

*دالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$

** غير دالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 < \alpha$

توضح النتائج في الجدول أعلاه، أن قيمة الوسط الحسابي لجميع محاور الاستمارة قدر بـ (3.64) وهي أكبر من درجة الحياد (3)، كما بلغت قيمة T للمحور (6.000) وهي قيمة مرتفعة تقابلها مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، و بالتالي فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر الحضري والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية $(\alpha > 0.05)$.

2- إختبار الفرضيات الفرعية

• اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان الاقتصادي والجرائم الأخلاقية عند مستوى

معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ ".

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام T لعينة واحدة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (30):

إختبار T لعينة واحدة للفرضية الفرعية الأولى

المحور	الوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة T	فرق المتوسطات	مستوى الدلالة	القرار الإحصائي
محور الحرمان الاقتصادي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية	4.11	48	14.101	1.112	0.000*	الرفض

المصدر: الباحث، بناء على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

*دالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$

** غير دالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 < \alpha$

توضح النتائج في الجدول أعلاه، أن قيمة الوسط الحسابي لمحور الحرمان الاقتصادي والجرائم الأخلاقية بلغ (4.11) وهي أكبر من درجة الحياد (3)، كما بلغت قيمة T للمحور (14.101) وهي قيمة مرتفعة، تقابلها مستوى الدلالة (0.000^*) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان الاقتصادي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha > 0.05$).

• اختبار الفرضية الفرعية الثانية

و تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان المعرفي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (31):

إختبار T لعينة واحدة للفرضية الفرعية الثانية

المحور	الوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة T	فرق المتوسطات	مستوى الدلالة	القرار الإحصائي
الحرمان المعرفي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية	4.09	48	9.535	1.092	0.000^*	الرفض

المصدر: الباحث، بناء على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

*دالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$

** غير دالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 < \alpha$

توضح النتائج في الجدول أعلاه، أن قيمة الوسط الحسابي لمحور الحرمان المعرفي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية قدر بـ (4.09) وهي أكبر من درجة الحياد (3)، كما بلغت قيمة T للمحور (9.535) وهي قيمة مرتفعة، تقابلها مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان المعرفي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha > 0.05$).

• اختبار T الفرضية الفرعية الثالثة

والتي تنص على أنه: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستبعاد الاجتماعي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (32):

إختبار T لعينة واحدة للفرضية الفرعية الثالثة

المحور	الوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة T	فرق المتوسطات	مستوى الدلالة	القرار الإحصائي
محور الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية	3.43	48	4.038	0.429	* 0.000	الرفض

المصدر: الباحث، بناء على مخرجات SPSS الإصدار رقم 26

*دالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$

** غير دالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 < \alpha$

توضح النتائج في الجدول أعلاه، أن قيمة الوسط الحسابي لمحور الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية قدر بـ (3.43) وهي أكبر من درجة الحياد (3)، كما بلغت قيمة T للمحور (4.038) وهي قيمة مرتفعة، تقابلها مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستبعاد الاجتماعي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha > 0.05$).

وفي دراسة بعنوان البغاء ظاهرة اجتماعية عالمية - دراسة اجتماعية على عينة من البغايا أعدها محمد شفيق بالإضافة إلى مجموعة من الباحثين من قسم علم الاجتماع بجامعة عين شمس و ثلاثة باحثين بأكاديمية الشرطة (كلية ضباط الشرطة المتخصصين، حيث تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من البغايا قدرها 48 حالة ثم اختيرهن بطريقة عشوائية من نزيلات كل من دار الأمان بمدينة الأوقاف بإمبابة - جمعية أنشأت بغرض إيداع و مراقبة النساء المحكوم عليهم في قضايا خلقية و قد تم تطبيق أداة البحث على عدد 18 حالة، و من البغايا المسجونات بسجن القناطر للنساء و كان عدد المبحوثات اللاتي تم تطبيق الأداة عليهن 30 حالة، و خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- أن البغاء مشكلة اجتماعية تخص بها المجتمعات المعقدة بوجه عام و تزداد وخصوصا في المجتمعات الحضرية، حيث بلغت عدد القضايا 1985 نحو 189 قضية تتركز بوجه عام في القاهرة و الإسكندرية بنسبة 65 % من مجموع القضايا بالمجتمع.
- 2- أن الانطلاقة الأولى ممارسة البغاء كانت في سن مبكرة جدا متوسطها 18,2 سنة، كما أن اغلب الممارسات للبغاء لعينة البحث في سن 24,1 سنة.

3- تبين أن 45,8% من البغايا هن متزوجات وتليها المطلقات بنسبة 35,4% من مجموع البغايا اللاتي لم يتزوجن 14,5%.

4- تبين أن نسبة كبيرة من البغايا يعانين نقص التعليم بينما أن نسبة 33% لا يقران و لا يكتبن. في حين أن نسبة 26,7% منهن حاصلات على الثانوية العامة - أي أن البغاء يتناسب عكسيا مع درجة العلم فكلما ارتفع المستوى العلمي للبغايا قلت بنسبة الانحراف و العكس.

5- أن أغلب البغايا لم يكن لهن مهنة بنسبة 31.3% و ربما يكون ذلك في حد ذاته عاملا من عوامل الجنوح في هذه الجريمة.

6- توضح أن الزيادة في الدخل و الحصول على المال 93.8% فضلا عن مخالطة رفقاء السوء 85% هي الأسباب التي تدفع البغي لممارسة هذه الجريمة.

كما بينت أنه هناك عوامل أسرية لها ارتباطها و تأثيرها على جريمة البغاء منها:

1- التفكك الأسري المرتبط بعدة ظروف أهمها انهيار وحدة الأسرة و توتر العلاقات بين أفرادها.

2- التربية غير الرشيدة تجاه الأبناء كالمبالغة في القسوة و اللين الزائد و الردع في العقاب مع الإهمال و عدم توجه العناية اللازمة.

3- نقص رقابة الوالدين و إنهاء العلاقات بينهما مع غيابهما أو احدهما بالوفاة أو الإهمال أو الهجرة.

4- شيوع عدة أنماط من الانحراف داخل الأسرة كممارسة البغاء من قبل إحدى أو بعض أفراد الأسرة 8,3% ، تعاطي المخدرات 22,9% ، و الخمر 39,6%، انتشار الجريمة 22,9% وضعف القيم الدينية.

و تتفق بعض نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بالعوامل الأسرية في امتهان البغاء مع نتائج عدد من الدراسات الأخرى حيث جاء في بحث "سييوفاونيزوما **SIPOVAEND NEDOMA** " أن ما يزيد عن ثلث البغايا نشأت في أسر مزقت أوصالها و كثرت فيها الخلافات و المشاحنات بين الوالدين.

وفي دراسة أعدها "أفيس **AVIDS** بينت أن معدل البغاء يرتفع في الأسر التي يغيب عنها أحد الأبوين و ينعدم فيها سيطرة الوالدين كما ينتشر البغاء لدى الأسر التي يعاني منها الأبناء الاحتقار و الرفض والكراهية وفقدان الرعاية والاهتمام.

وفي هذا الصدد " و جاليمور باركلي **BARKLAY END GALLEMORE** " على أهمية التنشئة الاجتماعية في مجال البغاء حيث أشارت إلى سوء العلاقة بين أعضاء الأسرة واضطرابها خاصة مع الأم يمثل عاملا أساسيا في جنوح الأبناء اتجاه البغاء.

ويضيف أيضا "سامي محمود" في بحثه حول العوامل الشخصية في البغاء بان العامل الحاسم في احتراف البغاء هو تحلل الروابط الأسرية الناجمة عن طلاق الوالدين أو موتها و اضطراب عملية التوافق الاجتماعي داخل الأسرة (م. شفيق، م س، 213-214).

خلاصة

للتحقق من الفرضيات البحثية المقترحة في دراستنا الحالية، حاولنا عبر هذا الفصل اختبار الفرضية الرئيسية والتي مفادها: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر الحضري والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)". والتي تتفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية، وقد استخلصنا بعد التحقق من العلاقة بين المتغيرين باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لهذا الغرض، وجود علاقة موجبة ودالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، حيث أن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية لجميع الفرضيات، كما ينحصر معامل الارتباط بيرسون بين 0.388 و 0.682، وبذلك تعكس وجود ارتباط موجب طردي بين العبارات والمتغيرات المشكلة لها.

كما أن قيمة الوسط الحسابي لجميع الفرضيات قدر بـ (3.64) وهي أكبر من درجة الحياد (3) كما بلغت قيمة T للمحور (6.000) وهي قيمة مرتفعة تقابلها مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، و بالتالي فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر الحضري والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha > 0.05$).

كما أن قيمة الوسط الحسابي لمحور الحرمان المعرفي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية قدر بـ (4.09) وهي أكبر من درجة الحياد (3)، كما بلغت قيمة T للمحور (9.535) وهي قيمة مرتفعة، تقابلها مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان المعرفي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha > 0.05$).

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

بناء على دراسة الوثائق الرسمية، المقابلات، بالإضافة تحليل محاور الاستمارة واختبار الفرضيات التي أجريناها حول العلاقة بين الفقر الحضري والجريمة الاخلاقية- المجال الحضري لولاية عنابة نمودجا خلصت دراستنا الراهنة للنتائج التالية:

أولاً- النتائج المتعلقة بالتوزيعات المجالية لظاهرتي الفقر والجريمة بولاية عنابة

1- رغم ريفية الفقر على المستوي الوطني إلا أنه على مستوي ولاية عنابة يعد ظاهرة حضرية بامتياز حيث أن أغلب تمظهراته (الأسر المعوزة- وفق مؤشر الدخل 30.20% العشوائيات 48.20 % ، والمحرومين غير المؤمنين اجتماعيا 26.61 %) ظواهر تتركز بالمدينة "عنابة الأم" لسنوات (2009؛ 2010، 2011، 2018).

2- أن معظم السلوكات الإجرامية المرتكبة بولاية "عنابة" تصدر عن الذكور بنسبة تقدر بنسبة (97.80% ، 89.57 % ، 93.06 %) من إجمالي الجرائم المرتكبة بولاية عنابة للسنوات

3- تركز الجريمة بولاية عنابة بالمدينة مقارنة بباقي التجمعات البشرية الأخرى حيث تقدر بما يمثل نسبة (97,45% ، 95,61 % ، 70.93 %) لسنوات (2012، 2013، 2014) على التوالي.

4- أن هناك تطابق بين التوزيعات المكانية لأهم مظاهر الفقر مع التوزيعات المكانية للجريمة واللذان يشتركا في نفس الموقع وهي عنابة الأم.

5- أن جرائم المتعلقة بالتعدي على سلامة الجسم تنصدر الجرائم المنتشرة بولاية عنابة وذلك بنسبة 36.77%.

6- بلغت الجرائم المتعلقة بالآداب العامة أو الجرائم الأخلاقية ما نسبته 3.96 %، 14.29 %، 6.12 % لنفس السنوات.

7- بلغت الجرائم المتعلقة بالآداب العامة أو الجرائم الأخلاقية ما نسبته 3.96 %، 14.29 %، 6.12 % للسنوات سالفة الذكر.

8- عدد المومسات (المرخصات رسمياً) بدور الدعارة "شمس"، 08 قرطاج، شلابي "يتراوح إلى غاية سنة 2011 بنحو 120 مومس فقط.

ثانياً - النتائج المتعلقة بالفقر الحضري وعلاقته بالجريمة الاخلاقية

أ - نتائج خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية

9- أن نسبة 6.1 % من أفراد العينة هم من المثلثين وما يقدر نسبته 93.9 % هن من الإناث.

10 - تصدر الجرائم الاخلاقية وخصوصا الدعارة عن الفئة العمرية المتراوحة ما بين (20 إلى 30 سنة) بنسبة 34.7 % وتليها في المرتبة الثانية الفئة العمرية الرابعة (من 40 إلى 50 سنة) بنسبة 24.5 %، زمن تم الفئة العمرية الثالثة (من 30 إلى 40 سنة)، ثم تأتي في المرتبة الرابعة الفئة العمرية الخامسة (من 50 سنة فأكثر)، أما الترتيب الأخير كان لصالح الفئة العمرية الأولى (أقل من أو يساوي 19 سنة) بنسبة 8.2 % .

11- أن سن المومسات مرتفع مقارنة مع البغايا، حيث سجل أن نسبة 38.33 % هم من مواليد (1954-1964) أي بين سنوات (54- 64) سنة وتليها الفئة العمرية المولودين بين سنوات (1965-1975) أي بين سنوات (43-53) بنسبة 32.33 %، في حين بلغت فئة المومسات الشابات ما بين سنوات (1976-1989) ما نسبته 23.33 %.

12- أن أغلبية أفراد العينة هن من فئة المطلقات وذلك بنسبة (% 42.9) ومن بينهن يكفلن من بينهن نسبة (% 74.12) يكفلن أطفالا ، وتليها تم فئة الأمهات العازيات بنسبة (% 14.3) . وفئة العازيات بنسبة (% 32.7) بينت النتائج أن من بينهن 14.51 % يكفلن أطفالا وتليها فئة المتزوجات بنسبة (% 6.1) من بينهن نسبة (% 74.12) وفي الأخير الأرامل بنسبة (% 4.1) ، و ان نسبة 42.30 % أي (11 أم) من الأمهات أنجبين في سن مبكرة أي أقل من 18 سنة و ان نسبة 19.52 % من الامهات قد فقدن اطفالا خلال السنوات الخمسة الاخيرة.

13- أن أغلبية أفراد العينة هم من ذوي المستوى التعليمي الابتدائي وذلك بنسبة (% 34.7) . ويليهما الأفراد ذوي مستوى ثانوي بنسبة (% 30.6) ، أما الأفراد ذوي مستوى متوسط فنسبتهم (% 20.4) وفي الأخير الأفراد ذوي المستوى التعليمي الجامعي بنسبة وذلك بنسبة (% 14.3) ، وأن ظروف الأسرة الاقتصادية المتدنية (% 52.63) وبعد مرافق التعليم عن المسكن العائلي (% 31.57) وخصوصا اللواتي أردن الالتحاق بالثانوية، من أهم الأسباب التي دفعت بانقطاع أفراد العينة عن الدراسة، كما أن الذهنية العائلية السائدة أنداك والقاضية باكتفاء المرأة بالتعليم الابتدائي ومعرفة القراءة والكتابة سجلت ما تمثله نسبة (% 15.78) دور في وإن كان أقل أهمية مقارنة مع باقي العوامل الدافعة بالعينة لمغادرة المقاعد الدراسية.

14- وقد بينت الدراسة أن نسبة (% 30.61) كان بمحض إرادتهن في حين نجد (% 51.02) انقطعن عن الدراسة إجباريا

15- أن غالبية معظم البغايا لا يمارسون أنشطة مهنية قارة وذلك بنسبة (% 81.6) ، في حين تبين فقط أن نسبة (% 18.4) منهم فقط من يمارس نشاط مهني قار

16- تعيش أغلبية أفراد العينة في مستوى معيشي منخفض وذلك بنسبة (49%)، في حين نجد نسبة (42.9%) منهن ذوات مستوى معيشي متوسط ، بينما نجد (8.2%) يتمتعن بمستوى مرتفع.

ب- نتائج الحرمان الاقتصادي وعلاقته بالجريمة الاخلاقية

17- أن غياب دخل قار أو انخفاضه يساهم في إقبال المرأة على ممارسة الدعارة لإعالة نفسها وعائلتها بوسط حسابي قدره (4.71) بانحراف معياري قدره (0.456) و بمستوى موافقة مرتفع جدا.

18- ويعتبر عدم وجود مأوى من ثاني العوامل وأهمها التي تدفع بالمرأة للإقامة بمسكن مشترك مع من يحترفون الدعارة أو مع العشيق (المضاجعة) بوسط حسابي قدره (4.67) وبانحراف معياري قدره (0.689) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الوثائق الرسمية حيث عدم وجود مأوى من الأسباب الهامة أيضا لامتهان الدعارة الرسمية وذلك بنسبة 93.02 % بولاية عنابة،

19- يلزم الاكتظاظ داخل المسكن إطلاع الأبناء على الممارسات الحميمة إذ أن معظم أفراد العينة قد اطلعوا على ممارسات حميمة في البيت العائلي بوسط حسابي قدره (4.67) بانحراف معياري قدره (0.689) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

20- تعتبر كل من كثرة الديون والأزمات المادية التي تمر بها المرأة حاضنة الأطفال دورا هاما في إقبالهن على امتهان الدعارة أو قبولهن مساعدات ممن يحترفن الدعارة أو من الغرياء بوسط حسابي قدره (4.61) وبمستوى موافقة مرتفع.

21- تزيد طبيعة المسكن المشترك بين العائلات من فرص الاحتكاك بالبغياء وتؤثر طريقة عيشهم في انتشار الفاحشة وفساد الأخلاق وخصوصا بين القصر بوسط حسابي قدره (4.67) وبانحراف معياري قدره (0.540) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

22- يثل الاكتظاظ داخل المسكن من عملية الإشباع العاطفي والجنسي بين الأزواج ويساهم في تزايد الزنا بينهم بوسط حسابي قدره (4.31) وبانحراف معياري (0.796) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

23- تساهم طبيعة الحي المتخلف (فوضوي وقديم) في المساعدة على فتح أماكن لممارسة الدعارة وتسهيل ممارستها بوسط حسابي قدره (4.24) وبانحراف معياري (0.630) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

24- تزيد طبيعة (المسكن المشترك) من فرص الاعتداءات الجنسية على القصر بين ساكنيه وتساهم في انتشار زنا المحارم، بوسط حسابي قدره (4.20) وبانحراف معياري (0.645) وبدرجة موافقة مرتفع جدا.

25- يؤثر العائد اليومي للدعارة (زيادة ونقصانا) على زيادة معدلات ممارسة الدعارة اليومي بوسط حسابي قدره (4.12) وبانحراف معياري (0.754) وبمستوى موافقة مرتفع.

26 - يقوض غياب المساعدات الحكومية والعائلية للأمهات اللاتي تتراسن عائلة إلى قبولهن مساعدات ممن يحترفن الدعارة أو من الغرباء بوسط حسابي قدره (3.98) وبانحراف معياري قدره (1.031) وبمستوى موافقة مرتفع

27- تزيد محدودية مصادر الدخل وعدم تعددها تزيد في الانخراط بأعمال هامشية كالقوادة بوسط حسابي قدره (3.69) وبانحراف معياري قدره (0.742) وبمستوى موافقة مرتفع.

28- تدفع تبعية المرأة للرجل اقتصاديا لاحتوائها للدعارة بغرض تحريرها ماديا بوسط حسابي قدره (2.96) وبانحراف معياري (1.172) وبمستوى موافقة متوسط، وان كانت أقل أهمية من العبارات السابقة لهذا المحور.

29- أن الحرمان الاقتصادي له علاقة بالجرائم الأخلاقية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (4.11) بانحراف معياري قدره (0.552).

30- تبين أن معامل الاختلاف النسبي بلغ (13.43%) ما يدل أن التشتت ضعيف جدا أي تقارب في وجهات النظر لأفراد العينة.

ج- نتائج الحرمان المعرفي وعلاقته بالجريمة الأخلاقية

31- يحول المستوى التعليمي المنخفض للمرأة دون قدرتها على المنافسة في سوق العمل وبالتالي انخراطها سوف الدعارة بغرض الاسترزاق بوسط حسابي (4.57) وبانحراف معياري (0.816) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

32- يسهل المستوى العلمي المنخفض للمرأة من سبل استدراجها للعمل في الجنس واستغلالها بوسط حسابي (4.39) وبانحراف معياري (0.885) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

33- يساهم انخفاض المستوى التعليمي للوالدين في سهولة التحايل عليهم وتبرير العائدات المالية المرتفعة والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة للعائلة بوسط حسابي (4.33) وبانحراف معياري (0.944) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

34- يساهم تدني المستوى التعليمي للوالدين في التكتّم أثناء تعرض أبنائهم لأي اعتداء جنسي خوفا من الفضيحة ويحول دون اتجاههم للتبليغ لدى السلطات الأمنية بمتوسط حسابي (4.31) وبانحراف معياري (0.962) وبمستوى موافقة مرتفع.

35- يساهم الجهل باحكام القانون في شيوع وتسهيل ممارسة الدعارة ، الاغراء العام ، الفعل المخل بالحياء العام وعرقلة اعمال الوقاية بوسط حسابي قدره (4.29) وبانحراف معياري قدره (0.736) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

36- يدفع الجهل بالحلول والأفكار المفيدة والمقبولة اجتماعيا أثناء الوقوع في الأزمات المالية إلى البحث عن الحلول السهلة والسريعة كالدعارة بمتوسط حسابي (4.29) وبانحراف معياري (1.010) وبمستوى موافقة مرتفع

37- يساهم غياب المعرفة والعمل باحكام الدين الاسلامي في قبول الاسر العيش من عائدات دعارة الغير بوسط حسابي قدره (4.27) وبانحراف معياري يقدر بـ (0.884) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

38- يساهم المستوى التعليمي المتدني للمرأة في عدم ادراكها المخاطر الصحية والنفسية ومختلف الامراض المتنقلة عن طريق الجني وتساهم في شيوعه بوسط حسابي قدره (4.18) وبانحراف معياري بقدر بـ (0.727) وبمستوى موافقة مرتفع.

39- تؤثر غياب الثقافة الصحية كتناول حبوب منع الحمل أو إجبار الشريك لاستعمال الواقي خصوصا لدى المراهقات ممن يمارسن الحب في تورطهم في الحمل أو الإنجاب المبكر. بوسط حسابي قدره (4.12) وبانحراف معياري بقدر بـ (0.634) وبمستوى موافقة مرتفع.

40- تساهم الأمية الوظيفية في قبول المرأة أي عمل وضيع (بائعة في محلات، نادلة...) يجعلها عرضة للتحرشات الجنسية وللمساومة، بوسط حسابي قدره (4.02) وبانحراف معياري بقدر بـ (0.777) وبمستوى موافقة مرتفع.

41- يساهم عدم امتلاك المرأة لمؤهلات علمية أو حرفية في اتجاهها للكسب المتاح (الدعارة، استغلال تحويل و قوادة) والذي لا يتطلب مؤهلات أو مجهود، بوسط حسابي قدره (4.00) وبانحراف معياري بقدر بـ (1.000) وبمستوى موافقة مرتفع.

42- يدفع الوعي بالحرمان بالمرأة إلى التطلع إلى الكماليات ومشاركة الأغنياء طريقة عيشهم (ركوب السيارات الفاخرة، المطاعم الراقية...) وتعمل على إغرائهم والإيقاع بهم وبالمقابل تقديم

مختلف الخدمات الجنسية إزاء ذلك. بوسط حسابي قدره (3.94) وبانحراف معياري بقدر بـ(1.088) وبمستوى موافقة مرتفع.

43- يحول الجهل والأمية دون اتجاه المرأة للتبليغ للسلطات الأمنية أثناء تعرضها لأي فعل له علاقة بإنتاج الدعارة والترويج لها كالتصوير مثلا، و يجعلها عرضة للاستغلال بوسط حسابي (3.92) وبانحراف معياري (0.862) وبمستوى موافقة مرتفع.

44- يغرس الإيقاف الإجباري للمرأة عن الدراسة في الأطوار الأولى شعورها بالدونية والحد ويؤجج فيها حب الانتقام ويدفعها لتدنيس شرف العائلة باعتباره من المقدسات بوسط حسابي(3.65) وبانحراف معياري (0.969) وبمستوى موافقة مرتفع.

45- تبين أن الوسط الحسابي العام لهذا المحور (4.09) بانحراف معياري قدره (0.802) وأن معامل الاختلاف النسبي بلغ (19.60%) ما يدل أن التشتت ضعيف جدا أي تقارب في وجهات النظر لأفراد العينة، وعليه نستنتج أن الحرمان المعرفي له علاقة بالجرائم الأخلاقية.

د- نتائج الاستبعاد الاجتماعي والجرائم الأخلاقية

46- تتعرض المرأة التي تنتراس أسرة (المطلقة، الأرملة، الأم العازبة) لكثرة التحرشات والمساومة مايزيد من فرص تحفيزها على الانحرافات الاخلاقية، وذلك بوسط حسابي قدره (4.27) وبانحراف معياري (0.836) وبمستوى موافقة مرتفع جدا.

47- تواجه المرأة التي سبق وأن وصمت بسلوك منحرف في صعوبة في تكوين علاقات اجتماعية وتزيد من حدة عزلتها من جهة وتوطيد علاقاتها مع رفقاء المهنة وذلك بوسط حسابي قدره (4.22) وبانحراف معياري (0.771) وبمستوى موافقة مرتفع.

3- يدفع التفكك الأسري بالمراهقة للبحث عن احتواء عاطفي من قبل الاصدقاء أو التورط في العلاقات العاطفية وما يتبعها كسلوك تعويضي بوسط حسابي قدره (4.18) وبانحراف معياري (0.834) وبمستوى موافقة مرتفع.

48- يؤثر حرمان المرأة من حريتها في اختيار العمل وسبل الرزق المباح أو ذلك المحتكر على جنس الذكور (نادلة، بائعة على الرصيف، ميكانيكي، سائق سيارة أجرة...) والنظرة الدونية المجتمعية لهذه المهن في توجيهها إلى الدعارة السرية لإعالة نفسها وعائلتها، وذلك بوسط حسابي قدره (4.16) وانحراف معياري وبمستوى موافقة مرتفع.

49- تدفع البطالة طويلة الأمد بالمرأة لانكسار معنوياتها وشعورها بالحرمان والحاجة ومن تم اتجاهها للدعارة لتأمين معيشتها أو لتسليتها، وذلك لوسط حسابي قدره (4.08) وانحراف معياري (1.096) وبمستوى موافقة مرتفع.

50- يساهم عدم تمكين المرأة من ممارستها حقها في الاختيارات الشخصية أو القرارات الأسرية (المشاركة أو عدمها) كالزواج، الطلاق، الدراسة... في انحرافها أخلاقيا بوسط حسابي قدره (3.88) وانحراف معياري (0.832) وبمستوى موافقة مرتفع.

51- يسهل العزل الجغرافي والاجتماعي للأحياء المتخلفة في المدن (العشوائية والقديمة) على فتح محلات لممارسة الدعارة وشيوع الفاحشة، وذلك بوسط حسابي قدره (3.86) وبانحراف معياري (0.791) وبمستوى موافقة مرتفع.

52- يساهم العيش بعيدا عن العائلة أو انقطاع علاقات المرأة باهلها إلى فقدان عملية الضبط الاجتماعي غير الرسمي ومن تم انتشار السلوكات المخلة بالحياء العام بحرية ودون مساءلة بوسط حسابي قدره (3.86) وبانحراف معياري (23.65) وبمستوى موافقة مرتفع.

531- تساهم شيوع التسلطية الذكورية داخل الأسرة وهيمنتها على المرأة في إقبالها على ارتكاب العديد من الانحرافات الأخلاقية كسلوك انتقامي وخصوصا ما يتعلق بالشرف باعتباره من المقدسات بوسط حسابي قدره (3.57) وبانحراف معياري (1.118) وبمستوى موافقة متوسط.

54- يشجع تلاشي روابط الجيرة وسيطرة العلاقات السطحية على السماح بفتح أماكن لممارسة الدعارة بوسط حسابي قدره (3.55) وبانحراف معياري (0.867) وبمستوى موافقة متوسط

55- تساهم استبعاد المرأة من المشاركة في الحياة الاجتماعية (الحفلات، المناسبات، تبادل زيارات الأقارب) في عزلتها الاجتماعية ومن تم سهولة استدراجها للعمل في الجنس بوسط حسابي قدره (3.43) وبانحراف معياري (34.19) وبمستوى موافقة متوسط.

56- تلعب التوقعات الاجتماعية والثقافية المسبقة لسلوكيات المرأة كالتعفف مثلا وعدم وقوعها في الخطيئة دورا هاما في تمردها على معايير المجتمع بوسط حسابي قدره (3.31) وبانحراف معياري (1.211) وبمستوى موافقة متوسط.

57- يلعب استبعاد المرأة من المشاركة في صنع القرارات كالمشاركة في المجالس الانتخابية لجان الحي، الجمعيات دورا في شعورها بالعجز والدونية واللذان يساهمان في ممارستها سلوكيات معادية لهذا المجتمع وذلك بوسط حسابي قدره (3.16) وبانحراف معياري (40.00) متوسط.

58- تبين أن قيمة الوسط الحسابي العام لمحور الاستبعاد المعرفي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية بلغ (3.43) وانحراف معياري قدره (0.743) وبمستوى موافقة متوسط، وبلغ معامل الاختلاف النسبي (21.66%) ما يدل أن التشتت ضعيف أي تقارب في وجهات النظر لأفراد العينة.

هـ- نتائج المتعلقة بالفقر الحضري وعلاقته بالجريمة الأخلاقية

59- أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط بين كل محور والعبارات المشكلة للاستمارة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، حيث يتضح أن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية

لجميع المحاور، كما ينحصر معامل الارتباط بين 0.388 و 0.682، وبذلك تعكس وجود ارتباط موجب طردي بين العبارات والمتغيرات المشكلة لها.

60- أظهرت النتائج أن قيمة الوسط الحسابي لمحور الحرمان الاقتصادي والجرائم الأخلاقية بلغ (4.11) وهي أكبر من درجة الحياد (3)، كما بلغت قيمة T للمحور (14.101) وهي قيمة مرتفعة، تقابلها مستوى الدلالة (0.000^*) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان الاقتصادي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha > 0.05$).

61- أظهرت النتائج أن قيمة الوسط الحسابي لمحور الحرمان المعرفي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية قدر بـ (4.09) وهي أكبر من درجة الحياد (3)، كما بلغت قيمة T للمحور (9.535) وهي قيمة مرتفعة، تقابلها مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرمان المعرفي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha > 0.05$).

62- أن قيمة الوسط الحسابي لمحور محور الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية قدر بـ (3.43) وهي أكبر من درجة الحياد (3)، كما بلغت قيمة T للمحور (4.038) وهي قيمة مرتفعة، تقابلها مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستبعاد الاجتماعي والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha > 0.05$).

وعليه، ومن خلال النتائج نستنتج أن قيمة الوسط الحسابي لجميع محاور الاستمارة قدر بـ (3.64) وهي أكبر من درجة الحياد (3)، كما بلغت قيمة T للمحور (6.000) وهي قيمة مرتفعة تقابلها مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، و بالتالي فرق المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر الحضري والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha > 0.05$) "

ت

ت

ت

ت

تلك

تطبت

ت

ت

ت

ت

ت

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يعتبر كل من الفقر الحضري و الجريمة الاخلاقية من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد المجتمع الحضري واحدى معوقات التنمية، نظرا لنموهما المتزايد والآثار السلبية الناجمة عنهما وكانت هذه الدراسة إحدى المحاولات التي عنيت بدراسة علاقتهما، حيث حاولنا في داستنا هاته تحديد وفهم وتحليل طبيعة العلاقة بين الفقر الحضري والجريمة الاخلاقية على المستوى الماكرو من جهة وذلك من خلال البحث عن التوزيعات المكانية لكلا الظاهرتين -جغرافيا الفقر والجريمة- و البحث عن طبيعة هذه العلاقة على مستوى الميكرو من جهة ثانية وذلك من خلال اختبار الفرضية الرئيسية والتي مفادها: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر الحضري والجرائم الأخلاقية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"، والتي تنفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية.

وقد تبث بشكل قاطع تطابق التوزيعات المكانية لأهم مظاهر الفقر (الأسر المعوزة، الدخل المتدني، إنتشار العشوائيات، وعدد المحرومين غير المؤمنين اجتماعيا) مع التوزيعات المكانية للجريمة واللذان يشتركان في نفس الموقع وهي **عنابة الأم**. حيث اظهرت النتائج تركز الجريمة بولاية عنابة بالمدينة "عنابة" مقارنة بباقي التجمعات البشرية الأخرى و تقدر بما يمثل نسبة (97,45% ، 95,61% ، 70.93%) لسنوات (2012، 2013، 2014) على التوالي بينما تتخفف النسب نوعا ما كلما كان التجمع البشري أقل تحضرا، حيث قدرت محكمة الحجار نحو (2,37% ، 4,10% ، 4,07%) لنفس السنوات بينما قدرت على مستوى محكمة بالرحال نحو (0,19% ، 0,28%) للسنتين (2012، 2013) لترتفع إلى 24,99% لسنة 2014.

كما بينت الدراسة أيضا في هذا الميدان واقع الجريمة الاخلاقية وخصوصا الدعارة بنوعيتها خفية ورسمية في المجتمع الجزائري عموما والمجتمع العنابي على وجه الخصوص والذي يمتاز بالتعتيم المجتمعي ومحاولة إخفاء والتتكر لهذه الظاهرة على الصعيد الرسمي.

وقد تم التحقق من الفرضيات المقترحة لدراستنا، حيث تبث إلى وجود علاقة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى معنوية $(0.05 \geq \alpha)$ ، حيث أن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية لجميع الفرضيات، كما ينحصر معامل الارتباط بين 0.388 و 0.682، وبذلك تعكس وجود ارتباط موجب طردي بين العبارات والمتغيرات المشكلة لها.

فالفقر الحضري وخصوصا الحرمان الاقتصادي والمعرفي واللذان يشكلان معا عاملان أساسيان ومحفران لارتكاب الجرائم الاخلاقية، في حين نجد الاستبعاد الاجتماعي متوسط الاهمية والذي يعكس نوع من التطبيع واللامبالاة مجتمعيًا.

وبناء على ماسبق نقترح جملة من التوصيات التي من شأنها الاقلال من حدة هتان الظاهرتان كالاتي:

- دعوة الدولة، الجمعيات و المجتمع المدني للالتفات إلى هذه الفئة المقصية والمعتم عليها مجتمعيًا والعمل على تقليص الفجوات في المساواة بشكل جدي من خلال وضع سياسات وخطط عمل تركز على تخفيض نسب الفقر والإقصاء وعدم المساواة وخصوصا جيوب الفقر المنتشرة بالمدينة.
- دعوة الدولة بالاشتراك مع الباحثين الاجتماعيين لاجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية والعمل على التشخيص الدقيق والمعمق واحصاء العاملين في الجنس، ظروف عيشهم واسباب اتجاههم لهذه الجرائم حيث أنه لا يتم معالجة هذه الظاهرة بمعزل عن معرفة حجمها الحقيقي وأسباب انتشارها لضمان الحلول ورسم السياسات الصحيحة .

- دعوة القائمين على الشؤون القانونية للدولة بسد الفراغ القانوني المتعلق بالعمل في الدعارة (الممارسة)، حيث لوحظ أن المشرع الجزائري لا يجرم فعل المرأة التي تتعاطى الدعارة ولا فعل الرجل الذي يتعاطى اللواط بمقابل، او مستهلكي الجنس من الرجال، وما يجرمه المشرع الجزائري هو فعل الوسيط بشأن الدعارة المنصوص والمعاقب عليها في المواد 343-345 ق ع والسماح للغير بتعاطي الدعارة المنصوص والمعاقب عليها في قانون العقوبات في المادتين 346-348، بالإضافة الى تجريم بعض مقدمات الدعارة، وعدم تقييد المتابعة القضائية للزناة من المتزوجين بناء على شكوى أحد الطرفين وإدراجها ضمن الجرائم الماسة بالنظام العام.

- دعوة القائمين على الشؤون القانونية للدولة بتعديل قوانين الاسرة لاسيما ماتعلق بالطلاق وذلك بمنح المرأة المطلقة الحق في الاحتفاظ بالسكن العائلي وبالاخص ذو الطابع الاجتماعي او الذي تدخل فيه مساعدات الدولة في حالة حضانتها للاطفال حفاظا على التوازن والاستقرار النفس والاجتماعي للاطفال الاسرة باعتبارهم المتضرر المباشر .

- العمل على استحداث آليات قانونية دائمة للعناية ومتابعة الاطفال ضحايا الطلاق، التحرش الجنسي، الاغتصاب، ومجهولي النسب ومحاولة ادماجهم اجتماعيا واقتصاديا.

- دعوة القائمين على وزارة السكن والعمران مراعاة خصوصية الاسرة الجزائرية اثناء تخطيط المسكن كما ونوعا بحيث يكون التخطيط للمسكن يتماشى ومتوسط الاسرة الجزائرية نصيب الفرد من المساحة الكافية للحركة وتطوير الذات، والقضاء النهائي عن نمط المساكن ذات الغرفة الواحدة او المزدوجة نهائيا.

- التركيز على مشاريع التحسين الحضري وخطط التنمية على المناطق الحضرية المتردية والمتخلفة كتحسين الفسيزيقي للمباني للمتردية، والحد من الاكتظاظ السكاني بها (المدينة القديمة عنابة وسط،

والاحياء العشوائية)، والقضاء على الاحياء العشوائية وفق برنامج واضح ومستعجل، باعتبار أن هذه المناطق اضحت المفرخ الاساسي للجريمة الاخلاقية بالمدينة.

- غلق دور الدعارة المرخصة بالمدينة بناء على مطالب السكان الشرفاء من المدينة، أو تحويل مقراتها خارج المحيط العمراني.

- دعوة القائمين على الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية بتوجيه جزء من المساعدات للاسر المفككة والضعيفة بصفة منتظمة ودائمة، حيث لوحظ ان هذه المساعدات تتعلق بالمناسبات الدينية والاجتماعية فقط.

- العمل على تكثيف اللقاءات والملتقيات التوعوية الموجهة للاسرة من طرف الاخصائيين في الشريعة والاجتماع، والصحة، التي تستهدف الاسر الجزائرية والتاكيد على ضرورة العمل بديننا الحنيف خصوصا ما تعلق بالعلاقات العاطفية قبل الزواج والتي هي البوابة الاولى للدعارة، تفريق الاطفال في المضاجع، ترسيخ قيم التعفف، الاستفادة من مداخل العهارة، التاكيد على مخاطر الدعارة حيث انه لايمكن التغلب على الجريمة الاخلاقية الا بتضافر مجهودات الدولة من جهة والمجتمع المدني بمختلف أطيافه.

المصادر والمراجع العامة

المصادر والمراجع

أولا- باللغة العربية

أ- المصادر

1- قرآن كريم: سورة التوبة، الآية 60.

02- قرآن كريم: سورة فاطر، الآية 14.

03 - ولاية عنابة: مصلحة التنظيم والشؤون العامة- مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة

شهادة توثيقية، مكتب توثيق الحجار رقم 393 (سرية)

04- ولاية عنابة: مصلحة التنظيم والشؤون العامة- مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة،

شهادة توثيقية -عنابة رقم 1969/09/113 و- أشهرت نسخة منها بالمحافظة العقارية بعنابة بتاريخ

1996/09/23 حجم 1616 رقم 14. (سرية).

05- ولاية عنابة: مصلحة التنظيم والشؤون العامة- مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة

شهادة توثيقية- سطيف ، (سرية).

06- ولاية عنابة: مصلحة التنظيم والشؤون العامة- مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة ملفات

خاصة بالمحسنات - المومسات- (سرية).

07- مديرية النشاط الاجتماعي لولاية عنابة : الخريطة الجغرافية للفقر بالولاية 2007 إلى غاية

2011، 2018 غير منشورة.

08- محكمة عنابة: إحصاءات القضايا المفصول فيها من طرف مجلس قضاء عنابة لسنوات 2007

إلى غاية 2014، غير منشورة.

- 9- مجلس قضاء عنابة: خلية الإحصاء والتحليل 2015، إحصاءات حول عدد الجرائم لولاية عنابة ابتداء من سنة 2007 إلى غاية سنة 2014، غير منشورة. المديرية الفرعية للإحصاءات والتحرير ، 2015.
- 10- الدرك الوطني: أبواب مفتوحة على الدرك الوطني، إحصاءات حول الجرائم الأخلاقية بولاية عنابة. - مجلس قضاء عنابة: حكم جنائي، 2013، رقم 13/التسجيل/00092.
- 11- ولاية عنابة: 2018: نتائج عملية التطهير لقوائم العائلات المعوزة لسنة 2018.
- ب- الكتب
- 12 - السيد الحسيني: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف العربية، القاهرة، 1981.
- 13 - السيد حنفي عوض: إنسان المدينة بين الزمان و المكان، مطبعة خضر، مصر، 1999.
- 14- أحمد بوذراع: التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن- دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري- منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997.
- 15- أحسن طالب: الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2002.
- 16 - أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي الأنساق، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، ج2 القاهرة، مصر، 1986.
- 17- أحمد العموشي، حمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، جمهورية مصر العربية، 2004.
- 18- إبراهيم التوهامي، اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي: التهميش والعنف الحضري-سلسلة الدراسات الحضرية- مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004.

19- إبراهيم طلعت: البطالة والجريمة- دراسات في الاقتصاد الاجتماعي، الوسيط في علم الاقتصاد دار الكتاب الحديث، مصر، بدون سنة.

20- إبراهيم بلعيات: أركان الجريمة وطرق إثباتها في قانون العقوبات الجزائري، دار الخلدونية الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

21- السيد عبد العاطي، محمد أحمد بيومي، مريم أحمد مصطفى، رشيد غنيم، محمد بدوي: مشكلات المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

22- السيد على شتا: علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.

23- إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين: التصورات الاجتماعية ومعالجة الفئات الاجتماعية . الدنيا، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر. 2005.

24- إسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟ ، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

25- بركات النمر المهيرات: جغرافيا الجريمة- علم الإجرام الكارتوغرافي، مجدلاوي، الطبعة الأولى الأردن، 2000.

* يعتبر أول من اعتبر المجرم مريضا عقليا، مثله مثل المريض عضويان كما طالب بجعل السجون أماكن للعلاج والتقويم بدل العزل والعقاب وفي سنة 1810 اعتمدت أفكاره في قانون العقوبات الفرنسية وذلك من خلال البند 64.

26- الصادق مزهود: أزمة السكن في ضوء المجال الحضري- دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة - دار النور هادف، الجزائر، 1995.

27- آلن ب. درتبج: الفقر والبيئة -الحد من دوامة الفقر- ترجمة محمد صابر، (معهد مراقبة البيئة العالمية وول واتش) وثيقة رقم 92 ،الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة-الكويت- لندن.

- 28- بركات النمر المهيئات: جغرافيا الجريمة، مجدلاوي، عمان، ط1، 2000.
- 29- برنارد جرا نوتيه: ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث، تعريب المعهد العربي لإنماء المدن، هيئة المعهد العربي لإنماء المدن، 1987.
- 30 - جلال الدين عبد الخالق، السيد رمضان: الجريمة و الانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
- 31- حسن بوسقيعة: الوجيز في القانون الجزائي الخاص- منقح و متممة في ضوء القوانين الجديدة الطبعة السابعة عشر 2014، الجزء الاول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع-الجزائر 2014.
- 32- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري المكتب الجامعي الحديث ، ط6، الإزاريطة، مصر، 1998 .
- 33- دردوس مكي: القانون الجنائي الخاص في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية المطبعة الجهوية بقسنطينة، الجزء الثاني، 2007.
- 35- زياد أبو الفحم : دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإمارات، 2009.
- 34- سالم النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد: السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع الإشارة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.
- 35- سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بدون سنة.
- سامية محمد جابر: الجريمة والقانون و المجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، الطبعة الأولى سنة 1999.
- 36- عبد الرحمان محمد العيسوي: علم النفس الجنائي - أسسه و تطبيقاته العلمية- الدار الجامعية للطباعة النشر، الإسكندرية، 1997.

- 37- عبد الرحمان العيسوي:مبحث الجريمة-دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها، دار النهضة العربية، بيروت، مجهول السنة.
- 38- عدلي محمود السمرى:علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط01، عمان،2009.
- 39- عزيزة عبد الله النعيم: الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية- دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2009.
- 40- عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الثالثة، الكويت، 1984.
- 41-عبد الحسن الحسيني: التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة- قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا- الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى بيروت، 2008.
- 42- علي قوادرية، اسماعيل قيرة، سليمان بومدين: المدينة الجزائرية ومشكلات التحضر - سلسلة الدراسات الاجتماعية، الكتاب الثاني، منشورات جامعة سكيكدة بالتعاون مع مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية الجزائر، 2010 .
- 43- علي مانع: جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الإجرام المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 44-علي بوعنافة: الأحياء غير المخططة و انعكاسات النفسية على الشباب ، دراسة ميدانية مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984.
- 45-عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران، السكن و الإسكان،دار الهدى، الجزائر، 2007.
- 46- غريب محمد سيد أحمد، سامية محمد جابر:علم إجتماع السلوك ألتحرافي، دار المعرفة الجامعية، مصر،2003.

- 47- فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997.
- 48- فتوح عبد الله الشاذلي: علم الإجرام العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 49- لجيري رد جيرز و جاي ستاندنغ: "تشغيل الأطفال و الفقر و التخلف : إصدار مكتب العمل الدولي ترجمة خالد أسعد عيسى منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية دمشق 1998.
- 50- منصور رحمانى: علم الإجرام و السياسة الجنائية، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2006.
- 51- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع -مدخل نظري، دار النهضة العربية، بيروت، مجهول السنة.
- 52 - محمد رشاد متولي: جرائم الاعتداء على العرض في القانون الجزائري المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط3، الجزائر، 1989.
- 53- مجد الهاشمي: موسوعة جرائم النساء، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 54- محمد حسن غامري: ثقافة الفقر - دراسة في أنثروبولوجيا التنمية الحضرية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1980.
- 55- محمد العيسوي: علم النفس الجنائي - أسسه و تطبيقاته العلمية - الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997.
- 56- مريم احمد مصطفى، عبد الله محمد عبد الرحمان: علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة مصر، 2001.
- 57- محمد بن ابراهيم جندلي: عناية في سياق التاريخ و عمق الجغرافيا- في فصول العناب شيء من التاريخ و النضال و المعاناة - الكتاب الأول، مطبعة المعارف، عناية، الجزائر، 2007 .
- 58- محمد شفيق: مجهول السنة، الجريمة والمجتمع، محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، م س

59- مصطفى السباعي: الفقر، الجوع والحرمان-مشكلات وحلول، دار الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2002.

60- نوار الطيب: جريمة القتل في المجتمع الجزائري ذات المجرم وواقعه الاجتماعي - دراسة ميدانية و متابعة لمجموعة من الحالات التي مارست فعل القتل في الجزائر، دار العرب للنشر و التوزيع الجزائر 2004.

61- نبيل عبد الهادي: مقدمة في علم الاجتماع التربوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الطبعة العربية، عمان - الأردن، 2009.

ج-المعاجم و القواميس

62- المعلم بطرس البستاني: قطر المحيط - قاموس لغوي ميسر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان ط2، 1995.

63-بتسام قارم: معجم المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قصر الكتاب، البليدة الجزائر 1998.

64- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1993.

إبراهيم أنيس، عطية الصوالي، عبد الحليم منصر، محمد خلف الله: المعجم الوسيط، الجزء الأول الطبعة الثانية ، القاهرة، 1960).

65- جمال عبد الناصر: المعجم الاقتصادي، دار أسامة المشرق الثقافي، عمان - الأردن، 2006.

66- جندي عبد المالك: الموسوعة الجنائية، الجزء الثالث، دار المؤلفات القانونية، بيروت لبنان 1936 .

67- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الازارطة، الإسكندرية مصر 2006.

د - المجالات

- 68- ابن السعدي إسماعيل: مقارنة سوسولوجية لاستخدام الأرض في المدينة، مجلة العلوم الإنسانية العدد 16 ديسمبر 2001، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2001.
- 69- سلطان بلغيث: الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 11 أوت 2008، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 70- سيف الإسلام شوية: المقاربة السوسيو جغرافية، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2007.
- 71- عبد الحق بوعتروس: الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، مركز البصرة للبحوث والاستشارات و الخدمات التعليمي العدد 11 أوت 2008، الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
- 72- عبد الحميد دليمي: المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب و صعوبة الصراع ، مجلة العلوم الإنسانية عدد خريف 2007، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2007.
- 73- عبد الحميد دليمي: المدن الجزائرية و العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 15 جوان، 2001، الجزائر، 2001.

ه - التقارير والجرائد الرسمية

- 70- المجلس الشعبي الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: وقائع الدورة السادسة العادية العلنية للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، قصر الصنوبر، الجزائر، 24 أوت، 1996 .
- 71- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: وقائع الدورة الرابعة العادية العلنية للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر ، 14-16 أكتوبر 1995
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: 2012، العدد 51.

72- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 .

73- التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة، 2015 .

74- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003: تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، أهداف التنمية للألفية-
تعاهد الأمم لإنهاء الفاقة البشرية.

75- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006: ما هو أبعد من الندرة، القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
2006.

76- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014: المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر، 2014.

77- صندوق النقد العربي 2016: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

78- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير حالة سكان العالم 2016 .

ج- مواقع إلكترونية

79- المخاطر: صحيفة العرب الالكترونية: 2014 تقرير النزاع، البطالة وعدم المساواة تعيق التنمية
العربية، بتاريخ 19 أكتوبر تشرين الأول 2014، العدد 9712.

80 - أوموسى ذهبية، إ بومدين " بعنوان " ظاهرة البغاء الأسباب والآثار-دراسة حالة بمدينة البلدية
الموقع <http://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/354/9/2/34666> بتاريخ 2016-06-01 أطلع عليه في
2022/11/26.

81- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية 2015: "تقرير التنمية البشرية، التنمية في كل
عمل" (<http://www.arabstates.undp.org>) . 2018/10/20.

82- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية. 2014: "تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم
بناء المنعة لدرء المخاطر" (<http://www.arabstates.undp.org>) . 2018/10/20.

- 83- بولخضراتي كلثومة (2007) وضعت بالموقع بتاريخ 2012/08/06، الدعارة الخفية في المجتمع الجزائري دراسة أنثروبولوجية للظاهرة في مدينة وهران، إنسانيات أون لاين <http://journals.openedition.org/insaniyat/3259> ، تم الاطلاع عليه يوم 2018/01/24.
- 84- صندوق النقد العربي 2016: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة <https://www.amf.org.ae/ar/content> 2018/10/20.
- 85- منظمة العمل الدولية: "العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات عام 2018 <https://www.ilo.org/ar/index> ، 2018 ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2018/10/20.
- 86- عبد الحميد بن محمد: ربع الجزائريين فقراء، www.aljazeera.net تاريخ الدخول إلى الموقع 2016/10/17، 2018/03/07.
- 87- صائب حسن مهدي : البطالة في الدول العربية- الواقع والأسباب في ظل عالم متغير مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 12 العدد 03 لسنة 2010. العراق الموقع <https://search.mandumah.com/Record/72911> ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2016/10/17.
- 88- مهدي فاطمة الزهراء ، حاجي فطيمة: واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر مجلة الاقتصاد والتنمية المحلية المستدامة -جامعة يحي فارس تاريخ الدخول إلى <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/299/4/2/19802> المدينة، الموقع 2016/08/17.
- 89- عبد الرحمان العطري: المؤسسة العقابية وإعادة إنتاج الجنوح WWW.REZGAR.COM/DEBAT .
- 90- (س.حواس: 2010. djazairiess.com/elhiwar/29448 بتاريخ 2017/02/28).

و- المذكرات

- 91- مريم نزار : الأحياء العشوائية و علاقتها بالجريمة الحضرية - من أجل مقارنة سوسيولوجية للمجال الحضري لولاية عنابة نموذجا - مذكرة نيل شهادة الماجستير ، 2010-2011.

ثانيا- باللغة الأجنبية

أ- الكتب

- 91- APRIL SHAW ; JAMES EGAN , MORAG GILLESPIE : DRUGS AND POVERTY :A LITERAURE REVIEW A report produced by the Scottish Drugs Forum (SDF) on behalf of the Scottish Association of Alcohol and Drug Action Teams , Glasgow Caledonian University March 2007.
- 92- f. bourguignon :crime as social cost of poverty and inequality ; a review focusing on developing countries ; desarrolloy ; delta, Paris September de 1999.
- 93- JEAN –MICHELL BESSETT : La sociologie –contemporaine .J.P DORAND ET REBERT SWIL WEIL – S W .édition vigeet. France.1998.
- 94- Haiyun Zhao¹, Zhilan Feng², Carlos Castillo-Chavez³: The Dynamics of Poverty and Crime MTBI-02-08M.
- 95-Tavest Michel : sociologie criminelle, Ed , Gallimard, paris ,2005.
- 96- Lecombe Mark : la malaise urbain, Ed, la découverte, paris ,2005.
- 97- Rémy jhone : la ville et l'urbanisation, Ed, du culot, Belgique, 1974.

أ- التقارير

- 98-Direction de la planifiassions et de l'aménagement du territoire : annuaire statistique de la wilaya d'Annaba, année 2006-2007.
- 99- Direction de la planifiassions et de l'aménagement du territoire : annuaire statistique de la wilaya d'Annaba, annee2008

ج- المعاجم والقواميس

100-Ahmed silem, Jean- Marie Albertini : lexique d'économie L TV la topographia verse, 6^{eme} édition, Italie, 1999.

101- Beryl T. Atkins, alian Duval Rosemary, Miner et d'autres : le Robert, Collins Dictionnaire français engluais, Harper Publisher. 4^{eme} Edition, paris ,1996.

102-Ibtissem garam : terminologie Juridique dans la législation Algérienne, Palie de l'Algérie ,1992.

103 JEAN PIERRE MEVEL : dictionnaire hachette , imprime en Italie par stige et relie en France par BRUN .édition n : 1. paris .2006.

104-Philipe château Reynand : Dictionnaire de l'urbanisme, Ralolite lambarda, 3^{eme} édition, Italie, 2003.

105-Marion Segaud, Jacques Brum, Jean : Dictionnaire de l'habitat et du logement, claud Driant, Armand colline, Paris, 2002.

106-Pierre Merlin, fransoise choay : Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, presses universitaires de France, la France, 2000.

107-Philipe château Reynand : Dictionnaire de l'urbanisme, Ralolite lambarda, 3^{eme} édition, Italie, 2003.

د- المذكرات

108-NOUREDINE KOUADIA : territoires locaux, Action de l'état et développement, cas de la wilaya de Annaba , Algérie, Thèse de doctorat d'tat ,option de Aménagement du territoire , Algérie ,2007.

109-Benlakhlef Brahim: "Nouvelle périphérique autour d'Annaba ou espaces El-Bouni, Sidi Amaret El Hadjar", revue des sciences social et humaines El-tawassol , n° 05 septembre1999 .

الملاحق

ملحق رقم 1- الوثائق الرسمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

باسم الشعب الجزائري

وزارة العدل

مجلس قضاء : عنابة

محكمة الجنايات

حكم جنائي

قدت بمحكمة الجنايات بمجلس قضاء عنابة

من شهر أفريل سنة ألفين وثلاثة عشر

مئة وأربعين (رتبة رئيس غرفة)

مئة وأربعين (مستشار)

مئة وأربعين (مستشار)

والسيد (ة) السيد (ة) السيد (ة)

رئيسا
عضوا
عضوا
مخلفين

نائب عام
أمين الضبط

وبحضور السيد (ة) : السيد (ة) السيد (ة)

وبمساعدة السيد (ة) : السيد (ة) السيد (ة)

بعد الإطلاع على الملف 2012/12 بمجلس قضاء عنابة

غرفة الإتهام و القاضي بتوجد
متهم:

دفاعه الأستاذ (ة) : السيد (ة) السيد (ة) السيد (ة) السيد (ة) السيد (ة)

المتهم بـ: جنائية هتك العرض-جنحة مخالفة التشريع و التنظيم المتعلق بالصرف-جنحة حيازة و انتاج و عرض منتوج مخيل بالحياض-جنحة تحويل قاصرة-جنحة حيازة منزل مفروش من اجل ممارسة الدعارة -جنحة الإغراء على الفسق-جنحة عرض بطريقة غير مشروعة مخدرات و مؤثرات عقلية على القصر بهدف الإستهلاك الشخصي-جنحة حيازة مخدرات بطريقة غير شرعية بغرض الإستهلاك الشخصي-جنحة منح مزية غير مستحقة-جنحة حيازة و انتاج و عرض منتوج مخيل بالحياض-جنحة الاجهاض

طبقا للمواد: المادة 12؛ المادة 13؛ المادة 181؛ المادة 304؛ المادة 326؛ المادة 333 مكرر؛ المادة 336؛ المادة 342؛ المادة 346؛ المادة 347؛ المادة 42 من قانون العقوبات.

Baroche J
(92) باريس
عنابة مذنب
ختصاص محكمة

الجنايات لمجلس قضاء عنابة فعل واقعة الضحية جنسيا وذلك بالارتباط...

حاضر موقوف

(2)

المتهم بـ: جنائية المشاركة في هتك العرض-جنحة الإغراء و تحريض على الفسق و فساد الأخلاق-
جنحة المشاركة في انشاء محل لممارسة الدعارة
طبقا للمواد: المادة 181؛ المادة 304؛ المادة 326؛ المادة 333؛ المادة 333 مكرر؛ المادة 336 ف1؛ المادة 342؛ المادة 346؛ المادة 347؛ المادة 42 من قانون العقوبات.
متهم حاضر موقوف

(3)

دفاعه الاستاذ (ة):

المتهم بـ: جنحة الفعل العلني المخل بالحياء-جنحة تلقي مزية غير مستحقة
طبقا للمواد: المادة 181؛ المادة 304؛ المادة 333؛ المادة 333 مكرر؛ المادة 342؛ المادة 346؛ المادة 347؛ المادة 42 من قانون العقوبات.
حاضر موقوف

محمد الصالح

المتهم بـ: جنحة عدم الإبلاغ عن جنائية-جنحة طلب مزية غير مستحقة

دفاعه الاستاذ (ة):

المتهم بـ: جنحة عدم الإبلاغ عن جنائية
طبقا للمواد: المادة 181 من قانون العقوبات.

بصفة تامة؟

الجواب: 1

نعم بالأغلبية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- بمقتضى الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08/06/1966 ، المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم.

- بمقتضى القانون رقم 05/85 المؤرخ في 16/02/1985 المتعلق بحماية الصحة و ترفيتها
و المكمل بالقانون رقم 17/90 المؤرخ في 31/07/1990 .

- بمقتضى القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

ة عنابة .

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 265/95 المؤرخ في 06/09/1995 المحدد لصلاحيات مصالح التقنيين
و الشؤون العامة و الإدارة المحلية و قواعد تنظيمها و عملها .

ح شافية

- نظرا لطلب السيدة/ م . ش . المدعوة شهرة ، التي تسرغب في شطب اسمها من سجل
الوقاية الإجتماعية لولاية عنابة .

- نظرا لتقرير مصالح رئيس امن ولاية عنابة بالم
2048/11/

أمانة

المادة الأولى: يشطب اسم السيدة شافية المدعوة شهيرة من سجل الوقاية الإجتماعية لولاية عنابة .

المادة الثانية: 
مدير الشؤون العامة ، مدير الصحة
رئيس دائرة عنابة : رئيس المجلس
هذا القرار .

عنايه

عسى ان يطيب لسامي الجناح

اما بعد ووفقا للصلاحيات المخولة لكم بحكم اشرافكم
على ولاية عنابة و عملا بالقوانين سارية المفعول من اجل اعادة القيد
في السجل الصحة والوقاية العمومية ووفقا للقوانين سارية المفعول

ا تقدم الى سامي الجناح راجية منكم وملتزمة البث في
طلبي وتجسيد محتواه باعادة قيدي في السجل المشار اليه انفا من اجل
ممارسة نشاط بنت محسنة في اطار قانوني

احيطكم علما واني تحصلت على ترخيص لمزاولة تلك
النشاط بموجب ترخيص مسلم من طرف مصالحكم ومارست عملي
بدار المحسنات ببشاسار وولاية خنشلة لمدة طويلة وخلال تواجدي فاني
كنت ملتزمة بالقوانين في تلك المضمار غير اني ولضروف عديدة
فاني تقدمت بطلب لشطب اسمي من السجل والان اصبحت في حالة
اجتماعية سيئة مما ادى واني قررت مزاولة النشاط لتلبية مطالبي
للاني لا املك ما لا معلوما او غير معلوما لتلبية مطالبي الاساسية

اشعركم واني ادعى عائشة مولودة بتاريخ
1969. 11. 28 ان املي وطيد وان طلبي سيجضى بعناية فائقة وسيكون
محل دراسة عميقة من طرفكم

اني رهن اشارتكم للافادتكم بجل الوثائق المطلوبة
وفي انتظار ردكم الايجابي الذي سيكون له اثر على مجرى مستقبلي
تقبل في الاخير بفائق التشكرات ودمتم في رعاية الله وحفضه والسلام

الامضاء

09/03/08

3499

اما بعد ووفقا للصلاحيات المخولة لكم بحكم اشرافكم
على ولاية عنابة و عملا بالقانونين سارية المفعول
المتضمنة اعادة القيد في سجل الوقاية لممارسة بنت
محسنة

اتقدم الي سامي الجنب راجية منكم وملتزمة امعان
النظر في حقوقي طلبي وتجسيده في اطار قانوني من اجل
اعادة القيد في سجل الوقاية في اطار قانوني

احيطك ع [] بنت محمد
مولودة بتاريخ []
قاسية منجرة من طلاق والدي ووالدتي مما اثر على
حياتي في عديد من الاشياء حيث فكت بكرتي وصحت اتعاطي
للارتكاب الرذيلة لتلبية مطالبي نظرا وان ليس لدي اي
شخص لتكفل بي في جل الجوانب واصبحت المتاجرة
بجسدي الحل الوحيد لتلبية مطالبي وذلك خارج على
نطاقي

وحيث ان ليس لدي اي وسيلة اخرى الا الالتحاق
بدار المحسنات في اطار قانوني

وحيث اني لا املك ما لا معلوما او غير معلوما لتلبية
مطالب والحل الوحيد يستقر في ممارسة تلك النشاط
وتوفير لقمة العيش
لذا التمس من سامي الجنب تجسيد طلبي في اقرب
اجل وتقبل في الاخير بفائق التشكرات والسلام

2008

ملحق رقم -2- الجرائد الوطنية

مقالة رقم (10):

111 ألف مسكن فوق سطح الأرض وي بسطوح وأقبيات العمارات

البيوت القوضوية غير اللائقة فوق أسطح
وداخل أقبية العمارات، تليها العاصمة
وقسنطينة وهران وعناينة وسكندرية
البلدية واليوبرية وثيابة وبومرداس، وتأتي
و.و.و. في القائمة بواقع 14 ألفاً و400 وحدة
من 600 بيت قوضوي فوق أسطح المباني
وأقبيتها، تليها بلدية باب الوادي التي تم
فيها إحصاء أكثر من 400 بناية أقبيتها
خلال المسح الخمسين الأخيرة، كما أن
الترافيق والشراعية والكالكيتوس وجسر
قسنطينة بالقاصمة أضحت مناطق تعرف
نسباً متزايدة لهذا النوع من البناءات.
وتشتمل القائمة على 111 ألف بيت قوضوي
المتناثرين أن هناك 111 ألف بيت قوضوي
بمتوسط 30 متراً، وهو نفس الشيء بالنسبة
للبيوت القصديرية التي تقدر بـ 500 ألف
كوخ، لتصل المساحة الإجمالية التي تشغلها
على المستوى الوطني 1500 هكتار،
وبالإمكان في الهكتار الواحد إقامة ما بين
120 إلى 140 مسكن، وبالتالي توفّر لنا بين
30 إلى 35 ألف مسكن بمنزلة باستغلال
المساحات التي يتم إخلالها.



في انتظار
تشديد المسكن
فوق السطح

السكنات القوضوية أصبحت عادة من
مرجع لبعض المنحرفين الذين يمارسون فيه
سكنات الإقبات الجماعية، كما أن هذه
البنائات أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على
سلامة ساكني المباني، خاصة المباني
التي تشكل 8,11 بالمائة من مجموع
البنائات حسب تقرير هيئة الأمم المتحدة
للسكن في تقريرها لسنة 2006 و2007، وأن
الهيئة الدولية سجلت تطوراً للظاهرة في

قوت وزارة السكن والعمران بالتعاون مع
وزارة الداخلية والجماعات المحلية،
الشروع في إزالة البيوت القوضوية التي
أقيمت فوق أسطح المباني وكذا الأقبية
عبر مختلف المدن الرئيسية، خاصة
العاصمة وهران وقسنطينة وعناينة،
وبهدف الإجراء إلى إعادة الاعتبار للمدن
الجزائرية. وقد أضحت مصالح البناء
والتمهيد عبر مختلف ولايات الوطن وجود
أكثر من 111 ألف بيت قوضوي أنجزت
فوق أسطح وداخل أقبية المباني.
تحولت أسطح المباني وأقبيتها عبر
أهم المدن الجزائرية إلى سكنات أنجزتها
البنات من المائات التي تمانى أزمة في
السكن وقد تضافت الظاهرة في بداية
الستينيات، لتصل ذروتها خلال الألفية
الماضية، وتسيب هذه البناءات في تشويه
الصورة العمرانية للمدن. وبالرغم من
الجهود المبذولة للسيطرة على الظاهرة
لإزالة هذه البناءات إلا أنها تظل في كل
مرة. الأخطر من كل هذا أن بعض هذه

المصدر : الشروق، 22 سبتمبر 2008، العدد 2412.

مقالة رقم (11):

سوق اهراس : تنتشر يوميا بحي عين قريمة بيوت قصديرية تحولت الى أوكار للدعارة

اتلاف الغطاء النباتي وبعض الأشجار
المتواجدة على المرتفع الأرضي المطل على
حي عين قريمة وحي حمة لولو بجانب الطريق
الوطني، حيث تتزاحم يوميا ورشات البناء
القصديرية لاحتلال مساحة من المساحات
الشاغرة، خاصة أمام ندرة الأوعية المقاربة
بالأسكن السهلة التي تم الاستيلاء عليها
بمختلف الطرق. ومن جهة أخرى، سجلت
الجمعية استغلال بعض البيوت القصديرية
كأوكار لممارسة الدعارة، وهو ما تسبب في
إشارة استمركز سكان الحي الذين طالبوا
بتحسين هذه الظاهرة والتقصي للحد من
التوسع في بناء البيوت القصديرية التي تجاوز
عدد 100 بيت في ظرف وجيز.

ع/ قدور
تعرف الجهة الشرقية لمدخل مدينة سوق
اهراس انتشاراً مدهلاً للبيوت القصديرية
حيث تقوم أطراف بالسهر على بنائها لئلا
يتوهن الطوبى وكهناش الأسمنت وصفائح
القصدير وتسلم جاهزة في النهار لأصحابها.
العديد من البيوت القصديرية، حسب حتمية
حي عين قريمة، مجهزة في معظم الأيام ولا
يعرف أصحابها إلا أثناء سماعهم بقدوم لجنة
مراقبة العمران لتسجيل أنفسهم ضمن سكان
الأحياء القصديرية للحصول على السكن. وقد
أدى هذا الانتشار الواسع، إضافة إلى تفويت
الفرصة على المتضررين الحقيقيين، إلى

المصدر : الشروق، 08 فيفري 2010، العدد 2844.

الشرطة تقول انها تتحكم في الوضع

أولياء التلاميذ بعناية يشتكون من ارتفاع حدة الاعتداءات والمعاكسات الشرسة

وزارة التربية بصدد وضع برنامج خاص بأمن المؤسسات التربوية على المستوى الوطني

تحوّلت الجمعية العامة لأولياء التلاميذ بثنائية العربي بن مهيدي بحي الصفصاف الواقع وسط مدينة عنابة وخاصة بمناقشة مسائل ومناهج التوجيه المدرسي، التي شبه محاكمة علنية لصالح الأمن الحضري المتهم - حسبه - بالتقصير والعجز في صد سلسلة الاعتداءات الخطيرة التي يتعرض لها يوميا أبناءهم وبناتهم بوجه خاص من حارب عصابات منظمة بتحدر أغلب أفرادها من الأحياء الجاورة



بإدريس قدامرة
وبخاصة مل يسمى يحيى الفوضوي،
التي تخضع لحي البريقال، والتي يشتكون فيها
وعصابات تحترف عمليات القتل والسطو
على التلاميذ والاعتداء عليهم جسديا
ولفظيا ومنهم فئة التلميذات الولاتي هذه
التي تعاني بمعاملة الدراسة التي لم تتفصل
المصالح الأمنية المختصة وتضع حدا نهائيا
لتقضي هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت
في الآونة الأخيرة تعاني منها مختلف
المؤسسات التعليمية بمدينة عنابة.
وقد حاول مدير الثانوية رفقة رئيس جمعية
هيئة أولياء التلاميذ التحفيف من حدة
الخوف والهلع الذي أصاب الأولياء عندما
أوضح لهم أن هناك تسييفا محكما مع أحوال
الأمن الحضري الشاسن بمدينة عنابة
وبخاصة منذ تعيين محافظ الشرطة الجديد
والذي يدير بإدارة محيط الثانوية وأقصى
أقصى صرامة لأمراته من أجل القضاء
النهائي على هذه الظاهرة وتفتية المحيط
التربوي من مثل هذه العصابات الشريرة.
ووافق الأولياء في ذات الجمعية العامة على
رفع نداء مشترك إلى والي عنابة ومدير
الثانية ورئيس الأمن الولاتي من أجل إعطاء
مزيد من العناية والاهتمام لهذه الظاهرة
الخطيرة والتصدي لها بقسوة وحزم. وقال
رئيس الجمعية إن خطورة هذا الوضع تتطلب

رفع المستوى بولاية عنابة قد كشف للشرق
اليومي أن مصالح وزارة التربية قد اعتمدت
جهازا أمنيا خاصا بالمؤسسات التربوية
وسيتبع الكشف عنه في الأيام التالية القادمة
وذلك بعد الانتهاء من وضع للمؤسسات الأخيرة
المشروع وإعداد الطواقم والأحوال المكثفين
بمناخية وتنفيذ ما يسمى ببرنامج أمن
المؤسسات التربوية في الجزائر.

من كرامة الأولياء أخذ المحيط والعذر
وسرافقة أبناءهم وبناتهم بوجه خاص
وسرافقتهم إلى حد أبواب المؤسسات
التربوية ومساعدة رجال الأمن بالتبليغ من
المالآت الكثيرة المسجلة. وفي ذات السياق
أكد مسؤول بالأمن الحضري لثامن بعناية
للشرق اليومي أن الأمر متحكم فيه بدرجة
عالية، ولا داعي للقلق. وأوضح أن
مما لم يحدد أمدت برنامجا استثنائيا
بالتعاون مع إدارة المؤسسات التربوية من
أجل وضع حد نهائي لتقضي هذه الظاهرة
الخطيرة التي تعاني منها حقيقة أغلب
المؤسسات التعليمية. للإشارة أن مصدرا

سكان سديس حارب يحتجون أمام مقر الولاية بعنابة وينددون بمأساة ضحاياها

أوضاع مزرية على الأرض، ومشاهدة لا أخلاقية من الفضاء

السروق - 03 فيفري 2010
العدد 2838

وجبت حلا لمشكلة التلوث التي أصبحت مزمنة
ومن تلك المطالبون بإنهاء كامل للأوضاع المنيعة
التي أصبحت داخل هذه الأحياء التي تسع لكل
شيء إلا أن تكون مسكنا لمواطنين داعمين والي
الولاية إلى وضع جهتهم ضمن قائمة الأحياء المنيعة
بالتطهير في البرنامج السكني الخامس الحالي
الذي من المرتقب أن ينهي مسألة السكن بالولاية.
والى ذلك كان سكان حي بداري ببلدية الوادي
بولاية عنابة، نهار أول أمس على موعد مع تجديد
احتجاجاتهم إذ اعتمد مصالح الدائرة تحويل
استقائهم من السكن الريفي من المنطقة إلى
منطقة واد زباد، التي رفضوها جملة وتفصيلا.
مطالبين بأحقيتهم في الاستفادة من سكنات ريفية
بمقر سكاهم.

مريدي، إذ سبق وأن توجهوا للمصالح المختصة.
بندابات تدعو إلى المرافعة الفعالة لمقرات عريات
التي لا يفرقون بين غالبا ما يكونوا زوجين غير
شرعيين، يتخذان من المسافة الرابطة بين سديس
جوزين أين تتواجد المحطة الرئيسية للتلفريك
ومدينة سريديس، فرصة لممارسة طبقوسهم
الجنسية من خلال تبادل غير أخلاقي للقبل
والأحضان على مرأى ويسمع سكان الحي الذين
صارتوا لا يفرقون رؤسهم للأعلى، حتى
لا يلاحظوا بما يدور في قلوبهم وتحدث حيات
عائلاتهم وكانت المصالح المختصة والجهات
المسؤولة بالولاية قد تحركت فور ذلك لاحتواء
الوضع. وبإسناد سكان الحي في أن تتحرك
أساطات الولاية لإيجاد حل لأزمتهن السكنية كما

يقولون بأنها مشروعة لليلة، كون جهتهم مصنف من
بين القاطن السكنية السوداء بالولاية، التي تتطلب
عملية تطهير واسعة وإجلاء للسكان نحو سكنات
اجتماعية أو ريفية لائقة. وظل السكان الذين
تجمعوا أمام الولاية على نفس المشهد برغم
الأمطار المتهاطلة والأجواء الباردة التي ميزت
عناية نهار أمس، دافعين السلطات المحلية والولاية
إلى أخذ ملاحظتهم على محمل الجد، كونهم يعيشون
مأساة حقيقية عنواها حياة الموت بجوار الأموات.
إذ يقع جهتهم على بعد أمتار فقط من مقبرة سديس.
حارب علما أن سكان هذا الحي كانوا قد رفضوا
اصفادهم في شكاوي الجهات الوصية. بعد أن
ضاقوا ذمعا بالممارسات اللاأخلاقية التي تحملها
عريات التلفريك التي تمر فوقهم نحو أعالي مدينة

محمد زقاري
في أجواء ماطرة وباردة، خرج سكان سديس حارب
للقائه بجوار المقبرة بغضامية قنوية لمدينة
عنابة في احتجاج على أوضاعهم المزرية والمنيعة
التي أصبحت مزمنة. وأصرى دعم المسؤول الأول
على الولاية للتدخل عاجل قصد تمكين جهتهم من
سكنة السكنية، سيما وأنهم يعيشون أوضاعا
مذمومة يعود تاريخها لمرشات كاملة. ثم أنها
عدم لأنني ظروف الحياة البشرية كالأمر
هراء، ولاعاز ولاشبكة الصرف الصحي. ويطلب
محتجون الذين رفضوا مخابرة الولاية إلى حالة
تقبل ممثلين عنهم للتفاوض حول ملاحظتهم التي

المصدر : الشروق، 31 جانفي 2010، العدد 2835.

المصدر : الشروق، 03 فيفري 2010، العدد 2838.

إجرام منظم يحول عناية إلى عاصمة الفساد الأخلاقي

الغنايون بأعلى صوتهم:

"نحن مدينة الأخلاق.. ومن أفسد فينا فليس منا"

تتعمل السلطات الإدارية المختصة بولاية غابة، جزءاً هاماً من السورلية، إزاء نقشي ظاهرة الفساد الأخلاقي والدعارة بشكل عام، في مختلف أرجاء وادي مدينة بونو العجيلة، وتتجمل بذلك دور كل من مجالس النظار على الشرفاء من سكان المدينة، إلى بعضيها الكثير من قبله، وعامة القضاء بشرف البلاد، لأن ذلك سبب وإساءة لسكان مدينة غابة المحافظين، لأن مصدر هذه الإشاعات هي بيت الدعارة الوحيد الذي مازال ينشط بصورة قانونية وروعية على مستوى المدينة القديمة الأبال داوم، وعادة السلطات من التي ترضع نشاطها في المخبر الجنسي



غاية زلي المعمول وما يتوفر عليه من ملاهي
ومرئى يلية فضلا على الشريط العائى الممتد من
تنب الشربك من الشكاري الكثير من الموالطين
المتطين بعدا تاع يلى (1) عسكاً عن نشاط

شبكات دعاة.. وتفكيك شبكات إجهاض..
والجريمة في تزايد في عنابة

قاري

في التحقيق لدى محكمة
الابتدائية، سبيحة نهار أمس،
تتبع لمنذوب طبي وشريكه
آخرى، إلى جانب شابات وقتيات
البيتين جامعتين، إيداع
لهم رهن الحبس المؤقت، هي
تعلق بشبكة إجهاض الحوامل،
طريقة غير شرعية، داخل
بنية واقعة على مستوى حي
ربي عناية.

[illegible][illegible][illegible]

بسمي عشر صورة

... تم تسجيل 35 جريمة قتل خلال 3 أشهر فقط

زيادة معدل جريمة القتل بنسبة 52 بالمائة بالولايات الشرقية مقكرة بالسنّة الماضية

[illegible]

تعريف 61978 موكدة منها 06 تقليم

[illegible][illegible]

حجوزات في المخالفات المتعلّقة

تباع بمبالغ تتراوح ما بين 10 و 50 ألف دينار جزائري

أطباء يزورون «شهادات إثبات العذرية» للمقبلات على الزواج
ورشات لخياطة «غشاء البكارة»
33 ملايين سنتيم



فصل العيادات، وفي
 ١٢٤٠ ومصدر العشرات من شهادات إثبات العذرية، التي تلجأ
 إليها الكثير من فتيات هذا الجيل، قصد إثبات عذريتهن
 وخاصة بالنسبة للقبليات على الزواج، وكشفت مصادر
 مطلعة للشروق، أن تزايد هذا النوع من القضايا في
 المحاكم، وارتفاع معدل شكوى الأرواح، وطلبات الحلاق
 نظراً عن عدم הבاب، قد جعلت الجهات الوصية إلى فتح
 تحقيقات في مصدر الشكرات من شهادات إثبات العذرية
 مدتها فتيات، وشابات متزوجات حديثاً، كنّ قد هقن
 عذريتهن منذ مدة.

[illegible]

القيادة الجوية للدرك الوطني بقسنطينة تسجل 35 جريمة قتل خلال 3 أشهر فقط

زيادة معدل جريمة القتل بنسبة 52 بالمائة بالولايات الشرقية

شعبي صري



■ عنابة تتصدر 15 ولاية شرقية في الجرائم المتعلقة بالفعل المخل بالحياة
■ أكثر من مليار ونصف قيمة المحجوزات في المخالفات المتعلقة بحركة رؤوس الأموال

تباع بمبالغ تتراوح ما بين 10 و 50 ألف
دينار جزائري

أطباء يزورون «شهادات إثبات العذرية» للمقبلات على الزواج ■ ورشات لخياطة «غشاء البكارة» 3 ملايين سنتيم



بلغت شكاوى الأزواج
المطالبين بالطلاق،
بسبب الكذب بشأن
عذرية الزوجة، أرقاما
قياسية في السنوات
الأخيرة، وتزايد حجم
هذه القضايا في المحاكم
الجزائرية، وبناء على
عشرات الشكاوى،
باشرت وحدات الأمن
تحريات مكثفة،
وتحقيقات معمقة،
بمختلف العيادات، وفي

أصل ومصدر العشرات من شهادات إثبات العذرية، التي تلجأ
إليها الكثير من فتيات هذا الجيل، قصد إثبات عذريتهن،
وخاصة بالنسبة للمقبلات على الزواج. وكشفت مصادر
مطلعة للشروق، أن تزايد هذا النوع من القضايا في
المحاكم، وارتفاع معدل شكاوى الأزواج، وطلبات الطلاق
انطلاقا من هذا الباب، دفع الجهات الوصية إلى فتح
تحقيقات في مصدر العشرات من شهادات إثبات العذرية،
قدمتها فتيات، وشابات متزوجات حديثا، كن قد فقدن
عذريتهن منذ مدة.

وقالت مصادر متطابقة للشروق، بأن هناك من المقبلات
على الزواج، اللواتي فقدن عذريتهن، عن قصد أو عن غير
قصد، من تلجأن إلى الأطباء، وخاصة الطبيبات المختصات
في أمراض النساء، قصد الحصول على شهادة طبية تفيد
بإثبات العذرية، وذلك للاستدلال بها للزوج. أثناء عقد القران،
ولاستعمالها ضده فيما بعد، إذا حاول رفع دعوى طلاق، بعد
اكتشافه بأن أمر «العذرية» مفصول فيه من زمن قريب أو
بعيد. وأضافت مصادرنا، بأن هناك من الأطباء من يروج لهذه
الشهادات بمبالغ تتراوح ما بين المليون والخمسة ملايين
سنتيم، بحسب الحالة، وبحسب الطلب. ومنذ شهرين، تقدم
إلى الجهات القضائية بعثابة، شاب في 32 من عمره، حديث
الزواج، بدعوى طلاق ضد زوجته، التي اختارتها له والدته،
وتلبية «لرضا الوالدين» وافق على الزواج بها بعد فترة تعارف
لم تدم طويلا، وفي أثناء «ليلة الدخلة»، تفاجأ الزوج الضحية،
بفقدان زوجته لعذريتها، بالرغم من أنها قدمت شهادة طبية
تثبت عذريتها، وتصرفات أخرى توضح بأنها «ناس ملاح
وينت فاميلية». وأثناء معالجة القضية في قسم شؤون الأسرة،

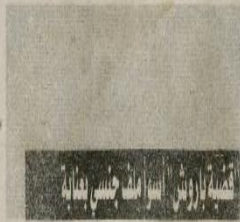
إجرام منظم يحول عناية إلى عاصمة للفساد الأخلاقي

العنابيون بأعلى صوته:

"نحن مدينة الأخلاق.. ومن أفسد فينا فليس منا"

أن يشرع في التعصير لهذه الممارسات القذرة. منذ ثلاث سنوات، داهمت وحدات الشرطة القضائية بأمن ولاية عنابة، فيلا فخمة تقع بحي واد القبة الرافعي، بعد بلاغ من فتاة قاصر تبلغ من العمر 17 عاما، لتكون هناك المفاجأة، أين تم ضبط عجز فرنسي في عقده السابع من العمر، يحيط نفسه بعدد من الفتيات القاصرات وشابات وافدات من مختلف ولايات شرق البلاد، في وضع مخل بالحياة لدرجة تغدش النفس والحياء والكبرياء، بعد أن تمكن هذا العجز الفرنسي من التلاعب بكل هذا العدد من الضحايا البالغ نحو 17 ضحية، والضحك عليهم، تحت عدة مسميات ووعود كاذبة، بإدخالهن عالم الشهرة من باب الواسع وإيصالهن لعالم النجومية في مجال عرض الأزياء وغيرها، قبل أن يقوم بهتك عرض عدد كبير منهن، باستعمال المخدرات والمسكرات، والأكثر من ذلك هو المتاجرة بالأفلام الإباحية التي كان يصورها معهن، وعرفت المدينة فوضى كبيرة عقب عملية توقيف المتهم الفرنسي الذي عتب بشرف الكثيرات من بنات المدينة ومدن أخرى مجاورة، لتنتهي فصول هذه القصة بمعاقبة العجز الفرنسي وإدانته بسبع سنوات سجن.

تتحمل السلطات الإدارية المختصة بولاية عنابة، جزءا هاما من المسؤولية، إزاء تفشي ظاهرة الفساد الأخلاقي والدعارة بشكل عام، في مختلف أرجاء ومناحي مدينة بونة الجميلة، وتتحمل بذلك وزر كل من يحاول التطاول على الشرفاء من سكان المدينة، التي يعتبرها الكثيرون قبلة وعاصمة للفساد بشرق البلاد، لأن في ذلك مساس وإساءة لسكان مدينة عنابة المحافظين، لأن مصدر هذه الإشاعات هي بيت الدعارة الوحيد الذي مازال ينشط بصفة قانونية ورسمية على مستوى المدينة القديمة لابلاس دارم، ومادام السلطات مازالت ترخص لنشاط هذا المآخوذ الجنسي



قد يظن الكثيرون، بأن شبكات الدعارة، تستهدف جيوب زبائنها وقسطها، وتكتفي بما تجنيه من خلال هذه الممارسات الجنسية، لكن الواقع أكثر من ذلك، إذ تنشط على مستوى الملاهي والمراقص الليلية، وخاصة منها الفاخرة وذات الخمس نجوم، وكذا على مستوى ملاهي ومراقص غير مرخصة تقع بإقامات سكنية فاخرة وبشقق وفيلات فخمة، شبكات دعارة تحمل شكلا آخر، لكنها تنتهي طالبات جامعات في غاية السحر والجمال والأناقة مقابل مبالغ مالية ضخمة، تستهدف من ورائها اصطحاب شخصيات نافذة ومسؤولين لعدد من المؤسسات والمؤسسات

غاية رأس الحمراء، وما يتوفر على من ملاهي عقب العشرات من الشكاوي للكثير من المواطنين ومراقص ليلية، فضلا على الشريط الغليظ الممتد من الشاطئين بعمارة تقع بحي 920 مسكنا، عن نشاط نافذة ومسؤولين لعدد من المؤسسات والمؤسسات

تحقيق - أحمد زقاري

مصالح الأمن تعلن الحرب على مظاهر فساد المجتمع تفكيك شبكات دعارة.. وتفكيك شبكات إجهاض.. والجريمة في تزايد في عنابة

أحمد زقاري

المؤقت، وأحالهم على السيد قاضي التحقيق بمحكمة عنابة. وكانت عنابة، قد استيقظت في ثاني أيام عيد القطر المبارك، لشهر رمضان الماضي، على وقع فضيحة أخلاقية مشابهة، اهتزت لها مشاعر سكان الولاية، عندما شاع خبر، قيام مصالح أمن الولاية، بمهمة سريعة جاءت على أثر بلاغ من مواطنين، للقيام بعملية مدممة لأحد المنازل الواقعة بحي لارونجيري، بالضاحية الغربية للمدينة، وهي المدممة التي أسفرت عن نتيجة رهيبة، عندما وقفت مصالح الأمن على منزل وقد تم تحويله إلى وكر للدعارة والرذيلة والجنس، يضم ثمانية رجال وست نساء في يوم واحد، وعلى بعد 24 ساعة من آخر دقيقة من شهر رمضان الفضيل، وتمكنت ذات الجهات الأمنية، إثر هذه العملية، من توقيف جميع المتهمين وبينهم امرأة وابنتها وأحد قريباتها، رفقة ثلاث شابات أخريات تتراوح أعمارهن ما بين 20 و49 سنة، وكذا ثمانية رجال، بينهم موظف سام بمؤسسة عمومية، وإطار بمؤسسة بنكية أجنبية عاملة بعنابة، إلى جانب ثلاثة بطلان، وآخرين يمتنان أعمالا حرة، وعون أمن داخلي بشركة عمومية، وبعد كل هذه العمليات الأمنية، التي تستهدف خلايا الفساد الأخلاقي وشبكات استغلال القصر والطالبات الجامعيات في تنامي الرذيلة وبيع الأجساد، والمتاجرة بالجنس، هل سيمكن هذا من تطهير مدينة عنابة ولو قليلا، أم أن ذلك سيؤدي إلى نمو شبكات أخرى وظهور جيل آخر من الفاسدين والفاستات.

ويتعلق الأمر بطالبة جامعية في شهرها الرابع، حملت بطريقة غير شرعية، وقد تم إلقاء المتهمين من قبل عناصر الأمن، إلى مقر الأمن أين تم سماعهم، ثم حولوا على السيد قاضي التحقيق، الذي شرع في التحقيق معهم، عن تهم تتعلق بإنشاء شبكة إجهاض بطريقة غير شرعية. وتأتي هذه العملية، بعد أسبوع واحد، من تفكيك وكر للدعارة وممارسة الرذيلة وفساد الأخلاق، إثر تنفيذ مصالح الأمن لمدممة مفاجئة في الساعة العاشرة إلى الحادية عشرة ليلا، من ليلة الثلاثاء إلى الأربعاء، على شقة مشبوهة وردت معلومات بشأنها إلى مصالح الشرطة القضائية، بأمن الولاية تقع على مستوى إقامة سكنية بحي واد الذهب غربي عاصمة الولاية عنابة، وضبط في العملية 14 زوجا غير شرعي، سبع نساء بسبعة رجال، تتراوح أعمارهم ما بين 26 و47 عاما، من بينهم امرأة مغتربة، وأخرى متزوجة وطالبتين جامعتين، إلى جانب عون في الحراسة المدنية، وإطار سام، وحسب المصدر الذي أورد الخبر للشرق، يومها، فإن العملية تم تنفيذها، بناء على إذن من السيد وكيل الجمهورية لدى محكمة عنابة، بعد تأكد الجهات الأمنية من صحة المعلومات المقدمة والواردة إليها، بشأن هذه القضية، وأثر الاقتحام المفاجئ للشقة، تم ضبط المعنيتين في وضعيات مخلة بالحياء، ليتم توقيفهم وإقتيادهم إلى مقر الأمن، أين حررت في حقهم محاضر سماع، ومن ثم على السيد وكيل الجمهورية الذي التمس في حق بعضهم الإيداع رهن الحبس

أمر قاضي التحقيق لدى محكمة عنابة الابتدائية، صبيحة نهار أمس، بعد الاستماع لمتدوب طبي وشريكه وامرأة أخرى، إلى جانب شابات وهتيات بينهم طالبتين جامعتين، بإيداع اثنين منهم رهن الحبس المؤقت، في قضية تتعلق بشبكة إجهاض الحوامل، تنشط بطريقة غير شرعية، داخل شقة سكنية واقعة على مستوى حي الريم غربي عنابة،

ويحسب مصادر الشرق، فإن القضية تم اكتشافها، على إثر معلومات قدمتها ضحية، كانت عرضة لعملية إجهاض فاشلة على مستوى نفس العيادة، تسببت لها في مضاعفات صحية خطيرة، كادت أن تؤدي بحياتها، ونقلت فور ذلك إلى مستشفى ابن رشد الجامعي، أين خضعت لعناية طبية مركزة وفحوصات مدققة، وبعد خروجها فورا، توجهت إلى السيد وكيل الجمهورية لدى محكمة عنابة، الذي أمر مصالح الأمن بالتحقيق والتجري في القضية، مع استصدار إذن بالمدممة للعيادة التي تنشط بصورة غير قانونية، وفي أعقاب القيام بعملية المدممة عشية أول أمس، ضبطت الفرقة الأمنية المكلفة منذوبا طبيا وشريكه وهو شخص بطلان، إلى جانب امرأة وتعمل كوسيلة بين العيادة والحوامل الراغبات في الإجهاض، كما تم العثور على امرأة فوق طاولة الإجهاض،

ملحق رقم 3- الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

UNIVERSITÉ BADJI MOKHTAR - ANNABA
BADJI MOKHTAR - ANNABA UNIVERSITY



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

تخصص المدينة والتهيئة الاجتماعية لل عمران

أطروحة

استمارة بحث مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم
الموضوع:

الفقر الحضري وعلاقته بالجريمة الأخلاقية
المجال الحضري لولاية عنابة نموذجاً

إعداد: مريم نزار

جامعة باجي مختار عنابة

أستاذ التعليم العالي

إشراف: فريجة كريم

- تعهد -

هذه المعلومات تبقى سرية وموجهة للبحث العلمي لا غير،

وشكراً على تعاونكم

المحور الأول - البيانات الشخصية

	أنثى	1- الجنس
	مذكر	
	تساوي أو أقل من 19 سنة	2- السن
	20-30	
	30-40	
	40-50	
	50 سنة فأكثر	
	عازبة	3- الحالة العائلية
	أم عازبة	
	متزوجة	
	أرملة	
	مطلقة	
	لا	4- هل لديك أبناء تتكفلين بهم أو تعيلين أحد؟ * في حالة الإجابة بنعم، اذكر عددهم: * حدد كم كان سنك أثناء حملك الأول: * خلال الخمسة سنوات الأخيرة سبق وأن فقدت أحد من أطفالك أقل من 05 سنوات:
	نعم	
.....		
	أكثر من 18 سنة	
	أقل من 18 سنة	
	لا	
	نعم	
	لا	5- هل تمارسين نشاطا مهنيا قارا؟
	نعم	
	ابتدائي	6- حدد المستوى التعليمي الذي بلغته:
	متوسط	
	ثانوي	
	جامعي	
	مرتفع	7- حدد المستوى المعيشي للأسرة التي تتحدرين منها:
	متوسط	
	منخفض	

الحدود الثاني- الحدود الاقتصادي وعلاقته بالحدود الاخلاقيه

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق سشد
08					يقوض غياب المساعدات الحكومية، الجمعيات الخيرية والعائلية للأهات اللاتي تتأسن عائلة إلى قبولهن مساعدات ممن يحترفن الدعارة أو من الغرباء
09					تزيد محدودية مصادر الدخل وعدم تعددها في الانخراط بأعمال هامشية كالقوادة.
10					يدفع عدم كفاية الدخل بقبول الأسر محصلات دعارة الأبناء أو دعارة الغير.
11					يؤثر العائد اليومي للدعارة (زيادة ونقصانا) على زيادة معدلات ممارسة الدعارة اليومي
12					يشكل عدم وجود دخل قار دافعا للانخراط في مختلف الأنشطة المتعلقة بالجنس (استغلال، إنتاج مواد للدعارة، وساطة بمقابل...).
13					تدفع تبعية المرأة للرجل اقتصاديا لاحترافها للدعارة بغرض تحريرها ماديا.
14					تزيد المهن الهامشية للمرأة من فرص الالتقاء بالزبائن من مستهلكي الجنس.
15					تساهم كثرة الديون والأزمات المادية التي تمر بها المرأة حاضنة الأطفال في إقبالها على امتهان الدعارة.
16					يلزم الاكتظاظ داخل المسكن إطلاع الأبناء على الممارسات الحميمة واكتساب خبرات جنسية مبكرا ويساهم في انحرافهم.
17					يدفع عدم وجود مأوى بالمرأة للإقامة بمسكن مشترك مع من يحترفون الدعارة أو مع العشيق (المضاجعة).
18					تزيد طبيعة المسكن المشترك من فرص الاحتكاك بالغايا وتؤثر طريقة عيشهم في انتشار الفاحشة وفساد الأخلاق وخصوصا بين القصر.
19					تزيد طبيعة المسكن المشترك بين العائلات من فرص الاعتداءات الجنسية على القصر بين ساكنيه وتساهم في انتشار زنا المحارم.
20					يشل الاكتظاظ داخل المسكن من عملية الإشباع العاطفي والجنسي بين

					الأزواج ويساهم في تزايد الزنا بينهم.	
					يساهم غياب دخل قار أو انخفاضه في إقبال المرأة على ممارسة الدعارة لإعالة نفسها وعائلتها.	21
					تساهم طبيعة الحي المتخلف (فوضوي وقديم) في المساعد على فتح أماكن لممارسة الدعارة وتسهيل ممارستها.	22

الحدود الثاني- الحرمان المعرفي وعلاقته بالجرائم الاخلاقية

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
23 يحول الجهل والأمية دون اتجاه المرأة للتبليغ للسلطات الأمنية أثناء تعرضها لأي فعل له علاقة بإنتاج الدعارة والترويج لها كالتصوير مثلا، و يجعلها عرضة للاستغلال					
24 يساهم عدم امتلاك المرأة لمؤهلات مهنية أو حرفية في اتجاهها للكسب المتاح (الدعارة، استغلال ، تحويل ، قوادة) والذي لا يتطلب مؤهلات أو مجهود.					
25 يسهل المستوى العلمي المنخفض للمرأة من سبل استدراجها للعمل في الجنس واستغلالها.					
26 تساهم الأمية الوظيفية في قبول المرأة أي عمل وضيع (بائعة في محلات، نادلة...) يجعلها عرضة للتحرشات الجنسية والمساومة.					
27 يحول المستوى التعليمي المنخفض للمرأة دون قدرتها على المنافسة في سوق العمل وبالتالي انخراطها سوف الدعارة بغرض الاسترزاق.					
28 يغرس الإيقاف الإجباري للمرأة عن الدراسة في الأطوار الأولى شعورها بالدونية والحق ويؤجج فيها حب الانتقام ويدفعها لتدنيس شرف العائلة باعتباره من المقدسات.					

					29	يدفع الجهل بالحلول والأفكار المفيدة والمقبولة اجتماعيا أثناء الوقوع في الأزمات المالية إلى البحث عن الحلول السهلة والسريعة كالدعارة.
					30	يساهم الجهل بأحكام القانون في شيوع وتسهيل ممارسة الدعارة، الإغراء، الفعل المخل بالحياء العام وعرقلة أعمال الوقاية منها.
					31	يساهم غياب المعرفة والعمل بأحكام الدين الإسلامي في قبول الأسر العيش من عائدات دعارة الغير.
					32	تؤثر غياب الثقافة الصحية كتناول حبوب منع الحمل أو إجبار الشريك لاستعمال الواقي خصوصا لدى المراهقات ممن يمارسن الحب في تورطهم في الحمل أو الإنجاب المبكر.
					33	يساهم المستوى التعليمي المتدني للمرأة في عدم إدراكها المخاطر الصحية والنفسية ومختلف الأمراض المتنقلة عن طريق الجنس وتساهم في شيوعه.
					34	يدفع الوعي بالحرمان بالمرأة إلى التطلع إلى الكماليات ومشاركة الأغنياء طريقة عيشهم (ركوب السيارات الفاخرة، المطاعم الراقية...) وتعمل على إغرائهم والإيقاع بهم وبالمقابل تقديم مختلف الخدمات الجنسية إزاء ذلك.
					35	يساهم انخفاض المستوى التعليمي للوالدين في سهولة التحايل عليهم وتبرير العائدات المالية المرتفعة والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة للعائلة.
					36	يساهم تدني المستوى التعليمي للوالدين في التكتّم أثناء تعرض أبنائهم لأي اعتداء جنسي خوفا من الفضيحة ويحول دون اتجاههم للتبليغ لدى السلطات الأمنية.
					37	يساهم المستوى التعليمي المنخفض في سيطرة الشعور بالخوف من المستقبل غير المؤمن ويقوض زيادة معدلات الممارسة اليومية للدعارة.

الحوار الرابع- الاستيعاد المعرفي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية

الـ	محور الاستيعاد المعرفي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية	غير موافق بشد	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
38	يشجع تلاشي روابط الجيرة وسيطرة العلاقات السطحية على السماح بفتح أماكن لممارسة الدعارة.					
39	يسهل العزل الجغرافي والاجتماعي للأحياء المتخلفة في المدن (العشوائية والقديمة) على فتح محلات لممارسة الدعارة وشيوع الفاحشة.					
40	يساهم تفكك الروابط العائلية إلى فقدان عملية الضبط الاجتماعي غير الرسمي ومن تم انتشار السلوكات المخلة بالحياة العام بحرية ودون مساءلة.					
41	تساهم استبعاد المرأة من المشاركة في الحياة الاجتماعية (الحفلات، المناسبات، تبادل زيارات الأقارب...) في عزلتها الاجتماعية ومن تم سهولة استئجارها للعمل في الجنس.					
42	يؤثر حرمان المرأة من حريتها في اختيار العمل وسبل الرزق المباح أو ذلك المحتكر على جنس الذكور (نادلة، بائعة على الرصيف، ميكانيكي، سائق سيارة أجرة...) والنظرة الدونية المجتمعية لهذه المهن في توجيهها إلى الدعارة السرية لإعالة نفسها وعائلتها.					
43	تواجه المرأة التي سبق وأن وصمت بسلوك منحرف في صعوبة في تكوين علاقات اجتماعية وتزيد من حدة عزلتها وتوطيد علاقاتها مع رفقاء المهنة.					
44	تدفع البطالة طويلة الأمد بالمرأة لانكسار معنوياتها وشعورها بالحرمان والحاجة ومن تم اتجاهها للدعارة لتأمين معيشتها أو لتسليتها.					

					45	يتعاضد الانحراف الجنسي لدى الاسر التي تتأسسها إمراة (المطلقة، الأرملة، الأم العازية).
					46	يدفع التفكك الأسري سدفع بالمراهقة للبحث عن احتواء عاطفي من قبل الاصدقاء أو التورط في العلاقات العاطفية وما يتبعها كسبيل للتعويض والترويح النفسي العاطفي.
					47	يساهم عدم تمكين المرأة من ممارستها حقها في الاختيارات الشخصية أو القرارات الأسرية (المشاركة أو عدمها) كالزواج، الطلاق، الدراسة... في انحرافها أخلاقيا.
					48	يلعب استبعاد المرأة من المشاركة في صنع القرارات كالمشاركة في المجالس الانتخابية، لجان الحي، لجمعيات دورا في شعورها بالعجز والدونية واللذان يساهمان في ممارستها سلوكات معادية لهذا المجتمع.
					49	تساهم شيوع التسلطية الذكورية داخل الأسرة وهيمنتها على المرأة في إقبالها على ارتكاب العديد من الانحرافات الأخلاقية كسلوك انتقامي وخصوصا ما يتعلق بالشرف باعتباره من المقدسات.
					50	تلعب التوقعات الاجتماعية والثقافية المسبقة لسلوكيات المرأة كالتعفف مثلا وعدم وقوعها في الخطيئة دورا هاما في تمرداها على معايير المجتمع.

****شكرا على تعاونكم****

ك

ك

ك

ك

Correlations

Correlations

		الحرمان الاقتصادي	الحرمان المعرفي	الاستبعاد الاجتماعي	الكلبي
الحرمان الاقتصادي	Pearson Correlation	1	.365*	.007	.388**
	Sig. (2-tailed)		.010	.961	.006
	N	49	49	49	49
الحرمان المعرفي	Pearson Correlation	.365*	1	.300*	.558**
	Sig. (2-tailed)	.010		.036	.000
	N	49	49	49	49
الاستبعاد الاجتماعي	Pearson Correlation	.007	.300*	1	.682**
	Sig. (2-tailed)	.961	.036		.000
	N	49	49	49	49
الكلبي	Pearson Correlation	.388**	.558**	.682**	1
	Sig. (2-tailed)	.006	.000	.000	
	N	49	49	49	49

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Cases Valid	48	98.0
Excluded ^a	1	2.0
Total	49	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.643	43

DESCRIPTIVES VARIABLES= 1س 2س 3س 4س 5س 6س 7س 8س 9س 10س 11س 12س 13س 14س 15س 16س 17س 18س 19س 20س 21س

22س 23س 24س 25س 26س 27س 28س 29س 30س 31س 32س 33س 34س 35س 36س 37س 38س 39س 40س 41س 42س 43س

/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1س	49	1	5	3.98	1.031
2س	49	2	5	3.69	.742
3س	49	1	5	4.18	1.185
4س	49	2	5	4.12	.754
5س	49	2	5	4.04	.735
6س	49	1	5	2.96	1.172
7س	49	1	5	4.16	.657
8س	49	2	5	4.61	.606
9س	49	4	5	4.65	.481
10س	49	1	5	4.67	.689
11س	49	3	5	4.57	.540
12س	49	3	5	4.20	.645

س13	49	2	5	4.31	.796
س14	49	4	5	4.71	.456
س15	49	3	5	4.24	.630
س16	49	1	5	3.92	.862
س17	49	1	5	4.00	1.000
س18	49	1	5	4.39	.885
س19	49	1	5	4.02	.777
س20	49	1	5	4.57	.816
س21	49	1	5	3.65	.969
س22	48	2	5	4.29	1.010
س23	49	2	5	4.29	.736
س24	49	2	5	4.27	.884
س25	49	3	5	4.12	.634
س26	49	2	5	4.18	.727
س27	49	1	5	3.94	1.088
س28	49	1	5	4.33	.944
س29	49	2	5	4.31	.962
س30	49	1	5	4.27	1.016
س31	49	2	5	3.55	.867
س32	49	2	5	3.86	.791
س33	49	1	5	3.86	.913
س34	49	1	5	3.43	1.173
س35	49	2	5	4.16	.773
س36	49	2	5	4.22	.771
س37	49	1	5	4.08	1.096
س38	49	2	5	4.27	.836
س39	49	2	5	4.18	.834
س40	49	2	5	3.88	.832
س41	49	1	5	3.16	1.264
س42	49	1	5	3.57	1.118

س43	49	1	5	3.31	1.211
Valid N (listwise)	48				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الحرمان.الاقتصادي	49	3	5	4.11	.552
الحرمان.المعرفي	49	2	5	4.09	.802
الاستبعاد.الاجتماعي	49	2	5	3.43	.743
Valid N (listwise)	49				

Correlations

Correlations

		الحرمان.الاقتصادي	الحرمان.المعرفي	الاستبعاد.الاجتماعي	الكلي
الحرمان.الاقتصادي	Pearson Correlation	1	.365*	.007	.388**
	Sig. (2-tailed)		.010	.961	.006
	N	49	49	49	49
الحرمان.المعرفي	Pearson Correlation	.365*	1	.300*	.558**
	Sig. (2-tailed)	.010		.036	.000
	N	49	49	49	49
الاستبعاد.الاجتماعي	Pearson Correlation	.007	.300*	1	.682**
	Sig. (2-tailed)	.961	.036		.000
	N	49	49	49	49
الكلي	Pearson Correlation	.388**	.558**	.682**	1
	Sig. (2-tailed)	.006	.000	.000	
	N	49	49	49	49

ملحق رقم -4- دليل المقابلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

UNIVERSITÉ BADJI MOKHTAR - ANNABA
BADJI MOKHTAR - ANNABA UNIVERSITY



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

تخصص المدينة والتهيئة الاجتماعية لل عمران

دليل مقابلة مقدم استكمالا لمتطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم

الموضوع:

الفقر الحضري وعلاقته بالجريمة الأخلاقية
المجال الحضري لولاية عنابة نموذجاً

إعداد: مريم نزار

جامعة باجي مختار عنابة

أستاذ التعليم العالي

إشراف: فريجة كريم

- تعهد -

هذه المعلومات تبقى سرية وموجهة للبحث العلمي لا غير،

وشكراً على تعاونكم

2017

الكنية:

التاريخ:

المكان:

رقم الاستثمار:

H - البيانات الأولية:

1- الجنس:

2- السن:

3- الحالة العائلية:

عازبة

متزوجة

أرملة

مطلقة

أم عازبة

* في حالة (متزوجة، مطلقة ، أرملة) هل زواجك تم في إطار اختيار شخصي:

نعم

لا

نعم

4- هل لديك أبناء تكفلهم :

لا

* في حالة الإجابة بنعم اذكر عددهم:

// بيانات حول الحرمان الاقتصادي الحضري:

5- هل تتحدثين من منطقة حضرية:

نعم

6- مانوع الحي الذي تقيمين فيه ؟

7- هل يحتوي على:

نعم

المرافق الترفيهية الترويحية

نعم

مركز أمني

نعم

أنشطة تجارية

مسجد

نعم

8- مانوع المسكن الذي تقيمين به:

9- مع من تقيمين:

الأسرة (الوالدين و الإخوة)

الأصدقاء

بمفردك

العشيق

10- هل تحسّين أنك تعيشين في بيئة متواضعة ومنخفضة؟

11- هل تحدثين مقارنات بينك وبين لأقرانك من سكان الحي؟

نعم لا

12 - هل تمارسين نشاطا مهنيا ؟

نعم لا

13- هل يندرج ضمن الإطار الرسمي؟

نعم لا

14- هل مقدار دخلك كاف لتلبية متطلباتك وأسرتك الأساسية؟

نعم لا

* في حالة الإجابة بلا، هل تتلقين مساعدات مالية من جهة ما:

نعم

لا

*اذكري من هم:

15- هل أنت راضية عن وضعيتك المعاشية؟

نعم

16- هل تحسّين بالاحترام والرضا تجاه ذاتك ؟

نعم

لا

17- ماهي اكثر المخاوف التي تتناوبك؟

///- بيانات حول الحرمان المعرفي الحضري:

18 - حدد المستوى التعليمي الذي وصلت إليه ؟

الابتدائي

المتوسط

الثانوي

الجامعي

19 - هل تحوزين على شهادات حرفية أخرى تؤهلك لدخول عالم الشغل :

لا

نعم

20- لماذا توقفت عن الدراسة ؟

21 - أثناء وقوعك في الأزمات أو النوازل المادية، ما هو الحل السريع الذي تلجئ إليه غالباً:

22- هل تحسّن بالاستسلام والقدرية إزاء وضعيتك المعاشية:

نعم ☐ لا ☐

23- اذكر المخاطر النفسية والصحية والاجتماعية لممارسة الدعارة:.....

////- بيانات حول الاستبعاد الاجتماعي

24- بماذا تتميز العلاقات داخل أسرتك؟.....

25- هل تقيم علاقات اجتماعية مع جيرانك من سكان الحي؟

نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة بنعم، هل هي ثابتة ، ودية ومستمر؟ ☐ نعم ☐ لا

26- هل تتبادلين الزيارات بانتظام مع الأهل والأقارب؟ ☐ نعم ☐ لا

27- هل تقيمين علاقات وطيدة مع رفقاء المهنة؟ ☐ نعم ☐ لا

28- هل أهلك على اطلاع بمهنتك؟

نعم ☐ لا ☐

29- بماذا يتسم موقفهم إزاء ذلك بالقبول؟.....

30 - هل تحسّن بالانتماء إلى المجتمع الذي تعيش فيه؟ ☐ نعم ☐ لا

31 - هل تشعرين بنظرة ازدراء من طرف المجتمع الذي تعيشين فيه؟ ☐ نعم ☐ لا

32- هل يشعرك ذلك بالغضب اتجاههم؟ ☐ نعم ☐ لا

33- هل تشعرين بوجود تمييز على أساس الجنس (ذكور- إناث) في المجتمع الذي تعيشين فيه:

نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة بنعم، هل تتضايقين من

ذلك؟.....

- 34- تشاركين بانتظام في الانتخابات الوطنية؟ ☐ نعم ☐ لا
- 35- هل تتمتعين بفرصة المشاركة في أي نشاط من نشاطات المجتمع المدني (جمعيات، لجان حي
- لا ☐ نعم ☐

v - بيانات حول البدايات الأولى لامتهان الدعارة

36- أثناء طفولتك، هل سبق وأن اطلعت على موقف حميمي (جنسي) مخرج من طرف أحد أفراد أسرتك؟

لا ☐ نعم ☐

37- هل بداياتك الأولى لممارسة الدعارة كانت طوعية؟ ☐ نعم ☐ لا

38- حسب رأيك، ما هي أهم ظرف دفعتك لممارسة

☐

الدعارة:

.....

.....

39- ما هي المهنة التي احترفت أثناءها الدعارة:

40- هل العائد من الدعارة (المد خول) مقابل الاتصال الواحد محفز لدرجة امتهانك الدعارة؟

لا ☐ نعم ☐

لا ☐ نعم ☐

41- هل هناك مستغل يسهل لك ممارسة الدعارة؟

لا ☐ نعم ☐

42- هل تتقاسم معه مدخراتك من عائد الدعارة؟

لا ☐ نعم ☐

43- هل سبق وأن مكنت أو سمحت لأشخاص بممارسة الدعارة بمكان إقامتك؟

لا ☐ نعم ☐

لا ☐ نعم ☐

44- هل استخدمت أو حرضت فتيات ما لممارسة الدعارة؟

لا ☐ نعم ☐

45- هل سبق وأن قبلت محصلات الدعارة ؟

46- هل سبق وأن تم التغطية على نشاطات ممتهنة الدعارة أو عرقلت أعمال الوقاية التي تقوم بها

مختلف السلطات الأمنية؟ ☐ نعم ☐

لا

ملاحظات عامة حول :

الحالة
الصحية:

..

الحالة
النفسية:

..

المظهر
العام:

.

شكرا على تعاونك



البوني في: ٢٠١٦..٠٤..٠٦

المرجع:.....

إلى السيد المحترم: والعلم والسياسة
- الأستاذ العام -

الموضوع : القيام بإجراء بحث ميداني

سيدي الفاضل :

بعد التحية والتقدير على جهودكم الجبارة في سبيل الصالح العام .

فانه يشرفني أن اطلب من سيادتكم السماح للطلاب (ة) :

- 3

- 4

1- نزار مدليم
2-

بزيارة مؤسساتكم من أجل : استطلاع أو تربص ميداني ، مع علمكم بان الموضوع الذي يبحث فيه الطلب (ة) الطلاب مرسوم بـ

السفر الحرة، وحلقة بحثية بالحيدالم، الخلافات

☐ من أجل تحضير شهادة الليسانس نظام كلاسيكي

☐ من أجل تحضير شهادة الليسانس نظام L . M . D

☐ من أجل تحضير شهادة ماستير

☐ من أجل تحضير شهادة ماجستير

☒ من أجل تحضير شهادة دكتوراه

وسيكون دوركم فعلا و مشريا لتطبيقنا و دعما قويا لهم في الارتباط بالقطاعات المستخدمة من أجل تضافر جهود الجامعة بمحيطها .

ولكم ،ني اسمي عبارات الشكر و الامتنان سلفا .

رئيس القسم

الدكتورة: مناحية العبد
رئيسة قسم علم الاجتماع
والديمقراطية

summary



summary

Poverty is the other destination of social differentiation, inequality and injustice that threaten human civilizations, and this phenomenon is not eternal inherent in it, that is, its emergence is linked to inherited biological factors, but it is the product of specific historical patterns on the relations that bind humans, and this phenomenon has certain geographical boundaries, it is spread both in developing or less developed economies, and its manifestations are more severe in advanced capitalist economies and its relative importance varies within and between these economies.

Recently, rural areas were hotbeds of poverty and human suffering according to all measures of poverty, whether based on income, consumption or expenditure criteria, but recent reports, evidence and empirical evidence confirm deep inequalities and the concentrations of harsh poverty, slums unemployment and illiteracy within urban areas.

Despite the manifestations of well-being that pervade many residents of Algerian cities, the poor groups living in them still suffer from harsh living conditions such as housing in urban slums, deteriorating health conditions, high cost of living and nutrition, not to mention the spread of misery and social and economic deprivation of its inhabitants and the spread of crime and other social phenomena that have become a manifestation of urban life and an integral part of this reality, and therefore this study came as an attempt to research and investigate the possibility of a correlation between the phenomena of urban poverty and moral crimes using the wilaya of Annaba as a field of study.

This study aims to diagnose the reality of these two phenomena and identify their size, their most important manifestations and spatial concentrations and the search for the possibility of a correlation between them. This study also aims to identify the most important moral crimes prevalent in the urban area of the wilaya of Annaba, in addition to identifying the size of the crime of prostitution in particular as one of the issues that are

silenced officially, in the media and academically, in addition to identifying the socio-ecological and economic background of prostitution professionals whether official or clandestine, and searching for the extent to which there is a relationship between these two phenomena.

This study is of great importance to this study as it deals with one of the vital topics, which is one of the taboos that affect a large segment of society, and this study contributes to building a database on the phenomena of urban poverty in the state of Annaba and the size of moral crimes in it, especially prostitution.

The subject of our study is also related to improving the health of the urban environment, and may be useful in developing programs and policies to avoid further negative effects of these two phenomena and may help security agencies to combat crime and achieve security and stability.

To investigate the interrelationship between the variables of the study, a descriptive methodological approach was taken, as the descriptive ethnographic approach was used, and the descriptive statistical approach in its simple form, such as frequencies, the value of arithmetic means, standard deviations, the relative importance of all dimensions of the study, and the paragraphs composing each dimension.

In order to approach the phenomenon on the ground and try to control its variables, we relied on a set of procedural tools for field treatment, namely the code, observation, official documents and, the form and the interview.

We have tried, through the methodological construction, to arrange the chapters of the study and address the basic variables of the subject, where the research was divided into six chapters that are functionally supportive among themselves, which summarized in the problematic conceptual apparatus and methodological approach, the theoretical determinants of the study, economic and social readings in the reality and dimensions of poverty in the Arab world, an overview of the phenomenon of moral crimes in society, the spatial problem of the phenomena of poverty and crime in Annaba and their

relationship - an applied study of the urban area of the wilaya of Annaba, and finally data analysis and interpretation, where the stability of the tool was measured. Study, analysis of the characteristics of the study population in the light of demographic variables, analysis of the axes of the study and hypothesis testing, conclusion, in addition to the results of the study and a general conclusion.

The study concluded that there is a significant correlation between urban poverty and moral crime.

Keywords: urban poverty, moral crimes, prostitution.

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Badji Mokhtar - Annaba
College of Arts, Humanities and Social Sciences
Department: Sociology and Demography
Specialization in the city and social development of urbanization
A dissertation submitted for obtaining a Doctor of Science degree

the topic

Urban poverty and its relationship to moral crime, the urban area of the state of Annaba as a model

Preparation: NEZAR Meriem

Under supervision: Pr. FRIHA Mohamed Karim

:Discussion committee

Pr.CHOUIA SAIF ISLEM	Professor	University of Badji Mokhtar - Annaba	president
Pr . FRIHA Mohamed Karim	Professor	University of Badji Mokhtar - Annaba	scheduled
Pr.HMITCHA LABIL	Professor	University of 20 August Skikda	discussion member
Dr TRABILSI ABD ALHAK	Lecturer Professor A	University Cherif Msaadia, Souk Ahras	discussion member
Dr. LRIDI MIUNIR	Lecturer Professor A	University Cherif Msaadia, Souk Ahras	Second examiner/invited member

2022/2023